الأمم المتحدة

A/71/91

الجمعية العامة

Distr.: General
21 July 2016
Arabic
Original: Arabic/Chinese/English/
French/Russian/Spanish

الدورة الحادية والسبعون
البند ٣٩ من جدول الأعمال المؤقت*
ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي
الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام

موجز

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٥/٧٠ المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“، أن يُعدَّ، بالتشاور مع الأجهزة والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في ضوء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأن يُقدِّمه إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين.

ويورد هذا التقرير ردود الحكومات وهيئات منظومة الأمم المتحدة على طلب الأمين العام الداعي إلى موافاته بمعلومات عن الموضوع.

* A/71/50.

16-09676 (A) 050816 090916

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ١١

ثانيا – الردود الواردة من الحكومات ١١

أفغانستان ١١

ألبانيا ١٢

الجزائر ١٢

أندورا ١٣

أنغولا ١٣

أنتيغوا وبربودا ١٤

الأرجنتين ١٥

أرمينيا ١٦

أستراليا ١٧

أذربيجان ١٧

جزر البهاما ١٨

البحرين ١٨

بنغلاديش ١٩

بربادوس ١٩

بيلاروس ١٩

بليز ٢٠

بنن ٢١

بوتان ٢٢

بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات) ٢٢

البوسنة والهرسك ٢٥

A/71/91

بوتسوانا ٢٥
البرازيل ٢٥
بروني دار السلام ٢٧
بوركينا فاسو ٢٨
بوروندي ٢٨
كابو فيردي ٢٩
كمبوديا ٢٩
كندا ٢٩
جمهورية أفريقيا الوسطى ٣٠
تشاد ٣٠
شيلي ٣١
الصين ٣٢
كولومبيا ٣٣
جزر القمر ٣٤
الكونغو ٣٤
كوستاريكا ٣٥
كوت ديفوار ٣٧
كوبا ٣٨
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ٨٦
جمهورية الكونغو الديمقراطية ٨٨
جيبوتي ٨٨
دومينيكا ٨٩
الجمهورية الدومينيكية ٩٠
إكوادور ٩٠
مصر ٩١

السلفادور ٩٢
غينيا الاستوائية ٩٣
إريتريا ٩٤
إثيوبيا ٩٤
الاتحاد الأوروبي ٩٥
فيجي ٩٦
غابون ٩٦
غامبيا ٩٧
جورجيا ٩٨
غانا ٩٨
غرينادا ٩٩
غواتيمالا ١٠٠
غينيا ١٠٠
غينيا – بيساو ١٠١
غيانا ١٠٢
هايتي ١٠٢
هندوراس ١٠٣
أيسلندا ١٠٣
الهند ١٠٣
إندونيسيا ١٠٤
إيران (جمهورية – الإسلامية) ١٠٤
العراق ١٠٦
جامايكا ١٠٧
اليابان ١٠٨

A/71/91

الأردن ١٠٨
كازاخستان ١٠٩
كينيا ١٠٩
كيريباس ١١٠
الكويت ١١٠
قيرغيزستان ١١١
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ١١١
لبنان ١١٢
ليسوتو ١١٢
ليبريا ١١٢
ليبيا ١١٣
ليختنشتاين ١١٣
مدغشقر ١١٤
ملاوي ١١٤
ماليزيا ١١٤
ملديف ١١٥
مالي ١١٥
موريتانيا ١١٥
موريشيوس ١١٦
المكسيك ١١٦
موناكو ١١٨
منغوليا ١١٨
الجبل الأسود ١١٩
المغرب ١١٩
موزامبيق ١١٩

ميانمار ١٢٠
ناميبيا ١٢٠
ناورو ١٢١
نيبال ١٢٢
نيوزيلندا ١٢٢
نيكاراغوا ١٢٢
النيجر ١٢٤
نيجيريا ١٢٥
النرويج ١٢٥
عُمان ١٢٦
باكستان ١٢٦
بنما ١٢٦
بابوا غينيا الجديدة ١٢٨
باراغواي ١٢٨
بيرو ١٢٩
الفلبين ١٣٠
قطر ١٣٠
جمهورية كوريا ١٣٠
جمهورية مولدوفا ١٣١
الاتحاد الروسي ١٣١
رواندا ١٣٢
سانت كيتس ونيفيس ١٣٢
سانت لوسيا ١٣٣
سانت فنسنت وجزر غرينادين ١٣٤

A/71/91

ساموا ١٣٤
سان مارينو ١٣٥
سان تومي وبرينسيبي ١٣٥
المملكة العربية السعودية ١٣٦
السنغال ١٣٦
صربيا ١٣٦
سيشيل ١٣٧
سيراليون ١٣٨
سنغافورة ١٣٨
جزر سليمان ١٣٨
الصومال ١٣٩
جنوب أفريقيا ١٣٩
جنوب السودان ١٤٠
سري لانكا ١٤١
السودان ١٤١
سورينام ١٤٢
سوازيلند ١٤٣
سويسرا ١٤٣
الجمهورية العربية السورية ١٤٤
طاجيكستان ١٤٦
تايلند ١٤٧
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً ١٤٨
توغو ١٤٨
تونغا ١٤٨
ترينيداد وتوباغو ١٤٩

تونس ١٥٠
تركيا ١٥٠
تركمانستان ١٥١
توفالو ١٥١
أوغندا ١٥٢
الإمارات العربية المتحدة ١٥٢
جمهورية تنزانيا المتحدة ١٥٣
أوروغواي ١٥٣
أوزبكستان ١٥٤
فانواتو ١٥٥
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) ١٥٥
فييت نام ١٥٩
اليمن ١٦٠
زامبيا ١٦٠
زمبابوي ١٦١
الكرسي الرسولي ١٦٢
دولة فلسطين ١٦٣
ثالثا - الردود الواردة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وكياناتها ١٦٤
منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ١٦٤
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ١٦٥
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ١٧٥
الوكالة الدولية للطاقة الذرية ١٨٣
منظمة الطيران المدني الدولي ١٨٤

A/71/91

المنظمة الدولية للحماية المدنية ١٨٥
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ١٨٦
منظمة العمل الدولية ١٨٦
المنظمة البحرية الدولية ١٨٨
الاتحاد البرلماني الدولي ١٨٩
الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ١٩٠
مفوضية حقوق الإنسان ١٩٠
مكتب المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، كوبا ١٩٣
مركز الجنوب ١٩٦
منظمة الأمم المتحدة للطفولة ٢٠١
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٢٠٣
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢١٢
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ٢١٨
برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٢٠
المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٢٢٢
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) ٢٢٤
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ٢٢٥
مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث ٢٢٦
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ٢٢٧
صندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٢٩
الاتحاد البريدي العالمي ٢٣٠
برنامج الأغذية العالمي ٢٣٠

منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ٢٣٣
المنظمة العالمية للملكية الفكرية ٢٤١
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ٢٤٣
منظمة السياحة العالمية ٢٤٤
منظمة التجارة العالمية ٢٤٥

A/71/91

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٧٠/٥ المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“، أن يُعدَّ، بالتشاور مع الأجهزة والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار في ضوء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأن يُقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية السبعين.

٢ - وعملا بذلك الطلب، دعا الأمين العام، في مذكرة شفوية مؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠١٦، الحكومات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها إلى موافاته بأي معلومات قد تَودُّ المساهمة بها في إعداد التقرير. وأُرسِلت مذكرة شفوية أخرى في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

٣ - ويورد هذا التقرير ردود الحكومات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها التي وردت حتى ٧ تموز/يوليه ٢٠١٦ وستصدر الردود الواردة بعد ذلك التاريخ في شكل إضافات لهذا التقرير.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

أفغانستان

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٨ أيار/مايو ٢٠١٦]

لم تُصدر حكومة أفغانستان أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٧٠/٥؛ وذلك وفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي اللذين يؤكدان مجدداً، في جملة أمور أخرى، حرية التجارة والملاحة.

وفي هذا الصدد، دأبت حكومة أفغانستان على التصويت تأييداً للقرار المذكور، وهي تؤكد من جديد تمسكها بالمبادئ المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة.

وترى أفغانستان أن الخلافات والمشاكل القائمة بين الدول ينبغي تسويتها عن طريق الحوار والمفاوضات.

ألبانيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

إن جمهورية ألبانيا، إذ تسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وبقواعد القانون الدولي، تنفذ أحكام القرار ٧٠/٥ تنفيذاً تاماً و لم تُصدر و لم تُطبق قط قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور.

الجزائر

[الأصل: بالعربية]
[١٢ أيار/مايو ٢٠١٦]

تؤكد الجزائر مجدداً تضامنها مع كوبا وشعبها الذي يقاوم، منذ أكثر من نصف قرن، الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض من طرف الولايات المتحدة الأمريكية. وإن اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة سنوياً وبالإجماع للقرار الداعي إلى إنهاء هذا الحصار يعكس إرادة المجتمع الدولي لوضع حدٍّ لهذا الإجراء الانفرادي واللاشرعي والذي يتنافى ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لا سيما تلك المتعلقة بتساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وتجدِّد الجزائر التأكيد على رفضها التام لفرض قوانين وقرارات ذات اختصاص خارج الإقليم، وجميع أشكال التدابير القسرية التي تعيق تقدم الشعوب وازدهارها. كما تؤكد مجدداً الحاجة الملحّة لإنهاء، دون قيد أو شرط، هذا الحصار الذي يشكل عقبة جسيمة أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكوبا، فضلاً عن الأضرار العديدة والمعاناة التي يُسببها للشعب الكوبي.

كما تودُّ الجزائر أن تشيد مجدداً بعملية التطبيع بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، بما فيها استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، بالإضافة إلى الخطوات الإيجابية التي اتخذت مؤخراً على إثر الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس أوباما إلى هافانا. وفي هذا الصدد، تَعتبِر الجزائر أن هذه التطورات مشجِّعة، ولكن تظلُّ غير كافية ما لم يتحقق الرفع الكلي لهذا الحصار.

A/71/91

كما تود الجزائر أن تُذكِّر، في هذا السياق، بالموقف المبدئي المعتمد من قِبَل المؤتمر الوزاري السابع عشر للدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز الذي عُقد في الجزائر في أيار/مايو ٢٠١٤، والذي دعا على وجه الخصوص إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

أندورا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٦ أيار/مايو ٢٠١٦]

لم تُصدر حكومة إمارة أندورا أو تُطبِّق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٧٠/٥. وفي هذا الصدد، دأبت حكومة إمارة أندورا على التصويت تأييداً للقرار المذكور، وهي تؤكد من جديد تمسكها بالمبادئ المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة.

أنغولا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣١ أيار/مايو ٢٠١٦]

تعيد جمهورية أنغولا التأكيد على أهمية إنهاء الحصار الاقتصادي والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

وتلاحظ جمهورية أنغولا تطبيع العلاقات الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة، وتلاحظ كذلك الزيارة التي قام بها الرئيس أوباما إلى كوبا مطلع هذا العام، وهي أول زيارة يقوم بها رئيس للولايات المتحدة لكوبا منذ ٨٨ عاماً. وينبغي لهذه الزيارة أن تحفز السلطات الأمريكية على اتخاذ تدابير تهدف لوضع حدٍّ للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وتُشجِّع جمهورية أنغولا الولايات المتحدة على بناء علاقة تقوم على الحوار والتعاون مع كوبا على أساس الاحترام المتبادل.

وتؤكد جمهورية أنغولا مجدداً التزامها باحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي، والحفاظ عليها وتعزيزها، باعتبارها تُشكل جوهر تعددية الأطراف وجهداً

جماعياً يرمي إلى الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وتحقيق النمو الاقتصادي واحترام حقوق الإنسان والحقوق والحريات الأساسية.

وفي هذا السياق، تعرب جمهورية أنغولا مرة أخرى عن قلقها إزاء استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وتعرب عن أملها في أن تفضي المفاوضات الجارية إلى حل نهائي يُمكِّن الشعب الكوبي من ممارسة حقه في أن يختار بحرية نظامه السياسي والاقتصادي.

وتعرب جمهورية أنغولا مرة أخرى عن تقديرها للجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وتعيد جمهورية أنغولا تأكيد تأييدها غير المشروط لتنفيذ التوصيات الواردة في الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من قرار الجمعية العامة ٥/٧٠، وتغتنم هذه الفرصة لتناشد المجتمع الدولي مرة أخرى أن يضاعف جهوده الرامية إلى تعزيز الحوار البناء والشفاف بين البلدين، بهدف تحقيق الأهداف التي تتوخاها جميع القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة في هذا الصدد.

أنتيغوا وبربودا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٩ أيار/مايو ٢٠١٦]

تلتزم حكومة أنتيغوا وبربودا التزاماً تاماً بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ولا سيما مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وتعرب حكومة أنتيغوا وبربودا عن قلقها من استمرار إنفاذ تدابير الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا رغم تأييد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء لقرار الجمعية العامة ٥/٧٠، وقراراتها السابقة المعارضة للحصار، وسائر المعاهدات الدولية ذات الصلة بالموضوع.

وعلاوة على ذلك، تواصل حكومة أنتيغوا وبربودا، عملا بالفقرة ٢ من القرار ٥/٧٠، الامتناع عن إصدار وتطبيق قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور، وذلك عملاً بالتزاماتها المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، الذي يعيد، في جملة أمور أخرى، تأكيد حرية التجارة والملاحة.

A/71/91

الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]
[١ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

تُنفِّذ حكومة جمهورية الأرجنتين تنفيذاً كاملاً أحكام القرار ٥/٧٠ والقرارات السابقة التي صدرت عن الجمعية العامة فيما يتعلق بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وتُطبِّق الأرجنتين القانون ٢٤٨٧١ الصادر في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، والذي يحدد الإطار التشريعي لنطاق تطبيق القوانين الأجنبية داخل الإقليم الوطني. وتنص المادة الأولى من هذا القانون على أن القوانين الأجنبية التي تسعى إلى إحداث آثار قانونية خارج نطاق الحدود الإقليمية، عن طريق فرض حصار اقتصادي على نحو يقيّد الاستثمارات في بلد معين، بهدف تغيير حكومة أحد البلدان أو التأثير على حقه في تقرير مصيره، تكون غير قابلة للتطبيق بصفة مطلقة ولا تترتب عليها أي آثار قانونية. فالحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يخضع لقوانين اتحادية، أهمها قانون توريتشيللي (قانون إحلال الديمقراطية في كوبا) الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ وقانون هيلمز - بيرتون (قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا) الصادر في آذار/مارس ١٩٩٦.

وترحب حكومة الأرجنتين بتفاؤل بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة وتهنئ الحكومتين على قرارهما الدخول في حوار من شأنه أن يُمكِّن من حلّ جميع القضايا العالقة، بما فيها رفع الحصار.

وفي هذا السياق، يلتزم بلدنا التزاماً مطلقاً بميثاق الأمم المتحدة وبالقانون الدولي وبالعمل في إطار تعددية الأطراف. وتؤيد الأرجنتين قرارات الجمعية العامة المتصلة بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ عام ١٩٩٥. وبالتالي، فإنها تعرب عن مناهضتها للحصار حيثما أثيرت هذه المسألة، سواء في المحافل الإقليمية أو في الهيئات الدولية الأخرى.

وتمشياً مع هذا الموقف، أيَّدت الأرجنتين منذ اتخاذ القرار ٥/٧٠ الإعلانات التالية في محافل متعددة الأطراف:

(أ) جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:

- ”الإعلان الخاص ٤: بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا“ الذي اعتمده مؤتمر القمة الرابع لرؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ في كيتو.

- ”إعلان كيتو السياسي – في وسط العالم“، الذي اعتمده مؤتمر القمة الرابع لرؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ في كيتو. وفي الفقرة ١١ من هذا الاعلان، تكرر جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي رفضها القاطع لتطبيق التدابير القسرية الانفرادية، وتؤكد من جديد دعوتها لحكومة الولايات المتحدة إلى إنهاء، دون قيد أو شرط، الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا منذ أكثر من خمسة عقود.

(ب) الحوار بين جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي:

- ”إعلان بروكسل: تشكيل مستقبلنا المشترك: العمل معاً على بناء مجتمعات مزدهرة، متماسكة ومستدامة لمواطنينا“، الذي أُعتمد في مؤتمر القمة الثاني لرؤساء الدول والحكومات، الذي عقد في يومي ١٠ و ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٥ في بروكسل. وفي الفقرة ١٩ من هذا الاعلان، يؤكد رؤساء دول وحكومات المنظمتين رفضهم التدابير القسرية الانفرادية وتطبيق أحكام قانون هيلمز – بيرتون التي تتجاوز الحدود الإقليمية.

أرمينيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

لا تُصدر الهيئة التشريعية الوطنية لأرمينيا ولا تُطبق أي قوانين أو لوائح من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٥/٧٠ والتي يمكن أن تُخلِّف أثراً مدمراً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا.

A/71/91

وقد أعربت حكومة جمهورية أرمينيا التي تخضع بدورها لحصار مستمر تفرضه عليها تركيا وأذربيجان عن معارضتها، في العديد من المناسبات، لسياسة الحصارات الاقتصادية والحدود المغلقة.

أستراليا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

تؤكد حكومة أستراليا من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة ٥/٧٠. ومنذ عام ١٩٩٦ وحكومة أستراليا تؤيد قرارات الجمعية العامة الداعية إلى فكّ الحصار التجاري المفروض على كوبا. ولا تطبيق أستراليا أي جزاءات أو تدابير ضد كوبا تقيد حركة التجارة أو الاستثمار. وأستراليا متفائلة إزاء الخطوات الجاري اتخاذها صوب تطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة.

أذربيجان

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٧ أيار/مايو ٢٠١٦]

تتمسك جمهورية أذربيجان تمسكاً شديداً بمعايير ومبادئ القانون الدولي في سياستها الخارجية. وتقيم جمهورية أذربيجان علاقات دبلوماسية واقتصادية وتجارية وديّة مع جمهورية كوبا. ولم تُصدِر أذربيجان كما لم تطبق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا يمكن أن تحظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بينها وبين كوبا. وستواصل جمهورية أذربيجان اتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز التعاون وتطوير العلاقات الودية مع كوبا. وترحب جمهورية أذربيجان أيضاً بما تبذله الولايات المتحدة وكوبا حالياً من جهود لتطبيع العلاقات بين البلدين.

جزر البهاما

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

يقيم كومنولث جزر البهاما علاقات دبلوماسية وتجارية طبيعية مع جمهورية كوبا.

ولم تُصدِر جزر البهاما ولم تطبق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا من شأنها أن تحظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بينها وبين جمهورية كوبا.

وفي هذا السياق، تُذكِّر جزر البهاما بموقف هيئات إقليمية وأقاليمية مثل الجماعة الكاريبية، ومجموعة الدول الأفريقية، ومجموعة دول البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وحركة عدم الانحياز، وتؤكد ذلك الموقف.

وتُشيد جزر البهاما أيضا بالتقارب الذي سُجل مؤخراً بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوبا، وترحب بالجهود التي يبذلها الجهاز التنفيذي في حكومة الولايات المتحدة من أجل حمل الجهاز التشريعي لهذه الحكومة على إلغاء قوانين إنفاذ الحصار.

البحرين

[الأصل: بالعربية]
[٣١ أيار/مايو ٢٠١٦]

تُؤيِّد مملكة البحرين باستمرار القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة حول ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“، وتودُّ أن تؤكد مجدداً موقفها المؤيد لصالح تنفيذ القرار ٥/٧٠ الذي اعتمدته الجمعية العامة في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٥، خلال الدورة السبعين للأمم المتحدة.

ويأتي موقف مملكة البحرين التزاماً بالمبادئ والأهداف التي نصَّ عليها ميثاق الأمم المتحدة.

A/71/91

بنغلاديش

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

لم تصدر حكومة بنغلاديش و لم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٥/٧٠. وقد أيدت بنغلاديش باستمرار القرارات السابقة بشأن هذا البند في الجمعية العامة، كما صوتت تأييدا للقرار المذكور.

بربادوس

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٧ أيار/مايو ٢٠١٦]

ما فتئت بربادوس تصوت تأييداً للقرار المتعلق ”بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا“، وذلك منذ طرحه على الجمعية العامة لأول مرة في دورتها السادسة والأربعين المعقودة في عام ١٩٩١.

وتُكرِّر بربادوس تأكيد تأييدها للقرار ٥/٧٠ الذي اتُّخذ في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وهو آخر قرار يُتخذ في هذا الشأن، وتؤكد من جديد التزامها بتنفيذه بالكامل على المستوى الوطني، إذ لا توجد في بربادوس قوانين تُقيِّد بأي شكل من الأشكال حرية التجارة والملاحة مع كوبا.

وتُرحب بربادوس أيضا بالتطورات الإيجابية الأخيرة في العلاقة بين حكومتي كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين واستمرار الحوار بينهما بشأن رفع الحصار.

بيلاروس

[الأصل: بالروسية]
[٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

تُدين جمهورية بيلاروس استخدام تدابير اقتصادية انفرادية لممارسة ضغط سياسي واقتصادي على البلدان النامية، وتعتبرها تدابير تتعارض مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي ومع نص وروح ميثاق الأمم المتحدة.

وتؤيد جمهورية بيلاروس حق جميع الدول غير القابل للتصرف في أن تحدد نماذجها الإنمائية، وترفض أي محاولات انفرادية تقوم بها دول محددة لتغيير النظام السياسي المحلي لدول أخرى، باستخدام التدابير العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو أي شكل آخر من التدابير لممارسة الضغوط الرامية إلى إحداث ذلك التغيير.

لذا، ترحب جمهورية بيلاروس بالشروع في عملية تطبيع العلاقات بين جمهورية كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، وتدعو إلى القيام، في أقرب وقت ممكن، برفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

وتتميز العلاقات بين جمهورية بيلاروس وجمهورية كوبا بالتعاون الثنائي على مستوى عالٍ. وتؤكد بيلاروس مجدداً استعدادها لمواصلة العمل على تعميق التعاون الشامل مع جمهورية كوبا وتعزيز العلاقات الودية معها.

بليز

[الأصل: بالإنكليزية]
[٩ أيار/مايو ٢٠١٦]

تؤكد بليز من جديد التزامها المطلق بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك على وجه الخصوص المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، وهي المقاصد والمبادئ التي تشكل أيضا المبادئ الأساسية التي يستند إليها القانون الدولي. وقد أيدت بليز باستمرار، حرصا منها على التقيد الدقيق بأحكام الميثاق والقانون الدولي، القرارات التي تدين الحصار المفروض على كوبا. وترفض بليز تطبيق القوانين والتدابير التي تتجاوز آثارها حدود الإقليم الوطني. وإن استمرار السعي إلى عزل كوبا، تجاهلا لهذا القرار الذي يُتخذ سنويا والذي يحظى بتأييد كاسح من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لهو تحدّ صارخ لتعددية الأطراف وللإرادة السياسية للمجتمع الدولي.

وترتبط بليز وكوبا معاً بشراكة بنّاءة ومفيدة للجانبين، أثمرت فوائد ملموسة لشعبينا معاً. وتزداد السياسة التي ننتهجها في التعامل مع كوبا ترسّخاً من خلال التعاون الإقليمي بين الجماعة الكاريبية وكوبا.

A/71/91

بنن

[الأصل: بالفرنسية]
[١٩ أيار/مايو ٢٠١٦]

كان اعتماد الجمعية العامة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ القرار ٧٠/٥ مصدر ارتياح كبير لبنن.

وتَعتبِر بنن، وهي ملتزمة تماما بأهداف ومعايير ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، أن تحديات العصر الحديث تقتضي أن تعمل الدول سويَّة بروح من التضامن لما فيه خير شعوبها.

وقد أيَّدت بنن باستمرار القرارات السابقة التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن هذه المسألة وصوتت أيضا لصالح القرار المذكور أعلاه، بالنظر لإيمان شعب بنن بفضائل الحوار باعتباره الوسيلة الوحيدة لتسوية النزاعات واستعادة الثقة بين الدول.

ولم تُصدر حكومة بنن أو تُطبق قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار ٧٠/٥ ودعت دائماً لرفع التدابير الانفرادية المفروضة على كوبا، على الفور، من أجل السماح لذلك البلد بتحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية والمشاركة الكاملة في التجارة الدولية.

وترحب بنن أيضا بالتطورات الإيجابية التي شهدتها مؤخراً العلاقات بين حكومتي كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، وترحب على وجه التحديد بالاتفاق على إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما وبدء محادثات ثنائية بشأن رفع الحصار.

وفي هذا الصدد، تأمل بنن في أن تؤدي الجهود المبذولة لتطبيع العلاقات الدبلوماسية بينهما إلى الإسراع في رفع الحصار المفروض على كوبا بشكل كامل ونهائي، عملاً بالقرار المذكور أعلاه.

وستواصل بنن العمل على تعزيز الحوار البنَّاء بين البلدين بهدف الوصول إلى تطبيع دائم لعلاقاتهما الثنائية.

بوتان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

لم تقم الحكومة الملكية لبوتان بإصدار أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٥/٧٠، ودأبت على تأييد القرار المذكور في الجمعية وصوتت لصالحه.

بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)

[الأصل: بالإسبانية]
[٩ أيار/مايو ٢٠١٦]

ترفض الحكومة البوليفية تطبيق أي إجراء وتدبير انفرادي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يستهدف فرض حصار اقتصادي وتجاري ومالي وعلى دولة أخرى، ترفض كذلك استخدام تدابير قسرية وتشهيرية وتضليلية انفرادية ضد أي بلد آخر.

وتدين بوليفيا بأشد العبارات السياسات التي تنظم الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على الشعب الكوبي، وهي سياسات ما برحت تلحق به، منذ أكثر من نصف قرن، ضررا وتمنعه من ممارسة ''حقه في التنمية''.

والأضرار الإنسانية التي تنجم عن هذا الحصار لا تعد ولا تحصى. فهو يتسبب في أشكال من المعاناة ويمثل انتهاكا صارخا وسافرا وممنهجا لحقوق الإنسان. وله من الخصائص ما يجعل من الممكن اعتباره عملا من أعمال الإبادة الجماعية، وفقا للمادة الثانية من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨؛ وكذلك عملا من أعمال الحرب الاقتصادية، وفقا للإعلان المتعلق بقانون الحرب البحرية الذي اعتُمد في عام ١٩٠٩.

والحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا ليس مسألة ثنائية. فهو يتعدى بشكل عدواني حدود الولاية الإقليمية ويمثل انتهاكا للقانون الدولي يمس سيادة جميع الدول. وهو يشكل انتهاكا للقواعد الدولية للتجارة وحرية الملاحة. كما يشكل إدراجُ الأدوية والمواد الغذائية في هذا الحصار انتهاكا للقانون الإنساني الدولي.

A/71/91

وترى دولة بوليفيا أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يشكل انتهاكا لأهداف ومقاصد ومبادئ وروح ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وإن تجاهل الولايات المتحدة لقرارات الجمعية العامة التي تعكس رفض جل المجتمع الدولي للحصار الانفرادي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة دليل على أن هناك بلدانا استأثرت لنفسها بالمزايا التي أتاحها إنشاء هذه الهيئة ولكنها لا تحترم القرارات التي لا تناسبها.

ومن جهة أخرى، أقامت دولة بوليفيا المتعددة القوميات نوعا جديدا من التعاون والتكامل الاقتصاديين مع كوبا، بالاستناد إلى مبادئ التحالف البوليفاري لشعوب أمريكتنا – المعاهدة التجارية للشعوب الذي تشارك فيه كوبا.

وفي هذا السياق، استرشد البلَدان في علاقاتهما الثنائية بروح الوحدة والعدالة لخدمة مصلحة شعبيهما، بغية زيادة اندماجهما في الاقتصاد الدولي وتعزيز التعاون والتجارة بين بوليفيا وكوبا. وتحقيقا لهذه الغاية، يظل البروتوكول الإضافي الأول لاتفاق التكامل الاقتصادي رقم ٤٧، الموقع في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩، ساريا ومنطبقا بالكامل؛ وما انطباقه بصفة دائمة سوى دليل يؤكد من جديد الرغبة في تعميق التقارب بين الحكومتين والشعبين، ويشمل ذلك تسهيلات للوصول إلى الأسواق والتحرير الكامل للتجارة، مما يعزز التجارة العادلة لما فيه مصلحة شعبينا.

وتعرب دولة بوليفيا المتعددة القوميات عن تقديرها وامتنانها للجهود التي تبذلها كوبا للتعاون مع الشعب البوليفي بالرغم من الأضرار الفادحة التي يتكبدها اقتصادها بسبب الحصار المفروض عليها. وتقدم كوبا الدعم لبوليفيا في مجالات مختلفة، وخاصة منها التعليم والصحة.

وقد اتخذت دولة بوليفيا المتعددة القوميات في مختلف المنتديات الدولية التي هي عضو فيها مواقف أيدت فيها دون قيد أو شرط مختلف القرارات والإعلانات التي تناهض الحصار الذي تعاني منه كوبا. وهكذا، فقد أكد الرئيس إيفو موراليس من جديد خلال مؤتمر القمة السابع للأمريكتين المعقود في ١٠ و ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٥ في بنما، دعمه لكوبا وأكد كذلك على أن الولايات المتحدة مطالبة أيضا، بالإضافة إلى رفع الحصار الجائر، بتعويض كل الضرر الذي ألحقته بكوبا على مدى السنوات الخمسين الماضية.

وأكدت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إعلانها الخاص المعتمد في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، من جديد ”رفضها القاطع للتدابير الاقتصادية القسرية التي لا تستند إلى القانون الدولي، بما في ذلك جميع الإجراءات الانفرادية المفروضة على بلدان ذات سيادة لأغراض سياسية، والتي تلحق الضرر برفاه شعوبها وتهدف إلى الحيلولة بين هذه البلدان وممارسة حقها في أن تقرِّر، بإرادتها الحرة، نُظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية“.

وتُرحِّب بوليفيا، بصفتها عضوا في الجماعة المذكورة، ”باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين حكومتي كوبا والولايات المتحدة، وفتح سفارتيهما وغيرهما من المبادرات المتخذة من أجل الدفع بالعلاقات الثنائية إلى الأمام“ وتحث ”الرئيس أوباما، في ضوء تصريحاته المتكررة، على اتخاذ جميع التدابير التي تدخل في إطار سلطته التنفيذية من أجل إحداث تغيير جوهري في تطبيق الحصار المفروض على كوبا، كما تطلب إلى كونغرس الولايات المتحدة أن يعمل على رفع هذا الحصار“.

وفي هذا السياق، تعرب بوليفيا عن تضامنها مع كوبا وعن تأييدها الكامل لحق شعبها في تقرير مصيره وإعمال حقه السيادي في عيش حياة خالية من الحصار الجائر وغير القانوني وغير الإنساني الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة عليها.

وستواصل بوليفيا الإعراب عن دعمها المستمر من خلال التصويت لصالح القرار المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“ في الدورة المقبلة للجمعية العامة.

وفي ضوء كل ما تقدم، تعلن دولة بوليفيا المتعددة القوميات بكل قوة ضرورة قيام الولايات المتحدة، دون قيد أو شرط وبشكل انفرادي وفوري، بإنهاء الحصار الذي تفرضه على كوبا.

وفيما يتعلق بالفقرتين ٢ و ٣:

لم تعتمد حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات أي قوانين أو تدابير تتعارض مع روح قرار الجمعية العامة ٥/٧٠، وتعرب عن استيائها من ضلوع دول أخرى في هذه الممارسة غير القانونية والضارة وغير الإنسانية، والمنافية للقانون الدولي.

أما فيما يتعلق بالفقرة ٤:

تلتمس حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات من الأمين العام للأمم المتحدة أن يواصل، وفقا للفقرة المشار إليها، إطلاع الدول الأعضاء ومختلف الهيئات المعنية على الأثر

السلبي للسياسات والممارسات التي تتبعها حكومة الولايات المتحدة في إطار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على جمهورية كوبا، هذا البلد ذو السيادة، والتي تؤثر أيضا في سيادة باقي الدول في منظومة الأمم المتحدة.

البوسنة والهرسك

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

أيدت البوسنة والهرسك، التي تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، قرار الجمعية العامة ٧٠/٥.

ولم تقم البوسنة والهرسك قط بإصدار أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار ٧٠/٥، وهي مستعدة لتعزيز تعاونها مع كوبا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

بوتسوانا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

لم يسبق لجمهورية بوتسوانا قط أن أصدرت أو طبقت أو أنفذت أي قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٧٠/٥، ولا تعتزم القيام بذلك في المستقبل. وعلى نحو ما يتبين من تصويتها على القرار، فإن بوتسوانا تعارض استمرار اعتماد وتطبيق هذه التدابير التي تتجاوز آثارها حدود الولاية الإقليمية، وتؤيد، في هذا الصدد، الرفع الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

البرازيل

[الأصل: بالإنكليزية]
[١ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

تؤكد البرازيل من جديد معارضتها الراسخة للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، ولتطبيق القوانين التجارية المحلية خارج حدود الولاية الإقليمية واعتماد ممارسات تجارية تمييزية.

والحكومة البرازيلية ملتزمة بالدبلوماسية، وبتسوية المنازعات بالطرق السلمية، وبالتعاون الاقتصادي والتجاري، وبسيادة المبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك باحترام القانون الدولي.

وتعتقد البرازيل أنه ينبغي للحكومات التي لا تمتثل للقرار ٧٠/٥ أن تعجل باتخاذ المزيد من الخطوات لإلغاء الممارسات التجارية التمييزية وإنهاء أشكال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المعلن عنها بصفة انفرادية. ولا يعترف النظام القانوني في البرازيل بصحة تطبيق تدابير تتجاوز آثارها حدود الولاية الإقليمية.

ولا تكتفي الحكومة البرازيلية بمعارضة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، بل وتقيم أيضا علاقة اقتصادية مطردة مع هذا البلد. وتستند هذه العلاقة إلى إيمانها بأن الطريقة الملائمة لدعم كوبا تكمن في إدماجها في التدفقات الاقتصادية الدولية.

وعملا بالقرار ٧٠/٥، تعتبر البرازيل أن هناك ضرورة ملحة لوضع حد لاعتماد وتنفيذ التدابير الانفرادية. فبالإضافة إلى الآثار الضارة التي تلحق بسكان البلد الواقع تحت طائلة الجزاءات، فإن تجاوز تلك التدابير للحدود الإقليمية يتعارض بشكل واضح مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي ومع التعايش السلمي بين الشعوب، الذي يقتضي احترام السيادة وحرية التجارة والملاحة.

وعلاوة على ذلك، قد أثرت الجزاءات والتدابير الانفرادية الأخرى في الممارسة المنتظمة للأنشطة الدبلوماسية الكوبية في الولايات المتحدة، وكذلك الأنشطة الدبلوماسية للعديد من السفارات الأجنبية في كوبا، بسبب القيود غير المعقولة المفروضة على المؤسسات المالية التي لها مقر أو فروع في الولايات المتحدة.

وترحب البرازيل بالمبادرات التي اتخذها مؤخرا رئيس الولايات المتحدة وباستئناف الحوار بين البلدين، بما في ذلك الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس أوباما إلى كوبا في آذار/مارس ٢٠١٦. وتسلم البرازيل بالطابع الإيجابي للتدابير المتعاقبة التي نفذها مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية التابع لوزارة المالية بالولايات المتحدة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، والتي اتخذ آخرها في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٦. وتعزز هذه التدابير إمكانية سفر المواطنين الأمريكيين إلى كوبا وتتيح زيادة استخدام المواطنين الكوبيين لخدمات النظام المالي للولايات المتحدة.

ومع ذلك، ترى البرازيل أن هناك الكثير مما يتعين القيام به أيضا لإنهاء الإطار الذي يدعم الحصار. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، تواصل تطبيق العقوبات على المؤسسات

A/71/91

التي تقوم بأنشطة تجارية مع كوبا، ووصلت القيمة الإجمالية للعقوبات إلى ما يقارب ثلاثة بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة.

وظلت البرازيل، على مدى عقود من الزمن، مناصرة قوية لتطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا. واعتمدت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إعلانا خاصا، في مؤتمر قمتها الرابع، المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، دعت فيه إلى إعادة أراضي قاعدة غوانتانامو البحرية المحتلة إلى كوبا، باعتبار هذه الخطوة عنصرا هاما من عملية التطبيع.

ويوجد توافق دولي شبه تام في الآراء بشأن رفض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ عام ١٩٦٢. ويتضح ذلك من كون القرار ٥/٧٠ قد تمت المصادقة عليه بـ ١٩١ صوتا مؤيدا مقابل صوتين معارضين فقط.

وتكثيف العلاقات الاقتصادية مع كوبا هو النهج الصحيح الذي ينبغي أن تتبعه جميع البلدان المهتمة بدعم التنمية في هذه الجزيرة وتحسين الظروف المعيشية لملايين المواطنين الكوبيين. ويضر الحصار بالشعب الكوبي، ولا سيما بأشد الناس فقراً الذين يعانون من آثار تلك التدابير الانفرادية المتمثلة في انعدام الأمن الاقتصادي وتفشي البطالة.

بروني دار السلام

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

تؤكد بروني دار السلام مجددا تأييدها لجميع قرارات الجمعية العامة الداعية إلى إنهاء الحصار التجاري المفروض على كوبا. وتعارض بروني دار السلام بوجه عام استخدام الجزاءات بشكل انفرادي ضد الدول الأعضاء، لأنها تؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول. وتَعتبِر بروني دار السلام أن هذه الجزاءات تتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وبناء على ما تقدم، لم تعتمد بروني دار السلام و لم تطبق أي قوانين أو تدابير تتعارض مع قرار الجمعية العامة ٥/٧٠.

بوركينا فاسو

[الأصل: بالفرنسية]
[١ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا آثار كارثية سواء على الشعب الكوبي أو على اقتصاد البلد.

ويشكل هذا الحصار انتهاكا للقواعد الأساسية لكل من القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة وكذا لقواعد ومبادئ العلاقات السلمية بين الدول ولا يمكن أن يكون حلا مجديا لتسوية الخلافات.

وإضافة إلى ذلك، فإن هذه التدابير الانفرادية المخالفة لتوجيهات منظمة التجارة العالمية تنتهك مبادئ سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم التعرض لها.

ولذلك فإن بوركينا فاسو، وهي بلد يحب السلام والعدل ويؤمن إيمانا تاما بمبدأ المساواة في السيادة بين الدول، كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ترفع صوتها المعارض لاستمرار هذا الحصار.

وبوركينا فاسو التي تؤمن بمزايا التجارة بين الدول تدعو إلى رفع هذا الحصار المفروض على كوبا. وتدعو بوجه خاص الطرفين المعنيين إلى اختيار مسار الحوار من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع القائم بينهما وفقا للمادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة، كما ترحب بالتقارب الدبلوماسي بين الدولتين.

وعلاوة على ذلك، ووفاء من بوركينا فاسو بالتزامات ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لم تعتمد ولم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٥/٧٠ المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

بوروندي

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

اتخذت حكومة بوروندي دائما موقفا معارضا لهذا الحصار، الذي ينتهك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقواعد والمبادئ التي تنظم العلاقات السلمية بين الدول. ولم تطبق بوروندي قط هذا الحصار ولا تعتزم تطبيقه في المستقبل.

A/71/91

كابو فيردي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٦ أيار/مايو ٢٠١٦]

وفقا للمبادئ المكرسة في الدستور الوطني لجمهورية كابو فيردي وتمشيا مع روح ميثاق الأمم المتحدة الداعية إلى تعزيز التضامن والتعاون وعلاقات الصداقة بين البلدان والأمم، فهي لم تُصدر و لم تُطبِّق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٥/٧٠.

وما فتئت كابو فردي تصوت تأييدا لرفع الحصار كما تربطها بكوبا علاقات صداقة وتعاون ممتازة.

كمبوديا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣ أيار/مايو ٢٠١٦]

لئن كانت حكومة كمبوديا الملكية تقدم التهاني على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة، فهي تود أن تؤكد مجددا موقفها القوي الداعم لرفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة بصورة غير قانونية على كوبا. ويشكل عمل الولايات المتحدة هذا بوضوح انتهاكا جسيما للقانون الدولي، إذ يعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كوبا ويتسبب في معاناة شعبها.

وتؤكد حكومة كمبوديا الملكية من جديد دعوتها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الامتثال التام للقرار المذكور أعلاه وتنفيذه تنفيذا فعالا.

كندا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١ تموز/يوليه ٢٠١٦]

تجدد حكومة كندا تأييدها لقرار الجمعية العامة ٥/٧٠. وينص القانون الكندي على أنه لا يجوز لأي شركة كندية، فيما يتعلق بأي مبادلات أو معاملات تجارية بين كندا وكوبا، أن تمتثل لتدبير تتجاوز آثاره الحدود الإقليمية من قبيل التدابير المشار إليها في ذلك القرار. وقد رحبت كندا بالإعلان عن التقارب بين كوبا والولايات المتحدة. وكندا تهنئ

هذين البلدين، وهما من جيراننا، على الجهود التي يبذلانها لتطبيع علاقاتهما الثنائية، وتأمل أن تؤدي هذه العملية إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا.

جمهورية أفريقيا الوسطى

[الأصل: بالفرنسية]
[١ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

أدى تنفيذ الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا إلى إلحاق أضرار هائلة بالشعب والحكومة الكوبيين في جميع المجالات. ويندَّد بالحصار منذ مدة طويلة، كما صوتت الجمعية العامة على ٢٣ قرارا ضده، كان آخرها القرار الذي اتخذته في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وفي الوقت الذي كان ينتظر فيه الجميع رفعا كاملا للحصار المذكور منذ تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، من الواضح أنه لا يزال ساريا.

وترى جمهورية أفريقيا الوسطى، واضعة في اعتبارها التزاماتها تجاه المجتمع الدولي واحتراما لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، أن هذا الحصار يتعارض مع القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. وعلاوة على ذلك، ستواصل حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى دعم حكومة كوبا حتى الرفع الكامل لهذا الحصار وتدعو حكومة الولايات المتحدة إلى أن تمتثل في أعمالها امتثالا صارما لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتعاون والتضامن الدوليين وعلاقات حسن الجوار.

تشاد

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣١ أيار/مايو ٢٠١٦]

تؤكد جمهورية تشاد مجددا تأييدها لجميع قرارات الجمعية العامة الداعية إلى إنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

وتدعو جمهورية تشاد إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة بشكل انفرادي على كوبا منذ عدة عقود في انتهاك لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتترتب على الجزاءات آثار هائلة وسلبية في التنمية الاقتصادية

A/71/91

والاجتماعية لكوبا، إذا ما أخِذ في الاعتبار الوضع الهش جدا في أعقاب الأزمة التي عرفها الاقتصاد العالمي.

وإن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بشأن الحصار يوجه رسالة قوية تؤكد من جديد دعم المجتمع الدولي لهذا البلد الذي يجب أن يتمتع بنفس الحقوق وحرية التجارة على غرار جميع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة. وترفض جمهورية تشاد أي إجراء انفرادي يُتخذ ضد دولة ذات سيادة بغرض منعها من التمتع بحقوقها الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية. وتدعم تعزيز علاقات التعاون والصداقة بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تحقيقا للسلم والأمن الدوليين. ونظرا للضرر الاجتماعي والاقتصادي الذي ألحقه هذا الحصار بالمجتمع الكوبي، تطلب جمهورية تشاد إلى المجتمع الدولي مضاعفة جهوده لتشجيع إجراء حوار بناء بين البلدين من أجل إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي.

وترحب جمهورية تشاد بالجهود الجارية التي تبذلها الولايات المتحدة وكوبا من أجل تطبيع علاقاتهما، وتتوقع أن الجزاءات سترفَع دون شروط قبل نهاية عام ٢٠١٦.

شيلي

[الأصل: بالإسبانية]
[٣ أيار/مايو ٢٠١٦]

ترحب جمهورية شيلي بالحالة الراهنة للعلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وكوبا. وتشدد على أهمية الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى جزيرة كوبا من أجل ترسيخ عملية تطبيع العلاقات التي بدأها البلدان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وجعل الرجوع فيها أمرا غير ممكن. وتقدر شيلي رغبة البلدين في تجاوز خلافات الماضي وتكرر الإعراب عن أملها في أن تكون هذه الخطوة التاريخية إيذانا بنهاية جميع التدابير الانفرادية التي تؤثر على العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية مع كوبا، وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٥/٧٠.

وما فتئت شيلي تقدم على مر الأعوام دعما لكوبا فيما يتعلق بالقرار الذي يعرَض سنويا في الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي يتضمن إدانة للحصار الذي تفرضه بصورة انفرادية الولايات المتحدة. وتؤكد جمهورية شيلي من جديد على أن الحصار المفروض على كوبا يشكل انتهاكا لقواعد ومبادئ القانون الدولي، ولا سيما تلك القواعد والمبادئ المتعلقة بالمساواة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحرية التجارة والملاحة.

وعلاوة على ذلك، تود شيلي أن تبلغ بأنها لم توافق على أي تدبير يرمي إلى تقييد التجارة والعلاقات الاقتصادية العادية بين شيلي وكوبا. وتدعم شيلي الإعمال الكامل والحر للحق في التجارة وإقامة علاقات تجارية على الصعيد الدولي، دون أي قيود عدا تلك التي تتعلق بالأنشطة التي توصف بأنها غير قانونية في قانون شيلي والقيود التي يفرضها المجتمع الدولي وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

الصين

[الأصل: بالصينية]
[٢٣ أيار/مايو ٢٠١٦]

ما فتئت الجمعية العامة تعتمد بأغلبية ساحقة على مدى ٢٤ سنة متواصلة قرارا يتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، ويحث كافة البلدان على الالتزام بقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وإلغاء أو إبطال أي قوانين أو تدابير ذات آثار تتجاوز حدود الولاية الإقليمية على نحو يمس بسيادة الدول الأخرى، أو بالحقوق والمصالح المشروعة للكيانات والأشخاص الخاضعين لولاية تلك الدول، ويؤثر سلبا في حرية التجارة والملاحة.

ومن المؤسف أن هذه القرارات لم تنفذ تنفيذا فعالا على مر السنين، ولم يُرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. ولا يمثل هذا الحصار انتهاكا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة فحسب، ولكنه يتسبب أيضا في خسائر اقتصادية ومالية جسيمة بالنسبة لكوبا، ويعيق الجهود التي يبذلها الشعب الكوبي للقضاء على الفقر، وتعزيز تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وينال من حق الشعب الكوبي في البقاء والنماء، ويضر أيضا بالعلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية الطبيعية بين كوبا والبلدان الأخرى.

ولقد دعت الصين دائما إلى احترام حق البلدان في اختيار نظامها الاجتماعي ومسارها الإنمائي بشكل مستقل، وعارضت فرض الجزاءات العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو غيرها من الجزاءات بصورة انفرادية على البلدان الأخرى. وظلت الصين دوما تلتزم بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع وتنفذها على نحو صارم. وتقيم الصين وكوبا حاليا علاقات اقتصادية وتجارية طبيعية وتضطلعان بعمليات تبادل الكوادر البشرية، وما فتئ ينمو بين البلدين التعاون القائم على المنفعة المتبادلة والعلاقات الودية

A/71/91

في مختلف المجالات. ويتماشى هذا النهج مع تطلعات شعبي البلدين، كما يؤدي إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا.

وفي ظل عالم اليوم المتعدد الأقطاب والعولمة الاقتصادية والتنوع الثقافي وإرساء الديمقراطية في العلاقات الدولية، أصبح هناك توجه متنام صوب التواصل والتعاون على قدم المساواة بين البلدان. وعندما تنشأ الخلافات بين البلدان، يوفر الحوار المتكافئ والمشاورات الودية أفضل السبل للوصول إلى تسوية. وفي تموز/يوليه ٢٠١٥، استأنفت الولايات المتحدة وكوبا العلاقات الدبلوماسية فيما بينهما. وتدعو الصين الآن الولايات المتحدة إلى أن ترفع الحصار الذي تفرضه على كوبا رفعا تاما في أقرب وقت ممكن، وأن تقيم علاقات طبيعية مع كوبا كدولة وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية. ويتماشى ذلك مع المصالح المشتركة للولايات المتحدة وكوبا وشعبي هذين البلدين، وسيعزز السلام والاستقرار في جميع أنحاء الأمريكتين، وسيعود بالفائدة على المجتمع الدولي ككل.

كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]
[٤ أيار/مايو ٢٠١٦]

إن حكومة جمهورية كولومبيا، تمشيا مع المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، تؤكد مجددا أنها لم تُصدر ولم تنفذ أي قوانين أو تدابير انفرادية، لا ضد كوبا ولا ضد غيرها من الدول الأعضاء، وذلك، اتساقا مع سياستها القائمة على احترام القانون الدولي والتمسك بمبادئ الاستقلال السياسي وحق الشعوب في تقرير المصير، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى أو التعرّض لها.

وتبعا لذلك، تشجع كولومبيا على ممارسة كل دولة حقها في انتهاج السياسات الداخلية التي تريدها لنفسها، وترى أنه ينبغي وقف جميع أشكال التدابير التي تنال من التنمية الاقتصادية والتجارية ومن رفاه السكان.

وترى كولومبيا أن لا بد للدول الأعضاء من المضي قدما نحو بناء علاقات صداقة وتعاون تقوم على العمل في إطار متعدد الأطراف، وعلى احترام مبدأ المساواة في السيادة والأحكام الأخرى المكرسة في الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة.

جزر القمر

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٠ أيار/مايو ٢٠١٦]

إن حكومة اتحاد جزر القمر، إذ تأخذ في الاعتبار جميع الخطوات التي يجري اتخاذها من أجل تطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة، تؤكد من جديد التزامها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ومن ثمَّ، لم تسنّ أو تُطبِّق أي قوانين أو أنظمة تتجاوز آثارها حدود ولايتها الإقليمية وتمس سيادة دول أخرى.

وإذ تشعر حكومة اتحاد جزر القمر بالتفاؤل إزاء الزيارة التاريخية التي قام بها مؤخرا إلى كوبا باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة، وإزاء رسوّ سفينة سياحية من الولايات المتحدة لأول مرة في هافانا في ٢ أيار/مايو ٢٠١٦، فإنها تؤيد الرفع الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا بما يكون فيه صالح البلدان والشعوب التي تتطلع إلى تطوير العلاقات على صعيد جميع تلك القطاعات.

الكونغو

[الأصل: بالفرنسية]
[١٦ أيار/مايو ٢٠١٦]

تعرب حكومة جمهورية الكونغو مجددا عن قلقها العميق من التمديد غير المحدد المدة وغير المبرر للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة انفراديا على جمهورية كوبا منذ أكثر من ٥٠ عاما.

وهذا الحصار غير المقبول يشكل على أقل تقدير انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي وحق كل شعب في أن يختار بحرية نظامه السياسي ومساره الاقتصادي والاجتماعي دون أي ضغط خارجي.

وترفض جمهورية الكونغو، وهي البلد المحبّ للسلام والعدالة، هذا التدبير التعسفي الذي لا يزال يعيق إقامة علاقات التعايش السلمي والصداقة والحوار والتعاون والتفاهم بين الشعبين الكوبي والأمريكي.

وتدين حكومة جمهورية الكونغو إدانة قاطعة جميع التدابير الانفرادية والقسرية التي تفرضها الولايات المتحدة على جمهورية كوبا، وتطالب بأن تُرفع دون شروط هذه التدابير

A/71/91

التقييدية التي تمنع الطرفين من العمل على إقامة علاقات سلمية أساسُها احترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وذلك خير ضمان لتكافل ونماء ورفاه شعبيهما.

وتشيد حكومة جمهورية الكونغو بالتطورات الإيجابية التي شهدتها العلاقات بين جمهورية كوبا والولايات المتحدة والتي جسّدتها الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس باراك أوباما إلى كوبا من ٢٠ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٦.

وتأمل حكومة جمهورية الكونغو في أن تكون هذه الزيارة، التي ترسخ العلاقات الدبلوماسية التي استؤنفت بينهما في تموز/يوليه ٢٠١٥، خطوة لا رجعة فيها من المفروض أن تفضي إلى إقامة علاقات ثنائية قائمة على مصالح البلدين الفضلى.

وتشيد حكومة جمهورية الكونغو ببدء عملية التقارب بين البلدين، وتحثهما على مواصلة الحوار فيما بينهما.

كوستاريكا

[الأصل: بالإسبانية]
[٣١ أيار/مايو ٢٠١٦]

انطلاقا من تمسّك كوستاريكا الشديد بالقانون الدولي والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة، تعرب مجددا عن معارضتها الشديدة للسياسة الحالية المفروض بموجبها الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا، بوسائل منها على وجه الخصوص قانون هيلمز – بيرتون الذي يشكل عقبة حقيقية أمام التجارة الدولية.

وعملا بقرار الجمعية العامة ٥/٧٠ وصيغه السابقة، لم تسن كوستاريكا أو تطبق على الصعيد الوطني أي أنظمة أو تدابير تتجاوز آثارها حدود ولايتها الإقليمية، من شأنها المساس بسيادة دول أخرى أو حرية التجارة والملاحة. وفي هذا الصدد، ظلت كوستاريكا ثابتة على موقفها في خطابها، سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، بشأن ضرورة رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا لقناعتها بأن المتضرر الأكبر بعد مضي عقود عديدة على فرض هذا الحصار هو شعبها.

وكوستاريكا مقتنعة اقتناعا راسخا بأن الخلافات بين البلدان لا تُحل إلا بالحوار وعبر الآليات المتعددة الأطراف والقانون الدولي. وتمشيا مع هذا الموقف الأساسي في سياستها الخارجية، تعرب من جديد عن رفضها التام للتدابير الانفرادية التي تتجاوز آثارها حدود

الولاية الإقليمية التي تفرضها أي دولة على دولة أخرى من خلال فرض قوانينها وأنظمتها. ومن المنطلق نفسه، أعادت كوستاريكا التأكيد في عدة مناسبات على ضرورة ألا يُفرض على الدول أي نوع من الجزاءات السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية إلا بناء على قرارات أو توصيات يصدرها مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وبالإضافة إلى ذلك، دافعت كوستاريكا عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعن مبادئ الاستقلال السياسي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى أو التعرّض لها، وتعرب عن استيائها من أي عمل يضر بالسكان المدنيين. وفي هذا السياق، تدرك كوستاريكا ضرورة عمل السلطات الكوبية على إحراز تقدم على مستوى التقيد بالمعايير الديمقراطية، بناء على الاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وبناء على ما سبق، تؤكد كوستاريكا مجددا تأييدها لرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا الذي دأب المجتمع الدولي على المطالبة به بشبه إجماع.

وتشيد كوستاريكا بالجهود الهادفة إلى استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وكوبا بصورة كاملة، وفي هذا الصدد تود تسليط الضوء على الزيارة التي قام بها رئيس الولايات المتحدة في آذار/مارس ٢٠١٦ – وهي أول زيارة منذ ٨٨ عاما – باعتبارها خطوة كبيرة إلى الأمام في العملية الرامية إلى تحسين العلاقات الثنائية بين البلدين. ومن هذا المنطلق، تشيد حكومة كوستاريكا بالتدابير التي أعلنت عنها السلطات العليا لهذين البلدين الصديقين بشأن بدء حوار سياسي وانتهاج سياسة الانفتاح في مجالات شتى على نحو يعود بالنفع على البلدين، كما تشيد بما لهذه التدابير من انعكاسات إيجابية على رفاه الشعب الكوبي.

وتدرك حكومة كوستاريكا أن كوبا طرفٌ استراتيجي فاعل في المنطقة، وتهدف إلى إقامة مزيد من العلاقات الاقتصادية مع هذا البلد. وإضافة إلى تعزيز عملية إضفاء الصبغة الرسمية على العلاقات الدبلوماسية، ساعدت الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس الجمهورية، لويس غييرمو سوليس ريفيرا، إلى كوبا في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ على تحفيز التجارة الثنائية وتعزيز التعاون في مجالات العمل ذات الاهتمام المشترك كالتعليم العالي؛ والتعاون في تبادل المعارف التقنية والعلمية؛ والصحة؛ والألعاب الرياضية ذات الأداء العالي؛ والتجارة الخارجية.

وفي إطار هذه الزيارة الرسمية، رافق وفدَ رئيس الجمهورية بعثةٌ تجارية من قطاع الأعمال ضمّت ٢١ شركة من كوستاريكا ترغب في إقامة أعمال تجارية في السوق الكوبي. وفي هذا السياق، قامت هيئة إنماء التجارة الخارجية في كوستاريكا (PROCOMER)، وهي إحدى الهيئات الرئيسية لدعم شركات كوستاريكا وتدعم على الأخص المشاريعَ البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في تهيئتها للدخول إلى الأسواق الدولية، بإبرام

A/71/91

اتفاق تعاون مع مؤسسة PROCUBA بما يتيح إنشاء آليات لتعزيز التقارب وتنويع التجارة الخارجية وتشجيع الاستثمار الأجنبي. ويهدف هذا الاتفاق لتسريع الوصول إلى أسواق السلع والخدمات فيها، وتدارس إقامة تحالفات استراتيجية وتنمية الاستثمارات.

ولا تزال هيئة إنماء التجارة الخارجية في كوستاريكا تعمل حتى اليوم بصورة استباقية على إيجاد فرصٍ وتوفير جهات اتصال في مجال التجارة لفائدة شركات كوستاريكا الراغبة في إقامة أعمالٍ تجارية في كوبا. وحتى شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، بلغت قيمة الصادرات إلى كوبا من كوستاريكا ما مجموعه ٩٠٤ ٩٣٩ ٢ دولارات من دولارات الولايات المتحدة كان مصدرها ما مجموعه عشر شركات تُصدِّر منتجات مختلفة من مجالات عديدة منها مواد البناء وأجهزة الإضاءة والأدوية والمنتجات الزراعية.

كوت ديفوار

[الأصل: بالفرنسية]
[٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

لم يسبق لحكومة كوت ديفوار أن اعتمدت أو سنّت قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٥/٧٠. وإن حكومة كوت ديفوار، من منطلق تمسكها بسياسة الانفتاح والتسوية السلمية للخلافات، صوّتت دائما لصالح القرارات التي سبق اتخاذها بشأن هذه المسألة.

وفي ضوء التطورات الأخيرة على صعيد الظروف الاجتماعية – السياسية، تشجع كوت ديفوار فتح حوار بناء بين جميع الأطراف المعنية، وتؤكد من جديد استعدادها للسعي، بالتعاون مع المجتمع الدولي قاطبة، إلى إيجاد الحلول المناسبة لهذه المسألة في ظل الاحترام الكامل لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وتشيد كوت ديفوار بالجهود التي يبذلها الأمين العام وتؤكد من جديد تأييدها للرفع التام للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي بغية تمكين كوبا من الإسهام بفعالية في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في مجال التنمية.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]
[٧ تموز/يوليه ٢٠١٦]

مقدمة

في الفترة الممتدة بين نيسان/أبريل ٢٠١٥ ونيسان/أبريل ٢٠١٦، أُحرز قدرٌ من التقدم في العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وكوبا. وتجدر الإشارة على الخصوص إلى استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وإعادة فتح سفارتيهما، وهو ما سبقه رفع اسم كوبا من القائمة الزائفة للدول الراعية للإرهاب، التي لم يوجد أبدا مبرر لإدراجه فيها.

وفي آذار/مارس ٢٠١٦، أثناء زيارته لكوبا، أقر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، باراك أوباما، مرة أخرى أن سياسة الحصار المفروض على كوبا تقادمت وينبغي التخلي عنها. وفي الكلمة التي ألقاها في مسرح ''أليسيا ألونسو'' في هافانا يوم ٢٢ آذار/مارس، أكد الرئيس أوباما، في إشارة إلى الحصار، أن تلك السياسة ''تضر الشعب الكوبي فقط، بدل أن تساعده،'' ودعا الكونغرس مرة أخرى إلى إنهائها.

ومع ذلك، لا يزال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا قائما ويستمر إنفاذ القيود المفروضة في إطاره. وخلال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، أدخلت وزارة الخزانة ووزارة التجارة عددا من التعديلات على اللوائح التي تنظم هذه السياسة، وعلى الرغم من أن ذلك خطوة إيجابية إلى الأمام، فإنها خطوة غير كافية.

ويلخص هذا التقرير الآثار التي خلفها الحظر خلال الفترة المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه.

ورغم السيناريو الجديد، فإن الرئيس أوباما، وبذريعة حماية مصالح السياسة الخارجية، جدد مرة أخرى في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ الجزاءات المفروضة على كوبا عملا بأحكام قانون التجارة مع العدو الصادر عام ١٩١٧، وهو عنصر أساسي في القوانين والأنظمة التي يتألف منها نظام الحصار المفروض على كوبا.

وتواصل تشديد الجوانب المالية للحصار ومظاهره التي تتجاوز الحدود الإقليمية. وتجلى ذلك في فرض غرامات تقدر بملايين الدولارات على المصارف والمؤسسات المالية التي تتعامل مع كوبا، وفي اضطهاد يستهدف المعاملات المالية التي تجريها كوبا على الصعيد الدولي.

A/71/91

وإلى حين كتابة هذا التقرير، لم يؤذن باستخدام الدولار في المعاملات الدولية الكوبية رغم الوعود المقدمة بذلك، ولم تُمنح مصارف الولايات المتحدة الإذنَ بتقديم قروض للكوبيين الذين يستوردون منتجات الولايات المتحدة المسموح باستيرادها. ولم تتضاءل مخاوف المؤسسات المالية والموردين العاملين في الولايات المتحدة أنفسهم من التعرض لغراماتٍ من جرّاء القيام بأعمال تجارية مع كوبا، البلد الخاضع لجزاءات الولايات المتحدة.

ويتمتع رئيس الولايات المتحدة بسلطات تنفيذية واسعة تتيح له، إذا عقد العزم على ذلك، تفكيك سياسة الحصار بقدر كبير، وإن كان إلغاؤها التام يستلزم قرارا من الكونغرس.

ويوضح هذا التقرير النطاق المحدود للتدابير التي اتخذتها السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة، ومجموعة الإجراءات التي يمكنها اتخاذها لرفع الحصار. وبالإضافة إلى ذلك، يسرد التقرير أمثلة عديدة عن الأضرار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تنفيذه في الفترة الممتدة بين نيسان/أبريل ٢٠١٥ ونيسان/أبريل ٢٠١٦. ويبين هذا النص بوضوح كيف أن الحصار هو أكبر عقبة تحول دون تنمية الإمكانات الاقتصادية التي تملكها كوبا ودون النهوض برفاه الشعب الكوبي وبالعلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بين كوبا والولايات المتحدة وبقية بلدان العالم.

ومع مراعاة انخفاض قيمة الدولار مقابل سعر الذهب في السوق الدولية، بلغت الأضرار الاقتصادية التي لحقت الشعب الكوبي من جراء تطبيق الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي التي فرضته الولايات المتحدة على كوبا ما قدره ٦٨٨ ٧٥٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، على الرغم من انخفاض سعر الذهب مقارنة بالفترة السابقة. وبالأسعار الحالية، وبعد أن بدأ العمل بتلك السياسة منذ أكثر من ٥٠ عاما، فقد أدى الحصار إلى أضرار قابلة للقياس الكمي تبلغ أكثر من ٨٧٣ ١٢٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

ولا شك أن إحراز مزيد من التقدم صوب تطبيع العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة، الذي رحبت به حكومة كوبا على أساس المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والاحترام المطلق للاستقلال، سيستلزم قيام حكومة الولايات المتحدة من جانب واحد ودون شرط برفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وفي هذا الصدد، لا بد من احترام القرارات الأربعة والعشرين التي اتخذها المجتمع الدولي في الجمعية العامة، التي وجّهت الدول الأعضاء فيها نداءً لإنهاء هذه السياسة العبثية.

فما كان ينبغي لهذا الحصار أن يفرض أصلا ولا بد من رفعه بصفة نهائية.

أولا - استمرار سياسة الحصار

١-١ استمرار سريان قوانين الحصار

على الرغم من التدابير التي اتخذها الرئيس باراك أوباما اعتبارا من ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ والنداءات التي كرر توجيهها إلى الكونغرس لرفع الحصار، تظل القوانين واللوائح التي تدعم هذه السياسة سارية المفعول، حيث تطبقها بكل صرامة أجهزة حكومة الولايات المتحدة، ولا سيما وزارتا الخزانة والتجارة، وتحديدا مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

وفيما يلي قائمة التشريعات والأحكام الإدارية الرئيسية السارية في الولايات المتحدة التي أنشأت نظام الحصار وتحكمه:

- قانون التجارة مع العدو، الصادر عام ١٩١٧، الذي تنص المادة ٥ (ب) منه على أن الرئيس يجوز له فرض جزاءات اقتصادية في وقت الحرب أو غيرها من حالات الطوارئ الوطنية، وتحظر التجارة مع العدو أو مع حلفائه أثناء فترات الأعمال العدائية. وفي عام ١٩٧٧، فرض قانون الصلاحيات الاقتصادية الدولية في حالات الطوارئ قيودا على السلطات التي تجيز للرئيس فرض جزاءات جديدة، مع الإشارة إلى حالات الطوارئ الوطنية. ومع ذلك، ظل قانون التجارة مع العدو ساريا على كوبا، على الرغم من أن البيت الأبيض لم يعلن أبدا حالة طوارئ وطنية تتعلق بهذا البلد. ومنذ عام ١٩٥٩، واصل رؤساء الولايات المتحدة المتعاقبون تطبيق قانون التجارة مع العدو على كوبا. وبموجب ذلك النص التشريعي، وهو الأقدم من نوعه، تم اعتماد لوائح مراقبة الأصول الكوبية في عام ١٩٦٣. وتحظر هذه اللوائح على المواطنين الأمريكيين أو الأشخاص الخاضعين للولاية القضائية للولايات المتحدة إجراء معاملات مالية مع كوبا، وتُجمِّد الأصول الكوبية، وتمنع استيراد السلع من كوبا إلى الولايات المتحدة، في جملة قيود أخرى. وكوبا هي البلد الوحيد الذي يطبَّق عليه هذا النص التشريعي. وفي ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، جدد الرئيس أوباما الجزاءات المفروضة على كوبا لمدة عام آخر عملا بأحكام قانون التجارة مع العدو.
- ول قانون المساعدات الخارجية الصادر في عام ١٩٦١ لرئيس الولايات المتحدة سلطة فرض وإدامة حظر تام على التجارة مع كوبا، ومنَع منح أي مساعدات للحكومة الكوبية. ونص هذا القانون على أن الأموال التي تخصصها حكومة الولايات المتحدة للمساعدات الدولية وتسلمها إلى الوكالات الدولية لا يجوز أن تُستخدم لتنفيذ البرامج التي تشمل كوبا. كما حظر منحَ كوبا أي مساعدة ورد

A/71/91

ذكرها فيه أو أي فوائد أخرى يرد ذكرها في أي قانون آخر إلى أن يجزم الرئيس أن كوبا اتخذت إجراءات لرد ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من قيمة الممتلكات التي أممتها الحكومة الكوبية بعد انتصار الثورة إلى مواطني وكيانات الولايات المتحدة، أو لتقديم تعويضات منصفة عن تلك الممتلكات.

- أمَرَ الإعلانُ الرئاسي ٣٤٤٧، الذي أصدره الرئيس جون كينيدي في ٣ شباط/فبراير ١٩٦٢، بحظر تام على التجارة بين الولايات المتحدة وكوبا عملا بالمادة ٦٢٠ (أ) من قانون المساعدات الخارجية.

- جمدت لوائح مراقبة الأصول الكوبية لعام ١٩٦٣، الصادرة عن وزارة الخزانة، جميع الأصول الكوبية الموجودة في الولايات المتحدة، وحظرت جميع المعاملات المالية والتجارية ما لم تتم الموافقة عليها بترخيص، وحظرت الصادرات الكوبية إلى الولايات المتحدة، وحظرت على أي شخص طبيعي أو اعتباري من الولايات المتحدة أو من أطراف ثالثة إجراء معاملات بدولارات الولايات المتحدة مع كوبا، كما نصت على أحكام أخرى.

- بموجب المادة ٢٤٠١ (ب) (١)، ''مراقبة الأمن القومي''، ''السياسة تجاه فرادى البلدان''، من نظام إدارة الصادرات لعام ١٩٧٩، وُضعت ''قائمة مراقبة التجارة''، التي يدرج فيها رئيس الولايات المتحدة عددا من البلدان التي يجوز أن تُفرض عليها ضوابط خاصة في مجال التصدير لاعتبارات الأمن القومي. وكوبا مدرجة في تلك القائمة.

- تنص لوائح إدارة التصدير لعام ١٩٧٩ على أحكام المراقبة العامة المفروضة على الأصناف والأنشطة الخاضعة للمراقبة بموجب هذه اللوائح بما يتفق والجزاءات التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة. وتنص هذه اللوائح على سياسة عامة تحظر التصدير وإعادة التصدير إلى كوبا.

- يحظر قانون إحلال الديمقراطية في كوبا (''قانون توريتشيلي'') الصادر عام ١٩٩٢ على فروع شركات الولايات المتحدة الموجودة في بلدان ثالثة أن تتجر في السلع مع كوبا أو مع مواطني كوبا. ويمنع هذا القانون سفن البلدان الثالثة التي ترسو في موانئ كوبا من دخول إقليم الولايات المتحدة قبل مرور ١٨٠ يوما، باستثناء السفن التي لها ترخيص من وزير الخزانة.

- ينظم قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا (قانون ليبرتاد أو قانون هيلمز – بيرتون) الصادر عام ١٩٩٦ أحكام الحظر ويوسع نطاقه خارج الحدود الإقليمية بفرض جزاءات على مديري الشركات الأجنبية التي تجري معاملات مع ممتلكات الولايات المتحدة التي أممتها كوبا. وقد أدى التهديد برفع دعاوى قضائية في محاكم الولايات المتحدة إلى إدراج استثناء في هذا القانون، ويتم تجديده كل سنة. ويفرض القانون أيضا قيودا على سلطات الرئيس في وقف الحظر على الرغم من أنه ينص على أن الرئيس يحتفظ بسلطة الإذن بإجراء معاملات مع كوبا عن طريق إصدار التراخيص.

- تحظر المادة ٢١١ من القانون الجامع للمخصصات الموحدة الإضافية والطارئة للسنة المالية ١٩٩٩ القيام داخل الولايات المتحدة بتسجيل العلامات التجارية المرتبطة بالممتلكات المؤممة، كما يحظر اعتراف المحاكم الأمريكية بحقوق شركات كوبا في هذه العلامات.

- يأذن قانون تعديل الجزاءات التجارية وتعزيز التصدير لعام ٢٠٠٠ بتصدير المنتجات الزراعية إلى كوبا شريطة دفع قيمتها نقدا ومقدما وبدون تمويل من الولايات المتحدة. ويحظر هذا القانون سفر الأشخاص من الولايات المتحدة إلى كوبا لأغراض السياحة، إذ يُعرِّف النشاط السياحي على أنه نشاط يشمل السفر من كوبا وإليها وداخلها دون إذن صريح بموجب العنوان ٣١ من المادة ٥١٥-٥٦٠ من مدونة اللوائح الاتحادية. وبعبارة أخرى، فإن هذا القانون يحظر السفر على غير الفئات الاثنتي عشرة المأذون لها عند صدوره.

١-٢ التدابير التنفيذية التي اتخذها الرئيس باراك أوباما وأوجه قصورها

أقر الرئيس أوباما في بيانه الصادر في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بشأن كوبا بفشل السياسة التقليدية التي تتبعها الولايات المتحدة تجاه كوبا، وتعهد بإجراء مناقشات مع الكونغرس لرفع الحصار عنها. وفي إطار هذا النهج الجديد، أعلن الرئيس عن اتخاذ عدة تدابير تنفيذية تُعدِّل جوانب من الحصار.

وخلال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، أجرت وزارة الخزانة ووزارة التجارة عددا من التعديلات على اللوائح التنظيمية ذات الصلة بكوبا، وهي تعديلات غير كافية على الرغم من أنها تشكل خطوات إيجابية إلى الأمام. وستظل عقبات كبيرة تواجه تنفيذ هذه التدابير طالما استمر العمل بسياسة الحصار والقوانين ذات الصلة بها والقيود المتعددة الناجمة عنها.

A/71/91

وفيما يتعلق بالسفر، مُنح مواطنو الولايات المتحدة الإذن بزيارة كوبا بموجب ترخيص عام شريطة أن يكونوا ضمن الفئات الاثنتي عشرة من الأشخاص المأذون لهم قانونا بذلك، وتم الاتفاق على استئناف الرحلات الجوية المنتظمة بين كوبا والولايات المتحدة، ويُسمح الآن بنقل الركاب الذين يدخلون في الفئات الاثنتي عشرة بحراً، وأُذن بالقيام بالزيارات التثقيفية الفردية بين الناس. غير أن السفر بشكل حرّ بحراً إلى كوبا لا يزال محظورا على مواطني الولايات المتحدة بموجب قوانينها.

وفي قطاع الاتصالات، صدر الإذن بتصدير المنتجات والخدمات إلى كوبا، وبتمويل إنشاء مرافق البنية التحتية وإمكانية إقامة مشاريع مشتركة مع الكيانات الكوبية. غير أن نطاق تطبيق هذه التدابير لم يشملْ القطاعات الأخرى في الاقتصاد الكوبي التي لا تزال خاضعة لقيود شديدة بسبب الحصار.

أما فيما يتعلق بالتجارة، فإن قائمة المنتجات الأمريكية التي أصبح بالإمكان، بموجب التدابير الجديدة، تصديرها إلى كوبا دون الحاجة إلى طلب الإذن من وزارة التجارة في الولايات المتحدة، فتقتصر على منتجات وخدمات الاتصالات ومواد البناء والمعدات والأدوات اللازمة للقطاع الاقتصادي غير الحكومي، بما في ذلك قطاع الزراعة. ويُحظر بيع أي منتجات أو خدمات أمريكية أخرى لكوبا، ما لم يكن ذلك بإذن من وزارة التجارة عن طريق منح تراخيص محددة تنتهي صلاحيتها في وقت معين.

وبالإضافة إلى ذلك، يقتصر الإذن باستيراد السلع والخدمات الكوبية إلى الولايات المتحدة على ما ينتجه القطاع غير الحكومي، ويستبعد أصنافا لها أهمية بالغة في الاقتصاد الكوبي كالتبغ مثلا. وبإقصاء القطاع الاقتصادي الحكومي، تَستثني هذه القائمة سلعا وخدمات كوبية أخرى ذات شهرة عالمية من قبيل شراب الروم، والنيكل، ومنتجات التكنولوجيا البيولوجية، والخدمات الطبية والتعليمية. وعلاوة على ذلك، فإن الرسوم الجمركية التي ستُفرض على منتجات كوبا، في حال السماح لها بدخول أراضي الولايات المتحدة، ستكون الأعلى في النظام الموحد للتعريفة الجمركية للجنة الولايات المتحدة المعنية بالتجارة الدولية، لأن كوبا تخضع لأشد القيود فيما يخص رسوم الاستيراد إلى الولايات المتحدة، ولا تتمتع بمركز الدولة الأولى بالرعاية بسبب الحصار.

وبالمثل، لا يمكن تطبيق التعديلات التي أُدخلت على أنظمة النقل البحري، التي تجيز للسفن التي تشارك في مبادلات تجارية لأغراض إنسانية مع كوبا دخول موانئ الولايات المتحدة قبل مرور ١٨٠ يوما. إذ من غير المرجح أن تقتصر سفن الشحن التجاري المتجهة إلى كوبا على نقل المواد الغذائية والأدوية والمعدات الطبية والصادرات الأخرى التي أذنت

بها الولايات المتحدة. فالممارسة الدولية تشير إلى أن العقود المبرمة مع سفن الشحن لا تقتصر على نقل نوع واحد من المنتجات.

وفي مجال الشؤون المالية، أجريت تعديلات في إنفاذ الحظر بواسطة الإذن باستخدام الدولار في المعاملات الدولية التي تجريها كوبا، والسماح لمصارف الولايات المتحدة بمنح القروض لمواطني كوبا الذين يستوردون منتجات الولايات المتحدة المأذون بها. ومع ذلك، لم تُنفَّذ هذه التدابير عمليا لأن المؤسسات المالية والموردين العاملين في الولايات المتحدة أنفسُهم لا يزالون يخشون القيام بتلك المعاملات مع كوبا بسبب المخاطر التي تنطوي عليها ممارسة الأعمال التجارية مع بلد يخضع لجزاءات الولايات المتحدة.

ويتمثل عائق رئيسي آخر في منع المؤسسات المالية الكوبية من فتح حسابات مراسلة في مصارف الولايات المتحدة، مما يحول دون إقامة علاقات مصرفية مباشِرة بين البلدين، ويجعل المعاملات التجارية بين كوبا والولايات المتحدة أكثر تكلفة بسبب ضرورة الاعتماد على أطراف ثالثة في المعاملات ودفع عمولات الوساطة. ولا تزال الآثار السلبية للاضطهاد المالي المكثف الذي تعرضت له المعاملات الكوبية وطبيعته التي تتجاوز الحدود الإقليمية بوضوح على مدى السنوات السبع الماضية ظاهرة في استمرار رفض مصارف الولايات المتحدة ودول أخرى إجراء التحويلات المتعلقة بكوبا، ولو كان ذلك بعملات غير دولار الولايات المتحدة.

١-٣ سلطات رئيس الولايات المتحدة في إجراء تغييرات إضافية على إنفاذ الحصار دون طلب الإذن بذلك من الكونغرس

يتمتع رئيس الولايات المتحدة بسلطات تنفيذية واسعة لمواصلة إجراء التغييرات في إنفاذ لوائح الحصار والذهاب إلى أبعد مما قام به حتى الآن من أجل إفراغ الحظر من معظم محتواه. ولئن كان الكونغرس الأمريكي هو الهيئة التي لها صلاحية إلغاء التشريعات التي تقوم عليها سياسة الحصار المفروض على كوبا وإنهائها، فإن ذلك الإجراء يمكن أن يسبقه اتخاذ إجراءات تنفيذية لتفكيك الغالبية العظمى من القيود التي تتألف منها تلك السياسة.

وبتوقيع الرئيس ويليام كلينتون على قانون هيلمز - بيرتون في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٦، دوِّن في شكل نص قانوني الحصار المفروض على كوبا وطائفة الأوامر التنفيذية التي تدعمه. ومع ذلك، أبقى هذا القانون نفسُه على السلطات الواسعة المخوَّلة للرئيس كي يصدر تراخيص تجيز مختلف المعاملات المحظورة بموجب الحصار.

A/71/91

وفيما يلي قائمة بالتدابير الأخرى التي يمكن أن يتخذها رئيس الولايات المتحدة لتعديل تنفيذ بعض جوانب سياسة الحصار المفروض على كوبا:

١ - تمكين المؤسسات الكوبية (من مصارف وشركات وغيرها) من فتح حسابات مراسلة في مصارف الولايات المتحدة؛

٢ - إلغاء سياسة الاضطهاد المالي المتبعة تجاه كوبا؛

٣ - الإذن بتصدير منتجات الولايات المتحدة مباشرة إلى الشركات الكوبية؛

٤ - السماح بأن تُستورد إلى الولايات المتحدة الخدمات والمنتجات الكوبية التي تشكل أصنافا قابلة للتصدير في الاقتصاد الكوبي، من قبيل التبغ وشراب الروم والسكر، بما في ذلك منتجات التكنولوجيا البيولوجية التي تُصنّع في بلدان ثالثة وتحتوي على مواد أولية كوبية مثل النيكل أو السكر؛

٥ - الإذن لشركات الولايات المتحدة بالاستثمار في كوبا؛

٦ - السماح لمواطني الولايات المتحدة بتلقي العلاج الطبي في كوبا؛

٧ - رفع الحظر الذي يَمنع السفن التي تَنقل السلع إلى كوبا من دخول موانئ الولايات المتحدة لمدة ١٨٠ يوما بعد مغادرتها كوبا.

وهذه الإجراءات تدل على أن إطار الحصار يمكن تعديله بقدر كبير إذا استخدم رئيس الولايات المتحدة سلطاته التنفيذية الواسعة.

ولا توجد إلا أربعةٌ من جوانب الحصار لا تطالها القرارات الرئاسية، لأن القوانين التي تنظمها تستلزم أن يتخذ الكونغرس إجراءات لإلغائها أو تعديلها. وهذه الجوانب هي:

١ - القاعدة التي تحظر على فروع شركات الولايات المتحدة العاملة في بلدان ثالثة أن تقوم بمبادلات تجارية مع كوبا (قانون توريتشيلي)؛

٢ - حظر إجراء معاملات مع ممتلكات الولايات المتحدة التي تم تأميمها في كوبا (قانون هيلمز - بيرتون).

٣ - القانون الذي يمنع مواطني الولايات المتحدة من زيارة كوبا للسياحة (قانون تعديل الجزاءات التجارية وتعزيز التصدير لعام ٢٠٠٠)؛

٤ - الحظر المفروض على منْح التمويل لبيع المنتجات الزراعية الأمريكية لكوبا (قانون تعديل الجزاءات التجارية وتعزيز التصدير لعام ٢٠٠٠)؛

وسيكون من الضروري أن تشمل عملية تطبيع العلاقات الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة رفع الحصار الذي يشكل أكبر عائق تواجهه علاقات كوبا التجارية والمالية مع الولايات المتحدة ومع باقي بلدان العالم، ويحول دون تنمية كامل إمكانات الاقتصاد الكوبي ورفاه شعب كوبا.

١-٤ تدابير الحصار الرئيسية المطبقة منذ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

الأمثلة التالية على آثار هذه السياسة في الكيانات الكوبية والأطراف الثالثة تبيّن أن الحصار المفروض على كوبا لا يزال ساري المفعول:

- في ٦ آب/أغسطس ٢٠١٥، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية غرامة قدرها ٨١٥ ٢٧١ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة على شركة التأمين البحري الأمريكية Navigators Insurance Company لانتهاكها اللوائح المفروضة على كوبا وبلدان أخرى. وأفاد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بأن الشركة دفعت في ١ نيسان/أبريل ٢٠١١، فائدة بقيمة ٧٣٦ ٢١ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة إلى مواطن كوبي.

- في ١٨ و ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، رفض مصرف أسترالي إجراء تحويلَين بالدولارات الأسترالية إلى وكالة السفر Cubatur لتسديد تكاليف الخدمات المقدمة إلى مجموعة من ١٩ مسافراً لزيارة كوبا.

- في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، ألغت جمعية الاتصالات المالية بين المصارف على مستوى العالم (SWIFT) خدمة توفير البيانات Bankers World Online المقدمة للمصرف الكوبي Banco Financiero Internacional بسبب اللوائح المتعلقة بالحصار.

- في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وافق مصرف Agricole Crédit الفرنسي على دفع غرامة مركّبة بقيمة ٥٨٥ ٨٩٣ ١١٦ ١ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة إلى كلّ من وزارة الخزانة (٥٨٥ ٥٩٣ ٣٢٩ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة) والاحتياطي الفيدرالي (٩٠,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) وإدارة الخدمات المالية في نيويورك (٣٨٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) ومكتب المدعي العام في مانهاتن (١٥٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) ومكتب المدعي العام في مقاطعة كولومبيا (١٥٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة)، وذلك بسبب انتهاكه اللوائح المفروضة على كوبا وبلدان أخرى. وأفاد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بأنه في الفترة بين كانون

A/71/91

الثاني/ يناير ٢٠٠٤ وحزيران/يونيه ٢٠٠٨ أجرى مصرف Agricole Crédit وشركاته الفرعية والسابقة ١٧٣ تحويلاً إلكترونياً مرتبطاً بممتلكات تَبيَّنَ أن للحكومة الكوبية أو لمواطنين كوبيين مصالح فيها، وأجرِيَت هذه التحويلات إلى مؤسسات مالية موجودة في الولايات المتحدة أو عن طريقها، وبلغت قيمتها ٣١٤ ١٩٥ ٩٧ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة.

- في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أبرمت الشركة الأمريكية Inc. Travel Tours Gil، ومقرها في فيلادلفيا في بنسلفانيا، اتفاقاً مع مكتب مراقبة الأصول الأجنبية لدفع غرامة قدرها ٨٧٥ ٤٣ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة بسبب انتهاك الجزاءات المفروضة على كوبا. وأفاد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، بأنه في الفترة من ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ إلى ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٠، قدمت Inc. Travel Tours Gil خدمات سفر إلى كوبا إلى ١٩١ فرداً لا يحملون ترخيصاً ممنوحاً من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

- في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، رفضت شركة فرعية ناميبية تابعة للشركة الأمريكية FedEx تقديم خدمات بريد دولية إلى سفارة كوبا في ويندهوك، بسبب اللوائح المتعلقة بالحصار.

- في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، جمدت الشركة الأمريكية PayPal حساب الشركة الألمانية ProTicket، التي دفع من خلاله زبائن الشركة ثمن تذاكر الكوميديا الموسيقية سوي كوبانو والحفل الموسيقي للمغنية الكوبية أديس مرسيدس. وفي ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦، أصدرت محكمة ابتدائية في مدينة دورتموند الألمانية، في ردّ على دعوى رفعتها شركة ProTicket، حكماً ضد شركة PayPal، أرغمتها فيه على رفع التجميد فوراً عن حساب الزبون من الولاية الاتحادية شمال الراين – وستفاليا. وإذا لم تفعل شركة PayPal ذلك، كانت لتدفع مبلغ ٠٠٠ ٢٥٠ يورو إلى الزبون. وكانت قد جمّدت الشركة حساب هذا الزبون لأنه استخدم كلمة ”كوبا“ أو ”كوبي“. وعلى النقيض من نطاق الحصار الممتد خارج الحدود الإقليمية، استنتجت المحكمة في تعليلها القانوني أن القانون الألماني هو القانون الوحيد الذي ينطبق في هذه القضية.

- وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، فرضت وزارة الخزانة في الولايات المتحدة غرامة بقيمة ٤٠٠ ١٤٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة على شركة التصميم الأمريكية WATG Holdings, Inc. في كاليفورنيا، لانتهاكها الجزاءات المفروضة على

كوبا. وأفاد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بأن الشركة الفرعية البريطانية التابعة لها Wimberly Allison Tong and Goo، عملت على تصميم مشروع فندقي في كوبا وتلقت لقاءه ثلاث دفعات من شركة قطَرية بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ وأيار/مايو ٢٠١٠، بلغت قيمتها ٧١٤ ٣٥٦ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة.

- وفي أوائل شباط/فبراير ٢٠١٦، أبلغت الهيئة المشرفة على المصرف الألماني Commerzbank AG المصارف الكوبية أنها ستوقف عمليات المصرف معها في الأشهر المقبلة بسبب الغرامة التي فرضتها الولايات المتحدة عليه في آذار/مارس ٢٠١٥ بقيمة ١,٧١ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

- وفي ١١ شباط/فبراير ٢٠١٦، رفضت المصارف الإيطالية Banca Popolare و Unicredit و INTENSA San Paolo التعامل مع الشركة الإيطالية SRL Sol التي توزع شراب الروم الكوبي فارادیرو في إيطاليا.

- في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٦، أفيد بأن فرع المصرف البريطاني Standard Chartered Bank في أوغندا أمهل الأطباء الكوبيين الذين يعملون في جامعة مبارارا حتى يوم الاثنين ١٥ شباط/فبراير لسحب أموالهم، لأنهم لا يستطيعون المحافظة على حساباتهم في المصرف بوصفهم كوبيين. واقترحت الجامعة أنه ينبغي للكوبيين أن يفتحوا حسابات في مصرف بريطاني آخر هو Bank Barclays ولكن بعد أن فتحوا حساباتهم أنذرتهم الهيئة المشرفة على المصرف بأنهم لا يستطيعون إجراء معاملات إلى كوبا أو منها.

- في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٦، رفض مصرف Bahamas The of Bank تنفيذ معاملة طلبتها الشركة الكوبية Havanatur Bahamas لورود اسمها في قائمة الجزاءات التي يعدّها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

- في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٦، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية غرامة قدرها ٢٥٠ ٦١٤ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة على الشركة الفرنسية CGG Services لانتهاكها الحصار المفروض على كوبا. وأفاد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بأنه في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ قدمت شركة Services CGG وعدد من شركاتها الفرعية خدمات وقطع غيار ومعدات صُنِعَت في الولايات المتحدة للتنقيب عن النفط والغاز إلى السفن العاملة في المياه الإقليمية الكوبية. وبالإضافة إلى ذلك، نفّذت الشركة الفرعية الفنزويلية التابعة لفرع Services CGG

A/71/91

في الولايات المتحدة خمس معاملات متعلقة بمعالجة المعلومات لأغراض بحوث علم الزلازل التي يجريها كيان كوبي في المنطقة الاقتصادية الخالصة لكوبا.

- في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٦، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية غرامة قدرها ٣٠٤ ٧٠٦ دولارات من دولارات الولايات المتحدة على الشركة الأمريكية Atlantic LimitedHalliburton لانتهاكها اللوائح المفروضة على كوبا. وأفاد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بأن شركة Halliburton وشركاتها الفرعية في جزر كايمان صدّرت سلعاً وخدمات بقيمة ١ ١٨٩ ٧٥٢ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة لدعم التنقيب عن النفط والغاز، فضلاً عن أنشطة الحفر في الجزء الشاطئي الجنوبي في كابيندا، في أنغولا، حيث يُزعَم أن الشركة الكوبية Cuba-Petróleo (CUPET) تملك ٥ في المائة.

- في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٦، رفض فرع تابع لمصرف فرنسي في إيطاليا إجراء معاملة خاصة بمبلغ من المال باليورو لشركة الخطوط الجوية الكوبية، من أجل إضافتها إلى مبيعاتها في شهرَي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٦ من خلال برنامج إعداد الفواتير والتسوية وهو نظام الدفع الإلكتروني لاتحاد النقل الجوي الدولي.

- في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٦، أفيد بأن المصرف الياباني Sumitomo Mitsui Trust SMBC رفض تحويلاً أجراه مواطن ياباني إلى القنصلية الكوبية في اليابان لتسديد ثمن بطاقة سياحية.

- في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٦، أفيد بأن مصرف Citibank الأمريكي رفض مدفوعات لزبائن الشركة الكوبية Havanatur Argentina.

- في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦، أبلغت الشركة الأمريكية PayPal الرابطة الدنمركية – الكوبية بإقفال حسابها في PayPal بسبب لوائح الحصار المفروض على كوبا.

- في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦، أفيد بأن مصرف Bank Stanbic في بوتسوانا، وهو فرع للمصرف البريطاني Standard Chartered Bank، رفض مواصلة تحويل مدفوعات إلى شركة Cubadeportes بموجب اتفاق التعاون بين بوتسوانا وكوبا.

- في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦، أبلغ الفرع التركي لشركة خدمات البريد والطرود الهولندية TNT B.V. السفارة الكوبية في أنقرة بأنها بعد اندماجها مع شركة FedEx الأمريكية توقفت عن تقديم خدمات بريدية من كوبا وإليها اعتباراً من ١ شباط/

فبراير وأنها لم تعد تقبل اعتباراً من ٤ نيسان/أبريل الشحنات القادمة من بلدان خاضعة لجزاءات تفرضها الولايات المتحدة.

- في ٣ أيار/مايو ٢٠١٦، أفيد بأن مصرف الشركة الأمريكية Eventbrite ضبط أموالاً جمعتها الرابطة الكوبية في المملكة المتحدة. وقد باعت الشركة تذاكر حفل للموسيقى الكلاسيكية نظمته الرابطة من أجل جمع أموال لشراء بيانو والتبرع به للمعهد الموسيقي أماديو رولدان في كوبا.

- في أيار/مايو ٢٠١٦، رفض مصرف Royal Bank of Canada تحويل مبلغ بالدولار الكندي لتسديد رسوم عضوية كوبا في رابطة الدول الكاريبية.

- في أيار/مايو ٢٠١٦، رفض المصرف الإسباني Santander فتح حسابات للموظفين الدبلوماسيين الكوبيين الموجودين في ذلك البلد.

- في أيار/مايو ٢٠١٦، أغلق المصرف الإسباني CaixaBank الحسابات الجارية وأجهزة نقاط البيع الطرفية للمجموعة التجارية Excelencias بسبب عمليات هذه المجموعة مع كوبا.

- في الفترة بين أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٦، رفض مصرف Santander الإسباني تقديم خدمات دفع الرسوم القنصلية من خلال البطاقات المغناطيسية باستخدام أجهزة نقاط البيع للقنصليات العامة الكوبية في مدن برشلونة وسانتياغو دي كومبوستيلا وإشبيلية. وشركة Elavon هي التي تزوّد بهذه الأجهزة، وهي تابعة لمصرف أمريكي، وأبلغت أن السبب هو إدراج كوبا على قائمة مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، ألغت شركة إسبانية عقد بيع خادوم يحسّن أداء نظام الإدارة القنصلية في القنصلية الكوبية في برشلونة، وأفادت الشركة بأن المعدات المقدمة هي من صنع شركة Dell الأمريكية.

- في حزيران/يونيه ٢٠١٦، أرسلت وزارة التجارة في الولايات المتحدة أمراً إلى الشركة الصينية Huawei طالبة منها أن تقدّم كلّ المعلومات المتصلة بالتصدير وإعادة التصدير للتكنولوجيا الأمريكية إلى كوبا والبلدان الأخرى الخاضعة للجزاءات وذلك على مدى السنوات الخمس الماضية.

A/71/91

ثانياً - الحصار انتهاك لحقوق الشعب الكوبي: الأضرار المترتبة على الحصار في أشد القطاعات تأثيراً في الحياة الاجتماعية

''الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً''[1].

لا يزال الحصار يشكل سياسة غريبة وغير مبررة أخلاقياً، وكما اعترف الرئيس الأمريكي نفسه، فهي لم تخدم الهدف المتمثل بتقويض تصميم الشعب الكوبي على اختيار نظامه السياسي والتحكم بمستقبله. ويعرض هذا الفصل موجزاً للأضرار التي تلحق بحقوق الكوبيين في قطاعات ذات أهمية حيوية للبلد.

١-٢ الحق في الصحة والتغذية

يُمنَح سكان كوبا جميعهم رعاية صحية مجانية منذ انتصار الثورة في عام ١٩٥٩ لأن الثورة تولي الاهتمام إلى النزعة الإنسانية والعدالة الاجتماعية. ولا يمكن إنكار التقدم الذي أحرِز في قطاع الصحة العامة على مدى أكثر من ٥٨ عاماً، كما تبيّنه المؤشرات الكوبية التي يُعترَف بها على نطاق واسع في المنتديات الدولية. غير أن هذا القطاع لم ينجُ من التطبيق الصارم للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة والذي يشكّل إبادة جماعية على الصعد الاقتصادي والمالي والتجاري.

ففي قطاع الصحة العامة، تبلغ قيمة الأضرار المالية المتراكمة منذ بداية الحصار ٢ ٦٢٤ ١٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، في حين أن قيمة الأضرار بلغت ٨٢ ٧٢٣ ٨٧٦,١٨ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة في الفترة التي يتم تحليلها في هذا التقرير. وهذا يشكل زيادة تفوق ٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة بالمقارنة مع الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٤ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٥.

وتتجلى هذه الأضرار في عدم القدرة على النفاذ إلى أسواق الولايات المتحدة لشراء الأدوية والكواشف وقطع الغيار اللازمة للتشخيص ومعدات العلاج والأدوات الطبية والسلع الأخرى اللازمة لعمل القطاع. وفي معظم الحالات، يتم الحصول على هذه المنتجات من أسواق بعيدة جغرافياً، مما يزيد تكلفة العملية بسبب ضرورة الاعتماد على وسطاء ويؤدي

(١) انظر قرار الجمعية العامة ١٢٨/٤١، المعنون ''إعلان الحق في التنمية''، المادة ١، الفقرة ١.

ذلك إلى تأخير في معالجة المرضى. وفي كثير من الحالات، تكون المنتجات البديلة المستخدمة أقل جودة من تلك المتاحة في سوق الولايات المتحدة، مما يؤثر سلباً في العلاج.

ويؤثر الحصار أيضاً في عدد الشباب الأمريكيين ذوي الدخل المنخفض الذين يستطيعون الالتحاق بكليات الطب أو غيرها من كليات الدراسات العليا في العلوم الطبية في كوبا.

وتضاف إلى هذه العواقب القابلة للقياس الأمثلة التالية التي تبيّن الآثار الإنسانية التي يتعذر قياسها كمياً:

- نزوح الأدمغة وفقدان العمالة ذات المهارات في القطاع الصحي من خلال ما يسمى ببرنامج الاستقبال المؤقت للمهنيين الطبيين الكوبيين (CMPP) الذي نجمت عنه أضرار لا تُحصى في منظومة الصحة العامة في كوبا.

- ولا ينطبق هذا البرنامج الأمريكي، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٦، إلا على الأطباء الكوبيين وغيرهم من الموظفين الطبيين الذين يعملون في بعثات دولية خارج كوبا. وتأثيره لا يقتصر على المرضى في البلدان الأخرى الذين يتلقون رعاية هؤلاء المهنيين في مكان وجود البعثة، بل يعني أن عدد الموظفين المعنيين مباشرة بصحة الشعب الكوبي سيقلّ في المستقبل. وعلى الرغم من تحسن العلاقات الثنائية بين البلدين، لا يزال هذا البرنامج ساري المفعول وهو يمثل السياسة العدوانية التي تواصل حكومة الولايات المتحدة انتهاجها مع كوبا.

- يفيد معهد Dr. Rafael Estrada لعلم الأعصاب وجراحة الأعصاب بأنه استقبل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وفداً من موظفي الشركة الأمريكية Medtronic التي تهيمن على جزء كبير من سوق بيع وما بعد بيع المعدات الطبية من مختلف الأنواع. وعلى وجه الخصوص تبيع Medtronic، وفي بعض الحالات على أساس حصري، منتجات مهمة لعلم الأعصاب وجراحة الأعصاب، مثل أجهزة التحفيز العميق للدماغ لمعالجة أمراض عصبية.

- ولكن حتى الآن حال الحصار المفروض على كوبا دون تمكنها من شراء أجهزة تحفيز الدماغ السالفة الذكر. وأكد موظفو Medtronic خلال زيارتهم أن الشركة لا تزال غير مخولة إبرام عقود مع كوبا. وبذلك فإن عشرات أو مئات المرضى الكوبيين الذين يعانون من مرض باركنسون أو من أمراض عصبية أخرى ويمكن أن تتحسّن نوعية حياتهم بزرع هذه الأجهزة غير مؤهلين للحصول على علاج من هذا القبيل.

A/71/91

- وتسوّق شركة General Electric أيضاً معدات طبية لدراسة الجهاز العصبي الطرفي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، اتصل أخصائيون في الفيزيولوجيا العصبية السريرية يعملون في المعهد بممثل عن تلك الشركة الأمريكية ليعربوا عن اهتمامهم بالحصول على هذا النوع من المعدات وتدريب أحد الأخصائيين الكوبيين على طريقة استخدامها. ولكن في شباط/فبراير ٢٠١٦، رد ممثل عن شركة General Electric بأن الشركة غير مخولة بيع منتجاتها إلى كوبا بسبب سياسة الحصار.

- طلبت شركة FARMACUBA من أربعة مزودين أمريكيين مختلفين تزويدها معدات للوقاية ومنتجات تكنولوجية أحيائية ومنتجات كيميائية لتطوير الأدوية في كوبا. ومن بين المزودين كانت الشركة المتعددة الجنسيات Sigma-Aldrich التي رفضت تلبية الطلب الكوبي بسبب التعقيدات الناجمة عن تطبيق الحصار الأمريكي.

ومن جهة أخرى، تملك كوبا أحد أكثر برامج الحماية الاجتماعية شمولاً في العالم، مما مكنها من القضاء على سوء التغذية المزمن وسوء تغذية الأطفال بين سكانها، كما يظهر في النتائج الملموسة التي تعترف بها الوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة. ويشكل ضمان الأمن الغذائي للسكان الكوبيين باستخدام نهج قائم على تعزيز الركائز الثلاث للتنمية المستدامة – الاقتصادية والاجتماعية والبيئية – هو إحدى أولويات استراتيجية كوبا الإنمائية.

ولكن لا يزال القطاع الغذائي أحد القطاعات الأكثر تضرراً من سياسة الحصار التي تفرضها الولايات المتحدة. واستناداً إلى المعلومات التي جمعتها وزارة الصناعات الغذائية ووزارة الزراعة في جمهورية كوبا، بلغت قيمة الأضرار الناجمة هذه السياسة ٢٨٩ ٧٠٦ ٦٠٥ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة، خلال الفترة قيد الاستعراض.

ويتجسّد أثر هذه السياسة في ارتفاع أسعار البذور الزراعية والأسمدة وقطع الغيار الخاصة بالمعدات الزراعية واللوازم الأخرى التي يتعين عليها شراؤها من الأسواق البعيدة جغرافياً لأنها لا تستطيع شراءها من سوق الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين في أغلب الأحيان اللجوء إلى وسطاء في بلدان ثالثة، مما يؤدي إلى ارتفاع كبير في الإنفاق، وفي بعض الحالات إلى انخفاض إنتاج الأغذية بقدر كبير لأن الواردات لا تصل في الوقت المناسب.

وتؤدي سياسة الحصار أيضاً إلى ازدياد المخزونات وإطالة مدة حفظ المواد الخام واللوازم الضرورية لكفالة إنتاج البيض والحليب واللحوم للسكان الكوبيين في المخازن الوطنية، وذلك استباقاً لاحتمال نفاذ مخزون هذه المنتجات على نحو غير متوقع في السوق

الدولية وبذلك كفالة تغطية الإنتاج المحلي. أما إذا كان يمكن الحصول على هذه المنتجات من الولايات المتحدة فلن تتعدى مدة تخزينها ١٥ يوماً تقريباً.

وبسبب الأثر الناجم عن الحصار، تضطر كوبا إلى تخزين هذه المنتجات على مدى ما يقارب ٩٠ يوماً. ومن الناحية النقدية، يعني ذلك أن حجم السلع الذي يعادل ١٦١,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة تقريباً كان مجمداً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وإذا كان يمكن الحصول على هذه المنتجات من الولايات المتحدة، فلن يتوجّب تجميد حجم يفوق ما يعادل ٢٦,٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتبلغ قيمة الأضرار التي تلحق بقطاع الأغذية نحو ١٣٤,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

وفيما يلي أمثلة أخرى على الآثار الناجمة عن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي في قطاع الأغذية الذي يشكّل ركناً من أركان حياة الشعب الكوبي:

- لم تتمكن شركة Labiofam من الحصول على الوسط الزرعي الأساسي الأدنى من نوع ألفا (MEM-A) والمصل البقري الجنيني من سوق الولايات المتحدة، وهو السوق الوحيد الذي يبيع موادّ من هذا القبيل. وهناك حاجة إلى هذه المواد الخام لإنتاج اللقاحات ضد الفيروسات والبكتيريا المختلفة التي تضرّ بقطاع الماشية في كوبا. لذلك تضطرّ الشركات الكوبية إلى استيراد هذه المنتجات من خلال موردين أوروبيين، مما يزيد تكاليف نقلها وهوامش ربح الموردين.

  وتزداد الحالة تعقيداً لأن هذه الواردات تحتاج إلى شهادة منشأ صادرة عن مؤسسة بيطرية في الولايات المتحدة. ولهذا السبب، يخشى الموردون أن يكتشف مكتب مراقبة الأصول الأجنبية عملياتهم فيفرض عليهم غرامات لأن هذه الشهادات قابلة للتعقب. وبذلك يلحق ضرر كبير بصحة الماشية في كوبا وما يصاحبها من إنتاج أغذية للسكان الكوبيين جراء سياسة الحصار.

٢ - ٢ الحق في التعليم والرياضة والثقافة

”لقد ضمَّنا الأهداف والغايات التي اتفقنا عليها رؤية في منتهى الطموح تقوم على إحداث التحول. فنحن نصبو إلى عالم [...] يلم فيه الجميع بالقراءة والكتابة. وتتاح فيه للجميع سبل متكافئة للحصول على التعليم الجيد على جميع المستويات ...“[٢]

(٢) انظر قرار الجمعية العامة ١/٧٠ بعنوان ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الفقرة ٧.

A/71/91

لطالما أعطت الثورة الكوبية الأولوية لحصول جميع الكوبيين على التعليم بصورة عادلة ومجانية. وتحقيقاً لهذه الغاية، إن الدولة ملزمة بكفالة تمتع المواطنين الكامل بهذا الحق، على النحو المبين في المادة ٣٩ من دستور جمهورية كوبا.

وتخصص الحكومة الكوبية سنوياً قدراً معيناً من الموارد المالية والبشرية اللازمة لضمان هذا الحق. ولكن آثار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة تؤثر في هذه الجهود بصورة مباشرة. واضطرّ قطاع التعليم إلى إنفاق موارد مالية كبيرة خلال الفترة قيد الاستعراض بسبب تعذّر شراء المواد التعليمية اللازمة من سوق الولايات المتحدة.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، تكبّدت وزارة التعليم خسائر بقيمة ٠٠٠ ٢٤٥ ١ دولار من دولارات الولايات المتحدة نتيجة تغيير الموقع الجغرافي للعمليات التجارية.

ويشكل الحصار المفروض على كوبا تهديداً لتنمية قطاع الرياضة أيضاً. وبعض آثاره في قطاع الرياضة هي التالية:

- لا يمكن للمعهد الوطني للرياضة والتربية البدنية (INDER) أن يشتري المعدات الرياضية من الولايات المتحدة من العلامات التجارية Louisville أو Wilson أو Xbat أو Rawlings أو Atec أو 3N2 لكرة القاعدة والكرة اللينة؛ أو من العلامتين التجاريتين Easton وW&W للرماية، رغم أن استخدام هذه المعدات إلزامي حسب القواعد الرسمية للاتحادات الرياضية الدولية. ولهذا السبب، اضطر معهد INDER إلى استيراد هذه المعدات الرياضية من بلد ثالث، مما أدى إلى ارتفاع أسعارها بنسبة ٢٠ إلى ٣٠ في المائة.

- بُذِلت جهود من خلال شركة إسبانية لشراء مركب شراعي من طراز Hobie Cat 16 بتكلفة أعلى بنسبة ٣٠ في المائة مما لو تمّ شراؤه مباشرةً من الولايات المتحدة. غير أن هذه الجهود لم تكن مثمرة، الأمر الذي أرخى بظلاله على استعداد الرياضيين الذين يلعبون هذه الرياضة.

- أبلغ مختبر مكافحة المنشطات أيضاً أن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية احتجز في حزيران/يونيه ٢٠١٦ شحنة من العينات البيولوجية لمجموعة من الرياضيين البيروفيين كانت تعبر الولايات المتحدة. وكان المعهد البيروفي للرياضة قد أرسل العينات إلى المختبر الكوبي لأغراض التحليل عن طريق الشركة الألمانية DHL. وبسبب تطبيق سياسة الحصار، لم يتمكن هذا المختبر الذي يشكل مركزاً مرجعياً لمكافحة

المنشطات في أمريكا اللاتينية، من جني الفوائد الاقتصادية التي كان ليولدها تحليل العينات البيروية.

وأبقت الثورة الكوبية بين أولوياتها نشر الثقافة وتعزيزها، بوصفها عنصراً لا غنى عنه للتعليم ولتنمية قدرات المواطنين الكوبيين. ولكن لا يزال الحصار يعوق توسّع نطاق تراث كوبا الثقافي وتنميته. ففي الفترة قيد الاستعراض وحدها، تسببت هذه السياسة بتكبد خسائر بلغ مجموعها ٨٠٠ ٤٨٣ ٢٩ دولار من دولارات الولايات المتحدة في هذا القطاع.

وإذا رُفِع الحصار، سيكون سوق الولايات المتحدة مصدر الإمدادات الرئيسي لكثير من المواد الخام والمنتجات والأدوات والمعدات للفنانين والحرفيين والمصممين. ولكن يجب على المؤسسات الكوبية أن تستورد حالياً هذه المنتجات من بلد ثالث، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها بنسبة تصل إلى ٤٠ في المائة.

ويرد فيما يلي بعض الأمثلة على الأضرار التي ألحقها الحصار في تنمية القطاع الثقافي في كوبا:

- خلال السنة الدراسية الماضية (أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ - حزيران/يونيه ٢٠١٦) التحق ٤١٤ تلميذاً من تلاميذ المرحلة الابتدائية ببرامج متخصصة لتعلم العزف على آلات موسيقية وترية مثل غيتار البيس والكمان والتشيلو والكمان المتوسط. ويكفل النظام الثقافي الكوبي أن يكون لكلّ من هؤلاء الطلاب آلة يتعلّم العزف عليها. ويبلغ سعر الكمان Palatino VN-350-1/2 Campus Violin Outfit في الولايات المتحدة ٧٩ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة. بيد أن السلطات الكوبية مضطرّة إلى شراء هذه الآلة من بلد ثالث بسعر ٢١٥ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة. ولو كان شراء هذه الآلة من الولايات المتحدة ممكناً لوفّرت كوبا سنوياً مبلغ ٣٠٠ ٥٦ دولار من دولارات الولايات المتحدة.
- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاركت وزارة الثقافة في مشاريع منها ترميم مسرح ''أليسيا ألونسو'' في هافانا. وبلغت تكلفة شراء المواد اللازمة لهذا الترميم من بلدان ثالثة ٣٠٠ ٦٧٢ دولار من دولارات الولايات المتحدة. ولو كانت كوبا قادرة على النفاذ إلى سوق الولايات المتحدة، حتى إذا كانت الأسعار في هذا السوق أدنى بنسبة ١٥ في المائة فقط، لتمكّنت من توفير نحو ٨٠٠ ١٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة.

A/71/91

٢ - ٣ الحق في التنمية

”تقر الخطة الجديدة بضرورة بناء مجتمعات سلمية عادلة حاضنة للجميع تكفل المساواة بين الناس في القدرة على اللجوء إلى العدالة، وتقوم على احترام حقوق الإنسان (بما في ذلك الحق في التنمية)“[٣]

الحق في التنمية في كوبا مقيد بسبب الآثار السلبية للحصار. وتعرضت قطاعات مثل التكنولوجيا الحيوية والسياحة والنقل والتعدين والطاقة المتجددة والاتصالات السلكية واللاسلكية، من بين قطاعات أخرى، إلى خسائر كبيرة نتيجة لهذه السياسة الجائرة. ويتضمن هذا الفرع بعض الأمثلة على أثر الحصار على تلك القطاعات.

ويتمثل دور قطاع التكنولوجيا الحيوية في كوبا في تطوير منتجات وأدوية ومعدات وخدمات مبتكرة ومتقدمة تكنولوجيا، من أجل تحسين صحة الشعب الكوبي، وإنتاج سلع وخدمات قابلة للتصدير، وتطوير تكنولوجيا متقدمة لإنتاج الأغذية. بيد أن الصناعة الصيدلانية البيولوجية في كوبا ليست بمأمن من آثار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة.

وقام عدد من الوفود التجارية الأمريكية المهتمة بمنتجات التكنولوجيا الحيوية الكوبية بزيارة البلد، وأعرب بعضها عن الاهتمام وتم توقيع بعض العقود؛ غير أن الحصار لا يزال يحد من التبادل بين البلدين. ويحرم شعب الولايات المتحدة من منافع منتجات التكنولوجيا الحيوية والمنتجات الصيدلانية المطورة في كوبا.

وبلغ مجموع الخسائر الاقتصادية الناجمة عن سياسة الحصار في هذا القطاع الهام ١٣٦,٩٦ ٦٦٥ ١٧١ دولارا من دولارات الولايات المتحدة خلال الفترة المشمولة بهذه الوثيقة. وترد بعض الأمثلة الملموسة على هذا الضرر فيما يلي.

- لم يتمكن مركز المنتجات الطبيعية، وهو جزء من المركز الوطني للبحوث العلمية، من شراء قطع غيار لجهازين من أجهزة الفصل اللوني من صنع شركة Agilent Technologies الأمريكية. وهذه الأجهزة ضرورية لمراقبة جودة المنتجات التي يقوم قسم الكيمياء الصيدلانية في المركز ببحثها وتطويرها. ونظرا إلى تعطل هذين الجهازين، اضطر الموظفون إلى الإفراط في استعمال بقية المعدات في المختبر، مما أسفر عن خسائر بلغت ٦٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة.

(٣) المرجع نفسه، الفقرة ٣٥.

- وأبلغت شركة Empresa Laboratorios AICA عن تكبد خسائر في إنتاج نوع من الأمبولات، وهي خراطيش تحتوي على أدوية سائلة وتكون مفتوحة من طرف واحد وتستخدم لإعطاء جرعات التخدير في طب الأسنان، أو جرعات الأنسولين. والآلة التي تجهز هذه المنتجات الطبية تصنعها شركة Bosch Pharmaceuticals الأمريكية، الأمر الذي يعني أن مختبرات الشركة تواجه مشاكل في الحصول على قطع الغيار والمساعدة التقنية اللازمة لإصلاحها. وأدى هذا إلى خسارة بمقدار ٢٠٠ ٧٥٩ ١ دولار من دولارات الولايات المتحدة.

كما أن التدابير التنفيذية التي اعتمدها حتى الآن حكومة الولايات المتحدة لم يكن لها أثر كبير على قطاع الصناعات الزراعية المنتج للسكر، والذي تعرض لخسائر تقدر بمبلغ ٦٠٠ ٣٠٥ ٣ دولار من دولارات الولايات المتحدة خلال الفترة التي جرى تحليلها.

وكان للحصار آثار إضافية على شركة Grupo Azucarero AZCUBA، وهي شركة منتجة للسكر. فقد أبلغت عن زيادة في تكاليف تمويل الواردات نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة بسبب المخاطر القطرية. وكانت هذه الزيادة بنسبة ٠,٥ في المائة في العام الماضي، مما يمثل خسارة بمقدار ٤٠٠ ٦٩٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، وتعزى إلى استحالة الوصول إلى مصادر التمويل الخارجية المرتبطة بالمؤسسات الأمريكية. ولذلك، من الضروري البحث عن مؤسسات مالية بديلة غير مرتبطة بذلك البلد. وتفرض هذه المؤسسات المالية أسعار فائدة مرتفعة، على أساس أنها معرضة لمخاطر التدابير العقابية لإقامتها علاقات مع كوبا، بسبب تطبيق أنظمة الحصار التي تتجاوز الحدود الإقليمية.

وفي قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية، بلغت الأضرار المتكبدة خلال الفترة قيد الاستعراض ٧٠٠ ٢٠٨ ٥٩ دولار من دولارات الولايات المتحدة.

وقد أتاحت عملية تطبيع العلاقات الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة للمشغلين من كلا البلدين إقامة صلات مباشرة لتوفير خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية. بيد أن تطبيق الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة ما زال يؤثر تأثيرا كبيرا على قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في الجزيرة.

وتضررت شركة Empresa de Telecomunicaciones de Cuba S.A. تضررا مباشرا مما يُفرض في إطار الحصار من قيود على الحصول المجاني من داخل كوبا على محتويات الإنترنت، وانتهاك الحق في الحريات الذي أعرب عنه وقبله المطورون الذين ينشرون برامجيات الحاسوب في إطار رخصة عامة للجمهور (GNU GPL). فالحصول على الخدمات

A/71/91

أو المعلومات القابلة للتنزيل يُمنع بمجرد أن تميز النظم أن محاولة الدخول إلى وصلة ما جاءت من عنوان بروتوكول على الإنترنت مخصص للنطاق الكوبي (cu).

ومن بين أكثر المواقع فائدة لتطوير هذا القطاع، والتي يحظر الدخول إليها من كوبا: http://code.google.com؛ و http://www.ti.com؛ و http://www.vmware.com؛ و http://www.oracle.com؛ و http://www.globalspec.com.

وعانى قطاع السياحة الكوبي أيضا من خسائر شديدة نتيجة للحصار. ففي الفترة بين نيسان/أبريل ٢٠١٥ وآذار/مارس ٢٠١٦، بلغت الأضرار الناجمة عن هذه السياسة ٢ ٠٥٨ ٢٥٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة.

وفي عام ٢٠١٥، زار ما مجموعه ٢٨,٧ مليون سائح منطقة البحر الكاريبي، أي بزيادة نسبتها ٧ في المائة بالمقارنة مع السنة السابقة، وفقا للأرقام الصادرة عن المنظمة الكاريبية للسياحة. وأشارت المنظمة في تقريرها الذي يغطي عام ٢٠١٥ إلى أن الزوار أنفقوا قرابة ٣٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ولا تزال الولايات المتحدة تشكل المصدر الأساسي للسياح الوافدين إلى منطقة البحر الكاريبي، حيث سافر ما مجموعه ١٤,٣ مليون أمريكي إلى المنطقة في عام ٢٠١٥، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٦,٣ في المائة بالمقارنة مع السنة السابقة. ووفقا لتقرير المنظمة، يشكل السياح الأمريكيون الآن ما يقرب من ٥٠ في المائة من مجموع الوافدين.

ويقدر أن ما لا يقل عن ١٥ في المائة من الأمريكيين الذين يسافرون إلى منطقة البحر الكاريبي كانوا يمكن أن يزوروا كوبا للسياحة لو لم تكن الولايات المتحدة تفرض قيودا على سفر السياح. وبالنظر إلى هذا الرقم، كان من الممكن أن يسافر حوالي ٢,١ مليون من السياح الأمريكيين إلى كوبا في عام ٢٠١٥. واستنادا إلى متوسط المبالغ التي ينفقها السائح الواحد خلال رحلة في منطقة البحر الكاريبي، والمقدر بمبلغ ٩٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، كان يمكن أن يحقق قطاع السياحة الكوبي عائدا بقيمة ١,٨٩ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

وفيما يتعلق بالترويج للسياحة، يُحظر استعانة كوبا بشركات الإعلانات وغيرها من وسائل الترويج في الولايات المتحدة. وليس هذا فحسب، بل خلال الفترة قيد الاستعراض، استُهدف البلد بحملات منشؤها في الولايات المتحدة تهدف إلى تشويه سمعة قطاع السياحة فيه.

وألحق الحصار أضرارا بقطاع البناء إجماليها ٢٠٠ ٨٦٨ ٣٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في الفترة قيد الاستعراض. والسبب الرئيسي في هذه الخسائر هو عدم إمكانية الحصول على تكنولوجيا البناء الأخف والأكثر كفاءة باستخدام كميات أقل من المواد الخام ومكونات الطاقة، وهذه التكنولوجيا متاحة في سوق الولايات المتحدة أو تنتجها فروع شركات مقرها هناك. ونتيجة لذلك، يتعين على الشركات الكوبية أن تستورد المنتجات من أسواق بعيدة. وتستتبع أوقات المرور العابر الطويلة تكاليف إضافية للشحن والتأمين وإعادة الشحن.

ويقدر الضرر الذي لحق ببرنامج البناء في البلد بسبب التغير التكنولوجي بمبلغ ٠٠٠ ٤٣٧ ٢٩ دولار من دولارات الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، بلغ مجموع تكاليف الشحن والتأمين ٢٠٠ ٨٥٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة، أي بزيادة قدرها ٥٠٠ ٥٩٩ دولار من دولارات الولايات المتحدة عن التكاليف المتكبدة خلال الفترة السابقة.

ويؤثر الحصار المفروض على كوبا على المعهد الكوبي للراديو والتليفزيون، وذلك أساسا عن طريق منع حصوله على التكنولوجيا المتطورة المتاحة في سوق الولايات المتحدة. ونتيجة للحصار، فإن شركات التوزيع الرئيسية للمعدات الخاصة بالعلامات التجارية الدولية في مجال الإذاعة والتلفزيون وهي Sony و Panasonic و JVC و Thomson و Harris و Ikegami لا ترد على الطلبات الكوبية لشراء سلعها.

ومن أجل الحصول على هذه المنتجات، يُضطر المعهد إلى استخدام وسطاء أو بلدان أخرى تفرض أسعارا أعلى بنسبة تتراوح بين ٢٥ و ٤٠ في المائة. وحتى عندما يتم اقتناء منتج ما، فإن الحصار عموما يجعل من المستحيل الاستفادة من خدمات ما بعد البيع، الأمر الذي يلغي الضمانات التي تأتي مع المعدات العالية التكلفة.

وأثّر الحصار المفروض على كوبا على تنمية الصناعات الكيميائية. فلقد سعت شركة Quimimpex الكوبية للاستيراد والتصدير، المتخصصة في استيراد المنتجات لهذا القطاع، إلى شراء مواد خام وقطع غيار من ١٦ موردا في الولايات المتحدة. وعلى وجه الخصوص، طلبت الشركة صمامات كلور للأسطوانات المستخدمة في معالجة مياه الشرب من شركة FC Tech، التي رفضت توريد المنتجات اللازمة.

وبالمثل، تعرض قطاع العلوم والتكنولوجيا والبيئة لآثار الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة. وترد أدناه تفاصيل بعض أكبر الآثار.

A/71/91

- يعاني مركز بحوث النظم الإيكولوجية الساحلية ومركز البحوث المتعلقة بالأغذية العضوية بسبب تعطل المعدات في مختبراتهما. وتستخدم هذه المعدات لرصد الاتجاهات الساحلية، ونوعية مياه البحر في المناطق الساحلية، ونوعية مياه الشرب والمياه المستعملة؛ ولتحليل نوعية الأغذية والمواد الخام فيما يتصل بالمشاريع العلمية. ومع ذلك، لم يتم إيجاد حل لهذه المشكلة حتى الآن لأنه لم يتسن شراء المعدات اللازمة من الولايات المتحدة. كما لم يتسن الحصول على الكواشف والمستنبتات التي تنتج في الولايات المتحدة فقط، وهو ما حال دون تحليل قرابة ٥٧٠ ١ عينة خلال عام ٢٠١٦.

- ولا يمكن لمركز بحوث النظم الإيكولوجية الساحلية، ولا مركز البحوث المتعلقة بالأغذية العضوية، ولا مركز إدارة المعلومات والتكنولوجيا الوصول إلى قواعد بيانات إدارة المعارف في الولايات المتحدة المتعلقة بتغير المناخ، وإدارة الموارد الطبيعية (المياه والتنوع البيولوجي والشواطئ)، والتغذية الحيوانية، والأرصاد الجوية.

وتقدر الأضرار التي ألحقها الحصار بقطاع الطاقة والتعدين بمبلغ ٥٦١ ٣٥٢ ١٠٦ دولارا من دولارات الولايات المتحدة خلال الفترة قيد الاستعراض. ويمثل هذا زيادة قدرها ٠١٧ ٢٦٦ ٦١ دولارا بالمقارنة مع الأضرار التي جرى حسابها بالنسبة للفترة السابقة.

ومن بين آثار الحصار على هذا القطاع فرض غرامات على شركات البلدان الثالثة بسبب علاقاتها مع كوبا، الأمر الذي يؤكد من جديد أن هذه السياسة ذات طابع يتجاوز الحدود الإقليمية؛ وعدم إمكانية الحصول على التكنولوجيات المتقدمة، والمركبات الهيدروكربونية ومشتقاتها التي تنتج في الولايات المتحدة؛ وعدم القدرة على تصدير النيكل الكوبي، أو المنتجات التي تحتوي على أي كمية من النيكل الكوبي، إلى سوق الولايات المتحدة؛ وزيادة تكاليف الشحن؛ وتقلبات أسعار الصرف بسبب عدم القدرة على استخدام الدولار؛ ودفع أقساط التأمين على الشحن والنقل.

- على سبيل المثال، قامت شركة Empresa Importadora de Abastecimiento para el Petróleo (ABAPET)، التابعة لشركة CUPET القابضة الوطنية، باستيراد لوازم اقتنتها بمبلغ إجمالي قدره ١٢٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، بصورة رئيسية في الصين. وهذه المنتجات متاحة في سوق الولايات المتحدة بسعر استيراد يقل عن ذلك بنسبة ١٥ في المائة. ولو استطاعت CUPET شراءها من الولايات المتحدة لوفرت ١٨,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة تقريبا.

- اتصلت شركة Energoimport الكوبية بخمسة موردين في الولايات المتحدة من أجل الحصول على وصلات كهربائية وملحقات وأدوات أخرى لشبكة الكهرباء الكوبية. ورفضت كل من شركة Hubbell Burndy وشركة Hubbell Power Systems، اللتين كانتا من بين الشركات الأمريكية التي اتصلت الشركة الكوبية بها، توفير اللوازم المطلوبة، متذرّعتين بالحصار المفروض على كوبا حاليا.

وبلغت الخسائر التي تكبدها قطاع النقل خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير ٢٣٢ ١١١ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. وأثرت هذه الأضرار الناتجة عن تطبيق الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا تأثيرا سلبيا على العائد الاقتصادي والأداء العادي لعدة كيانات في قطاع النقل. ولا يزال الطيران المدني هو الأكثر تضررا من هذه السياسة من بين القطاعات الفرعية التابعة للنقل، حيث تكبد خسائر تمثل نسبة ٦٧,٥ في المائة من المجموع.

وتقدر الآثار الاقتصادية للحصار على الطيران الكوبي بمبلغ ١٥٦ ٦٤٨ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويشمل هذا الإيرادات الضائعة، والخسائر المتكبدة من جراء النقل الجغرافي للتجارة، والأثر السلبي على الإنتاج والخدمات.

وعدم إمكانية الوصول إلى سوق الولايات المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير فرض أيضا تكاليف إضافية على قطاع النقل في البلد، وذلك في أشكال عديدة منها ارتفاع الأسعار، وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين، وتجميد المخزون؛ وتبلغ هذه التكاليف حوالي ٢٨ ١٠٧ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة.

فعلى سبيل المثال، لم تتمكن شركة Aviamport S.A. من استخدام دولار الولايات المتحدة باعتباره عملة الدفع في عملياتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك بسبب الحصار. وانخفضت إيراداتها بمبلغ ٥٧٥ ٩٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة نتيجة تكاليف صرف العملة.

ثالثا - التأثير على القطاع الخارجي للاقتصاد الكوبي

٣-١ التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي

يصل أثر الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على قطاع التجارة الخارجية الكوبي خلال الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٥ إلى نيسان/أبريل

A/71/91

٢٠١٦ إلى مبلغ قدره ٥٥٨ ٨٧٨ ١٠٦ ٤ دولارا من دولارات الولايات المتحدة. ويمثل ذلك زيادة بمبلغ ١٢٩ ٩٦٢ ٢٥٥ دولارا مقارنة بالخسائر المسجلة في الفترة السابقة.

وتسجل أكبر الخسائر في هذا القطاع تحت بند الإيرادات الضائعة من صادرات السلع والخدمات الكوبية إلى الولايات المتحدة أو البلدان الثالثة نتيجة لتطبيق سياسة الحصار. وفي الفترة المستعرضة وحدها، خسرت كوبا قرابة ٤٢٠ ٢٨٤ ١٤٩ ٣ دولارا من دولارات الولايات المتحدة في شكل إيرادات ضائعة.

وفيما يلي أمثلة على التأثير السلبي لهذه السياسة على القطاع الخارجي للاقتصاد الكوبي:

- تستطيع كوبا أن تقدم سنويا أكثر من ٢٠٠ برنامج طبي ذي جودة معترف بها دوليا في ٤٧ مؤسسة صحية لفائدة نحو ٠٠٠ ١٥ مواطن أجنبي. غير أن الحصار يحرم مواطني الولايات المتحدة، وفي بعض الحالات مواطني بلدان أخرى، من الاستفادة من هذه البرامج، مما يحد من حقوقهم.

  والتأثير الاقتصادي للحصار نتيجة عدم القدرة على توفير رعاية أفضل للمرضى وخدمات أكاديمية لمواطني الولايات المتحدة والبلدان الأخرى، يقدر بمبلغ ٣١,٣١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

- قام مركز هندسة الجينات والتكنولوجيا الحيوية بتطوير منتج Heberprot-P، وهو دواء جديد وفريد لعلاج قرحة القدم الشديدة المرتبطة بالسكري. وحتى الآن، استفاد من هذا العلاج أكثر من ٠٠٠ ٢٣٠ مريض في جميع أنحاء العالم. وقد سُجل في ٢١ بلدا وتحميه أكثر من ٣٠ براءة اختراع.

  وتشير الإحصاءات إلى أن معدل انتشار مرض السكري في الولايات المتحدة يبلغ ٩,٣ في المائة[٤]، أي ما يعادل زهاء ٢٩,٢ مليون شخص. ووفقا لمصادر في الولايات المتحدة، يصاب ٣,٥ في المائة[٥] منهم بقرحة القدم المرتبطة بالسكري، أي ما يفوق مليون شخص كل سنة. ويمكن أن يبلغ ٢٩٦ ٢٠٤ شخصا من هؤلاء مرحلة متقدمة من الإصابة بقرحة القدم المرتبطة بالسكري.

---

(٤) التقرير الوطني الأمريكي عن السكري، ٢٠١٤.

(٥) متاح على الرابط التالي: http://www.prnewswire.co.uk/news-releases/advances-in-wound-care-offer-hope-to-millions-of-americans-156809545.html.

وإذا تم تصدير Heberprot-P ليستفيد منه الأمريكيون الذين يصابون بمرحلة متقدمة من قرحة القدم المرتبطة بالسكري سنويا والذين تبلغ نسبتهم ٥ في المائة، يمكن أن تحقق صناعة التكنولوجيا الحيوية في كوبا عائدات تزيد عن ١٢٢ مليون دولار في السنة. وهذا من شأنه أن يساعد على الحد من العدد الكبير لعمليات بتر الأطراف التي تجرى سنويا لمرضى السكري في الولايات المتحدة، الذي يتجاوز ٧٠ ٠٠٠ عملية[٦].

- وبالإضافة إلى ذلك، طرح مركز هندسة الجينات والتكنولوجيا الحيوية لقاح Gavac في السوق كبديل لمكافحة القراد. وهو مصمم خصيصا لاستهداف الأنواع المختلفة من جنس مروحية الرأس.

وفي ولاية تاماوليباس بالمكسيك، المتاخمة لأراضي الولايات المتحدة، حيث يستوطن هذا القراد، أجريت دراسة تبين أن اللقاح فعال بنسبة ٩٩,٠ في المائة. وبالمثل، في عام ٢٠١٢، أجرى مركز مختبر Knipling-Bushland الأمريكي للبحوث بشأن الحشرات الضارة بالمواشي التابع لدائرة البحوث الزراعية في وزارة الزراعة بالولايات المتحدة تقييما للقاح Gavac، وتبين أنه فعال في مكافحة القراد بنسبة ٩٩,٩ في المائة.

وتستورد الولايات المتحدة حوالي مليون رأس من الماشية سنويا من تاماوليباس. وهذا يعني أن الماشية يجب أن تخضع للعديد من إجراءات المراقبة والحجر الصحي لمنع انتشار القراد إلى الماشية في أراضي الولايات المتحدة. والمواد الكيميائية الداخلة في هذه الإجراءات يمكن أن تؤثر على الحيوانات وتلوث لحومها وحليبها.

بيد أن استخدام Gavac، وهو لقاح إيكولوجي تماما، من شأنه أن يقلل من مخاطر هذا التلوث على جانبي الحدود ومن الإصابة بالأمراض المنقولة بالقراد. وإذا لم يكن هناك حصار، يمكن لكوبا أن توفر هذا المنتج للولايات المتحدة، وعلى وجه الخصوص لمناطق تربية المواشي في تكساس وكاليفورنيا. ومن شأن ذلك أن يسفر عن عائدات لكوبا قدرها ٢ ٢٥٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، وعن تحسين كبير لقطاع تقدر فيه الأضرار التي يسببها القراد بحوالي ١٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا.

(٦) التقرير الوطني الأمريكي عن السكري، ٢٠١٤.

- قدر المركز الوطني للبحوث العلمية، من خلال كيان التسويق التابع له Laboratorios Dalmer, S.A.، الإيرادات المحتملة من تصدير عدد من منتجاته إلى الولايات المتحدة بحوالي ٣٣٧,٨٩ ٣٨٤ ٥ دولارا من دولارات الولايات المتحدة. ومن المنتجات التي نظر فيها عقار Policosanol أو PPG، الذي له أثر مثبت على الكوليسترول ويستخدم كعلاج وقائي ضد أمراض الأوعية الدموية. ويعاني نصف سكان الولايات المتحدة من ارتفاع الكوليسترول، بما في ذلك نسبة مفزعة تبلغ ٣٠ في المائة من الأطفال[٧]. وتمنع سياسة الحصار المرضى الأمريكيين المصابين بهذه الحالة من الاستفادة من عقار PPG الذي تنتجه كوبا.

- لاحظ مركز المعالجة النسيجية المشيمية أيضا أن مواطني الولايات المتحدة لا يستطيعون الحصول على المنتجات الكوبية مثل عقار Melagenina Plus[٨] وعقار Coriodermina وغَسول منع تساقط الشعر. وتعالج هذه المنتجات بفعالية البهاق والصدفية والثعلبة. ويبلغ معدل انتشار البهاق في الولايات المتحدة ١ في المائة[٩] والصدفية ٣,١٥ في المائة[١٠]، بينما تشكل الثعلبة البُقعية السبب وراء ٢,٤ مليون زيارة للطبيب في البلد كل سنة. وفي ضوء ما ذكر أعلاه، لو كان ممكنا تصدير هذه الادوية إلى الولايات المتحدة، لحقق قطاع التكنولوجيا الحيوية في كوبا عائدات يبلغ مجموعها ٠٠٠ ٦٧٢ دولار من دولارات الولايات المتحدة.

- تنتج شركة LABIOFAM S.A. العلاج المسمى Vidatox 30 CH، وهو علاج طبيعي له أثر مثبت مضاد للالتهاب ومسكن ومكافح للأورام لدى مرضى السرطان.

---

(٧) متاح من المصادر التالية: البرنامج الوطني للوقاية من أمراض القلب والسكتة الدماغية، مركز مكافحة الأمراض (http://www.cdc.gov/dhdsp/programs/spha/index.htm)، وبرنامج WISEWOMAN (http://www.cdc.gov/wisewoman/index.htm)، والجمعية الأمريكية لصحة القلب (http://www.heart.org)، والمعهد الوطني للقلب والرئة والدم (http://www.nhlbi.nih.gov/)، والتقرير الثالث المقدم من فريق خبراء برنامج التثقيف الوطني بالكوليسترول بشأن الكشف عن ارتفاع الكوليسترول في الدم لدى البالغين وتقييمه وعلاجه (http://www.nhlbi.nih.gov/files/docs/guidelines/atp3xsum.pdf)، ونظام المراقبة السلوكية لعوامل الخطورة، استبيان عام ٢٠١٣ (http://www.cdc.gov/brfss/questionnaires/pdf-ques/2013%20BRFSS_English.pdf)، ومبادرة Million Hearts® (http://millionhearts.hhs.gov/index.html).

(٨) هذا الدواء تحميه براءة اختراع في الولايات المتحدة.

(٩) Lerner AB, Nordlund JJ., "Vitiligo: What is it? Is it important?", *Journal of the American Medical Association*, vol. 239 (1978), pp. 1183-1187.

(١٠) Chandran, Vinod; Raychaudhuri, Siba P. "Geoepidemiology and environmental factors of psoriasis and psoriatic arthritis", Journal of Autoimmunity, vol. 34 (2010): pp. J314-J321.

وبسبب الحصار، لا يمكن تسويق هذا المنتج في الولايات المتحدة، مما أدى إلى تكبد خسائر مقدرة مجموعها ٨٩,١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في شكل إيرادات ضائعة. وبالإضافة إلى ذلك، تمنع هذه السياسة مرضى السرطان الأمريكيين من الحصول على هذا العلاج البديل والاستفادة منه.

- مُنعت مجموعة Grupo Agro-Forestal (GAF) للزراعة الحراجية من تصدير العسل المنتج في كوبا إلى الولايات المتحدة. وفي الفترة قيد الاستعراض، بلغ تأثير الحصار على المجموعة نتيجة نقل هذا النشاط إلى السوق الأوروبية ١٥٠ ١٨٢ ٣٢ دولارا من دولارات الولايات المتحدة، أي ما يمثل انخفاضا بنسبة ٧٢ في المائة من الإيرادات المكتسبة.

- وتبلغ الإيرادات الضائعة الناجمة عن عدم القدرة على تصدير ٤٠٧ ٢ أطنان من لب المانغو المعقم ٢٧٠ ٤٦٨ ١ دولارا من دولارات الولايات المتحدة. والولايات المتحدة هي المستورد الرئيسي في العالم للب الفواكه وتشتري هذا المنتج في السوق الدولية بسعر متوسطه ٦١٠ دولارات للطن الواحد. غير أن كوبا لا تستطيع تسويقه في الولايات المتحدة بسبب الحصار.

- كانت الولايات المتحدة ثاني أكبر مستورد للفحم في العالم في عام ٢٠١٥. وبلغ متوسط قيمة هذا المنتج في السوق العالمية ٣٩٤ دولارا للطن الواحد في تلك السنة. وعلاوة على ذلك، خلال السنوات القليلة الماضية، حسنت كوبا نوعية إنتاجها من الفحم وزادت حجمه، ولا سيما الفحم المصنوع من خشب أشجار المارابو، وهو أحد الأنواع التي يشتد الطلب عليها على الصعيد الدولي.

ولو تم تصدير ١٠٠ طن من الفحم إلى الولايات المتحدة، لكانت وزارة الزراعة حققت عائدات بنحو ٤٠٠ ٣٩ دولار من دولارات الولايات المتحدة، استنادا إلى متوسط القيمة السوقية، في الفترة قيد الاستعراض.

- خسرت مجموعة Grupo Empresarial de Tabaco de Cuba (TABACUBA) إيرادات بمبلغ ١١٩,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بسبب عدم إمكانية الوصول إلى سوق الولايات المتحدة. وفي عام ٢٠١٥، باعت المجموعة ٣٨٠ مليون وحدة من التبغ الممتاز. وتقدر الإمكانات التصديرية لهذا المنتج في سوق أمريكا الشمالية بنحو ٢٥٠ مليون وحدة للبيع، أي ما يعادل ٦٥ في المائة من السوق العالمية. وتشكل حصة كوبا في الأسواق التي يمكنها الوصول إليها أكثر من ٧٠ في المائة من حيث عدد الوحدات وأكثر من ٨٠ في المائة من حيث القيمة.

A/71/91

ويُستنتج من هذه البيانات أن التبغ الكوبي الممتاز، لو أتيح له الوصول إلى سوق الولايات المتحدة، سيكون له وضع متميز فيه. وفي حين أن حصته ستزيد تدريجيا، تقدر المبيعات في السنة الأولى من الصادرات بما مجموعه ٥٠ مليون وحدة. وفي عام ٢٠١٥، كان متوسط أسعار التصدير ٢,٣٩ دولارا من دولارات الولايات المتحدة لكل وحدة.

- وتشير تقديرات مجموعة Grupo Agrícola للإنتاج الزراعي إلى أنها كان يمكن أن تصدر حوالي ٩٥,٣٦ طنا من الأناناس عالي الجودة إلى الولايات المتحدة. وبالنظر إلى أن قيمة هذا المنتج تبلغ ٥٧٧ دولارا من دولارات الولايات المتحدة للطن الواحد في سوق الولايات المتحدة، خسرت الشركة إيرادات قدرها ٠٢٢ ٥٥ دولارا من دولارات الولايات المتحدة.

- تستطيع كوبا بيع ما لا يقل عن ٢,٥ مليون صندوق في الولايات المتحدة سنويا من الرم ذي العلامة التجارية Havana Club المعروفة عالميا. غير أن الحصار يجعل من المستحيل تسويق المنتج في ذلك البلد. وفي الأسواق الدولية، تبلغ قيمة الصناديق المصنفة باعتبارها ممتازة حوالي ٤١ دولارا من دولارات الولايات المتحدة. وبدون الحصار، كان يمكن لكوبا أن تحقق عائدات تقدر بمبلغ ١٠٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة من بيع هذا المنتج في سوق الولايات المتحدة.

- وعلاوة على ذلك، فإن شركة TECNOAZUCAR التابعة لمجموعة Grupo Empresarial AZCUBA، وهي شركة تصدر علامات تجارية أخرى من الروم الكوبي، لا تزال غير قادرة على الاضطلاع بأنشطتها في سوق الولايات المتحدة. وبتقديرات متحفظة، فإن صادرات كوبا الضائعة في تلك السوق تبلغ ٠٠٠ ٣٠ صندوق يحتوي كل منها على ١٢ زجاجة، وحيث إن سعر الصندوق ٢٥ دولارا من دولارات الولايات المتحدة، فإنها تمثل ٠٠٠ ٧٥٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة من الإيرادات الضائعة.

- أبلغت شركة Comandante Ernesto Che Guevara لإنتاج النيكل عن أضرار ناجمة عن الحصار بمبلغ ١٥,٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، تتصل في المقام الأول بعدم القدرة على تصدير النيكل الكوبي إلى الولايات المتحدة.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، بلغ متوسط سعر النيكل في السوق الدولية ٤٦٨,٣٤ ١٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة للطن الواحد، بينما كان المنتج متداولا في سوق الولايات المتحدة بسعر ٩٩١,٧٦ ١٠ دولارا من دولارات

الولايات المتحدة للطن الواحد. ونتيجة لذلك، خسرت كوبا إيرادات تبلغ ٨,٨ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة.

وبالإضافة إلى ذلك، وخلال الفترة قيد الاستعراض، لم يتسن بيع ٦٣٥ طنا من كبريتيد النيكل – الكوبالت بسبب رفض شركات أجنبية شراء المنتجات الكوبية خوفا من قيام الولايات المتحدة بمعاقبتها. ونتيجة لذلك، فقدت كوبا إيرادات بلغت ٧,١ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة.

- وأبلغت شركة Empresa Mixta Moa Nickel S.A. المشتركة عن أضرار ناشئة عن كون المنتجات المعدة في بلدان ثالثة وتحتوي على النيكل والكوبالت المصنع في كوبا لا يجوز أن تباع في سوق الولايات المتحدة. ويصل الضرر الإجمالي خلال الفترة قيد الاستعراض إلى ٧٠٠ ٦١٠ ٣ دولار من دولارات الولايات المتحدة.

- في الفترة قيد الاستعراض، أدت ١٢٢ فرقة موسيقية كوبية مرموقة عروضا في أماكن مختلفة في الولايات المتحدة بدون توقيع عقود تجارية بين الطرفين بسبب تطبيق سياسة الحصار. ويقدر أن كوبا كانت لتحصل على عائدات بمبلغ ٠٠٠ ٦٩٠ ١ دولار من دولارات الولايات المتحدة لو تم توقيع عقود اقتصادية بشأن هذه العروض.

- في حين أن الاتفاقات المبرمة بين حكومتي كوبا والولايات المتحدة قد أسهمت في زيادة الزيارات التي يقوم بها مواطنو الولايات المتحدة إلى كوبا، ظل الحظر التشريعي الذي يمنعهم من السفر كسائحين ساريا خلال الفترة قيد الاستعراض، في انتهاك جلي لحقوقهم. ويقدر الخبراء أن ١٥ في المائة من الأمريكيين الذين سافروا إلى منطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠١٥ وعددهم ١٤,٣ مليون شخص كان يمكن أن يهبطوا في كوبا. ونتيجة لذلك، خسر قطاع الطيران المدني في كوبا ٥٢,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على شكل إيرادات ضائعة من ضريبة المطار فقط.

٣ – ٢ التمويل

منذ أن قررت حكومتا كوبا والولايات المتحدة قبل عامين تقريبا إعادة العلاقات الدبلوماسية وبدء مسار يهدف إلى تطبيع العلاقات، لم تطرأ أي تغييرات جوهرية على تنفيذ سياسة الحصار فيما يتعلق بالنظام المصرفي الوطني. وما زالت الأصول النقدية الكوبية في الخارج تواجه الاضطهاد وتعاني من الحصار، وغيره من العقبات التي تمنع المصارف الكوبية من إجراء المعاملات الدولية العادية.

A/71/91

وكما ذكر سابقا، عدلت حكومة الولايات المتحدة بعض الأنظمة المتعلقة بحظر الأسلحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويشمل ذلك التدابير المتخذة في آذار/مارس ٢٠١٦ في القطاع المالي لتمكين المواطنين الكوبيين والمؤسسات المصرفية الكوبية من استخدام دولار الولايات المتحدة في المعاملات مع مصارف بلدان ثالثة. وسوف يؤدي التنفيذ الكامل لهذه التدابير إلى تعديل أحد أهم جوانب الحظر إلى حد ما. إلا أن هذه التدابير لا تعدو كونها خطوة محدودة ما دام الحصار قائما.

وفي وقت إعداد هذا التقرير، لم تكن هناك مؤسسة مصرفية كوبية باستطاعتها إجراء معاملات مالية بدولارات الولايات المتحدة. وما زالت حالة عدم اليقين قائمة، حتى بالنسبة لمصارف البلدان الثالثة، التي ما زالت ضحية للعقوبات التي تفرضها السلطات المالية في الولايات المتحدة بسبب الانتهاكات المزعومة لأنظمة واشنطن بشأن العلاقات مع كوبا.

وفيما يلي قائمة ببعض التدابير الـ ٦١ المفروضة على المصارف الأجنبية في الفترة بين نيسان/أبريل ٢٠١٥ ونيسان/أبريل ٢٠١٦ بسبب استمرار علاقاتها مع كوبا، بوصفها أمثلة على تنفيذ هذه السياسة.

- إغلاق اثنين من المصارف الأوروبية لحسابات مصرفية لديها.
- قيام ١١ كيانا، منها ٦ في أوروبا و ٢ في أمريكا اللاتينية و ٣ في آسيا بإلغاء مفاتيح تطبيق إدارة العلاقات[(١١)] اللازمة للحصول على خدمات نظام سويفت[(١٢)].
- احتجاز خمسة مصارف لأموال مودعة لديها، كان منها أربعة مصارف أوروبية ومصرف واحد في أمريكا الشمالية.
- رفض ١٢ كيانا تقديم الخدمات المصرفية، كان منها ٣ في أوروبا و ٨ في أمريكا اللاتينية و ١ في آسيا.
- رفض ١١ مؤسسة تجهيز خطابات الاعتماد وإخطار المستفيدين بها، كان منها ٣ مؤسسات في أوروبا، و ٧ في آسيا وواحدة في أمريكا اللاتينية.

(١١) تطبيق إدارة العلاقات: أذون متبادلة مع المصارف المراسلة من أجل فرز الرسائل الواردة وفرض قيود على نوع الرسائل الصادرة.

(١٢) جمعية الاتصالات المالية بين المصارف على مستوى العالم: وهي منظمة تدير شبكة من الاتصالات المالية الدولية بين المصارف والكيانات المالية الأخرى.

- حالات التأخير المفرط بسبب الحاجة إلى تراخيص من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية لتجهيز الوثائق في مصرفين أوروبيين.
- قيام ٢١ كيانا بإعادة المعاملات المصرفية، كان منها ١٢ كيانا في أوروبا، و ٥ في أمريكا اللاتينية، وكيان واحد في آسيا، وواحد في أمريكا الشمالية وآخر في أوقيانوسيا.
- إلغاء اتفاقات المصارف المراسلة المبرمة مع أحد المصارف الأوروبية.

وفيما يلي بعض الأمثلة على تنفيذ هذه السياسة في القطاع المالي:

- احتجاز مصرف بالولايات المتحدة تحويلا ماليا أمرت به وكالة تابعة للإدارة المركزية للدولة الكوبية لدفعه إلى إحدى السفارات الكوبية في آسيا. وبلغت الخسارة ٨٨٠,١٤ ٢٥ دولارا من دولارات الولايات المتحدة.
- إرسال مصرف مراسل أوروبي رسالة عن طريق نظام سويفت إلى مؤسسة مصرفية كوبية لإبلاغها بأنها لن تتلقى المبلغ اللازم لتغطية تحويل مستحق الدفع لأمر أحد الطلاب. وكان السبب المعلن هو أن المصرف المراسل رفض إرسال مبلغ التغطية بسبب الجزاءات المفروضة في إطار الحظر على كوبا.
- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وقعت شركة Empresa Mixta Moa Nickel S.A. عقدا مع المورد الدانمركي Haldor Topsoe لشراء مواد حفازة لمصنع الأحماض الجديد التابع له. ونص العقد على دفع ٦٥ في المائة من قيمة العقد بموجب خطاب اعتماد يفتح لدى مصرف Banco Financiero Internacional de Cuba، ويصدق عليه مصرف Skandinaviska Enskilda Banken، على أن يكون مصرف Nordea Bank Danmark المصرف المعيّن.

ومع ذلك، أخطر مصرف Banco Financiero Internacional في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٦ برفض مصرف Nordea Bank Danmark المعاملة المطلوبة نظرا لكون الأول مصرفا كوبيا. وبلغت التكاليف المالية الناشئة عن تلك المعاملة ١ ١٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، وتم إلغاؤها في نهاية الأمر.

- وأغلق مصرف The Co-operative Bank الحسابات المصرفية لحركة ”حملة التضامن مع كوبا“ في المملكة المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وفي آذار/مارس ٢٠١٦ تأكد أن ذلك الإغلاق كان نتيجة مخاطر ناجمة عن الجزاءات التي يفرضها

A/71/91

مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، بعد استحواذ صناديق تحوطية مقرها في الولايات المتحدة على البنك التعاوني.

وكتبت حركة ''حملة التضامن مع كوبا'' إلى المصرف في عدة مناسبات تطلب توضيحا في هذا الصدد. وقال البنك إن الإغلاق يرجع إلى تغييرات في تقييمه للمخاطر الكوبية. وهو الآن يصنف كوبا على أنها ''بلد شديد المخاطر''.

- وقامت شركة Biocon Limited، التي يوجد مقرها في الهند، بأنشطة تجارية مع شركة CIMAB SA[١٣] منذ عام ٢٠٠٤، وسددت العديد من المدفوعات لشراء السلع والخدمات الكوبية. ومع ذلك، ظلت شركة Biocon تواجه مشاكل في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالسداد منذ عام ٢٠١٤، وذلك لأن المصارف المراسلة لم تقبل المعاملات التي تمت بأمر المصرفين الهنديين كانارا ويس، محتجة بأن كوبا مدرجة في قائمة البلدان الخاضعة لجزاءات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية. ولم يحل هذا الوضع بعد. وهناك العديد من الديون التي تأخر سدادها، وبلغ مجموعها أكثر من مليون دولار تتعلق بمدفوعات صادرات السلع الكوبية إلى الهند وسداد الرسوم المتعلقة بها.

- ونشأت حالة مماثلة مع الشركة الماليزية Inno Biologics Sdn Bhd، المدينة لمركز البيولوجيا الجزيئية بمبلغ ٠٠٠ ١٥٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة تأخر موعد سداده. وتفيد شركة Inno Biologics بأنها حاولت تحويل الأموال من خلال مصرف Malaysian CIMB Bank berhad، حيث تحتفظ بحساباتها، ومن خلال مصارف أخرى، ولكن لم تنجح حتى الآن بسبب الحصار.

- وواجه مركز هندسة العوامل الوراثية والتكنولوجيا الحيوية صعوبات في سداد المدفوعات اللازمة لتسجيل براءات الاختراع الكوبية وتجديدها في أستراليا ونيوزيلندا، وذلك لأن المصارف الأسترالية رفضت تلقي مدفوعات من كوبا. وفي مواجهة احتمال ضياع براءات الاختراع في ذلك الجزء من العالم، بذلت محاولات لإيجاد قنوات بديلة للدفع، وذلك مثلا من خلال شركة أوروبية تولت تقديم تلك الخدمات بأسعار تزيد بنسبتي ٥ في المائة و ١٠ في المائة، على التوالي، عن الرسوم الأصلية.

(١٣) CIMAB S.A. هي الممثل الحصري لمركز البيولوجيا الجزيئية. وتمثل أيضا مختبرات AICA ووحدة التخلاء التابعة لمركز البحث والتطوير في مجال العقاقير.

- وحدثت حالة مماثلة مع الرابطة البرلمانية للكمنولث في المملكة المتحدة التي يتم من خلالها سداد المدفوعات في الولايات المتحدة للحصول على براءات الاختراع المتعلقة باللقاح الكوبي المضاد للتزلة التزفية أو التزلة التزفية من النوع باء. وزاد مجموع التكلفة الإضافية لسداد تلك المدفوعات في الفترة المشمولة بالتقرير بمقدار ٧٠٥,٤١ ٢ دولارا من دولارات الولايات المتحدة عما كان يمكن أن تتكلفه المدفوعات المباشرة.

- وأبرم مركز الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية أيضا اتفاقا مع شركة الأدوية التايلندية PharMaLand لتصدير ٦٠ ٠٠٠ قارورة من لقاح HeberBiovac HB المضاد لفيروس التهاب الكبد من النوع ''باء'' إلى تايلند، ولكنه لم يتمكن من القيام بذلك. وبالرغم من ورود خطابات اعتماد لسنوات عديدة من مصرف كاسيكورن بتايلاند لإجراء تلك المعاملات لم يتمكن المصرف في هذه المرة من فتح خطاب الاعتماد، بسبب تعليمات وردت إليه بعدم إجراء معاملات مع كوبا نتيجة للجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة. وبسبب فقدان هذا العقد تخلت كوبا عن إيرادات قدرها ٨١ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة.

- تأثرت شركةS.A Tabagest، وهي جزء من مجموعة Tabacuba، بالتقلبات في سعر صرف دولار الولايات المتحدة حيث تكبدت نفقات وفقدت إيرادات بسبب عدم تمكنها من استخدام الدولار باعتباره العملة القانونية في معاملاتها الدولية. ونتيجة اضطرار الشركة إلى إجراء معاملات تتيح نقل عائدات مبيعات التبغ بأقل تكلفة ممكنة دون أن تكون قادرة على استخدام مصارف الولايات المتحدة أو أي مؤسسة مصرفية أخرى لها مصالح في الولايات المتحدة، بلغ مجموع خسائر صرف العملات الأجنبية التي سجلتها الشركة ٧٤٦ ٧٢٣ دولارا من دولارات الولايات المتحدة في نهاية عام ٢٠١٥.

ويمكن الاطلاع على أمثلة أخرى في الفقرة ١-٤ أعلاه وفي الفصل الرابع من التقرير.

رابعا - انتهاك الحصار للقانون الدولي. تطبيق الحصار خارج نطاق إقليم الدولة

١-٤ الأضرار التي لحقت بالكيانات الكوبية

كان للحظر الذي دام ستة أشهر على توقف السفن التي تدخل الموانئ الكوبية في موانئ الولايات المتحدة أثر سلبي على نقل البضائع بحرا إلى كوبا، مما أدى إلى ارتفاع أسعار

A/71/91

الشحن أو توفير شركات الشحن سفنا لا تستوفي الشروط التقنية اللازمة للدخول إلى المرافق الكوبية. وهذا يؤدي إلى زيادة المخاطر وتكاليف أقساط التأمين.

وأفادت شركة Drewry Shipping Consultants Ltd. الشهيرة بأن خطوط النقل البحري الرئيسية التي تحمل حاويات المنشأ والمقصد إلى كوبا تقوم بذلك عن طريق إعادة الشحن عبر الموانئ المحورية في منطقة البحر الكاريبي. ولأغراض المقارنة، ولمعرفة شئ عن التكاليف التي تواجهها كوبا، أعد تقييم للرسوم المدفوعة من أجل استيراد البضائع عبر الموانئ الواقعة في الساحل الشرقي لأمريكا الشمالية. وأشارت تقديرات شركة Drewry إلى أن المستوردين الكوبيين يدفعون تكاليف شحن إضافية قدرها ٤٠٠ دولار لكل حاوية حجمها ٤٠ قدما، في المتوسط، وتزداد هذه التكلفة إلى ٧٠٠ دولار لكل حاوية حجمها ٤٠ قدما في حالة التجارة مع أمريكا الجنوبية.

وإذ ما أخذنا في الاعتبار فقط مرسى Mariel لشحن الحاويات، الواقع في غرب هافانا، وصلت من البرازيل في الفترة التي شملتها الدراسة ١٦٩ حاوية مخصصة حصراً لمشروع تطوير مرسى Mariel.

ونتيجة للحصار، تعين إعادة شحن كل تلك البضائع على متن سفن أخرى عبر الموانئ المحورية في أمريكا الوسطى أو غيرها من بلدان منطقة البحر الكاريبي. وكانت خطوط النقل البحري الرئيسية المستخدمة هي شركة البحر المتوسط للشحن البحري وهامبورغ سود. وتكبدت كوبا تكاليف إضافية قدرها ٧٩٧ ٤٢١ دولارا نتيجة لذلك.

ومن الأمثلة الأخرى لتطبيق سياسات الحصار خارج نطاق الحدود الإقليمية ما يلي:

- في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، رفضت الشركة الدانمركية Scan Global Logistics A/S نقل شحنة للموظفين الدبلوماسيين في السفارة الكوبية في الدانمرك، مدعية أن الأنظمة المتعلقة بالحظر تفرض قيودا على ما يمكن أن تقوم بشحنه من كوبا وإليها.
- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أعلنت شركة Worldwide Freight services، وهي شركة التخزين الكندية التي تستخدمها الخطوط الجوية الكوبية لشحن الواردات، أنها لن تعمل مع الخطوط الجوية الكوبية بعد ١ تشرين الأول/أكتوبر نظرا لدخولها في إطار ملكية الولايات المتحدة. وقال محامو المالكين الجدد للشركة إن استمرار العلاقات مع الخطوط الجوية سيكون بمثابة انتهاك لنظام الحظر المفروض على كوبا. وكان لإنهاء هذه العلاقة أثر سلبي لا يستهان به بسبب الكميات الكبيرة من البضائع

التي تنقل إلى كوبا عبر تلك المستودعات، بما في ذلك الصادرات القادمة من كولومبيا وإكوادور والجزائر وشحنات العمال الكوبيين.

- وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أبلغ مصرف كندا الملكي مكتب الخطوط الجوية الكوبية في تورونتو أن قرار إغلاق حسابها المصرفي بالدولار في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ اتخذ عملا بالجزاءات المفروضة من قبل الولايات المتحدة. وقال المصرف إنه يلزم صدور ترخيص من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية لكي يتمكن المصرف من مواصلة تقديم خدماته.

- وأفاد مركز البحوث والتطوير في مجال مكافحة العقاقير وجود مشاكل تتعلق بماكينة التغليف[١٤] المستخدمة في مصنع الكلور التابع للمركز. ولم يتمكن المركز من البدء في استخدام هذه الآلة أو حتى الانتهاء من تصميم قوالبها المختلفة نظرا لأن الجهة المصنعة، وهي الشركة الألمانية Romaco Pharmatechnik GmbH، ترفض الدخول في مفاوضات مباشرة مع كوبا بسبب الحصار.

- وقامت شركة Empresa Cubana de Aeropuertos y Servicios Aeronáuticos بتركيب عدد من نظم مناولة الأمتعة التي قامت بتصنيعها شركة أوروبية متعددة الجنسيات في المطارات الدولية داخل البلد. ولخفض التكاليف وزيادة الأرباح، قررت الشركة المتعددة الجنسيات نقل فرعها من أوروبا إلى آسيا. ونظرا لعدم تمكن الشركة الكوبية من العثور على مورد آخر أقرب جغرافيا لتوريد قطع غيار الأجهزة التي تتفرد بها الشركة المصنعة من الناحية التقنية فقد تعين عليها دفع مبلغ إضافي نسبته ٥٠ في المائة، وتكبدت تكاليف إضافية قدرها ٠٠٠ ٤٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة.

- ويتعين على الأطقم والفنيين الذين يقومون بتشغيل الطائرات الكوبية وصيانتها الحصول على تدريب متخصص مرتين في السنة على استخدام أجهزة محاكاة الطيران من أجل ضمان سلامة الطيران. وهناك بلد في الأمريكيتين به أجهزة لمحاكاة الطائرات من طراز إي تي أر ولكن لا يسمح للطيارين الكوبيين باستخدامها لأن الشركة التي تدير المرافق تابعة لشركة في الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، يضطر الموظفون الكوبيون للسفر إلى أوروبا، وهو ما استتبع زيادة قدرها ٠٠٠ ٢٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لتغطية نفقات النقل والإعاشة.

(١٤) هي نوع من المعدات يستخدم في تغليف المنتجات الصغيرة. وفي صناعة المستحضرات الصيدلانية، فإن أنواع التغليف الأكثر شيوعا هي أكياس الهواء الصغيرة التي تفتح بالضغط وتبطن تجاويفها بأغشية رقيقة من الألومنيوم، وتستخدم أساسا لتغليف الكبسولات والحبوب أو الأقراص.

A/71/91

٤ - ٢ أثر الحظر على التعاون الدولي

نظرا لعدم قدرة كوبا على إجراء معاملات مالية دولية بدولارات الولايات المتحدة، فإنها مضطرة إلى أن تتقاضى مدفوعات المبالغ المستحقة لها مقابل الخدمات المهنية والسلع التي تقدمها باليورو أو بالدولار الكندي عملا بالاتفاقات والعقود المبرمة من أجل الاضطلاع بأنشطة التعاون الدولي.

- ورغم التدابير المتخذة من قبل رئيس الولايات المتحدة، ما زال من المستحيل فعليا إجراء المعاملات بدولارات الولايات المتحدة. وجعل هذا من العسير تحصيل المدفوعات المسددة مقابل الخدمات المهنية المقدمة إلى بلدان مختلفة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا. ولم يتسن تحصيل ٨٩٨ ٩٤ دولارا من دولارات الولايات المتحدة مقابل الخدمات المقدمة في إكوادور وما زال أحد البنوك الإثيوبية يحتجز مدفوعات بمبلغ ٦٨٦ ٢٦ دولارا من دولارات الولايات مقابل خدمات إرشاد مهني قدمتها مجموعة من المهنيين الكوبيين.

- وفي غواتيمالا، اضطر ٢٣ مدربا كوبيا في مجال التربية البدنية إلى وقف أنشطتهم التدريبية نظرا لعدم تمكن أي بنك من تيسير عمليات تحويل المبالغ المالية التي يتقاضونها مقابل خدماتهم إلى كوبا. فالفروع المصرفية في غواتيمالا ترتبط بمصارف الولايات المتحدة التي تمنع هذه المعاملات.

- وفي باراغواي، أوقف ١٢ مدرسا آخرين من مدرسي التربية البدنية عملهم في مجال التدريب، لأنهم كذلك لم تكن لديهم وسيلة لنقل المدفوعات التي يتقاضونها عن خدماتهم. واعتاد اتحاد ركوب الدراجات في باراغواي تحويل الأموال عن طريق نظام ''سويفت'' عبر مصرف Commerzbank AG الألماني في فرانكفورت، بيد أن المصرف أفاد بأنه لم يعد بإمكانه القيام بهذه التحويلات نظرا لخضوع كوبا لجزاءات الولايات المتحدة.

٤ - ٣ آثار أخرى خارج الحدود الإقليمية

- في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، اضطر المصرف اللبناني Fransabank إلى إغلاق حساب فتحته في بيروت وكالة أمريكا اللاتينية للأنباء (برنسا لاتينا) في ٢٥ حزيران/يونيه، بسبب الأنظمة الفارضة للحصار. وأخطر مصرف Fransabank وكالة أمريكا اللاتينية للأنباء (برنسا لاتينا) بأن إدارة المطالبات والشكاوى التابعة له تلقت إشعارا من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية يتضمن تعليمات بإلغاء خدماته نظرا لكون

الوكالة مدرجة على قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المحمدة أموالُهم فيما يتعلق بكوبا.

- وفي ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، تلقت سلسلة محلات ASDA بالمملكة المتحدة، التي أصبحت مملوكة لمجموعة ووملمارت في الولايات المتحدة منذ تموز/يوليه ١٩٩٩، تعليمات بالتوقف عن توفير جميع السلع الكوبية أو المنتجات المشتقة منها وسحبها من العرض بسبب أنظمة الحصار. ولحقت أضرار بالغة بشركة Hunters & Frankau، الموزع الحصري لشركة Habanos, S.A في المملكة المتحدة من جراء هذا التدبير، لأنها كانت تبيع في منافذها في السوق خمسة أنواع من المنتجات – يتم إنتاج ثلاثة منها في كوبا كجزء من حزمة المنتجات التي تبيعها شركة Habanos SA، وينتج النوعان الآخران في سويسرا (فيليغر) ويحتويان على نسبة عالية من التبغ الكوبي – وتحقق إيرادات يزيد مجموعها عن ٦٥٠ ٠٠٠ جنيه استرليني. وشملت هذه المنتجات Villiger Export Pressed و H. Upmann Coronas Junior و Punch Petit Coronations و Montecristo Minis.

- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، رفضت شركة هوندا – كندا توقيع عقود جديدة لبيع السيارات إلى القنصلية الكوبية في مونتريال، كندا، أو تجديد العقود القائمة معللة ذلك بأن الشركة الأم مقرها في الولايات المتحدة.

- وفي ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٦، أبلغ مصرف Commerzbank AG الألماني السفارة الكوبية في برلين بأنه سيتم قريبا إغلاق حسابها المصرفي، ومنحها مهلة مدتها ثمانية أسابيع.

- وفي ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٦، أبلغ المصرف الهولندي ABN AMRO الشركات التي تربطها علاقات مع كوبا بأنه سيواصل اتباع سياسة عدم تجهيز أي مدفوعات متصلة بكوبا بدولارات الولايات المتحدة نظرا لأن أنظمة الولايات المتحدة الجديدة ''غير واضحة''.

- وفي ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦، أفيد بأن المصرف الإيطالي Banca Popolare رفض صرف ثلاث مدفوعات لأمر شركة Cubamar لتنظيم الرحلات، وهي شركة متخصصة في رحلات السفر الممنوحة كحوافز، وتنظيم المؤتمرات والأسواق والمعارض، نظرا لأن المصرف المستفيد كان المصرف الكوبي Banco Financiero Internacional.

A/71/91

- وأبلغت شركة البريد والشحن الهولندية TNT BV سفارتي كوبا في النمسا و أنها ستعلق خدمات نقل البريد الدولية التي كانت تقدمها لهاتين السفارتين تعليقا تاما نظرا لاستحواذ الشركة الأمريكية FedEx Corporation عليها.

خامسا — الرفض العالمي للحصار

٥ - ١ معارضة الحصار في الولايات المتحدة

ظل رفضُ سياسة الحصار العبثية ملمحاً ثابتاً في كثير من فئات المجتمع الأمريكي. وتصاعد هذا الرفض في السنوات الأخيرة، وبلغ ذروته بعد الإعلانين التاريخيين لكل من رئيس كوبا ورئيس الولايات المتحدة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

وهناك عدد لا يحصى من الأصوات التي تدعو إلى إجراء تغيير في سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا. وقد رددت الصحافة في الولايات المتحدة تلك النداءات؛ فقد أبرزت الافتتاحيات في صحيفة النيويورك تايمز وبلومبرغ، من بين وسائط أخرى، التأييد المتزايد في أوساط الأحزاب السياسية والمجتمع عموماً لرفع الحصار المفروض على كوبا. بل إنها دعت كونغرس الولايات المتحدة إلى دعم هذه السياسة الجديدة تجاه كوبا، من واقع أن غالبية الممثلين السياسيين والمدنيين في الولايات المتحدة، بمن فيهم الممثلون من أصل كوبي، يؤيدون هذه السياسة.

وقد أجرت مؤسسات أمريكية معروفة، من قبيل شبكة التلفزيون CBS الإخبارية و AP-GfK ومركز بيو للبحوث وجماعة الضغط Engage Cuba ومركز الفكر ''المجلس الأطلسي''، استطلاعات للرأي أكدت أيضاً الدعم الهائل من المجتمع في الولايات المتحدة لوقف هذه السياسة. وفي المتوسط، تُظهر هذه الاستطلاعات أن ٧٠ في المائة من مواطني الولايات المتحدة يدعمون رفع الحصار المفروض على كوبا، مع نسبة أعلى من ذلك في أوساط الديمقراطيين الذين يدعمون سياسة الرئيس أوباما تجاه كوبا: فقد بلغت النسبة حوالي ٨٠ في المائة من الذين شملتهم استطلاعات الرأي.

ومن الأمثلة التي تبين تلك المعارضة لسياسة الحصار في الولايات المتحدة ما يلي:

- في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٥، أصدر كل من غرفة التجارة للولايات المتحدة، وهيئة الخدمات الكنسية العالمية، ومجلس الكنائس الوطني، والائتلاف الزراعي بالولايات المتحدة من أجل كوبا، وغرفة تجارة تامبا، ومجلس الأمريكيتين، والمجلس الوطني للتجارة الخارجية، والرابطة الأمريكية لوكلاء الأسفار، ورابطة مزارعي الأرز في

أركنساس، والاتحاد الأمريكي للحريات المدنية، ومركز الديمقراطية في الأمريكتين، وغيرها من المنظمات، إعلاناً حثوا فيه الكونغرس على دعم فتح سفارة للولايات المتحدة في هافانا بسبب أهمية الدور الذي ستؤديه في زيادة المبيعات من المنتجات الزراعية والتكنولوجية الموجهة إلى كوبا.

- وفي ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٥، أطلق منتدى هوارد بيكر اتحاد المؤسسات من أجل كوبا، شمل شركات ومنظمات غير ربحية ومستثمرين ومقاولين مِمّن يهتمون بتشجيع تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا وبإبلاغ أعضائه بالفرص المتاحة من خلال التعاون مع كوبا.

- وفي ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥، قالت كاثرين كارول، نائبة رئيس شركة Caterpillar Inc.، إن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا قد كبح التجارة بين البلدين منذ أكثر من ٥٠ عاماً. وقالت أيضاً إن شركة Caterpillar Inc. سوف تواصل دعم جهود رفع هذا الحصار.

- وفي ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥، أُنشئ مجلس الأعمال التجارية بين الولايات المتحدة وكوبا في مقر غرفة التجارة للولايات المتحدة، بمشاركة العديد من المقاولين ورئيسي غرفة التجارة في كلا البلدين، توماس ج. دوناهو وأورلاندو هرنانديز غيين، على التوالي. وقال دوناهو إن المجلس سيعمل بلا كلل لكفالة أن كلا البلدين سيستفيدان من السبل الجديدة المتاحة في مجالات التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي من خلال العلاقات الثنائية. وقال أيضاً إن العلاقة بين البلدين قد ظلت لفترة طويلة جداً تتسم بالخلافات بين البلدين وبإرث ثقيل من الماضي، بينما تفتقر إلى مسار واضح للمضي قدماً. وشدد كذلك على أن إنشاء المجلس يعد خطوة نحو فتح فصل جديد في العلاقات بين البلدين.

- وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، قال رئيس الولايات المتحدة، باراك أوباما، في ملاحظاته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، إن بلده قد اتبع على مدى ٥٠ عاماً سياسة فاشلة تجاه كوبا. وقال إنه على ثقة من أن تزايد التجارة والروابط بين الشعبين ستدفع كونغرس الولايات المتحدة حتماً إلى رفع الحصار.

- وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بعثت مجموعة تتكون من ١٠ حكام ولايات، من بينهم حكام ولايات ألاباما وكاليفورنيا وأيداهو ومينيسوتا ومونتانا وبنسلفانيا وفيرمونت وفرجينيا وواشنطن، رسالة إلى كونغرس الولايات المتحدة يحثونه فيها على اتخاذ خطوات حاسمة لإنهاء الحصار المفروض على كوبا.

A/71/91

- وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، قالت نائبة الرئيس التنفيذي لرابطة مزارعي الحبوب في مونتانا، لولا راسكا، في بيانات إلى الصحافة، إن رفع العقوبات المفروضة على كوبا من شأنه فتح أسواق جديدة وإتاحة فرص هامة للمزارعين ومربي الماشية في مونتانا. وقالت أيضاً إنها تأمل أن يتخذ الكونغرس تلك الخطوات الهامة من أجل دعم المنتجين في مونتانا.

- وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وأثناء المؤتمر السنوي لمكتب الصناعة والأمن، قالت وزيرة التجارة في الولايات المتحدة بيني بريتزكر إن حكومتها تؤيد بقوة رفع الحصار، وأعربت عن أملها في أن يلغيه الكونغرس في المستقبل القريب.

- وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، بعث حاكم ولاية أركنساس، أسا هتشينسون، رسالة إلى قادة كونغرس الولايات المتحدة أعرب فيها عن تأييده لتخفيف عقوبات الحصار. وأشار أيضاً إلى أن شرط الدفع نقداً ومقدماً يحد من إمكانيات سوق تقدر بحوالي ٤٠ مليون دولار للمنتجات القادمة من أركنساس. وقال كذلك إن ممارسة المرونة في تقديم الائتمانات تُعد خطوة تالية مهمة، وأضاف أن الكونغرس يمكن أن يدعم تعزيز سبل عيش الأمريكيين من خلال تحريك التشريعات (H.R. 3687 و S. 1049) التي تتناول مسألة المرونة المالية في بيع السلع الأمريكية إلى كوبا.

- وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أعلنت مجموعة من ١٢ مشرعاً في الولايات المتحدة عن إنشاء فريق عامل معني بكوبا في الكونغرس للعمل على رفع الحصار المفروض على هذا البلد. وكان النواب الذين وقّعوا على هذا الإعلان الدستوري كالتالي: الجمهوريون كيفن كريمر (داكوتا الشمالية)، وريك كراوفورد (أريزونا)، وتوم إيمر (مينيسوتا)، وتيد بو (تكساس)، ومارك سانفورد (كارولينا الجوبية)، وريد ريبر (ويسكونسين)؛ والديمقراطيون كاثي كاستور (فلوريدا)، وجيم ماكغوفرن (ماساتشوسيتس)، وسام فار (كاليفورنيا)، وباربرا لي (كاليفورنيا)، وروزا ديلورو (كونيكتكت)، ونيديا فيلازكيز (نيويورك).

- وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، حث الرئيس باراك أوباما، في بيان صحفي بمناسبة الذكرى السنوية للتغييرات في سياسة كوبا، كونغرس الولايات المتحدة مرة أخرى على رفع الحصار كوسيلة لمساعدة الشعب الكوبي.

- وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، نشرت مجموعة تتكون من ١٠ مقاولين من أصل كوبي، يعيش معظمهم في ميامي، رسالة مفتوحة في صحيفة ميامي هيرالد،

وصفوا فيها الحصار المفروض على كوبا بأنه غير فعال وحثوا الأمريكيين من أصل كوبي على تأييد سياسة الرئيس باراك أوباما الجديدة تجاه الجزيرة.

- وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أصدر المفوض الزراعي في ولاية مينيسوتا، ديفيد فريدريكسون، نشرة إخبارية حث فيها الكونغرس على إزالة القيود الحالية على التجارة مع كوبا.

- وفي ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، طالب حاكم ولاية فرجينيا، تيري ماكوليف، في بيانات أدلى بها إلى الصحافة قبل افتتاح منتدى الأعمال التجارية، الذي حضره مقاولون من ولايته ومسؤولون كوبيون، برفع الحصار المفروض على كوبا وإلغاء التدابير التي تعوق التجارة العادية بين البلدين.

- وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، قال رئيس غرفة التجارة للولايات المتحدة، توماس ج. دوناهو، في خطابه السنوي عن حالة الأعمال التجارية، إن منظمته تعد من بين رواد المؤيدين لإزالة الحواجز أمام أنشطة التجارة والسفر مع كوبا.

- وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، صرح نائب رئيس الائتلاف الزراعي بالولايات المتحدة من أجل كوبا، بول جونسون، للمؤسسة الإعلامية Hagstrom Report بأنه ينبغي على الكونغرس أن يعمل على إلغاء الحصار والسماح بوصول الصادرات الزراعية إلى كوبا وتمويل تلك الصادرات.

- وفي ٨ آذار/مارس ٢٠١٦، بعثت عضوة مجلس الشيوخ إيمي كولوبكار (من الحزب الديمقراطي، مينيسوتا)، ورئيسة تجمع السياحة في مجلس الشيوخ، رسالة إلى وزير خزانة الولايات المتحدة، جاك ليو، ووزيرة التجارة في الولايات المتحدة، بيني بريتزكر، تدعو فيها إلى إجراء تغييرات في الأنظمة بما يسمح للاستثمارات الواردة من الولايات المتحدة بدخول قطاع الفنادق في كوبا.

- وفي ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٦، بعثت الرابطة الوطنية للصانعين رسالة إلى كل من توم إيمر (من الحزب الجمهوري، مينيسوتا) وكاثي كاستور (من الحزب الديمقراطي، فلوريدا) أعربت فيها عن تأييدها للتشريعات التي شاركا في اقتراحها، والتي تدعو إلى إنهاء الحواجز التجارية بين كوبا والولايات المتحدة. وجاء في الرسالة أن إلغاء الحصار المفروض على كوبا سوف يسمح بزيادة النشاط الاقتصادي بين البلدين، وبالتالي فإن الرابطة تحث الكونغرس على سن تشريع لتطبيع العلاقات التجارية مع كوبا.

A/71/91

٥ - ٢ معارضة المجتمع الدولي الحصار

على الرغم من استعادة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة، وإعادة فتح السفارتين في كلتا العاصمتين، وزيارة الرئيس أوباما إلى هافانا، فإن الحصار لا يزال ساري المفعول. وليس المجتمع الدولي بغريب عن هذا الواقع، إذ يؤكد معارضته القوية لاستمرار هذا الحصار. وهناك عدد من المحافل الدولية والإقليمية التي طالبت بإنهاء سياسة الإبادة تلك عن طريق إصدار البيانات الخاصة والبيانات والقرارات. وترد فيما يلي بعض الأمثلة:

- في المناقشة العامة التي عُقدت في افتتاح الدورة السبعين للجمعية العامة، أعرب ٤٧ من رؤساء الوفود، بمن فيهم ٢٧ رئيس دولة أو حكومة، عن تأييدهم لرفع الحصار.
- وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، اعتمدت الجمعية العامة للمرة الرابعة والعشرين على التوالي قرارا بعنوان ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“ واعتُمد القرار ٥/٧٠ بأغلبية ١٩١ صوتا مؤيدا مقابل صوتين معارِضين فقط وعدم امتناع أي عضو عن التصويت.

وشارك في مناقشة الموضوع ما مجموعه ٢١ متكلماً قبل اعتماد القرار، من بينهم ٨ ممثلين عن أفرقة تنسيقية ومنظمات إقليمية ودون الإقليمية (وهي: مجموعة الـ ٧٧ والصين، وحركة بلدان عدم الانحياز، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والجماعة الكاريبية، ومجموعة الدول الأفريقية، ومنظمة التعاون الإسلامي، والسوق الجنوبية المشتركة، وكذلك، للمرة الأولى، رابطة أمم جنوب شرق آسيا). وبعد اعتماد القرار، أدلى ١٩ وفداً آخر ببيان تعليلاً لموقفه المعارِض للحصار.

- وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أعرب وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين عن رفضهم تطبيق سياسة الحصار على كوبا واتخاذ التدابير القسرية الانفرادية ضد بلدان نامية. وتم اعتماد هذا النص في الاجتماع الوزاري السنوي الذي عقدته المجموعة في إطار الدورة السبعين للجمعية العامة في نيويورك. ورحب الوزراء أيضاً بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة وشجعوا الرئيس أوباما على أن ”يتخذ كل ما يندرج ضمن سلطاته التنفيذية من إجراءات كفيلة بأن تُعَدِّل على نحو جوهري تطبيق الحظر المفروض على كوبا، وشجعوا

كونغرس الولايات المتحدة على أن يشرع، في أقرب وقت ممكن، في إجراء مناقشات بشأن رفع هذا الحظر''.

- وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، اعتمد مجلس وزراء مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، في دورته الثانية بعد المائة، إعلاناً يدعو إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، ويرحب في الوقت ذاته بإعادة إنشاء العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

وبالإضافة إلى ذلك، شدد الوزراء على شجاعة الشعب الكوبي وصموده وكرامته، وهو الأمر الذي اعتبروه مثالاً تحتذي به باقي الأمم. وأبرزوا أيضاً روح التضامن والالتزام بالتآزر الدولي لدى الشعب الكوبي، وإسهامه في تحرير العديد من البلدان في مختلف أنحاء القارة الأفريقية، وإسهامه أيضاً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعديد من البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، أعربوا عن تقديرهم لبرامج التدريب والتعاون في مجال الموارد البشرية التي تقوم بها كوبا، ونوهوا بشكل خاص بالمساهمة القيِّمة التي يقوم بها الخبراء الكوبيون في مكافحة مرض فيروس إيبولا.

- وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، اعتمد مجلس المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، خلال اجتماعه العادي الحادي والأربعين الذي عُقد في جمهورية فنزويلا البوليفارية، إعلاناً بشأن ''إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا''.

- وأُقرّت الدعوة الموجهة إلى حكومة الولايات المتحدة لإنهاء الحصار في الإعلان السياسي الصادر عن مؤتمر القمة الرابع لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في كيتو، إكوادور، في ٢٦ و ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. واعتُمد أيضاً إعلان خاص يرحب بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وفتح السفارتين بينهما. وجدد رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من بين مسائل أخرى نوقشت، حثهم للرئيس أوباما على ''اتخاذ جميع الإجراءات في إطار سلطاته التنفيذية لإدخال تعديل جوهري على تطبيق الحصار المفروض على كوبا''. وفضلا عن ذلك، دعوا بصفة خاصة كونغرس الولايات المتحدة إلى الشروع في إلغاء هذا الحصار.

- وفي مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي السادسة والعشرين، المعقود في أديس أبابا، إثيوبيا، في ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، دعا رؤساء الدول والحكومات الولاياتَ المتحدة إلى رفع الحصار الجائر الذي تفرضه على كوبا، وحثوا رئيس الولايات

A/71/91

المتحدة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة، في إطار سلطاته التنفيذية الواسعة، لمعالجة جميع المسائل المعلَّقة ذات الصلة بالحصار.

- وجدد رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في رابطة الدول الكاريبية، في إعلان هافانا الذي اعتُمد في مؤتمر قمتهم السابع المعقود في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦، الإعراب عن عميق رفضهم لتطبيق التدابير القسرية الانفرادية، وأعادوا التأكيد على دعوة حكومة الولايات المتحدة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على الدولة الشقيقة كوبا، وإلى إلغاء قانون هيلمز – بيرتون ووقف تطبيقه خارج الإقليم الوطني للولايات المتحدة، وحثوا رئيس الولايات المتحدة على استخدام سلطاته التنفيذية الواسعة لإدخال تعديل جوهري على الحصار.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، سجل الموقع الشبكي #CubaVSBloqueo أكثر من ٨٠ بياناً وتقريراً مناهضاً للحصار من جانب حركات تضامنية ورابطات الصداقة ومن جانب الكوبيين المقيمين في الخارج، بالإضافة إلى مختلف المنظمات غير الحكومية وحكومات المحافظات أو البلديات من مختلف البلدان.

وبالإضافة إلى هذه التقارير، صدرت إعلانات عن مختلف البرلمانات والأحزاب السياسية والمسؤولين الحكوميين والدينيين. وترد فيما يلي بعض الأمثلة:

- في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وقبيل زيارة قداسة البابا فرانسيس إلى كوبا، طالب وزير الدولة في الكرسي الرسولي، بييترو بارولين، برفع الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا، الذي يضر، في رأيه، الفقراء على وجه الخصوص.

- وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، عند بدء المؤتمر الدولي الثاني ”مع الجميع ومن أجل مصلحة الجميع“، المعقود في هافانا، طالب الأمين العام لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية، إرنستو سامبير، بأن تُعاد إلى كوبا الأراضي المحتلة بصورة غير قانونية في غوانتانامو، وبإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة.

- وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، جدد قداسة كيريل بطريرك موسكو وسائر روسيا، في جميع اجتماعاته الرسمية في موسكو وهافانا وفي مقابلات مع وسائط الإعلام الروسية والكوبية والأجنبية، رفضه بأشد العبارات الحصار الذي تفرضه واشنطن منذ ٥٤ عاما، والذي يرقى إلى الإبادة ووُضع بأسلوب متعمد للتسبب في الجوع والمرض واليأس لدى الشعب الكوبي.

- وفي ٢ شباط/فبراير ٢٠١٦، وخلال الزيارة الرسمية التي قام بها إلى فرنسا رئيس مجلس الدولة ومجلس الوزراء في كوبا، راؤول كاسترو روز، كرر ورئيس الجمهورية الفرنسية، فرانسوا هولاند، موقف فرنسا لصالح رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

- وفي ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٦، شددت وزيرة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في جامايكا، السيناتور كامينا جونسون سميث، على الأهمية التاريخية للزيارة التي قام بها رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما إلى كوبا، وكررت استعداد بلدها لمواصلة الدعوة إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا.

- وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦، كررت نائبة رئيس الوزراء ووزيرة العلاقات الدولية والتعاون في ناميبيا، نيتمبو ناندي – نديوا، دعوة الولايات المتحدة إلى رفع الحصار المفروض على كوبا.

- وفي ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦، طلبت مجموعة الصداقة المكسيكية الكوبية، في الهيئة التشريعية الثانية والستين لمجلس النواب في المكسيك، إلى كونغرس الولايات المتحدة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وقُدم الطلب من خلال رسالة رسمية وُجهت إلى كل من أعضاء مجلس النواب ومجلس الشيوخ في الولايات المتحدة.

- وفي ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٦، اعتمد برلمان غاليسيا في إسبانيا إعلاناً يدعو إلى رفع الحصار الموجه ضد الشعب الكوبي منذ أكثر من ٥٠ سنة.

- وفي ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦، أصدر برلمان الباسك إعلاناً اعتُمد بالإجماع، يدعو إلى رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة ضد كوبا.

- وفي ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦، أقر حزب ''شين فين'' في أيرلندا الشمالية، خلال مؤتمره السنوي، نصاً رسميا أحاط فيه علماً بالتقدم المستمر نحو تطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة، وكرر دعوة هذا البلد إلى أن يرفع بشكل كامل وغير مشروط الحصار غير القانوني الذي يفرضه على كوبا.

- وفي الفترة من ١٦ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠١٦، عُقدت الجمعية البرلمانية لأوروبا وأمريكا اللاتينية في لشبونة، البرتغال، وحضرها أكثر من ١٢٠ من المشرعين من أوروبا وأمريكا اللاتينية. واعتمد هذا العدد الكبير من برلمانيي الجمعية إعلان لشبونة الذي يطالب، في جملة أمور، بإنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على

A/71/91

كوبا. كما دعا إلى إلغاء الموقف المشترك الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن، وإعادة الأراضي التي تحتلها بطريقة غير قانونية قاعدة غوانتانامو البحرية.

خلاصة

لا يزال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تطبقه حكومة الولايات المتحدة على كوبا ساريا ولا يزال يترتب عنه آثار شديدة على الاقتصاد الكوبي وعلى الشعب الكوبي. وتقيد هذه السياسة إلى حد كبير حق كوبا في التنمية، وبالتالي فهي تعد العقبة الرئيسية أمام هذه التنمية.

وعلى الرغم من النداءات المتكررة التي وجهها الرئيس باراك أوباما إلى الكونغرس لإنهاء الحصار والتدابير التي اتخذها البيت الأبيض حتى الآن، والتي تعد إيجابية ولكنها غير كافية، لم يطرأ أي تغيير على الاضطهاد المالي الموجَّه ضد المعاملات الأجنبية لكوبا وتداعيات الحصار خارج الإقليم الوطني.

وفي ظل الحصار، لا تزال كوبا غير قادرة على تصدير واستيراد السلع والخدمات بحُرية إلى الولايات المتحدة أو منها، ولا يمكن لها أن تُنشئ علاقات مصرفية مع هذا البلد أو أن تتلقى استثمارات من الولايات المتحدة في قطاعات أخرى من الاقتصاد، باستثناء الاتصالات السلكية واللاسلكية. ولا تزال المخاوف قائمة بشأن تطوير العلاقات مع كوبا في القطاع المصرفي في الولايات المتحدة وبلدان أخرى، على الرغم من أن الولايات المتحدة قد أذنت باستخدام دولارها في المعاملات المالية الدولية التي تهم كوبا. ولكن، لم يُنفذ هذا الإجراء حتى الآن.

وقد تعززت سياسة الاضطهاد المالي التي تنهجها حكومة الولايات المتحدة ضد المعاملات الدولية لكوبا. ويتجلى ذلك في فرض غرامات بعشرات الملايين من الدولارات على عشرات المصارف. وبالتالي، فقد تفاقم أثر العامل الردعي ورفض المصارف التعامل مع كوبا. وقد أدى هذا إلى وقف العمليات، وإغلاق الحسابات الكوبية في الخارج ورفض التحويلات من كوبا أو إليها، حتى بالعملات من غير الدولار.

وقد بلغت الأضرار الاقتصادية التي لحقت بالشعب الكوبي جراء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض قيمة الدولار مقابل قيمة الذهب في السوق الدولية، ما قدره ٧٥٣,٦٨٨ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على الرغم من انخفاض سعر الذهب مقارنة بالفترة السابقة.

وبالأسعار السائدة، يكون الحصار المفروض طوال هذه السنين قد خلّف حتى الآن أضراراً تتجاوز قيمتها ١٢٥,٨٧٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

وتظهر الأمثلة التي جرى تجميعها في هذا التقرير مرة أخرى أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ليست مجرد مسألة ثنائية بين الولايات المتحدة وكوبا. فطابعه الذي يتجاوز حدود الإقليم الوطني لا يزال مستمراً ويطبق بصرامة، دون أن يخشى واضعوه أي عقاب، وفي انتهاك واضح للقانون الدولي.

لذلك، يجب وضع حد للحصار المفروض على كوبا. فهو أقسى وأطول نظام جزاءات انفرادية يطبق ضد بلد وأكثرها جوراً. وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ٢٤ مناسبة، وبأغلبية ساحقة، قرارات لصالح احترام القانون الدولي والامتثال للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

ولا تعد النداءات المتكررة التي وجهها الرئيس باراك أوباما لإنهاء الحصار المفروض على كوبا كافية. بل ينبغي له أن يواصل استغلال صلاحياته التنفيذية الواسعة لكي يجرد أحكام الحصار من مضمونها الجوهري بالمطلق. وسيتماشى هذا الفعل مع مطالب المجتمع الدولي في هذا الصدد.

ويعدّ الإلغاء التام للحصار خطوة أساسية للتقدم نحو تطبيع العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وكوبا. ويجب على حكومة الولايات المتحدة القيام بذلك من جانب واحد ودون شروط.

وتعرب كوبا مجدداً، بالأصالة عن نفسها وباسم شعبها، عن اطمئنانها إلى تأييد المجتمع الدولي لها في مطالبها المشروعة بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه عليها حكومة الولايات المتحدة.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

لا تحيد حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن موقفها الثابت المتمثل في رفض جميع أشكال الجزاءات التي تفرض على دول ذات سيادة، بما في ذلك أشكال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي.

A/71/91

فهذا الحصار الانفرادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا خارج نطاق ولايتها الإقليمية، إنما هو تحد سافر لسيادة كوبا ينتهك على نحو صارخ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ويقوّض حرية التجارة والملاحة وأبسط قواعد التعايش والاحترام بين الدول ذات السيادة، ويشكل انتهاكا لحقوق الإنسان، حيث ينكر على الشعب حقه في الحياة وفي التنمية، ومن ثم، يستوجب إدانة قوية من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وقد سببت سياسة الحصار التي تنتهجها الولايات المتحدة ضد كوبا منذ أكثر من نصف قرن خسائر فادحة لهذا البلد في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وتأثرت من ذلك أيضا دول ثالثة تقيم علاقات اقتصادية وتجارية طبيعية مع كوبا، ومن ثم، يظل الحصار عقبة رئيسية تعرقل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد وتحد من أسباب العيش المتاحة لشعبه. ولذا، عملا بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة واستجابة لمطالبات المجتمع الدولي، لا بد من الوقف الفوري لسياسة الحصار الإجرامية اللاإنسانية التي تجاوزها الزمن والتي تنتهجها الولايات المتحدة ضد كوبا.

ودأبت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ومنها كوبا، على أن تعرب عن رأيها بأن أحد العناصر الرئيسية في السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة ضد كوبا، والمتمثل في الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه عليها، لم يتغير قط، وأن تطبيع العلاقات الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة لن يتأتى دون رفع الحصار.

وقد أصبح إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة بصورة انفرادية على كوبا من المطالب التي يُجمع عليها اليوم المجتمع الدولي الذي يتطلع إلى تحقيق التنمية المستدامة في بيئة يسودها السلام.

وتؤيد حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تأييدا كاملا الجهود التي تبذلها كوبا، حكومة وشعبا، لإنهاء الحصار الذي تفرضه عليها الولايات المتحدة، وستواصل زيادة توسيع وتطوير علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع كوبا في المستقبل.

وتكرر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تأكيد دعمها لنضال حكومة كوبا وشعبها وتضامنها معهما في سعيهما للحفاظ على الكرامة والسيادة الوطنيتين في مواجهة الحصار المفروض على أساس انفرادي من جانب الولايات المتحدة.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

[الأصل: بالفرنسية]
[٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

تثني حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على استمرار الأمين العام في إيلاء الأهمية لمسألة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا رغم القرارات العديدة التي اتخذها الجمعية العامة والتي تدعو فيها إلى رفعه.

وترحب بالتدابير التي اتخذها مؤخرا رئيس الولايات المتحدة لإنهاء بعض الجزاءات، ومنها على الخصوص القيود المفروضة على السفر لأسباب عائلية والتحويلات المالية، وبمنح الإذن بتطوير خدمات الاتصالات بين البلدين وإعادة فتح السفارتين الأمريكية والكوبية في هافانا وواشنطن.

ولا يمنع ذلك أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تؤيد إرادة المجتمع الدولي المعرب عنها باتخاذ ١٩١ دولة عضوا قرار الجمعية العامة ٥/٧٠، وتؤيد أي قرار جديد وأي مبادرة تسعى لإقامة حوار بنّاء ومثمر بين كوبا والولايات المتحدة هدفه الرفع التام للحصار.

جيبوتي

[الأصل: بالإنكليزية]
[١ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

تود جمهورية جيبوتي أن تؤكد من جديد التزامها الأساسي بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، صوتت جمهورية جيبوتي تأييدا لقرار الجمعية العامة ٥/٧٠، ومن ثم، لم تُصدر أو تطبق أي قوانين من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور أعلاه. وبالتالي، لا حاجة لها إلى إلغاء أو إبطال أي قوانين أو تدابير من هذا القبيل.

A/71/91

دومينيكا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

لم يُصدر كومنولث دومينيكا و لم يطبق أي قوانين أو تدابير من شأنها أن تعوق بأي شكل من الأشكال حرية التجارة والملاحة مع جمهورية كوبا.

ويعارض كومنولث دومينيكا دون أي تحفّظ تطبيق تشريعات وطنية، دون موافقة الأمم المتحدة، خارج الحدود الإقليمية للدولة التي تصدرها، مما ينمّ عن استخفاف بسيادة الدول الأخرى ويؤدي إلى تقويضها. ويرى كومنولث دومينيكا أن هذه الإجراءات الانفرادية تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والأعراف الدولية ومبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

ولقد رحبت حكومة كومنولث دومينيكا وستستمر في الترحيب بحكومة جمهورية كوبا وشعبها، بوصف كوبا عضوا في الأمم المتحدة، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية، وبلدا شقيقا من منطقة البحر الكاريبي. فعلى مدى أكثر من ٣٥ عاما، جمعت بين حكومتي البلدين وشعبيهما روابط ثقافية وسياسية متينة، وأواصر التضامن في عدد من مجالات التعاون، ومنها على الأخص التعليم والصحة والرياضة.

وتشيد حكومة كومنولث دومينيكا بدعوات الرئيس أوباما بإنهاء الحصار السياسي والاقتصادي المفروض على جمهورية كوبا. ومما لا شك فيه أن إقامة علاقات دبلوماسية بين الولايات المتحدة وجمهورية كوبا والزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس أوباما إلى جمهورية كوبا في آذار/مارس ٢٠١٦ تشكلان خطوات تدريجية نحو إنهاء السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة ضد حكومة جمهورية كوبا وشعبها والتي تجاوزها الزمن.

وبالإضافة إلى ذلك، تدعو حكومة كومنولث دومينيكا إلى التنفيذ الفوري للإجراءات التي من شأنها أن تفضي إلى الاندماج الكامل لكوبا في الاقتصاد الدولي والنظم المالية والتجارية، وإلى إنهاء معاناة الشعب الكوبي.

الجمهورية الدومينيكية

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٣ أيار/مايو ٢٠١٦]

أعربت الجمهورية الدومينيكية تكرارا في مختلف المحافل الدولية والإقليمية التي تُنظّم العلاقات الدولية عن تمسّكها بالقواعد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي العام والمتمثلة في حق الشعوب في تقرير مصيرها وسيادة الدول؛ ومن ثم، لا تعتمد أو تشجع أو تطبق أي تدابير تنطوي على تدخل في الشؤون الداخلية للدول.

إكوادور

[الأصل: بالإسبانية]
[٤ أيار/مايو ٢٠١٦]

لم تُصدر إكوادور ولا تطبق أي قوانين أو تدابير قد تشكل حصارا اقتصاديا وتجاريا وماليا على كوبا، وذلك اتساقا مع سياستها التي دأبت فيها على شجب الحصار غير القانوني الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا وشعبها منذ عدة عقود.

وفي الوقت ذاته، تطالب إكوادور بأن يتم فورا ودون شرط رفع جميع ما تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد هذا البلد الكاريبي من تدابير انفرادية تتسبب لسكانه في أضرار اقتصادية واجتماعية فادحة، وفي أزمة إنسانية واسعة النطاق.

وتجسيدا لموقف إكوادور التي ترى أنه من غير المقبول إطلاقا أن تُفرض على بلد ثالث تدابير انفرادية تتجاوز آثارها حدود ولاية الدولة، كالتدابير الواردة في قانون الولايات المتحدة الأمريكية بشأن ”إحلال الديمقراطية في كوبا“ لعام ١٩٩٢ وقانون هيلمز – بيرتون لعام ١٩٩٦، فقد دأبت على تأييد القرارات المتعاقبة التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع.

وختاما، تعرب إكوادور، في ضوء تزايد التبادل الثقافي والسياحي بين البلدين وتحسن العلاقات الثنائية بينهما، عن ثقتها في أن الحصار المفروض سيُنهى في القريب العاجل.

A/71/91

مصر

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٦]

صوتت جمهورية مصر العربية لصالح قرار الجمعية العامة ٥/٧٠ اتساقا مع وجهة نظرها الثابتة التي مفادها أن فرض جزاءات انفرادية خارج إطار الأمم المتحدة ليس من أساليب العمل التي يمكن أن تتغاضى عنها مصر.

ويشكل هذا الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا انتهاكا واضحا لمبادئ تعددية الأطراف وخرقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولمبادئ احترام السيادة والسلامة الإقليمية والثقة المتبادلة.

ويسبب هذا الحصار الجائر وغير المبرر ضائقة اقتصادية واجتماعية لا مبرر لها للشعب الكوبي. كما أنه يؤثر في القطاعات الحيوية للاقتصاد الكوبي. فهذا الحصار مفارقة تاريخية من عهد بائد ويجب رفعه. وله تداعيات تطال شركات ومواطنين في دول ثالثة. وتشكل هذه الآثار التي تتجاوز حدود الولاية الإقليمية انتهاكا للحقوق السيادية للكثير من الدول الأعضاء. ويساور مصر قلق بالغ إزاء اتساع رقعة تنفيذ الحصار خارج حدود الولاية الإقليمية، مما يشكل حجة إضافية للمطالبة بإنهاء هذه الجزاءات غير المبررة على الفور.

وترحب مصر بإقامة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة وبالرغبة التي أعرب عنها رئيس الولايات المتحدة في العمل على رفع الحصار المفروض على كوبا منذ ما يزيد على خمسة عقود.

وتقر مصر أيضا بالتقدم المحرز في ما يتعلق بالأنظمة التي أصدرتها حكومة الولايات المتحدة في بعض المجالات. وتأمل مصر أن تمهد هذه الخطوات الطريق صوب تطبيع جميع جوانب العلاقات الثنائية بين البلدين.

وفي حين أن هذه التطورات تشكل خطوة في الاتجاه الصحيح، فإنها لا تزال غير كافية، حيث لم يطرأ أيّ تغيير على فرض الحصار ولا تزال القوانين والأنظمة التي يرتكز عليها سارية وتنفذ بأقصى قدر من الشدة.

وترى مصر أنه لا تزال هناك حاجة إلى أن تتخذ الولايات المتحدة العديد من الخطوات والقرارات الشجاعة من أجل الرفع الفوري للحصار المفروض على كوبا لإتاحة التطبيع الكامل للعلاقات بين البلدين.

وترى مصر أن الحصار لا يزال يمثل سياسة عبثية ليس لها ما يبرِّرها أخلاقيا، فشلت في تحقيق الهدف المتوخى منها وهو كسر إرادة الشعب الكوبي في تقرير مستقبله. وبالرغم من جميع التداعيات الضارة والآثار السلبية للحصار، بذلت حكومة كوبا جهودا جبارة للوفاء باحتياجات شعبها.

وما ثبت على مدى أكثر من ٥٤ عاماً من الحصار المفروض على كوبا هو أنه في هذا العالم المتسم بالعولمة، ما زال الشعب الكوبي قادراً على البقاء بفضل المثابرة والمقاومة والأمل.

وتأمل مصر أن يؤدي الحوار بين البلدين على أساس الاحترام المتبادل والتقيد بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، إلى الرفع الفوري للحصار وتطبيع العلاقات الثنائية بين البلدين في جميع جوانبها.

وفي ظل هذا السياق الجديد، تحث مصر مرة أخرى الولايات المتحدة على اغتنام هذه الفرصة التاريخية للامتثال فورا وبالكامل لجميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي اتخذها الأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي، وعددها ٢٣ قرارا، وإنهاء الحصار غير المبرر، الذي ما كان ينبغي له أن يفرض أصلا ولا بد من وضع حد نهائي له.

السلفادور

[الأصل: بالإسبانية]
[١٩ أيار/مايو ٢٠١٦]

إن جمهورية السلفادور، انطلاقا من حرصها على احترام مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والقانون الدولي وتعددية الأطراف، وإدراكها التام لضرورة إلغاء التطبيق الانفرادي لأي تدابير اقتصادية وتجارية تضر بدولة أخرى وتؤثر في تنمية شعبها وفي حرية تدفق التجارة الدولية، تكرر تأكيد تأييدها الراسخ للمطالبة بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

ونشعر بالقلق إزاء التدابير التي اتخذها وزارة الخزانة في الولايات المتحدة لمعاقبة شركة هاليبورتون (Halliburton) الأمريكية للمرة الثالثة لانتهاكها الحصار المفروض على كوبا؛ وتتعارض هذه الإجراءات مع المبادئ التي تنظم العلاقات الاقتصادية والتجارية والنقدية والمالية العالمية، وتتعارض أيضا مع العديد من قرارات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية.

A/71/91

وتود جمهورية السلفادور أن تؤكد أن الانفراج في العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة كان له أثر إيجابي ليس على العلاقات بين البلدين فحسب، بل على القارة ككل. ويسر السلفادور إعادة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة؛ وفي ظل هذه البيئة الجديدة والمشجِّعة، فإن استمرار الحصار غير مناسب على الإطلاق. ولذلك فإن السلفادور واثقة من أن الرغبة المُعلنة في رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا ستصبح في ظل هذا المناخ المؤاتي حقيقة واقعة في أقرب وقت ممكن.

ويشهد أعضاء المجتمع الدولي حاليا تحولات كبرى ويساهمون في إحداثها. فالتوقيع على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، يمثل لحظة حاسمة في جدول الأعمال الدولي، المليء بالفرص والتحديات العالمية الرئيسية، والذي لا يسمح ولا يمكن أن يسمح بتجاهل المبادئ والحريات الأساسية على نحو ما ينطوي عليه الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا.

وعلى الرغم من هذا التدبير الانفرادي، تمكنت كوبا، بفضل تصميمها وإمساكها بزمام أمورها، من التغلب على نحو يُقتدى به على العراقيل والصعوبات التي نُصبت أمامها. ولهذا السبب، تشيد السلفادور بالعمل الذي تضطلع به كوبا على صعيد انفتاح وتعزيز اقتصادها وتحسين عملياتها الإنتاجية.

وأخيرا، تقر جمهورية السلفادور بأن النداء الذي يوجهه المجتمع الدولي من أجل وضع حد للحصار المفروض على كوبا يكتسب قوة متزايدة يوما بعد يوم، وتضم صوتها مرة أخرى إلى هذا النداء وتكرر تأكيد الضرورة العاجلة لإنهاء تطبيق الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

غينيا الاستوائية

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

تكرر جمهورية غينيا الاستوائية دعمها الثابت لحكومة وشعب كوبا فيما يتعلق بالرفع الكامل للحصار في جميع جوانبه.

وبالتالي، ترحب حكومة جمهورية غينيا الاستوائية مرة أخرى بالتطورات الإيجابية التي جرت في الآونة الأخيرة، والمتمثلة في تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات

المتحدة، وهي العملية التي انطلقت بتاريخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، والمتمثلة كذلك في الزيارة التي قام بها الرئيس باراك أوباما إلى كوبا.

وينبغي الآن أن يتبع هذه التطورات الإيجابية رفع كامل للحصار من خلال اتخاذ إجراء تشريعي من جانب كونغرس الولايات المتحدة واستخدام السلطات التنفيذية لرئيسها، بما يضع بالتالي حدا نهائيا للوضع، كما تطالب بذلك منذ سنوات عديدة الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء تقريباً.

إريتريا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٠ أيار/مايو ٢٠١٦]

لم تُصدر حكومة دولة إريتريا أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٥/٧٠.

وفي حين تعتبر إريتريا أن التطورات الدبلوماسية الأخيرة بين الولايات المتحدة وكوبا تشكل خطوة إيجابية، فإنها ما برحت تعارض بشدة استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، والذي يتنافى مع مبادئ القانون الدولي ويقوض جهود كوبا وشعبها من أجل تحقيق جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، تضم إريتريا صوتها إلى أصوات الدول الأخرى في مطالبة الولايات المتحدة بالإلغاء أو الإبطال الفوري لجميع القوانين أو التدابير التي ما زالت تؤثر سلبا على سبل عيش الشعب الكوبي والمواطنين الكوبيين المقيمين في بلدان أخرى.

إثيوبيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

ترى إثيوبيا أن استمرار فرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا يشكل انتهاكا لمبدأ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض. وبالإضافة إلى ذلك، تسبب الحصار في خسائر مادية وأضرار اقتصادية للشعب الكوبي.

A/71/91

وبالتالي، تود إثيوبيا أن يُرفع الحصار لكي يتسنى للشعب الكوبي والحكومة الكوبية التمتع بسيادتهما وفقا للمبادئ والقيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

وتؤمن إثيوبيا بأن الحوار البنّاء ضروري لتعزيز الثقة المتبادلة والتفاهم بين أمم العالم.

وترحب إثيوبيا بزيارة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى كوبا، وبإعرابه عن التزامه برفع الحصار الذي وصفه بأنه عبء على شعبي كوبا والولايات المتحدة الأمريكية قد عفا عليه الزمن.

الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣ أيار/مايو ٢٠١٦]

في حين يرحب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالتقارب الثنائي الجاري بين الولايات المتحدة وكوبا، فإنه يعتقد أن التدابير الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة ضد كوبا عفا عليها الزمن وينبغي إنهاؤها. والحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة يفاقم المشاكل الاقتصادية في كوبا، مما يؤثر سلبا على مستويات معيشة الشعب الكوبي، وتترتب عليه كذلك عواقب في المجالات الإنسانية. فالتدابير المتخذة ضد كوبا تؤثر سلباً في مصالح الاتحاد الأوروبي وتشكل انتهاكا لقواعد التجارة الدولية المقبولة بشكل عام.

وما فتئ الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تُعرب بوضوح عن معارضتها لتوسيع نطاق الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة خارج حدودها الإقليمية، حسبما ورد في قانون إحلال الديمقراطية في كوبا لعام ١٩٩٢ وقانون هيلمز – بيرتون لعام ١٩٩٦.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، اعتمد مجلس الوزراء في الاتحاد الأوروبي قانونا وإجراء مشتركا لحماية مصالح الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين في الاتحاد الأوروبي من الآثار المترتبة على تطبيق قانون هيلمز – بيرتون خارج الحدود الإقليمية للدولة التي أصدرته، وذلك عن طريق حظر الامتثال لهذا القانون. وعلاوة على ذلك، تم التوصل في مؤتمر قمة لندن المشترك بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، المعقود في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٨، إلى اتفاق بشأن مجموعة من التدابير تشمل استثناءات من انطباق البندين الثالث والرابع من قانون هيلمز – بيرتون؛ والتزاماً من جانب حكومة الولايات المتحدة بالامتناع في المستقبل عن سن قوانين أخرى من هذا القبيل يتجاوز نطاقها الحدود الإقليمية؛ ومذكرة

تفاهم بشأن قواعد لتعزيز حماية الاستثمارات. ويدعو الاتحاد الأوروبي الولايات المتحدة إلى تنفيذ الجانب الذي يخصها من مذكرة التفاهم الموقّعة في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٨.

فيجي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣١ أيار/مايو ٢٠١٦]

تؤكد حكومة فيجي مجددا تأييدها للقرار ٥/٧٠، الداعي إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

وتغتنم حكومة فيجي هذه الفرصة لتعيد تأكيد موقفها الداعي إلى أن تمتنع جميع الدول عن فرض جزاءات اقتصادية من النوع المشار إليه في القرار، وذلك وفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وتود فيجي أن تؤكد من جديد أنها لم تتخذ أي تدابير من شأنها أن تعرقل العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بينها وبين كوبا. وفيجي على العكس من ذلك، عاقدة العزم على تنمية علاقات التعاون مع جميع البلدان، وتؤيد في هذا الصدد تأييدا تاما النداء الداعي إلى رفع الحصار المفروض على كوبا.

غابون

[الأصل: بالفرنسية]
[١ تموز/يوليه ٢٠١٦]

صوتت حكومة غابون لصالح القرار ٥/٧٠، مؤكدة من جديد التزامها بتحقيق السلام من خلال التسوية السلمية للمنازعات. وجاء هذا التصويت وفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة وعملا بمقاصد هذا الصك ومبادئه، التي تستند إلى التعاون بين الدول. وتعمل غابون جاهدة باستمرار على تعزيز العلاقات الودية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وترحب غابون بالتقدم المحرز في الأشهر الماضية، ولا سيما التقارب الدبلوماسي بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية. وترحب أيضا بالرغبة الواضحة لسلطات الولايات المتحدة في تطبيع العلاقات بين البلدين وتشجعهما على المضي قدما على هذا الدرب. لكنها

A/71/91

ما تزال قلقة إزاء استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وإزاء ما يترتب على ذلك من آثار على سكان كوبا ومواطنيها المقيمين في الخارج.

وتعرب غابون عن رغبتها الشديدة في أن تحترم وتنفذ جميع الأطراف قرارات الأمم المتحدة التي تعبّر عن النداء الجماعي المؤيد لرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، على نحو يسمح لهذه الأخيرة بالمشاركة في التجارة الدولية والاستفادة منها.

وتدعو غابون أيضا المجتمع الدولي إلى مواصلة جهوده الرامية إلى كفالة تطبيع العلاقات بين البلدين بصورة نهائية.

غامبيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

لم تصدر حكومة غامبيا و لم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٥/٧٠ . وبناء على ذلك، تعارض غامبيا استمرار سن قوانين أو تدابير أو إجراءات من هذا القبيل أو تطبيقها على كوبا بما يعيق حرية تدفق التجارة والملاحة الدوليتين. ويتعارض الحصار المفروض على كوبا مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة والمعايير والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول، مما يشكل انتهاكا لمبدأ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء الأخرى. وليس هناك ما يبرر هذا الحصار من الناحيتين القانونية والأخلاقية، إذ ما فتئ ينتهك الحقوق الأساسية لشعب كوبا في التحرر الاقتصادي وتحقيق التنمية؛ ولا بد من إنهائه على الفور.

وإن غامبيا، من منطلق إحساسها بالمسؤولية باعتبارها عضوا من أعضاء المجتمع الدولي، تضم صوتها إلى أصوات الدول الأعضاء الأخرى في الدعوة إلى الإلغاء أو الإبطال الفوري لهذه القوانين أو التدابير أو السياسات التي تعرقل حرية تدفق التجارة والملاحة الدوليتين لأنها تتعارض مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ومع القانون الدولي.

وتحدونا رغبة طموحة في أن تُحترم وتنفذ دون مزيد من التأخير قرارات الأمم المتحدة التي تعكس الانشغال الجماعي بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

جورجيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

تؤكد جورجيا من جديد تأييدها للقرار ٥/٧٠. و لم تصدر جورجيا و لم تطبق أي قوانين و لم تتخذ أي تدابير ضد كوبا من شأنها أن تحظر أو تقيد العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بينها وبين كوبا.

غانا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

ترحب غانا بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية في تموز/يوليه ٢٠١٥.

وتعتبر غانا زيارة الرئيس باراك أوباما إلى كوبا في آذار/مارس ٢٠١٦، وتخفيف القيود المفروضة على سفر مواطني الولايات المتحدة الأمريكية وشطب كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب، خطوات جريئة اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تطبيع العلاقات مع كوبا.

وإذ تثمن غانا اتخاذ الولايات المتحدة الأمريكية لهذه المبادرات، فإنها تدعوها إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لرفع الحصار المفروض على كوبا بما يتفق مع الالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ومع مبادئ القانون الدولي المتعلقة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، وحق جميع الدول في تحديد مسارات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخاصة بها.

وامتثالا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك القرار ٥/٧٠، امتنعت غانا عن إصدار وتطبيق أي تشريعات أو تدابير من شأنها أن تؤثر سلبا على المصالح الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكوبا.

وقد حافظت غانا أيضا على علاقات ودية وذات منفعة متبادلة مع كوبا، إذ تم تعزيزها وتعميقها على مر السنين عن طريق برامج هامة للتعاون التقني والعلمي في مجالات الصحة، والتعليم والزراعة، وهو ما كان له عظيم الأثر على التنمية.

A/71/91

لذلك، تدعو غانا من جديد الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، والذي لم يعد له مكان في نظامنا العالمي الحالي.

غرينادا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

ما فتئت غرينادا، باعتبارها دولة مستقلة ذات سيادة وتؤمن إيمانا راسخا بمبدأ تساوي الدول في السيادة، تؤكد إقرارها بمبدأ تساوي الدول في السيادة والتزامها بمبادئ الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، ترحب غرينادا بالخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة وكوبا نحو التقارب في علاقاتهما ونحو الاعتراف الكامل بالتساوي في السيادة بين جمهورية كوبا والولايات المتحدة.

وتؤكد غرينادا من جديد أنها لم تصدر ولم تطبق أو تتغاضى عن أي قوانين أو تدابير تخرق أو تقوض الحقوق السيادية لأي دولة، أو أي قوانين تقيد أو تعرقل تجارة أي دولة أو ملاحتها على الصعيد الدولي. وبالتالي، توجه غرينادا من جديد نداء واضحا تدعو فيه إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على حكومة كوبا وشعبها.

وطوال ما يقرب من ٥٦ عاما، أدت التدابير المشمولة بهذا الحصار إلى نتائج عكسية ولم تسفر عن النتائج التي اتخذت من أجلها. وبدلا من ذلك، فقد أوجدت صعوبات اجتماعية – اقتصادية للشعب الكوبي وعرقلت تحقيق كوبا لإمكاناتها التنموية بالكامل. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تنتهك الحقوق السيادية للشعب الكوبي، وتتنافى مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ولا تبشر بخير بالنسبة للتقارب الحقيقي مع كوبا والتعايش السلمي بين البلدين.

ولذلك تؤيد غرينادا بدون تحفظ القرار ٥/٧٠ الذي يحث الدول التي طبقت وما زالت تطبق مثل هذه القوانين والتدابير على أن تتخذ الخطوات اللازمة لإلغائها أو إبطالها في أقرب وقت ممكن وفقا لنظامها القانوني، ويشير على وجه التحديد إلى ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي. وتضم غرينادا صوتها إلى صوت المجتمع الدولي

وتعرب عن أملها في أن يُزال قريبا هذا التدبير الانفرادي الذي تفرضه الولايات المتحدة، انسجاما مع روح التعايش السلمي.

غواتيمالا

[الأصل: بالإسبانية]
[١١ أيار/مايو ٢٠١٦]

لم تُصدر دولة غواتيمالا ولم تطبِّق أي قوانين أو تدابير مخالفة للمبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة أو لحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وعليه، توضح غواتيمالا أنه ليس لديها أي موانع قانونية أو تنظيمية من شأنها أن تعيق حرية المرور أو التجارة الحرة بينها وبين كوبا.

وترفض غواتيمالا أي تدبير انفرادي يتعارض مع مبادئ حرية التجارة والقانون الدولي، وتحث البلدان التي ما زال نظامها القانوني الداخلي يتضمَّن أحكاماً من هذا القبيل على اتخاذ التدابير الضرورية لإلغائها أو إبطالها.

وترحب غواتيمالا بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وكوبا، وهي على ثقة بأن ذلك سيؤدي إلى سرعة تطبيع العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية، بينهما.

غينيا

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٦ أيار/مايو ٢٠١٦]

على غرار الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة التي أصدرت بيانات في هذا الصدد، وبناء على القرارات التي اتخذها العديد من المنظمات والهيئات الحكومية، تعرب حكومة غينيا عن دعمها للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل الرفع العاجل وغير المشروط لهذا الحصار الجائر المفروض على الشعب الكوبي.

والواقع أن العقوبات الاقتصادية والتجارية والمالية التي يعاني منها الشعب الكوبي الباسل منذ عقود من الزمن لا تشكل فقط انتهاكا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بل وتنتج عنها أيضا عواقب وخيمة على الاقتصاد والحياة الاجتماعية، والثقافة والتقدم والازدهار في هذا البلد الشقيق.

A/71/91

ولهذه الأسباب، ترحب جمهورية غينيا بالإجماع الدولي لصالح القضية الكوبية فيما يتعلق بهذه المسألة، وهو الإجماع الذي يتجلى في اتخاذ قرار الجمعية العامة ٥/٧٠ المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

وترحب أيضا بالقرار التاريخي الذي اتخذته حكومتا جمهورية كوبا والولايات المتحدة الأمريكية باستئناف علاقاتهما.

وعلى ضوء هذا التقدم الكبير، يجب على جميع الدول أن تمتنع عن تطبيق القوانين والتدابير المتخذة في إطار هذا الحصار الذي تجاوزه الزمن ولا مسوّغ له.

وأخيرا، تشجع غينيا سلطات الولايات المتحدة الأمريكية على تسوية جميع المسائل المتبقية المتعلقة بهذه العملية التي لا رجعة فيها.

غينيا – بيساو

[الأصل: بالفرنسية]
[٩ أيار/مايو ٢٠١٦]

تؤكد غينيا – بيساو من جديد أن الممارسات التجارية التمييزية وتطبيق القوانين الوطنية خارج الحدود الإقليمية تتعارضان مع ضرورة تعزيز الحوار والتمسك بالمبادئ والأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

ولم يسبق لحكومة غينيا – بيساو أن أيدت قط أي قرارات ضد كوبا، ناهيك عن اتخاذها أي تدابير على المستوى المحلي لتنفيذها، لأن تلك القرارات انفرادية وتتعارض مع قواعد القانون الدولي، ولا سيما في ما يتعلق بحرية التجارة والملاحة.

وتأسف غينيا – بيساو لاستمرار ما يُلحِقه هذا الحصار من أضرار اقتصادية ومالية كبيرة وأضرار متصلة بالصحة وغيرها من الأضرار بالشعب الكوبي منذ أكثر من ٥٥ عاما.

وعلى الرغم من بوادر المرونة التي تبديها الولايات المتحدة في ما يتعلق بتطبيع علاقاتها وسياساتها إزاء كوبا، تقر جمهورية غينيا – بيساو بالأهمية التي يوليها الأمين العام لهذه المسألة وتدعو إلى التقيد بالقرار ٥/٧٠.

غيانا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٧ أيار/مايو ٢٠١٦]

برهنت حكومة غيانا باستمرار على احترامها والتزامها الراسخين بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك تلك الواردة في القرار ٥/٧٠.

ولهذا الغرض، لم تُصدر غيانا أي تشريعات و لم تعتمد أي سياسات أو ممارسات تتخطى آثارها حدود ولايتها الإقليمية لتمسّ سيادة الدول الأخرى.

ومن حيث المبدأ، ظلت غيانا أيضا على موقفها الثابت المعارض بشدة للحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وهي تكرر الدعوة إلى إنهاء هذه السياسة. وتشجع غيانا عملية الحوار بين الولايات المتحدة وكوبا وتحيي المساعي الإيجابية التي يبذلها البلدان من أجل تعزيز العلاقات الودية بينهما، بما في ذلك الزيارة التي قام بها باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة، إلى هافانا.

وتمتثل حكومة غيانا امتثالا تاما لقرار الجمعية العامة ٥/٧٠ وستواصل تأييده تأييدا تاما.

وترحب حكومة غيانا أيضا بالخطوات التي تتخذها حكومتا الولايات المتحدة وكوبا حاليا لإزالة العوائق التي تعترض التطبيع الكامل للعلاقات بين البلدين وتعرب عن أملها أن تؤدي هذه التطورات الموفقة إلى حل دائم لهذه القضية المعلقة منذ فترة طويلة.

هايتي

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

لم تصدر حكومة هايتي و لم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٥/٧٠.

A/71/91

هندوراس

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

يتمثل موقف حكومة هندوراس فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ٥/٧٠ فيما يلي: امتثالا منها لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فإن حكومة هندوراس لم تُصدر ولم تطبق ضد دول أخرى أي قوانين أو تدابير انفرادية ذات طابع اقتصادي وتجاري قد تنال من حرية التجارة الدولية.

أيسلندا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

تؤكد حكومة أيسلندا من جديد موقفها المؤيد للقرار ٥/٧٠. ولا تصدر أيسلندا أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار ٥/٧٠. ولا تطبق أيسلندا أي قانون تجاري أو اقتصادي ضد كوبا من شأنه أن يقيد أو يثبط الدخول في علاقات تجارية أو استثمارية معها. وتعارض أيسلندا توسيع نطاق التدابير الانفرادية لتتجاوز الحدود الإقليمية إلى بلد ثالث.

الهند

[الأصل: بالإنكليزية]
[٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

لم تُصدر الهند ولم تطبّق أي قوانين من النوع المبين في ديباجة القرار ٥/٧٠، وبالتالي فلا ضرورة لإلغاء أو إبطال أي قوانين أو تدابير من هذا النوع نظرا لعدم وجودها.

وتعارض الهند باستمرار أي تدابير يتخذها بلد من البلدان بشكل انفرادي وتنتهك سيادة بلد آخر. ويشمل ذلك أي محاولة لتوسيع نطاق تطبيق قوانين بلد من البلدان بما يجعل آثارها تتجاوز حدوده الإقليمية إلى دول أخرى ذات سيادة.

وتشير الهند إلى الوثائق الختامية التي اعتمدها المؤتمر السادس عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، المعقود في طهران، في الفترة من ٢٦ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢ بشأن هذا الموضوع، وإلى إعلان سانتا كروز الصادر عن مؤتمر قمة

رؤساء دول وحكومات مجموعة الـ ٧٧، وإلى القرارات الأخرى التي اتخذتها حركة بلدان عدم الانحياز على أعلى المستويات، وتحث المجتمع الدولي على اتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية الحقوق السيادية لجميع البلدان.

إندونيسيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦]

إن الاستمرار في فرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا ينتهك مبدأي تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو التعرُّض لها، كما ينتهك القانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة والقواعد والمبادئ الناظمة للعلاقات السلمية بين الدول.

وتحث إندونيسيا الدول التي تطبق قوانين وتدابير تتجاوز آثارها حدود ولايتها الإقليمية وتمس بسيادة دول أخرى وبالمصالح المشروعة لرعاياها أو لأي أشخاص آخرين يخضعون لولايتها، وبحرية التجارة والملاحة، على أن تكف عن تطبيقها.

وقد تسبب الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا في معاناة اقتصادية واجتماعية شديدة لشعب كوبا، وبخاصة للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة بمن فيهم الأطفال والنساء والمسنون.

وترحب إندونيسيا بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين حكومتي كوبا والولايات المتحدة. وتواصل إندونيسيا تأييد هذا القرار وتكرر الدعوة إلى الوقف الفوري لهذا الحصار من أجل استئناف التطبيع الكامل للعلاقات بين البلدين.

إيران (جمهورية - الإسلامية)

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦]

تعرب حكومة جمهورية إيران الإسلامية مرة أخرى عن امتعاضها الشديد من التمادي في فرض عقوبات اقتصادية وتجارية ومالية على كوبا رغم أن الجمعية العامة تتخذ سنويا قرارا يطالب حكومة الولايات المتحدة برفع الحصار الذي تفرضه على كوبا وإنهائه.

A/71/91

وتكرر حكومة جمهورية إيران الإسلامية تأكيد اعتقادها القوي بأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يتناقض مع مبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول ويتعارض مع نص وروح نص ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو إلى التضامن والتعاون وإقامة علاقات ودية بين الأمم. ولا تزال هذه التدابير تؤثر سلبا في الظروف المعيشية وحقوق الإنسان للشعب الكوبي، وسوف تعرقل الجهود التي تبذلها حكومة كوبا لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، لا يزال الحصار يقيد بشدة الجهود التي تبذلها حكومة كوبا وشعبها من أجل القضاء على الفقر والجوع والنهوض بالصحة والتعليم، وهي وسائل لا غنى عنها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا منذ عقود، لا يخدم أي غرض سوى إلحاق الكثير من المشقة والمعاناة بالشعب الكوبي، لا سيما النساء والأطفال. فقد ألحق الحصار ضررا شديدا بالحقوق والمصالح المشروعة لكوبا والدول الأخرى، وبحرية التجارة والملاحة؛ ومن ثم، يتعين رفعه فورا على النحو المطلوب في جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وينبغي تسوية الخلافات والمشاكل بين البلدان بالوسائل السلمية والحوار على أساس المساواة واحترام سيادة الدول الأعضاء.

واتخاذ الجمعية العامة على مدى سنوات عديدة قرارات بشأن هذا البند تحظى في كل مرة بهذا القدر الواسع من التأييد، إنما هو دليل واضح على أن المجتمع الدولي يرفض بشدة التدابير القسرية الاقتصادية الانفرادية بصفة عامة، والحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، بصفة خاصة. ويدل أيضا على تزايد التعاطف مع تطلع حكومة كوبا وشعبها إلى إنهاء هذا الحصار غير القانوني واللاإنساني. وعلاوة على ذلك، وبما أن المجتمع الدولي يواجه تحديات كبيرة مثل آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأزمة الغذاء، وبالتالي تزايد الفقر والبطالة وسوء التغذية؛ يبدو هذا الحصار تعسفيا أكثر من أي وقت مضى ويستحق إدانة أكثر صرامة على المستوى الدولي.

وتشير جمهورية إيران الإسلامية إلى الفقرة ٣٠ من قرار الجمعية العامة ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بعنوان ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“ وغيره من الوثائق الختامية والقرارات الحكومية الدولية بشأن هذا الموضوع، وتحث المجتمع الدولي على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لوضع حد لهذا الحصار اللاإنساني المفروض على شعب كوبا وحكومتها، وحماية الحق السيادي لجميع البلدان الأخرى في توسيع نطاق التجارة والعلاقات الاقتصادية مع كوبا؛

ما برحت جمهورية إيران الإسلامية تعارض التدابير الاقتصادية والتجارية التي تطبقها الولايات المتحدة بصفة انفرادية على البلدان الأخرى، والتي تمنع تدفق الأشخاص، والتجارة والتمويل، كما تعارض تطبيق مثل هذه التشريعات الوطنية خارج الحدود الإقليمية وما يترتب على تلك التشريعات من آثار تنال من الجزاءات تتعارض مع مبادئ القانون الدولي، ومبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتعايش السلمي بينها.

ولذلك، فإن جمهورية إيران الإسلامية، التي تخضع هي أيضا لتدابير قسرية اقتصادية، تشاطر شواغل حكومة كوبا وشعبها، وتؤكد الحاجة الملحة إلى وضع حد لهذه التدابير وإلى تنفيذ أحكام قرار الجمعية العامة ٥/٧٠ تنفيذا كاملا.

العراق

[الأصل: بالعربية]
[٢٦ أيار/مايو ٢٠١٦]

يرى العراق أن الجزاءات الاقتصادية الاحادية الجانب تُعد غير قانونية وتتعارض مع مبادى ومقاصد الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي. ولذلك أيد العراق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥/٧٠ بشأن فك الحصار عن كوبا، معرباً عن ترحيبه بالتطورات نحو تطبيع العلاقات بين البلدين.

وانطلاقاً من موقف مبدئي عام، ينظر العراق إلى التدابير الاقتصادية على أنها نوع غير مشروع من العقوبة الجماعية التي تطال الفئات الهشة والضعيفة، لا سيما الأطفال والنساء والشيوخ والمرضى.

ويرى العراق أن القوانين الوطنية ليس لها أثر قانوني خارج ولاية السلطة الوطنية التي أصدرتها.

ويؤكد العراق على حق كوبا في إقامة علاقات مع دول العالم كافة وبما يخدم تطورها في المجالات كافة.

ولم يسبق للعراق إصدار أو اتخاذ قوانين أو تدابير لحظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بينه وبين جمهورية كوبا.

A/71/91

جامايكا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٠ أيار/مايو ٢٠١٦]

إن حكومة جامايكا ملتزمة التزاما تاما بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، لا سيما مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. وفي هذا السياق، لا تزال حكومة جامايكا تعترض على قيام دولة من الدول بتطبيق تدابير اقتصادية وتجارية انفرادية على دولة أخرى بحيث تتسبب هذه التدابير في تقييد حرية ممارسة الأنشطة التجارية ومزاولة التجارة والتعاون الاقتصادي.

و لم تُصدر حكومة جامايكا أي تشريعات و لم تتخذ أي تدابير من شأنها أن تنتهك سيادة دولة أخرى أو المصالح الوطنية المشروعة لهذه الدولة، وذلك حرصا منها على الوفاء بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وعملا بقرار الجمعية العامة ٥/٧٠. بل على العكس، ما فتئت حكومة جامايكا تسعى إلى تعميق علاقاتها مع كوبا عن طريق التدابير المتخذة لتعزيز العلاقات التجارية، والتعاون السياحي معها.

وتأييدا لهذا الموقف، اتخذ مجلس نواب جامايكا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، قرارا يؤيد رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، مشيرا إلى أن هذا الحصار يؤثر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لكوبا وعلى المعاملات التجارية بينها وبين جامايكا.

وما برحت جامايكا تؤيد باستمرار قرارات الجمعية العامة الداعية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وتحث جميع الدول التي لا تزال تطبق هذه القوانين والتدابير على اتخاذ الخطوات اللازمة لإلغائها أو إبطالها في أقرب وقت ممكن.

وما فتئت جامايكا تدعو إلى رفع الحصار في العديد من المحافل الإقليمية، بما في ذلك الجماعة الكاريبية وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وترحب جامايكا باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية باعتباره خطوة أولى نحو تطبيع العلاقات بينهما. ومع ذلك، ترى جامايكا أن الحصار المفروض على كوبا لا يزال يفرض معاناة شديدة على الشعب الكوبي، ولذلك فهي تدعو الولايات المتحدة إلى اتخاذ تدابير ترمي إلى رفعه فورا.

اليابان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٠ أيار/مايو ٢٠١٦]

لم تصدر حكومة اليابان و لم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في الفقرة ٢ من القرار ٥/٧٠.

وترى حكومة اليابان أنه ينبغي اعتبار السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه كوبا مسألة ثنائية في المقام الأول. بيد أن اليابان تشاطر غيرها من البلدان الشعور بالقلق فيما يتعلق بقانون التضامن من أجل الديمقراطية والحرية في كوبا لعام ١٩٩٦ (المعروف باسم قانون هيلمز – بيرتون) وقانون إحلال الديمقراطية في كوبا لعام ١٩٩٢، وترى أنه إذا كان تطبيق مثل هذه التشريعات تسبب في مشاق لا مبرر لها بالنسبة للأنشطة الاقتصادية التي تضطلع بها مؤسسات أو يضطلع بها مواطنون من بلد ثالث، فمن المرجح أن هذه التشريعات تتعارض مع أحكام القانون الدولي المتعلقة بتطبيق قوانين محلية لدولة من الدول خارج حدود ولايتها الإقليمية.

وتتابع حكومة اليابان عن كثب الحالة المتعلقة بالقانونين المذكورين أعلاه والظروف المحيطة بهما، ولا يزال شعور القلق الذي يساورها على حاله. وبعد أن نظرت اليابان بعناية فائقة في هذه المسألة، صوتت تأييدا للقرار ٥/٧٠.

وتعرب حكومة اليابان عن ترحيبها وتأييدها للتطورات الأخيرة في العلاقة بين كوبا والدول الأخرى، بما في ذلك استئناف العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين كوبا والولايات المتحدة في تموز/يوليه ٢٠١٥، لأنه يسهم في تحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة. وتعرب حكومة اليابان عن أملها في استمرار تقدم هذه التطورات.

الأردن

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

لم تطبق المملكة الأردنية الهاشمية أية قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار ٥/٧٠.

وقد صوتت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية باستمرار تأييدا للقرار المذكور أعلاه وتؤكد من جديد التزامها بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

A/71/91

كازاخستان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٥ أيار/مايو ٢٠١٦]

تسترشد كازاخستان في سياستها الخارجية بمبادئ القانون الدولي وتؤيد حقوق الأمم في تحقيق تنميتها حسب النمط الذي تريده لنفسها.

وتدين كازاخستان بشدة أي أعمال انفرادية تمس بسيادة دولة أخرى.

ولم توافق كازاخستان مطلقا على أي أنظمة وطنية تقوض الجهود الإنمائية لبلدان أجنبية، بما في ذلك في المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية، أو تعرقلها أو تؤخرها.

وفي هذا الخصوص، تدعو كازاخستان، شأنها شأن الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي، إلى رفع الحصار المفروض على كوبا ووقف جميع الأعمال المنافية لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

كينيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

تؤكد حكومة كينيا من جديد معارضتها للتدابير القسرية الانفرادية التي تتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ولم تقم كينيا إطلاقا بإصدار أو تطبيق أي قوانين أو تدابير بصفة انفرادية، تتجاوز آثارها حدودها الإقليمية وتؤثر على سيادة الدول الأخرى. وقد دعت غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأعضاء في غيرها من المنظمات إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وتؤمن كينيا وتتمسك بمبادئ الحفاظ على العلاقات الودية، بما في ذلك العلاقات التجارية فيما بين الأمم لتعزيز السلام والأمن، باعتبارها أساسية لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي لجميع الشعوب.

وستواصل كينيا معارضة الحصار المفروض على كوبا، الذي خلف آثارا سلبية على مواطني كوبا، وهي تدعو، تمشيا مع موقف الاتحاد الأفريقي، إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري غير المبرَّر المفروض على كوبا منذ فترة طويلة، حتى يتسنى لهذا البلد التمتع بجميع الفرص المشروعة المتاحة له لتحقيق تنميته المستدامة. وما فتئت حكومة جمهورية

كينيا تصوت تأييدا لقرارات الجمعية العامة الداعية إلى رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وترحب حكومة كينيا بالتطورات الأخيرة التي شهدتها العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية بعد إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وتدعمها وتعتبرها خطوة إيجابية نحو تطبيع العلاقات.

كيريباس

[الأصل: بالإنكليزية]
[١١ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

تؤكد حكومة جمهورية كيريباس من جديد تأييدها للقرار ٥/٧٠ وتنفيذه، ووفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، فإنها لم تتخذ أية تدابير من شأنها أن تخل بالعلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين كيريباس وكوبا أو أي بلد آخر. ويتناول هذا القرار اعتبارات أخلاقية وإنسانية ستساهم إيجابيا، عند تطبيقها، في تحسين رفاه شعب كوبا وظروفه المعيشية بشكل عام.

الكويت

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٦ أيار/مايو ٢٠١٦]

تؤيد دولة الكويت تنفيذ القرار ٥/٧٠ وتشدد على ضرورة التقيد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ومبدأ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وكذلك احترام حرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وعلاوة على ذلك، دأبت دولة الكويت على التصويت لصالح قرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

A/71/91

قيرغيزستان

[الأصل: بالروسية]
[٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

تتقيد جمهورية قيرغيزستان في سياستها الخارجية تقيدا صارما بالقواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك أحكام ميثاق الأمم المتحدة، وتدعو إلى احترام مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية أو المساس بها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

ولم تصدر جمهورية قيرغيزستان أو تطبق ضد جمهورية كوبا أيا من القوانين أو التدابير المشار إليها في ديباجة القرار ٥/٧٠.

وتؤيد جمهورية قيرغيزستان باستمرار الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بغية إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا.

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٨ أيار/مايو ٢٠١٦]

ترى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن حصارا تترتب عليه آثار تتجاوز الحدود الإقليمية للدولة التي تفرضه لا يعرقل التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأي دولة من الدول فحسب، بل يخالف أيضا المبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ومبدأى تساوي الدول في السيادة، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. ولم تصدر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ولم تعتمد أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من القرار ٥/٧٠. بيد أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ترحب بالتطور الإيجابي الذي استجد مؤخرا في الجهود الرامية إلى تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وكوبا. وينبغي زيادة تعزيز هذا الزخم الإيجابي وتجسيده عن طريق رفع الحصار القائم المفروض على كوبا. وستكون هذه البادرة بمثابة حافز وستعكس التطبيع الحقيقي للعلاقات بين البلدين.

لبنان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦]

تمتثل حكومة لبنان امتثالا تاما لقرار الجمعية العامة ٥/٧٠. وهذا هو الموقف الثابت للبنان الذي يستند إلى المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي التي تشدد على ضرورة احترام سيادة الدول.

ليسوتو

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣١ أيار/مايو ٢٠١٦]

تعرب مملكة ليسوتو عن بالغ قلقها إزاء استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية بصورة انفرادية على كوبا، والذي يتعارض مع مبادئ النظام التجاري المتعدد الأطراف، والقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، وبصفة خاصة مع مبدأي تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

و لم تُصدر مملكة ليسوتو و لم تطبق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا يمكن أن تحظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين مملكة ليسوتو وجمهورية كوبا.

وتعيد ليسوتو تأكيد التزامها بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وتعددية الأطراف، وتظل بالتالي تعارض الحصار الاقتصادي والتجاري المفروض على كوبا.

ليبريا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١ تموز/يوليه ٢٠١٦]

ما فتئ أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يصوت باستمرار منذ عدة عقود تأييدا لرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة بشكل انفرادي على كوبا. وهذا يشير إلى رفض المجتمع الدولي إبقاء الحصار، وكذلك إلى ضرورة رفعه.

وترحب ليبريا بالتقارب بين الولايات المتحدة وكوبا، وتعرب، في هذا الصدد، عن أملها في أن يُرفع الحصار الاقتصادي، والتجاري والمالي المفروض على كوبا تعزيزا لتحسين العلاقات الطيبة والودية بين البلدين والرفاه الاقتصادي للشعب الكوبي.

A/71/91

وبالتالي، فإن حكومة ليبريا تؤيد بلا تحفظ إنهاء الحصار الانفرادي التجاري المفروض على كوبا وستواصل تعاونها مع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة تحقيقا لهذا الهدف القيّم.

ليبيا

[الأصل: بالعربية]
[٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

تعيد ليبيا من جديد التأكيد على معارضتها الشديدة للإجراءات الأحادية الجانب التي تفرض على الدول لأغراض سياسية، وتشدد على أن هذا السلوك لا يساعد في حل الخلافات بين الدول بل يؤدي إلى تعقيدها.

وأعربت ليبيا باستمرار عن التزامها بميثاق منظمة الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي. و لم يسبق لها أن سنَّت أو طبقت أية قوانين مثل تلك المشار إليها في الفقرتين ٢ و ٣ من قرار الجمعية العامة ٧٠/٥.

ولا تؤيد ليبيا تطبيق الإجراءات الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية باعتبارها تمثل مخالفة صريحة لمبادئ القانون الدولي.

وصوتت ليبيا لصالح القرار ٧٠/٥ تأكيداً لموقفها المتمثل في معارضة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وتدعو الدول إلى حل خلافاتها بالطرق السلمية بعيداً عن الإجراءات القسرية الأحادية الجانب التي تشكل خرقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وانتهاكاً لحقوق الإنسان وعرقلة لجهود التنمية التي تشكل هدفاً سامياً من أهداف الأمم المتحدة.

ليختنشتاين

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

لم تصدر حكومة إمارة ليختنشتاين و لم تطبق أي قوانين و لم تتخذ أي تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٧٠/٥. وعلاوة على ذلك، ترى حكومة إمارة ليختنشتاين أن إصدار تشريعات يستتبع تنفيذها اتخاذ تدابير أو وضع أنظمة ذات آثار تتجاوز الحدود الإقليمية أمرٌ لا يتماشى مع مبادئ القانون الدولي المعترف بها عموما.

مدغشقر

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٦ أيار/مايو ٢٠١٦]

لم تُصدر جمهورية مدغشقر و لم تطبق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٥/٧٠، وذلك وفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي اللذين يؤكدان مجددا، في جملة أمور أخرى، حرية التجارة والملاحة.

وفي هذا الصدد، تكرر جمهورية مدغشقر تأييدها لجميع التدابير الرامية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

ملاوي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

لم يسبق لحكومة ملاوي، التي تربطها علاقات دبلوماسية مع كوبا، أن أصدرت أي تشريعات أو تعليمات تستهدف كوبا وتحظر التجارة أو التعاون معها. ولذا فإن اعتماد القرار لا يستتبع ضرورة القيام بالشيء الكثير من أجل الامتثال له من حيث القانون.

ماليزيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٦ أيار/مايو ٢٠١٦]

ما برحت ماليزيا تعارض فرض التدابير الاقتصادية الانفرادية باعتبارها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية. فالتدابير الانفرادية تمييزية في طبيعتها، وتهدف إلى خدمة مخططات سياسية معينة ضد البلدان المستهدفة. وقد لا يقف أثر هذه التدابير الاقتصادية الانفرادية عند حد المس بحرية المشاريع التجارية العابرة للحدود وتحررها من القيود، بل قد يعرقل أيضا التنمية الاجتماعية مثل فرص العمل المتاحة لعامة السكان وظروفهم المعيشية.

وفي هذا الصدد، تؤيد ماليزيا تأييدا تاما الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٥/٧٠ والقرارات الأخرى ذات الصلة بالموضوع التي تدعو إلى

A/71/91

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي يفرضه طرف واحد على أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة.

ملديف

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

لا تفرض جمهورية ملديف أي جزاءات على أي بلد من دون ولاية صريحة من الجمعية العامة أو مجلس الأمن للأمم المتحدة أو من المنظمات الدولية التي هي عضو فيها. وتبعا لذلك، فإن جمهورية ملديف لم تفرض أي جزاءات على كوبا، ولم تسن أي قوانين أو لوائح تتعارض مع أحكام قرار الجمعية العامة ٥/٧٠ الذي صوتت جمهورية ملديف تأييدا له.

مالي

[الأصل: بالفرنسية]
[١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

دأبت حكومة جمهورية مالي على التصويت تأييدا لقرارات الجمعية العامة المتعلقة بضرورة رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

ولم يسبق قط لحكومة جمهورية مالي، التي تؤيد القرار ٥/٧٠ الذي اتخذته الجمعية العامة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ تأييداً تاماً أن أصدرت أو طبقت تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور.

وتظل مالي كما في الماضي متمسكة بموقفها المؤيد لرفع الحصار المفروض على كوبا.

موريتانيا

[الأصل: بالفرنسية]
[١ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

تعرب حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية عن عدم موافقتها على الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا وعن معارضتها لهذا الحصار من جميع جوانبه.

وتظل الجمهورية الإسلامية الموريتانية ملتزمة بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، لا سيما مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية أو التعرض لها وحرية التجارة والملاحة.

موريشيوس

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣١ أيار/مايو ٢٠١٦]

تكرر موريشيوس التزامها بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما في ذلك مبدأ تساوي الدول في السيادة ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو التعرض لها. وتمشياً مع المبادئ المذكورة أعلاه، ووفقا للقانون الدولي، لم تسنّ موريشيوس أي قوانين و لم تتخذ أي تدابير ترمي إلى فرض حصار اقتصادي وتجاري ومالي بشكل انفرادي على كوبا.

وتقيم موريشيوس علاقات ثنائية ممتازة مع كوبا. ففي ما يتعلق بالعلاقات التجارية معها، ما انفكت وارداتها من كوبا في ازدياد خلال السنوات الأربع الأخيرة، على الرغم من ضآلة حجم صادراتها إلى كوبا.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٦ أيار/مايو ٢٠١٦]

كوبا شريك تجاري رئيسي للمكسيك في منطقة البحر الكاريبي، بصفتها رابع أكبر شريك لها في المنطقة. وفي عام ٢٠١٥، بلغ حجم التجارة الثنائية بين البلدين ٣٦٨,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، حيث: بلغت الصادرات المكسيكية ٣٥٦,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وبلغت الواردات من كوبا ١٢,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ولأسباب تتعلق بالسرية في كوبا، لا توجد أرقام رسمية متاحة بشأن الاستثمارات المكسيكية هناك.

وفي عام ٢٠٠١، دخل اتفاق التكامل الاقتصادي رقم ٥١ حيز النفاذ بين المكسيك وكوبا، في إطار معاهدة مونتيفيديو لعام ١٩٨٠. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وقع البلدان بروتوكولين إضافيين بهدف توسيع نطاق ذلك الاتفاق وتعميقه. ودخل البروتوكول

A/71/91

الإضافي الثالث، المتعلق بالوصول إلى الأسواق، حيز النفاذ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، ليُضاف بموجبه ٣ ٦٢٥ تصنيفا جمركيا مع توسيع نطاق ٢١٤ تصنيفا آخر. ثم دخل البروتوكول الإضافي الرابع، المتعلق بتسوية المنازعات، حيز النفاذ في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

وفي أيار/مايو ٢٠٠٢، دخل حيز النفاذ اتفاق بين المكسيك وكوبا بشأن تشجيع الاستثمارات وحمايتها المتبادلة. وتجدر الإشارة إلى أن الشركات المكسيكية قد استثمرت في ٢٧ مشروعا في جزيرة كوبا، ٦ مشاريع منها في منطقة ماريل و ٢١ مشروعا في بقية أنحاء البلد. وبغية تعميق اتفاق التكامل الاقتصادي رقم ٥١، اتفقت كوبا والمكسيك على تحديث الاتفاق الثنائي بشأن تشجيع الاستثمارات وحمايتها المتبادلة، ولهذه الغاية قدمت المكسيك اقتراحا للتحديث. وذكرت كوبا أنها عاكفة على دراسة هذه المسألة.

وتؤكد المكسيك مجددا موقفها الذي مفاده أن أي جزاءات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية تفرض على دولة من الدول لا تُستمد إلا من قرارات أو توصيات يصدرها مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة. فالعمل في إطار متعدد الأطراف يظل هو أفضل وسيلة لتسوية الخلافات بين الدول وكفالة تعايشها السلمي.

وعلى ذلك الأساس، ما فتئت حكومة المكسيك تؤكد مرارا رفضها القاطع لتطبيق قوانين أو تدابير انفرادية تفرض حصارا اقتصاديا على أي دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، واستخدام تدابير قسرية تفتقر إلى الدعم المشروع من المجتمع الدولي المستند إلى المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

وقد كانت أول زيارة رسمية لراؤول كاسترو روز، رئيس كوبا، إلى المكسيك في ميريدا، يوكاتان، يومي ٦ و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، ردا على زيارة رئيس المكسيك، إنريكي بينيا نييتو، لكوبا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وتأكد التقارب بين الحكومتين خلال الزيارة.

وتم توقيع خمسة صكوك قانونية خلال الزيارة، هي: مذكرة تفاهم لضمان تدفقات الهجرة القانونية والمنظمة والآمنة بين البلدين، ومذكرة تفاهم بشأن التعاون الدبلوماسي والأكاديمي، وبرنامج محدد معني بالتعاون في مجال السياحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، وبرنامج محدد معني بالتعاون في مجال مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية بين وزارة الصناعات الغذائية الكوبية والوزارة المكسيكية للزراعة والماشية والتنمية الريفية ومصائد الأسماك والأغذية، وخطاب إعلان نوايا صادر عن وزارة التعليم العام في المكسيك ووزارة التعليم في كوبا بشأن التعاون في مجال التعليم الأساسي.

وفي الفترة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٦، وقع البلدان ١٤ صكا قانونيا. وقد اتفقنا أيضا على تنفيذ إصلاحات هيكلية تعزز التنمية وتيسر تكامل اقتصادينا في سياق العولمة. وتدعم المكسيك عملية تحديث النموذج الكوبي بتقديم المساعدة التقنية من أجل تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية.

وتقر المكسيك بأهمية كوبا والولايات المتحدة في أنشطتها الدولية، وترحب بالتقدم المحرز في استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ونجاح تلك العلاقات يتوقف على إنهاء الحصار الاقتصادي في أسرع وقت.

ويؤثر تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة تأثيرا إيجابيا على بقية بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ويتيح زيادة التفاهم داخل الهيئات الإقليمية. وفي هذا الصدد، نرحب بزيارة رئيس الولايات المتحدة، باراك أوباما، الرسمية لكوبا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٦، وهي الزيارة الأولى من نوعها خلال ٨٨ عاما.

موناكو

[الأصل: بالفرنسية]
[١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

عملا بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وبالأحكام العامة للقانون الدولي، لم تصدر إمارة موناكو ولم تنفذ أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٥/٧٠.

منغوليا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٦ أيار/مايو ٢٠١٦]

لم تُصدر حكومة منغوليا أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٥/٧٠. وقد دأبت منغوليا على تأييد القرار المذكور أعلاه.

A/71/91

الجبل الأسود

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

لقد أيدت حكومة الجبل الأسود قرار الجمعية العامة ٥/٧٠. وتعيد حكومة الجبل الأسود تأكيد التزامها بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وهي لم تُصدر أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٥/٧٠. وحكومة الجبل الأسود على استعداد لزيادة تطوير التعاون مع كوبا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

المغرب

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦]

تكرر المملكة المغربية تأكيد التزامها الثابت بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وبالمبادئ الأساسية للقانون الدولي.

وقد شجعت المملكة المغربية دائما إقامة علاقات ودية فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

موزامبيق

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٧ أيار/مايو ٢٠١٦]

لم يسبق لجمهورية موزامبيق أن أصدرت أو طبقت أو ساهمت في تطبيق أي من القوانين أو الأنظمة المشار إليها في قرار الجمعية العامة ٥/٧٠. وفي هذا السياق، صوتت جمهورية موزامبيق لصالح القرار المذكور.

وتغتنم حكومة موزامبيق هذه الفرصة لتؤكد من جديد دعمها غير المشروط لأحكام القرار ٥/٧٠ ولتناشد الأمم المتحدة التأكد من أن جميع الدول الأعضاء تأخذ القرار في الاعتبار.

ميانمار

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٢ أيار/مايو ٢٠١٦]

خلال الدورة السبعين للجمعية العامة، ضمت ميانمار صوتها مرة أخرى إلى المجتمع الدولي تأييدا للقرار ٥/٧٠ الرامي إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

وميانمار تؤمن بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وقواعد القانون الدولي وحسن الجوار. وتؤمن أيضا بأن العلاقات بين الدول يمكن تنميتها وتوطيدها على أساس هذه المبادئ النبيلة. ولذلك، فإن ميانمار تشعر بالتفاؤل إزاء الجهود الجارية بين الولايات المتحدة وكوبا في سبيل تطبيع العلاقات، وترحب بها. ويحدونا الأمل في أن تفضي هذه الجهود في نهاية المطاف إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، فضلا عن تمهيد السبيل لكوبا، أسوة بالآخرين، إلى تحقيق الأهداف والغايات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وأحد الجوانب المهمة لخطة عام ٢٠٣٠ الطموحة هو المناداة بعدم إغفال أحد. وقد التزمنا بالعمل دون كلل من أجل التنفيذ الكامل لهذه المجموعة الشاملة وبعيدة المدى من الأهداف والغايات العالمية والتحويلية المتمحورة حول الإنسان، إذ إنها ستفتح آفاقا وفرصا جديدة للتنمية والتعاون على الصعيد العالمي. وفرض الجزاءات أو الحصار بصفة انفرادية لن يسفر سوى عن تعطيل تحقيق هذه الأهداف. والحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا لا يؤثر سوى على الشعب الكوبي. وفي هذا الصدد، ضمت ميانمار صوتها إلى المجتمع الدولي تأييدا لقرار الجمعية العامة ٥/٧٠ من أجل الدعوة إلى الإنهاء الفوري للحصار.

ناميبيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٦]

تؤيد ناميبيا بقوة قرار الجمعية العامة ٥/٧٠، وتدعو إلى الرفع الفوري وغير المشروط للحصار المفروض على جمهورية كوبا، وفقا للالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. ومثل كل عام، تؤيد ناميبيا، وستظل تؤيد دعوة الجمعية العامة إلى رفع

A/71/91

الحصار المفروض على الشعب الكوبي. ولم تُصدر ناميبيا أو تطبق أي قوانين أو تدابير لدعم ذلك الحصار.

وتلتزم حكومة جمهورية ناميبيا بمبدأ التعايش السلمي بين الأمم، وتحترم تساوي الدول في السيادة، وتؤمن بضرورة التبادل التجاري العادل والمفتوح بين الأمم. وقد اتخذت ناميبيا منذ حصولها على الاستقلال خطوات لتعزيز علاقاتها التجارية مع كوبا، وتواصل كوبا تقديم خبرتها إلى ناميبيا في ميادين الصحة والزراعة وتربية الأحياء المائية والتعليم.

ومنذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، جرت عدة زيارات رفيعة المستوى بين ناميبيا وكوبا من أجل المضي في ترسيخ العلاقات الممتازة بين البلدين. وفي جملة أمور، تضمنت الزيارات المتبادلة ما يلي:

- زيارة رسمية أجراها رئيس جمهورية ناميبيا، هيغ جينغوب، إلى كوبا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥
- زيارة رسمية إلى ناميبيا أجرتها وزيرة الأغذية والصناعة في كوبا، ماريا ديل كارمن كونسبسيون غونزاليس، في شباط/فبراير ٢٠١٦
- زيارتان رسميتان إلى كوبا قام بهما وزير التعليم العالي في ناميبيا في شباط/فبراير ٢٠١٦، ورئيس قضاة المحكمة العليا في أيار/مايو ٢٠١٦
- زيارة رسمية إلى ناميبيا أجراها ”الكوبيون الخمسة“ في آب/أغسطس ٢٠١٥
- زيارات وأنشطة اقتصادية أخرى على مستوى أقل
- وبالإضافة إلى ذلك، وقعت ناميبيا وكوبا عددا من الاتفاقات ومذكرات التفاهم وخطابات النوايا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ناورو

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

إن حكومة ناورو، إذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، تدعم القرار ٥/٧٠ ولم تُصدر أو تطبق قط قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار. وتدعم حكومة ناورو دعما كاملا رفع الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة

على جمهورية كوبا. وعلى ضوء المفاوضات الجارية بين البلدين، ينبغي وضع حد للحصار المفروض دون أي مبرر على كوبا.

نيبال

[الأصل: بالإنكليزية]
[١ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

تلتزم حكومة نيبال التزاما صارما بأحكام قرار الجمعية العامة ٥/٧٠ و لم تُصدر أو تطبق أي قوانين أو تدابير منافية لهذا القرار.

نيوزيلندا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

تؤكد حكومة نيوزيلندا من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة ٥/٧٠. وما فتئت حكومة نيوزيلندا تؤيد قرارات الجمعية العامة الداعية إلى وضع حد للحصار التجاري المفروض على كوبا، وهي تكرر تأكيد تلك الدعوات. ولا تفرض نيوزيلندا أي قوانين أو تدابير تجارية أو اقتصادية تقيد أو تثبط الدخول في علاقات تجارية أو استثمارية متبادلة مع كوبا، وترحب بجميع الخطوات المتَّخذة صوب التطبيع، بما في ذلك رفع الحصار.

نيكاراغوا

[الأصل: بالإسبانية]
[١٣ أيار/مايو ٢٠١٦]

تكرر حكومة نيكاراغوا من جديد تأكيد احترامها الراسخ والقوي للمساواة بين الدول في السيادة، ولمبدأي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، وهي المبادئ المنصوص عليها في عدة صكوك دولية، إضافة إلى غير ذلك من المبادئ الضرورية لتحقيق السلام والتعايش. وتؤكد نيكاراغوا من جديد أيضا حق كل دولة في أن تختار ما تريده لنفسها من أنظمة سياسية وأنظمة اجتماعية – اقتصادية، دون تدخل خارجي أو تدابير اقتصادية قسرية أو جزاءات أو حصار.

A/71/91

وتعرب نيكاراغوا مجددا عن تضامنها غير المشروط مع كوبا حكومة وشعبا، وتعلن أنها لم ولن تصدر أي قانون يمس بالحقوق الاقتصادية والتجارية والمالية لشعب كوبا الشقيق وحكومتها، وأنها لم ولن تطبق أي تدابير يمكن أن تفرض قيودا على العلاقات التجارية أو أي نوع آخر من العلاقات مع كوبا.

وتواصل حكومة نيكاراغوا توسيع نطاق العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية وروابط التعاون الإنمائي وتوطيدها مع شعب كوبا وحكومتها. ولدينا اتفاقات تجارية مع كوبا، وسوف نواصل تعزيز جميع الآليات المتاحة تحت تصرفنا لمساعدة شعب كوبا وحكومتها في نضالهما الذي لا يكل ضد الحصار.

وقد رحبنا، منذ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ببداية استئناف العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة باعتباره خطوة أولى في عملية تطبيع العلاقات الثنائية. ونؤكد مجددا موقفنا القائم على المبادئ والذي مفاده أنه لا يمكن حدوث تطبيع كامل بدون الإنهاء الكامل للحصار القاسي واللاإنساني المفروض على شعب كوبا وحكومتها منذ أكثر من خمسة عقود. فالحصار رفضته ١٩١ بلدا من خلال القرار ٥/٧٠.

ويجب رفع هذا الحصار دون شروط، ناهيك عن اشتراطات ترمي إلى محاولة تغيير النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني والدستوري في كوبا.

ونكرر تأكيد الموقف الذي أعرب عنه رئيسنا، القائد دانييل أورتيغا سافيدرا، ومفاده أن رئيس الولايات المتحدة، باراك أوباما، يتمتع بصلاحيات تنفيذية واسعة لإدخال تغييرات أكثر جوهرية وشمولا بكثير على سياسة الحصار. ونحثه مرة أخرى في هذا العام، عامه الأخير في الحكومة، على أن يواصل، وفقا لخطة عام ٢٠٣٠، اتخاذ الخطوات اللازمة لإنهاء هذه السياسة البالية، التي تمثل العقبة الرئيسية أمام تنمية هذا البلد الشقيق وأمام جهوده الرامية إلى الحفاظ على إنجازاته الرئيسية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

وتكرر نيكاراغوا تأكيد رفضها وإدانتها القاطعين للاستمرار في الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا وتشديده، ولكل التدابير القسرية التي اتخذتها الولايات المتحدة التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية، والتي لا تسهم بأي حال من الأحوال في تهيئة المناخ اللازم للحوار والتعاون الذي نشأ مؤخرا بين حكومتي كوبا والولايات المتحدة.

ومرة أخرى تعرب نيكاراغوا، من منطلق علاقة الأخوّة والشراكة مع شعب كوبا الشقيق وحكومتها، عن تقديرها لما تقدمه إليها كوبا من مساعدة غير مشروطة وما تبديه

حيالها من تعاون وتضامن في جميع المجالات على نحو يساهم في رفاه شعبنا. وإن استمرار تضامن الشعب والحكومة الكوبيين مع احتياجات شعوب العالم لأمر جدير بالثناء أيضا.

وتوجه حكومة نيكاراغوا من جديد نداء إلى حكومة الولايات المتحدة تدعوها فيه إلى الامتثال للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة، والتي تعبّر عن موقف المجتمع الدولي، وتطالبها بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على الشعب الكوبي البطل وعلى حكومة جمهورية كوبا الشقيقة.

النيجر

[الأصل: بالفرنسية]
[١٩ أيار/مايو ٢٠١٦]

إن سلطات النيجر شديدة الحرص على التمسك بمبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحرية التجارة والملاحة، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولم يحدث قط أن اتخذت أي تدابير منافية لأحكام القرار ٥/٧٠.

بل إن جمهورية النيجر تقيم علاقات تعاون طيبة مع جمهورية كوبا منذ أن وقعتا اتفاقا عاما للتعاون بين البلدين في عام ١٩٩٤. ومنذ ذلك الحين، ازداد واتسع نطاق هذا التعاون والأنشطة التي يغطيها. ويجري البلَدان مشاورات ثنائية منتظمة، وهو ما يشهد على الإرادة السياسية لكبار المسؤولين في البلدين في تعزيز أواصر التعاون والتضامن القائمة بينهما لما فيه خير الشعبين. وبالإضافة إلى ذلك، قام رئيس الجمهورية، السيد محمدو إيسوفو، بزيارة رسمية إلى كوبا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ بهدف تعزيز هذا التعاون.

وترحب حكومة جمهورية النيجر أيضا وتتابع باهتمام التقارب الدبلوماسي بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، الذي أدى إلى فتح السفارة الكوبية في واشنطن العاصمة وسفارة الولايات المتحدة في هافانا.

وترحب النيجر بذلك التقارب وتحث البلدين على مواصلة تطبيع علاقاتهما، في أعقاب إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما، وذلك عن طريق إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

A/71/91

وترى سلطات النيجر أن لكل بلد ولكل شعب الحق المشروع في أن يحدد بحرية النموذج الإنمائي الذي يريده لنفسه، وفي أن تكون له نفس فرص النجاح، وفقا للمبادئ المبينة في ميثاق الأمم المتحدة.

ولهذه الأسباب جميعها، تظل جمهورية النيجر متضامنة مع شقيقتها جمهورية كوبا في المعركة التي تخوضها من أجل كفالة رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه عليها الولايات المتحدة الأمريكية، وتدعو إلى التطبيع الكامل للعلاقات بين البلدين.

نيجيريا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٧ أيار/مايو ٢٠١٦]

تقيم حكومة نيجيريا الاتحادية علاقات ودية مع جميع الدول، ولا تؤيد اتخاذ تدابير انفرادية لتسوية الخلافات السياسية. لذا، تكرر الحكومة الاتحادية تأييدها لإنهاء الحصار المفروض على كوبا.

وتشعر نيجيريا بالتفاؤل إزاء تطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة مؤخرا باعتباره خطوة في الاتجاه الصحيح صوب إنهاء الحصار.

النرويج

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

تؤكد حكومة النرويج من جديد موقفها المؤيد للقرار ٥/٧٠. ولا تصدر النرويج أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار ٥/٧٠. ولا تطبق النرويج أي قانون تجاري أو اقتصادي ضد كوبا من شأنه أن يقيد أو يثبط الدخول في علاقات تجارية أو استثمارية متبادلة مع كوبا. وتعارض النرويج توسيع نطاق التدابير الانفرادية لتتجاوز الحدود الإقليمية إلى بلد ثالث.

وترحب النرويج بالتطورات الإيجابية في العلاقة بين كوبا والولايات المتحدة، وتأمل في أن يؤدي ذلك إلى رفع الحصار في المستقبل القريب.

عُمان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٩ أيار/مايو ٢٠١٦]

لا تُطبِّق حكومة عُمان أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٥/٧٠، وذلك وفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، التي تؤكد مجددا على حرية التجارة والملاحة، فضلا عن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

باكستان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢ أيار/مايو ٢٠١٦]

تمتثل باكستان امتثالا كاملا للقرار ٥/٧٠.

بنما

[الأصل: بالإسبانية]
[٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

العلاقات الاقتصادية الثنائية

منذ استعادة العلاقات الدبلوماسية مع كوبا في عام ٢٠٠٤، سارت العلاقات التجارية بين بنما والحكومة الكوبية على ما يرام و لم تواجه أي صعوبات. وعلاوة على ذلك، لدينا عدد من الاتفاقات التجارية، من قبيل ما يلي:

- اتفاق النطاق الجزئي الذي كان الهدف منه هو إعطاء زخم للعلاقة الاقتصادية والتجارية بين البلدين، مع زيادة فرص وصول المنتجات البنمية إلى السوق الكوبية.
- الاتفاق المبرم بين حكومة جمهورية بنما وحكومة جمهورية كوبا بشأن تشجيع الاستثمارات وحمايتها المتبادلة، الموقع في مدينة بنما في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وقد دخل حيز النفاذ في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٩.

A/71/91

- اتفاق الخدمات الجوية، الموقع في هافانا في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ودخل حيز النفاذ في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨، ليحل محل اتفاق الخدمات الجوية الموقع في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٠ ويستعيض عنه. وقد صدقته الجمعية الوطنية بموجب القانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠٠٨.

الاعتبارات الاقتصادية

في هذا الصدد، ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن صلاحيات رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالحصار المفروض على كوبا يمكن أن تتراوح بين الإذن باستخدام دولار الولايات المتحدة في المعاملات الدولية لكوبا وبين منح الائتمان والقروض والتمويل العام إلى كوبا لغرض شراء المنتجات من سوق الولايات المتحدة (في حدود ما يجيزه القانون).

وتؤكد بنما من جديد دعمها للتبادل التجاري الحر والشفافية في التجارة الدولية. وإننا نرى كوبا بلدا صديقا، وعلاقتنا الثنائية تستند إلى الحوار الأخوي والأخوّة بين شعبينا.

وبنما تؤيد الإدماج الكامل لكوبا في المنطقة. وننظر إلى كوبا بوصفها بلدا شقيقا من بلدان أمريكا اللاتينية نتشاطر معه جذورا تاريخية للصداقة القائمة على الاحترام الحقيقي بأفضل صوره للسلامة الإقليمية لشعبه، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، وحقه في تقرير مصيره في إطار ممارسته لسيادته.

اعتبارات أخرى

بالنظر إلى التطورات الأخيرة في العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا، يرجح أن يكون موضوع الحصار الاقتصادي هو العنصر الرئيسي المقبل في عملية التفاوض الجارية. وفيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ٥/٧٠ المعنون ''ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا''، ثمة حاجة ملحة الآن إلى صدور تقرير متسق وشامل بشأن عملية المفاوضات المقترحة لتنفيذ هذا القرار.

وقد دأبت حكومة بنما، على مر التاريخ، على التصويت لصالح مشروع القرار وضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وعليه، فإننا نرحب بتأييد مشروع القرار هذا، وتعزيز التعايش المتناغم والتعاون البشري والتجاري بين شعوب العالم. كما نعتقد أن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين

الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا يبشر بمستقبل اقتصادي أفضل للجزيرة، ولا سيما إذا وافق كونغرس الولايات المتحدة على رفع الحصار.

بابوا غينيا الجديدة

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

ترحب حكومة بابوا غينيا الجديدة بإعادة العلاقات الثنائية المباشرة بين جمهورية كوبا والولايات المتحدة الأمريكية وتشجع على روح التعاون التي أبداها كلا الطرفين.

في هذا السياق، تؤكد بابوا غينيا الجديدة من جديد دعمها لقرار الجمعية العامة ٥/٧٠ بشأن إنهاء الحصار الاقتصادي، والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

ولا تطبق بابوا غينيا الجديدة أي تدابير تشريعية تقييدية أو أي تدابير أخرى ضد كوبا. بل إنها على العكس تواصل تقوية علاقات بنّاءة وودية بين البلدين في إطار روح ونص ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

باراغواي

[الأصل: بالإسبانية]
[٩ أيار/مايو ٢٠١٦]

وفقا للمبادئ المكرسة في الدستور الوطني لباراغواي وفي ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ العامة للقانون الدولي، ترى حكومة جمهورية باراغواي أن تطبيق قوانين داخلية خارج حدود الولاية الإقليمية للدولة أمر ينال من سيادة الدول الأخرى، ويقوض مبدأ المساواة القانونية بين الدول ويمسُّ مبدأ عدم التدخل، ويؤثر في حرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وتمتثل باراغواي امتثالا تاما لقرار الجمعية العامة ٥/٧٠.

A/71/91

بيرو

[الأصل: بالإسبانية]
[٤ أيار/مايو ٢٠١٦]

لا تزال بيرو تلتزم التزاما تاما بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وبخاصة ما يتعلق منها بتساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وترى بيرو أن تطبيق قوانين محلية خارج حدود ولاية الدولة، كما يتجلى في الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، عمل انفرادي مناف لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والمبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف.

ومنذ عام ١٩٩٢، تاريخ تصويت بيرو تأييدا للقرار ١٩/٤٧ الذي قدمته كوبا طلبا لموافقة الجمعية العامة عليه، وحكومة بيرو تصوت على نحو متتال تأييدا للقرارات المتعلقة بهذا الشأن.

ولم تُصدر بيرو أو تطبق أي قوانين أو أنظمة قد تؤثر في سيادة كوبا أو في حرية التجارة والملاحة لهذه الدولة.

وترى بيرو أن هذه التدابير القسرية تؤثر في النمو الاقتصادي وتُقيِّد التنمية الاجتماعية والبشرية في كوبا. وفي هذا الصدد، تعرب حكومة بيرو عن قلقها العميق من الآثار السلبية التي تترتب على تلك التدابير في نوعية حياة المواطنين الكوبيين ورفاههم، ولا سيما في مجالي الصحة والغذاء وغيرهما من الخدمات الاجتماعية الأساسية، جراء حرمانهم من الوصول إلى الائتمانات الخاصة والأغذية والأدوية والتكنولوجيا والمعدات الأخرى اللازمة لتنمية كوبا.

وإذ تعترض بيرو بصورة منهجية على الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، فإنها تواصل تعزيز التبادل التجاري والاقتصادي معها.

وعلى نحو مماثل، ترى بيرو أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يتناقض مع ديناميات السياسات الإقليمية، التي تم تعزيزها بعودة كوبا إلى منتديات الحوار والتعاون في الأمريكيتين.

وأخيرا، تجدر الإشارة إلى أنه في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٦، وبمناسبة زيارة رئيس بيرو، أويانتا هومالا، إلى كوبا، كرر رئيس الدولة ما سبق، وشدّد على أهمية كوبا بوصفها

جهة فاعلة مهمة على الساحتين الإقليمية والدولية، إلى جانب توصله إلى اتفاق مع نظيره الكوبي، راؤول كاسترو، بشأن الخطوات التي يتعين اتخاذها لتوسيع اتفاق التكامل الاقتصادي.

الفلبين

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

تؤيد الفلبين تأييدا تاما القرار ٥/٧٠، وتكرر تأكيد التزامها بالتقيد به.

وتكرر الفلبين أيضا أنها لم تفرض ولا تعتزم فرض أي قوانين أو أنظمة أو تدابير تتناقض مع تنفيذ القرار ٥/٧٠.

قطر

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

إن موقف دولة قطر بشأن القرار ٥/٧٠ لم يتغير. وتدعم دولة قطر دعما كاملا القرار المتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي، والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وتدعم دولة قطر كذلك بشكل راسخ قواعد ومبادئ القانون الدولي في سياستها الخارجية، وتتبع سياسة الامتثال التام لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا الشأن، فإن دولة قطر لم تصدر أو تطبق أي قوانين أو تدابير تتناقض مع القرار المشار إليه.

جمهورية كوريا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

دأبت حكومة جمهورية كوريا على تأييد قرارات الجمعية العامة الداعية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري المفروض على كوبا منذ عام ١٩٩٩. وبناء عليه، لم تطبق

A/71/91

جمهورية كوريا أي قوانين أو تدابير إدارية من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٧٠/٥.

جمهورية مولدوفا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

تؤيد جمهورية مولدوفا تأييدا تاما مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ولم يسبق لها أن أصدرت أو طبقت أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٧٠/٥ بشأن الحصار الاقتصادي، والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

الاتحاد الروسي

[الأصل: بالروسية]
[٢٦ أيار/مايو ٢٠١٦]

يؤكد الاتحاد الروسي موقفه فيما يتعلق بالقرار ٧٠/٥، مركزا جهوده على التعجيل برفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا مع العمل بصورة متضافرة مع الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي تحقيقا لذلك.

ونعتبر أن استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا إنما يأتي بنتائج عكسية وليس سوى سياسة قصيرة النظر من مخلفات الحرب الباردة عفا عليها الزمن ولا مبرر لها في الواقع الراهن تضر بالاقتصاد الكوبي وبالتنمية المطردة للتعاون الإقليمي والدولي.

ونرحب بقرارات حكومة الولايات المتحدة القاضية بالتخفيف من صرامة الحصار في بعض جوانبه. ونعتقد أن النتاج المنطقي لعملية تطبيع العلاقات الجارية بين كوبا والولايات المتحدة سيتمثل في رفع الحصار بشكل كامل ونهائي، وأن تبذل الولايات المتحدة الجهود اللازمة لتحقيق ذلك بوسائل منها التركيز على الرأي العام المحلي السائد في البلد. ومن شأن هذا أن يخدم مصالح كل من كوبا والولايات المتحدة وأن يفضي إلى دعم الحقوق المشروعة للمواطنين الكوبيين في التمتع بحياة كريمة، وخاصة في المجالات الهامة اجتماعيا مثل الرعاية الصحية.

ويدل تعزيز الموقف السياسي إزاء كوبا بوصفها مركزا لحل المشاكل الدولية والإقليمية ومنتدى للحوار والمصالحة، بوضوح على الطابع المضلل وغير القابل للاستمرار للحصار المستمر. ويؤمن الاتحاد الروسي في هذه المرحلة، في إطار استمرار سياسته الدائمة بهذا الشأن، بضرورة التصويت لصالح مشروع القرار الذي يدعو إلى رفع الحصار، مسترشدا في ذلك بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بعدم جواز اتخاذ تدابير تمييزية أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

رواندا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

تنفذ حكومة جمهورية رواندا قرار الجمعية العامة ٥/٧٠ تنفيذا تاما مسترشدة بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وتؤكد مجددا تأييدها لهذا القرار، وهي لم تُصدر أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور. وتؤكد حكومة رواندا أن ليس لديها موانع قانونية أو تنظيمية من شأنها أن تعرقل حرية المرور أو التجارة بين رواندا وكوبا.

سانت كيتس ونيفيس

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

تلتزم حكومة سانت كيتس ونيفس بشدة بميثاق الأمم المتحدة وبالالتزامات التي يمليها القانون الدولي، والمنظمة للعلاقات بين الدول ولمعاملة الأفراد داخل حدود الدول. وتود حكومة اتحاد سانت كيتس ونيفس أن تؤكد أنها لم تصدر أو تطبق أي قوانين يمتد أثرها خارج الحدود الإقليمية إلى كوبا من شأنها أن تمنع حرية حركة التجارة الدولية، أو تعتدي على سيادة دول أخرى أو تضر بالمصالح المشروعة للكيانات.

وقد ازدهرت هذه الروابط والعلاقة القيّمة القائمة بين سانت كيتس ونيفس وجمهورية كوبا على مر السنين ولا زالت تزيد نضجا بفضل تعزيز التعاون في مجالات متعددة. وترحب سانت كيتس ونيفيس بالتقارب الحاصل بين الولايات المتحدة وكوبا، وتعتقد أن الوقت مناسب لإنهاء الحصار المطبق منذ ما يقرب من ٥٠ عاما.

A/71/91

بالتالي، وعلى ضوء ذلك، تواصل سانت كيتس ونيفس اعتراضها على الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وتواصل دعوة الولايات المتحدة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي، والتجاري والمالي المفروض على هذا البلد.

وفي هذا السياق، من المؤسف أن ندرك أن على الرغم من تأييد غالبية البلدان داخل المجتمع الدولي للقرار ٥/٧٠، فإن الجزاءات المرتبطة بالحصار لا تزال مستمرة. وقد سببت هذه المبادرة الانفرادية معاناة لا توصف لشعب كوبا من خلال منع نمو اقتصاد بلاده، فضلا عن عرقلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعبها.

إن حكومة سانت كيتس ونيفس تكرر دعمها لكوبا، وتواصل تضامنها معها بشأن دعم قرار الجمعية العامة ٥/٧٠، وتواصل الدعوة إلى اتخاذ إجراءات فورية لإنهاء هذا العمل الانفرادي.

سانت لوسيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

امتثالا للالتزامات القانونية الدولية، وتماشيا مع الالتزام بمبادئ تساوي الدول في السيادة، فإن حكومة سانت لوسيا لم تسن أي قانون، أو تشريعات أو تدابير، و لم تتخذ أي إجراءات أخرى، من شأنها التعدي على ممارسة أي دولة عضو لسيادتها وفقا لما يخدم مصالحها المشروعة، أو إعاقة حرية النشاط التجاري والتعاون التجاري أو الاقتصادي.

وتعيد حكومة سانت لوسيا تأكيد التعاون الاقتصادي والتربوي والعلمي والتقني المستمر بين كوبا وسانت لوسيا دعما لتطور واستدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتؤكد سانت لوسيا مجددا موقفها بشأن تطبيق التشريعات الوطنية خارج الحدود الإقليمية وتعتبر أن ذلك يتنافى مع مبادئ القانون الدولي، والمساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتعايش السلمي بين الأمم.

وقد دأبت حكومة سانت لوسيا على تأييد قرارات الجمعية العامة ذات الصلة الداعية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

سانت فنسنت وجزر غرينادين

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٥ أيار/مايو ٢٠١٦]

ما زالت سانت فنسنت وجزر غرينادين تعتقد أن الحصار ليس غير قانوني فحسب، بل ولا يمكن استدامته أخلاقيا. ومثلما قال توماس باين في سياق عرض مقاله الشهير المعنون ''المنطق السليم'': ''فإن التعود لمدة طويلة على عدم التفكير في أمر ما على أنه خاطئ يضفي عليه غطاء سطحيا من الشرعية ويثير في البداية احتجاجا قويا دفاعا عن العُرف. لكن سرعان ما تهدأ النفوس. فالوقت أكثر قدرة من العقل على الاقناع''.

وهذا هو الحال اليوم فيما يتعلق بهذا الحصار. إذ يضم المواطنون من مختلف أرجاء الولايات المتحدة أصواتهم إلى المجتمع الدولي ويعربون بشكل متزايد عن رفضهم للجزاءات الانفرادية ويطالبون برفعها. وتشكل جماعة الكوبيين الأمريكيين المقيمين في منطقة ميامي في ولاية فلوريدا أكبر تجمع للكوبيين خارج الجزيرة. وتبرز أهمية هذه الجماعة في الانتخابات المحلية والوطنية مرارا وتكرارا خلال الدورات الانتخابية وكثيرا ما ينسب إلى أفرادها الفضل في التحكم في سياسة الولايات المتحدة حيال كوبا أو يُنتقَدون بسبب ذلك. وكشف استطلاع للرأي في أوساط تلك الجماعة، أجرته جامعة فلوريدا الدولية في عام ٢٠١٤ أن نسبة ٥٧ في المائة من الناخبين المسجلين من المرجح أن يصوتوا لصالح مرشح يدعم الاستعاضة عن الحصار بسياسة تهدف إلى زيادة تقديم الدعم إلى أصحاب الأعمال التجارية المستقلين. وفي نفس الاستطلاع، أكد ٨١ في المائة من الناخبين المسجلين أنهم يرجح أن يصوتوا لمرشح يدعم الاستعاضة عن الحصار بسياسة تهدف إلى زيادة الدعم في مجال حقوق الإنسان. ومهما كانت صيغة توجيه أسئلة الاستطلاع، فقد أكدت النتيجة الساحقة على ضرورة إنهاء الحصار.

ساموا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦]

تجدد حكومة دولة ساموا المستقلة تأكيد التزامها الكامل بالأهداف والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك على وجه الخصوص تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، التي تشكل أيضا مبادئ أساسية في القانون الدولي. وما فتئت ساموا تؤيد قرارات الجمعية العامة التي

A/71/91

تدعو إلى وضع حد للحصار التجاري المفروض على كوبا، و لم تصدر أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٧٠/٥.

سان مارينو

[الأصل: بالإنكليزية]
[١١ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

تعارض جمهورية سان مارينو دائما وبصفة عامة فرض أي شكل من أشكال الحصار، ومن ثم فهي تناهض فرض الحصار الانفرادي على كوبا كوسيلة للضغط عليها، لما ينجم عنه من عواقب خطيرة على السكان.

سان تومي وبرينسيبي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

تؤكد حكومة جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومبدأ تعددية الأطراف في العلاقات الدولية، والمبدأ الأساسي المتمثل في حرية التجارة وسائر الصكوك القانونية الدولية.

وتدين جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية بكل قرار أحادي الجانب يسعى إلى تقييد الأنشطة الاقتصادية والتجارية والمالية، ويعيق بالتالي تحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية. وللحصار تأثير مباشر على السكان الكوبيين وبخاصة على أضعف فئات المجتمع، كما يؤثر في نمو الاقتصاد الكوبي.

وتقيم جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية علاقات تعاون وصداقة ممتازة مع كوبا، وتصوّت دائما تأييدا للقرار المناهض للحصار. وهي تجدد مرة أخرى تأييدها للقرار ٧٠/٥.

وترحب جمهورية سان تومي وبرينسيبي بإعلان الولايات المتحدة وكوبا في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، عن نيتهما بتحقيق التقارب الدبلوماسي بينهما، الذي أفضى إلى فتح سفارتين في عاصمتي البلدين.

وبالتالي، فإن زيارة الرئيس باراك أوباما الأخيرة إلى كوبا تمثل دلالة واضحة على نوايا الحكومتين، واللتان ينبغي عليهما حل الخلافات المتبقية في جو من التعايش السلمي

وحسن الجوار، ومن ثم السعي إلى حلول لتحسين علاقاتهما الثنائية من أجل تعزيز التعاون والسلام الدائم.

المملكة العربية السعودية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

تقيم المملكة العربية السعودية علاقات دبلوماسية وتجارية طبيعية مع جمهورية كوبا. ولا تطبق المملكة العربية السعودية أي قوانين أو تدابير ضد كوبا يترتب عليها حظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية كوبا. وفي هذا السياق، تلتزم المملكة العربية السعودية بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتشير إلى موقفها من قرار الجمعية العامة ٥/٧٠ وتؤكد هذا الموقف.

السنغال

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

تؤكد السنغال مجددا التزامها بمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة. وهي كعهدها دائما تمتثل لأحكام القرار ٥/٧٠ الذي اعتمدته الجمعية العامة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

صربيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

إن جمهورية صربيا، إذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتؤكد من جديد التزامها بقواعد ومبادئ القانون الدولي، تنفذ تنفيذا كاملا القرار ٥/٧٠ ولم تصدر ولم تطبق قط أي قوانين أو تدابير أو إجراءات من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور.

وقد دأبت جمهورية صربيا على تأييد القرار المذكور في الجمعية العامة والتصويت لصالحه.

A/71/91

وتدعو جمهورية صربيا إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وهي بذلك تعبّر عن الرغبة التي تحدو الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

سيشيل

[الأصل: بالإنكليزية]
[٤ أيار/مايو ٢٠١٦]

تؤيد حكومة جمهورية سيشيل مرة أخرى تأييداً تاماً مضمون قرار الجمعية العامة ٥/٧٠.

وتنتهج سيشيل سياسة قائمة على الاحترام الكامل للقانون الدولي والالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبمبدأي تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وما زالت حكومة سيشيل ترفض فرض أي قوانين وأنظمة تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية وجميع الأشكال الأخرى من التدابير الاقتصادية القسرية، وتهيب بجميع الدول أن تمتنع عن إصدار وتطبيق مثل هذه القوانين والتدابير لأنها تؤثر في سيادة الدول الأخرى وفي المصالح المشروعة للكيانات الخاضعة لولايتها وفي حرية التجارة والملاحة.

وبناء على ما تقدم، ترحب حكومة سيشيل بالمحاولات التي تقوم بها الولايات المتحدة وكوبا بهدف تطبيع العلاقات بين البلدين. وما برحت سيشيل تعتبر بأن العلاقة المتوترة بين الولايات المتحدة وكوبا لم تفض إلى تحقيق التنمية المستدامة لأي من الشعبين الأمريكي أو الكوبي، ونحن مرتاحون للتطورات الجارية بين البلدين.

وفي هذا السياق، تحث سيشيل على تعزيز هذا التطور الإيجابي الذي استجد بين البلدين في الآونة الأخيرة من خلال المسارعة برفع الحصار المفروض حاليا على جمهورية كوبا، والذي نعتقد أنه سيخلف أثرا إيجابيا على شعبها.

وستواصل حكومة سيشيل دعمها المستمر للقرار السنوي بشأن هذا البند والتصويت باستمرار لصالح هذا القرار في الجمعية العامة.

سيراليون

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

تابعت حكومة سيراليون عن كثب إنعاش العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة بفتح سفارتيهما في عاصمتي البلدين.

وعلاوة على ذلك، شكلت الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس باراك أوباما إلى كوبا خطوة إيجابية، بوصفه أول رئيس للولايات المتحدة يزور كوبا منذ قيام الثورة بقيادة فيديل كاسترو في عام ١٩٥٩. وقد كرر الرئيس أوباما هذا الوصف في بيانه حين قال ”إن الوقت قد حان لكي نتطلع إلى المستقبل معا – مستقبل عنوانه الأمل“.

وبناء على هذه الاتجاهات الإيجابية، تؤكد سيراليون من جديد تأييدها لقرار الجمعية العامة ٥/٧٠، كما تؤيد الحكومة تأييدا تاما رفع الجزاءات وتدعو إلى إنهاء الحصار التجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

سنغافورة

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣ أيار/مايو ٢٠١٦]

تؤكد حكومة سنغافورة من جديد تأييدها لقرار الجمعية العامة ٥/٧٠ وما انفكت سنغافورة تؤيد القرارات التي تدعو إلى إنهاء الحصار التجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا وتصوت تأييدا لها منذ عام ١٩٩٥.

جزر سليمان

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

تدعو جزر سليمان إلى رفع الحصار الاقتصادي والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة منذ عام ١٩٦٢ على كوبا وأن يتم ذلك دون قيد أو شرط وفقا لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

ورحبت جزر سليمان بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا في عام ٢٠١٤، وتنوه بالزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس أوباما إلى كوبا في

A/71/91

آذار/مارس ٢٠١٦، والتي جعلته أول رئيس للولايات المتحدة يزور الجارة كوبا خلال ٨٨ عاما.

وترحب جزر سليمان بالارتباطات المتنامية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا، وتأمل في أن تدعم الإجراءات التشريعية للكونغرس الأمريكي مبادرة الرئيس أوباما الهادفة إلى الرفع الكلي للحصار الاقتصادي، والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وتنوه جزر سليمان بالروح التي تتحلى بها كوبا، حكومة وشعباً، وبما تبديه من قدرة على التحمل والسخاء، رغم المشقات المفروضة عليها، لكفالة التعليم وتوفير المأوى والكساء للأطفال القادمين من دول شتى لمتابعة دراستهم هناك.

الصومال

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

ليس لدى الصومال أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٥/٧٠، وفقا لالتزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي اللذين يؤكدان، في جملة أمور، حرية التجارة والملاحة.

جنوب أفريقيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٦ أيار/مايو ٢٠١٦]

ترحب حكومة جنوب أفريقيا بالتقارب التاريخي بين الولايات المتحدة وكوبا وبالزيارة التي قام بها الرئيس باراك أوباما إلى كوبا في آذار/مارس٢٠١٦، وهي أول زيارة إلى كوبا يقوم بها رئيس حالي للولايات المتحدة خلال ما يقرب تسعين عاما. ويمثل خطاب الرئيس أوباما في هافانا الذي توجه من خلاله إلى المجتمع المدني الكوبي قائلا أن ”الوقت قد حان لرفع الحصار“، دليلا على التزامه برسم مسار جديد للعلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا. وعلاوة على ذلك، تثني جنوب أفريقيا على الاقتراح الداعي إلى إغلاق مرفق الاحتجاز في خليج غوانتانامو وتحديد مواقع محتملة يمكن نقل المحتجزين إليها، وكذلك على إعلان قرب استئناف خدمات الخطوط الجوية التجارية بين البلدين. ومن الواضح أن

الخطوات الإيجابية التي اتخذت حتى الآن، ولا سيما فيما يخص تخفيف القيود المفروضة على السفر والتحويلات المالية وكذلك في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، أمر مشجع ولكنه غير كاف. وقد أيّدت جنوب أفريقيا والغالبية العظمى من المجتمع الدولي، على امتداد ٢٤ سنة متتالية، القرارات التي تتخذها الجمعية العامة سنويا والتي تدعو فيها، إلى الرفع الفوري للحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة بشكل انفرادي على كوبا.

وتحث جمهورية جنوب أفريقيا كذلك رئيس الولايات المتحدة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة في إطار صلاحياته التنفيذية الواسعة من أجل معالجة جميع المسائل المعلقة المرتبطة بالحصار.

وتكرر جمهورية جنوب أفريقيا تأييدها غير المشروط لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٥/٧٠، وتغتنم هذه الفرصة لتناشد المجتمع الدولي مرة أخرى أن يضاعف جهوده في سبيل تعزيز الحوار البنّاء والشفّاف بين البلدين، بغرض تحقيق أهداف جميع القرارات التي سبق أن اتخذها الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة، وكفالة مزيد من التقدم المستدام لشعب كوبا.

جنوب السودان

[الأصل: بالإنكليزية]
[١ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

تعرب جمهورية جنوب السودان من جديد عن قلقها العميق إزاء استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. واتساقا مع آراء غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتمشيا مع قرارات الاتحاد الأفريقي (Assembly/AU/Res.1 (XVII) و Assembly/AU/Res.1 (XIX) و Assembly/AU/Res.1 (XXI))، تنادي جمهورية جنوب السودان برفع الحصار الذي عانى منه الشعب الكوبي لأكثر من نصف قرن. وترى أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا عملٌ انفرادي يتعارض مع مبادئ القانون الدولي المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وكذلك مع المبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف. ويرى جنوب السودان أن هذه التدابير القسرية تضر بالنمو الاقتصادي في كوبا وتعوق تنميتها الاجتماعية والبشرية.

A/71/91

سري لانكا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

لا توافق سري لانكا على استخدام التدابير الاقتصادية الانفرادية ضد أي بلد بما لا يتفق ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وترى سري لانكا أن تنفيذ مثل هذه التدابير يقوض سيادة القانون والشفافية في التجارة الدولية، وحرية التجارة والملاحة.

ولم تصدر سري لانكا أي قوانين ولم تتخذ أي تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٥/٧٠. وقد دأبت سري لانكا على تأييد اعتماد القرارات الصادرة بشأن هذا البند في الجمعية العامة، وتبنّت الموقف الداعي إلى ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

السودان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

إن قرار الجمعية العامة ٥/٧٠ قرار في غاية الأهمية. وقد أعرب السودان، في البيان الذي أدلى به أمام الجمعية العامة، عن تأييده الكامل للقرار ودعا إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

ويعود إنشاء العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية السودان وكوبا إلى عام ١٩٦٩. وصادف عام ٢٠١٥ الذكرى السنوية السادسة والأربعين لإقامة العلاقات الثنائية بين البلدين. وأحرزت العلاقات الثنائية بين البلدين خطوة إلى الأمام باعتماد سفير جمهورية السودان لدى فنزويلا سفيراً لدى كوبا في آذار/مارس ٢٠١٤. وعلاوة على ذلك، تعززت العلاقات الثنائية بين البلدين من خلال تبادل الزيارات على مستوى كبار المسؤولين في كلا البلدين.

وتنتهج حكومة جمهورية السودان سياسة قائمة على الاحترام الكامل للقانون الدولي ولمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ولمبدأي تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. ويعارض السودان، تمشياً مع موقفه القائم على هذه المبادئ، فرض جزاءات على البلدان النامية نظرا لأثرها المدمر على جهود هذه البلدان في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، ولأنها تشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد،

يشارك وفد السودان كل عام في المناقشات التي تدور في الجمعية العامة بشأن هذا البند من جدول الأعمال ويصوت، إلى جانب غالبية الدول الأعضاء، لصالح قرارات الجمعية العامة التي تحظر فرض تدابير وجزاءات انفرادية من هذا النوع. وتؤكد حكومة جمهورية السودان من جديد أنها لا تصدر أو تطبق أي قوانين أو تدابير تتجاوز آثارها حدود ولايتها الإقليمية على نحو يمس بسيادة أي دولة أخرى. وتدعو حكومة جمهورية السودان إلى إلغاء القوانين التي تفرض تدابير من هذا القبيل.

وبناء على ما تقدم، يعارض السودان الحصار الاقتصادي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، والذي يتسبب في خسائر فادحة ومعاناة جسيمة للشعب الكوبي وينتهك حقوق ومصالح كوبا المشروعة، لكونه انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة وتجاهلاً لمبادئهما السامية والنبيلة.

ولا يزال السودان نفسه يعاني من العقوبات الاقتصادية والمالية والتجارية الانفرادية التي تفرضها عليه الولايات المتحدة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. فتلك الجزاءات والتدابير القسرية الانفرادية تشكل انتهاكا للحق المشروع للسودان وكوبا وجميع البلدان النامية وشعوبها في اختيار النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يتجاوب تماماً مع تطلعاتها.

ومنذ أن اتخذت الجمعية العامة القرار ٥/٧٠، أحالت حكومة جمهورية السودان هذه المسألة إلى الهيئات المتعددة الأطراف المعنية ابتغاء تعبئة الدعم اللازم للقضاء على جميع أشكال التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية المفروضة على البلدان النامية. وتشيد جمهورية السودان أيضا بالمبادرة التي قدمتها كوبا بهدف تحديث نموذجها الاجتماعي والاقتصادي.

سورينام

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٧ أيار/مايو ٢٠١٦]

تظل جمهورية سورينام ملتزمة التزاماً راسخاً بالمقاصد والمبادئ المكرَّسة في ميثاق الأمم المتحدة وباحترام مبادئ القانون الدولي. وتود البعثة الدائمة لسورينام أن تسجل، مرة أخرى، أن حكومة جمهورية سورينام لم تصدر أو تطبق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار ٥/٧٠.

A/71/91

وترى حكومة جمهورية سورينام أنه ينبغي دائما احترام مبدأي تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والقواعد الأخرى ذات الصلة التي تحكم العلاقات الدولية.

سوازيلند

[الأصل: بالإنكليزية]
[١ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

تشيد مملكة سوازيلند بالخطوات التي تتخذها الولايات المتحدة وكوبا صوب تطبيع العلاقات الثنائية القيِّمة بين البلدين وإعادة إقامتها. وتؤيد سوازيلند تأييداً كاملاً كل الجهود الرامية إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا، وهو الأمر الضروري لتنمية البلد.

فقد تسبب الحصار في خسائر مادية فادحة وفي أضرار اقتصادية للشعب الكوبي، كما أضر بالمصالح الاقتصادية المشروعة لبلدان ثالثة. وعلاوة على ذلك، فالحصار يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ومبدأ حسن الجوار.

وسيتمشى إنهاء الحصار أيضا مع العديد من الخطط العالمية التي اعتمدها قادة العالم ابتغاء ضمان أن تحقق جميع بلدان العالم التنمية المستدامة وتحسن نوعية حياة شعوبها وتقضي على الفقر.

ولذا يحدو سوازيلند أمل كبير في أن تستجيب الولايات المتحدة لمطالبة المجتمع الدولي المشروعة بإنهاء الحصار حتى تتمتع كوبا، دون عراقيل، بكل الحريات والحقوق والامتيازات التي تتمتع بها سائر الدول ذات السيادة.

وتؤمن مملكة سوازيلند إيماناً راسخاً بأن مواصلة الحوار البنّاء ضرورية وأساسية لتعزيز الثقة المتبادلة والتفاهم والوئام والتعايش السلمي بين جميع أمم العالم.

سويسرا

[الأصل: بالفرنسية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

لقد أحاطت حكومة سويسرا علماً بالقرار ٥/٧٠ الذي اتخذته الجمعية العامة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]
[٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

تؤكد الجمهورية العربية السورية أن التدابير القسرية الانفرادية، بكافة أشكالها، غير مشروعة، وتمثل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، كما تتعارض بشكل صارخ مع القواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات الدولية، خاصة مبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وضرورة إنماء العلاقات الودية بين الدول وتهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية لشعوبها.

وترفض الجمهورية العربية السورية، من حيث المبدأ، قيام دول أو كيانات إقليمية أو دون إقليمية بفرض أية تدابير انفرادية، سواء أكانت هذه التدابير اقتصادية أو تجارية أو مالية، بهدف قسر الدول النامية سياسياً أو اقتصادياً أو إجبارها على اتخاذ خطوات معينة أو تغيير سياساتها. فالتدابير الانفرادية تشكل عقاباً جماعياً لشعب بأكمله، وتقوض نظام الأمم المتحدة وتمس بصلاحياتها. وعلاوة على ذلك، فهي تعوق التبادلات التجارية الدولية والإعمال التام للحقوق المنصوص عليها في صكوك حقوق الإنسان.

وتشير الجمهورية العربية السورية إلى أن تدابير انفرادية مثل وقف المساعدات الإنمائية للدول النامية المعنية، وقطع العلاقات الاقتصادية مع هذه الدول، وفرض حصار اقتصادي وتجاري ومالي عليها، وحظر التعاملات المالية والمصرفية معها، ومنع الاستثمارات المتجهة من الدول النامية المعنية وإليها، بالإضافة إلى ممارسة شتى أشكال الضغوط والتحريض على حكومات دول العالم الأخرى لإلزامها بهذه التدابير الانفرادية، من شأنها أن تؤدي إلى تضاؤل فرص تحقيق التنمية المستدامة لشعوب الدول المتضررة.

وعلاوة على ذلك، تؤجج تلك التدابير مشاعر العداء تجاه الغرب. فغالبية تلك التدابير فرضتها في السابق ولا تزال تفرضها دول غربية، وخاصة الولايات المتحدة ودول أوروبية بعينها، بهدف إضعاف حكومات دول أعضاء في الأمم المتحدة وفرض إرادتها عليها خلافا لإرادة شعوب الدول المعنية ومصالحها الوطنية والإقليمية. وكل هذه أمور تساهم في زيادة التوترات في العلاقات الدولية وتهدد الأمن والسلم الدوليين.

A/71/91

وتؤكد الجمهورية العربية السورية أيضاً أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ أكثر من خمسة عقود غير قانوني، ويمثل انتهاكاً للمعايير التي اعتمدها المجتمع الدولي للتعامل بين الدول.

ولقد عرّض الحصار كوبا لشتى أنواع الضرر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وفاقم معاناة الشعب الكوبي، وأثّر على الجهود الحثيثة التي يبذلها الشعب الكوبي لتحقيق رفاهه وازدهاره. وقد وضع هذا الحصار الولايات المتحدة في موقف لا يمكن تبريره بأي حال من الأحوال من النواحي القانونية والأخلاقية، وكأنها في مواجهة سياسية مع الغالبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وتذكِّر الجمهورية العربية السورية بمواقف حركة بلدان عدم الانحياز الداعية لإنهاء الحصار الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وتُذكِّر أيضا برفض مجموعة الـ ٧٧ والصين المتكرر لهذه التدابير القسرية الانفرادية وبدعوتها الولايات المتحدة إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا.

وإن الجمهورية العربية السورية، إذ ترحب بالتغييرات المستجدة في سياسات الولايات المتحدة تجاه كوبا وبإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وإقرار رئيس الولايات المتحدة بأن الحصار قد تجاوزه الزمن وينبغي إلغاؤه، تجدد الدعوة إلى رفع الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ عام ١٩٥٩ والذي لا يزال سارياً بالرغم من الدعوات المتتالية من الدول الأعضاء في المنظمة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمتخصصة لإنهائه.

وكانت الجمهورية العربية السورية، انطلاقاً من موقفها المبدئي من التدابير الانفرادية التي اتخذتها الولايات المتحدة والحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي يفرضه هذا البلد على كوبا، ومن إيمانها بحق الشعوب في السعي بكافة الوسائل المشروعة لحماية وتعزيز حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية، على النحو المكرَّس في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، قد صوتت، من بين ١٩١ دولة، لصالح قرار الجمعية العامة ٥/٧٠ الذي شددت فيه الجمعية العامة على ضرورة الامتثال لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وأعادت التأكيد على مبادئ المساواة بين الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. وفي هذا القرار، كررت الجمعية العامة دعوتها جميع الدول إلى الامتناع عن إصدار وتطبيق قوانين وتدابير من قبيل تلك المفروضة على كوبا، وحثت

على إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا منذ ما يزيد على خمسة عقود.

وإن الجمعية العامة مدعوة، بناء على ولايتها وبموجب قراراتها ذات الصلة، إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية لوضع حدّ للممارسات العدائية وسياسات الحصار والتدابير الاقتصادية الانفرادية المخالفة للقانون الدولي التي تنتهجها بعض الدول تجاه جوارها الجغرافي المباشر وتجاه دول أخرى بعيدة جغرافيا عنها.

وتطالب الجمهورية العربية السورية بتكثيف الجهود الدولية لفضح آثار التدابير القسرية الانفرادية القاسية على الدول والشعوب ولوضع حدّ لهذه الظاهرة المرتبطة بمساعي دول بعينها للهيمنة على دول الجنوب ومقدراتها.

وتطالب الجمهورية العربية السورية بإزالة جميع أشكال الحصار التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا، وإنهاء التدابير الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول أخرى على العديد من الدول الأعضاء ومنها الجمهورية العربية السورية. وبالإضافة إلى الأضرار الفادحة التي تلحقها التدابير القسرية بالاقتصاد السوري، فإنها تحول دون حصول السوريين على احتياجاتهم من المواد الأساسية كالغذاء والأدوية والمعدات الطبية والوقود ولوازم الزراعة ووسائل النقل الجوي المدني ومعدات الاتصالات، ومن ثم فهي تشكل انتهاكات بالجملة لحقوق الإنسان للشعب السوري.

وتأمل الجمهورية العربية السورية في أن يلقى صوت المجتمع الدولي الذي عبَّرت عنه الجمعية العامة وغيرها من المؤسسات والمنظمات الدولية، احترام الولايات المتحدة والتزام مؤسساتها الكامل به.

طاجيكستان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣١ أيار/مايو ٢٠١٦]

تؤكد حكومة طاجيكستان من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة ٧٠/٥.

وتلتزم طاجيكستان بمبادئ القانون الدولي وتؤيد الحقوق الأساسية للأمم في أن تختار بحرية السبيل الذي تريده لتحقيق التنمية. وهي، إذ تضع في الاعتبار جملة مبادئ منها تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها بعضا أو التعرض لها، وحرية التجارة الدولية، ترى أن هذه التدابير الاقتصادية والتجارية والمالية المفروضة على كوبا

A/71/91

لا تزال تؤثر سلباً في الأوضاع المعيشية وحقوق الإنسان للشعب الكوبي، وتعرقل الجهود التي تبذلها حكومة كوبا لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها أهداف التنمية المستدامة.

وعلاوة على ذلك، فبالنظر إلى أن المجتمع الدولي يواجه تحديات كبيرة من قبيل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وما نجم عنها من زيادة في معدلات الفقر والبطالة وسوء التغذية، يتعذر، أكثر من أي وقت مضى، تبرير فرض الحصار والجزاءات، ويستوجب هذا الوضع ردود فعل مناسبة على الصعيد العالمي. فتلك الإجراءات تخالف مبادئ القانون الدولي، فضلاً عن مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها بعضا والتعايش السلمي بينها.

وترحب طاجيكستان باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة، وتأمل في أن تسهم الخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة لتخفيف الحصار في تنمية كوبا.

وتقيم طاجيكستان علاقات دبلوماسية واقتصادية ودية مع كوبا، وستستمر في اتخاذ المزيد من التدابير لتعزيز التعاون بين البلدين.

تايلند

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٦ أيار/مايو ٢٠١٦]

منذ عام ١٩٩٤ والحكومة التايلندية الملكية تؤيد قرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى وضع حد للحصار التجاري والاقتصادي المفروض على كوبا.

وتعارض تايلند قيام بلد ما بفرض قانونه الوطني على بلد آخر، مما يؤدي في الواقع إلى إرغام بلد ثالث على الامتثال لذلك القانون. فهذا التصرف مخالف للمبادئ الأساسية للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة.

وقد أدى الحصار المفروض بصورة انفرادية على كوبا إلى تقويض التنمية الاجتماعية والاقتصادية لهذا البلد، وسبب المعاناة لشعبه.

ولا توجد في تايلند أي أحكام قانونية أو تدابير محلية من هذا القبيل وستظل تايلند تعارض وضع مثل هذه القوانين أو التدابير.

جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٦ أيار/مايو ٢٠١٦]

جمهورية مقدونيا لم تُصدر و لم تطبق بصورة انفرادية أي حصار أو جزاءات، وتؤكد مجدداً أنها تنفذ القرار ٥/٧٠ تنفيذاً كاملاً.

توغو

[الأصل: بالفرنسية]
[٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، دأبت توغو على احترام مبدأ تساوي الدول في السيادة وسلامتها الإقليمية، وكذلك عدم التدخل في شؤونها الداخلية أو التعرض لها. وتؤيد توغو أيضا بلا تحفظ مبدأ حرية التجارة والملاحة المكرَّس في العديد من الصكوك القانونية الدولية.

وبناء على ذلك، ترفض توغو بشكل قاطع اللجوء بأي شكل من الأشكال إلى اتخاذ تدابير انفرادية لممارسة الضغوط على الدول.

ولذلك لم تقم توغو قط بإصدار أو تطبيق قوانين أو أنظمة ترمي إلى المساس بسيادة دول أخرى أو بالمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولاية تلك الدول.

وقد دأبت حكومة توغو كذلك على مساندة مسعى الحكومة الكوبية الرامي إلى إنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وقد أصبح رفع هذا الحصار ضرورة ملحة باعتبار أن هذه الخطوة ستساهم في المضي قدماً نحو استئناف العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية بين البلدين، وهو ما تتطلع إليه جمهورية توغو بحماس.

تونغا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

تلتزم مملكة تونغا التزاماً تاماً بالمقاصد والمبادئ المكرَّسة في ميثاق الأمم المتحدة والمتعارف عليها في القانون الدولي، ولا سيما مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم

A/71/91

التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وبناء عليه، لم تصدر مملكة تونغا أو تطبق أي نوع من القوانين أو التدابير المشار إليها في ديباجة القرار ٧٠/٥. وتقيم مملكة تونغا علاقات ودية ودبلوماسية مع كوبا.

ترينيداد وتوباغو

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

تبقى حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو ملتزمة التزاما تاما بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وتظل الحكومة ثابتة على رأيها المتمثل في أن الممارسات التجارية التمييزية وتطبيق القوانين الوطنية خارج نطاق الولاية الإقليمية أعمال لا تتفق مع المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وفي القانون الدولي. وبناء عليه، ووفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فإن ترينيداد وتوباغو لا تطبق تدابير اقتصادية انفرادية كوسيلة إكراه سياسي واقتصادي ضد دول أخرى.

ومنذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام ١٩٧٢، ظلت حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو تقيم علاقة متعددة الأوجه مع جمهورية كوبا، تعد العلاقات التجارية والاقتصادية من أهم أبعادها. وما فتئت ترينيداد وتوباغو تؤيد الجهود دون الإقليمية والإقليمية والدولية الرامية إلى تعزيز الحوار البنّاء من أجل التعجيل بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا والذي يشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق التنمية البشرية المستدامة في هذا البلد.

ولهذا السبب، ترحب ترينيداد وتوباغو ترحيبا شديدا بإعادة فتح قناة الحوار الصريح والمباشر بين كوبا وعضو نافذ ومحترم من أعضاء المجتمع الدولي. وإننا نشعر بالارتياح على وجه الخصوص لمؤتمر القمة الذي اختتم مؤخرا بين البلدين وما تلاه من حوار مفتوح بشأن مسائل عدة، بما في ذلك قضايا يبقى للبلدين بخصوصها آراء وسياسات متباينة. وإذ تتوجه بالتهنئة إلى الجانبين بشأن العملية التي قاما بإطلاقها بغية بناء علاقة ثنائية متطورة ومفتوحة، على أساس الاحترام المتبادل والمساواة في السيادة، تؤكد ترينيداد وتوباغو مجددا

موقفها بأن التحقيق الكامل لهذه العلاقة سيظل بعيد المنال ما لم يتم رفع الحصار. ويجب أن يشكل هذا الهدف البالغ الأهمية أولوية بالنسبة لحكومتي وشعبي البلدين معا.

لذلك، تجدد ترينيداد وتوباغو بقوة دعوتها الموجهة منذ زمن طويل إلى إعادة الدمج الكامل لكوبا في النظام الدولي.

وما فتئنا ندعم هذا الموقف داخل الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية التي تنتمي إليها ترينيداد وتوباغو، مثل الجماعة الكاريبية، ومنظمة الدول الأمريكية، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وحركة عدم الانحياز.

تونس

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦]

تؤكد تونس مجدداً التزامها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وفي هذا السياق، قدمت تونس دعمها للقرار ٥/٧٠ وكذا لجميع القرارات السابقة الصادرة عن الجمعية العامة التي تدعو إلى رفع الحصار المفروض على كوبا.

وتونس لا تطبق أي قوانين أو تدابير انفرادية تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية. وفي هذا الصدد، لم تُصدر تونس و لم تطبق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا تحظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين البلدين.

تركيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٩ أيار/مايو ٢٠١٦]

لا توجد في جمهورية تركيا قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٥/٧٠؛ وهي تعرب عن قلقها إزاء هذه التدابير التي تؤثر سلباً في الظروف المعيشية للشعب؛ وتؤكد من جديد تمسكها بمبادئ حرية التجارة والملاحة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

A/71/91

وتتمسك حكومة تركيا بموقفها الداعي إلى ضرورة تسوية الخلافات والمشاكل بين الدول عن طريق الحوار والمفاوضات.

تركمانستان

[الأصل: بالإنكليزية]
[١ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

تؤكد حكومة تركمانستان من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة ٧٠/٥.

وتدين تركمانستان استخدام التدابير الاقتصادية الانفرادية كوسيلة للضغط السياسي والاقتصادي. فهذه التدابير تناقض المبادئ الأساسية للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده وتتعارض مع صكوك قانونية دولية أساسية.

فهذا الحظر المفروض بشكل انفرادي على جمهورية كوبا يعيق تنمية الاقتصاد الكوبي ويشكل عقبة تحول دون تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. علاوة على ذلك، فإن الجزاءات الانفرادية وغيرها من وسائل الضغط الاقتصادي، هي تدابير تأتي بنتائج عكسية وقد تؤدي إلى توتر العلاقات بين الدول، سواء أكان ذلك في المنطقة أو على الصعيد الدولي عموما.

وبناء على ذلك، تدعو تركمانستان إلى الإسراع في رفع الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وهو ما تعتبر أنه سيمثل خطوة هامة نحو تطبيع العلاقات بين دولتي كوبا والولايات المتحدة الأمريكية.

وينبغي لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة اتخاذ الخطوات المناسبة لمنع دول منفردة من استخدام الجزاءات الاقتصادية والتدابير القسرية الانفرادية ضد بلدان مستقلة أخرى، بما فيها كوبا.

توفالو

[الأصل: بالإنكليزية]
[١ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

تدعم حكومة توفالو وتعزز مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو إلى التضامن والتعاون والعلاقات الودية والممارسات التجارية العادلة بين جميع الدول. والحصار المفروض حالياً على كوبا يعيق جهود تلك الحكومة وشعبها في السعي إلى تحقيق الأهداف

والتطلعات الإنمائية والاجتماعية وتعزيز حقوق الإنسان. وعلى الرغم من الحصار، واصلت كوبا مساعدة توفالو والعديد من البلدان النامية الأخرى، من خلال تدريب العاملين في المجال الطبي في جامعاتها الشهيرة. والواقع أن كوبا بوسعها القيام بأكثر من ذلك بكثير لتعزيز تواصلها مع دول العالم إذا ما تم إنهاء الحصار.

وتؤيد حكومة توفالو تأييداً كاملاً إنهاء الحصار المفروض على كوبا في مجالات الاقتصاد والتجارة والهجرة والمالية تمشياً مع الطلب الصريح الذي ما فتئت توجهه الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. والتطورات الإيجابية الحالية من أجل إصلاح العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوبا إنما هي خطوات مشرِّفة في الاتجاه الصحيح ترحب بها توفالو ترحيباً كبيراً.

أوغندا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٥ أيار/مايو ٢٠١٦]

تقيم أوغندا علاقات تجارية طبيعية مع كوبا ولا تلتزم بالحصار.

الإمارات العربية المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]
[١١ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

صوتت الإمارات العربية المتحدة لصالح القرار ٥/٧٠، الذي اعتمد بـ ١٩١ صوتا.

وتتصرف الإمارات العربية المتحدة وفقا لالتزاماتها بموجب مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وتشدد على أنه ينبغي لجميع الدول أن تتمتع بكامل الحرية في التجارة والملاحة في جميع الممرات البحرية الدولية وفقا للقانون الدولي. وبناء عليه، فإن الإمارات العربية المتحدة لا تطبق أي حصار اقتصادي أو تجاري أو مالي على كوبا، ولا تسمح بتطبيق هذه التدابير خارج سياق الشرعية الدولية.

A/71/91

جمهورية تنزانيا المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

تعيد جمهورية تنزانيا المتحدة تأكيد تضامنها مع كوبا، حكومة وشعبا، وتأييدها للدعوة إلى الإنهاء الفوري الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

ولا يزال الحصار المفروض على كوبا يؤثر في اقتصادها ويعيق تنميتها ويضر بالحياة اليومية للكوبيين. ومن شأن إنهاء الحصار، على نحو ما تدعو إليه القرارات العديدة الصادرة عن الجمعية العامة، بما في ذلك القرار ٥/٧٠، أن يسفر عن توفير فرص أكبر للشعب الكوبي الذي واصل، رغم الحصار الذي طال أمده، تقديم الدعم والمساعدة القيّمين إلى العديد من الدول، بما في ذلك جمهورية تنزانيا المتحدة، في مجالات عديدة، من قبيل الصحة والزراعة والتعليم.

وتواصل جمهورية تنزانيا المتحدة الترحيب بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها الإدارة الحالية للولايات المتحدة، كما تشجعها على التعجيل باتخاذ إجراءات إيجابية تفضي في نهاية المطاف إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا.

أوروغواي

[الأصل: بالإسبانية]
[١٨ أيار/مايو ٢٠١٦]

ما فتئت جمهورية أوروغواي الشرقية تحترم وتراعي مبادئ القانون الدولي وجميع القواعد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

وبناء على ذلك، فإن أوروغواي لم تسن أو تطبق أيا من الأحكام التي تؤثر في المساواة في السيادة أو في قرارات الدول الأخرى، وتحترم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وترفض أوروغواي أي وسيلة مباشرة أو غير مباشرة تشكل عملا أحاديا من جانب إحدى الدول لفرض جزاءات على القرارات السيادية التي تتخذها دولة أخرى في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية والثقافية أو غير ذلك من المجالات.

وبالإضافة إلى ذلك، تدين أوروغواي بقوة أي نظرية تدعم أو تبرر تطبيق القوانين المحلية خارج الولاية الإقليمية للدولة التي تصدرها، باستثناء ما يندرج منها تحت القانون الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بالولاية القضائية المتعلقة بالحماية والولاية القضائية العالمية.

وفي ضوء ما تقدم، تعتقد أوروغواي أن الجزاءات المفروضة على كوبا والقوانين التي تتجاوز الحدود الإقليمية التي سُنَّت ضدها تُشكِّل انتهاكا للقانون الدولي، وتلحق أضرارا فادحة بالتنمية الاقتصادية في كوبا، وتمثل شكلا من أشكال الحرمان من الحق في التنمية، وتلحق أضرارا لا حصر لها بكرامة الشعب الكوبي وسيادته.

وتشكل إعادة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة والجولات الجديدة من المفاوضات بينهما خطوة أولى صوب تطبيع العلاقات بين البلدين، وتمثلان تقدما كبيرا صوب تحقيق الاستقرار الإقليمي في أمريكا اللاتينية.

وتحث أوروغواي حكومة الولايات المتحدة على استخدام صلاحياتها التنفيذية الواسعة لإدخال تغييرات جوهرية على الحصار.

وتدعو أوروغواي إلى مواصلة الحوار والمضي في المفاوضات الرامية إلى تسوية هذا الوضع الجائر، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٥/٧٠، والذي يعيد تأكيد ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

أوزبكستان

[الأصل: بالروسية]
[٤ تموز/يوليه ٢٠١٦]

تؤيد أوزبكستان القرار ٥/٧٠ بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا وتؤكد من جديد التزامها بالأغراض والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وتحترم أوزبكستان بشكل تام أحكام القرار ولم يسبق لها قط أن أصدرت أو طبقت قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجته.

A/71/91

فانواتو

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

تود حكومة فانواتو أن تؤكد مجددا موقفها المؤيد لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. والحكومة مقتنعة بأن رفع الحصار لن يساعد في تحسين اقتصاد الولايات المتحدة وكوبا فحسب، بل يكفل نيل الشعب الكوبي حقوق الإنسان الأساسية وتمتعه بها أيضا.

ولم تُطبق فانواتو أي قوانين أو تدابير ضد كوبا تحظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين البلدين. وما برحت فانواتو تقيم علاقات متبادلة مع كوبا، وتعمل على تعزيز علاقاتها معها من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتؤمن فانواتو إيمانا راسخا بأن الحوار البنَّاء ضروري لتعزيز الثقة والتفاهم.

وعلاوة على ذلك، تود الحكومة أن تشير إلى المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وأن تؤكد من جديد إيمانها بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبتساوي الرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها في الحقوق.

فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦]

تعارض جمهورية فنزويلا البوليفارية تطبيق أي تدابير انفرادية تتجاوز آثارُها حدود الولاية الإقليمية للدولة التي تتخذها، وتمس بالحقوق السيادية الاستقلال السياسي للدول الأخرى أو بحقوق الإنسان لسكانها. ويرى بلدنا أن هذه الأعمال تشكل خرقا لميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك القانونية الدولية، وتنتهك حرية التجارة والملاحة وقواعد نظام التجارة الدولية. وما يشكل أساس المواقف التي اتخذتها فنزويلا في علاقاتها الدولية هو الامتثال المتواصل لجميع القيم والمبادئ المكرسة في دستورها، من قبيل النزعة الإنسانية والتعاون، والتضامن فيما بين الشعوب، والالتزام الثابت بالتوجه السلمي، مهتدية في ذلك بالاحترام المطلق لقواعد القانون الدولي ومبادئه.

وفي ذلك الصدد، تؤكد جمهورية فنزويلا البوليفارية من جديد إدانتها لقيام الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق أحكام قانوني توريتشيلي وهيلمز – بيرتون التي تتجاوز آثارها حدود الولاية القضائية للدولة التي وضعتها، والتي ما برحت تلحق أضرار إضافية فادحة بالاقتصاد الكوبي على مدى السنوات الـ ٢٥ السابقة من ناحية علاقات الاقتصادية مع بلدان ثالثة ومع فروع الشركات الأمريكية.

وما برحت جمهورية فنزويلا البوليفارية تؤيد بقوة منذ عام ١٩٩١ القرارات التي اتخذها الجمعية العامة بأغلبية كاسحة، وعددها ٢٤ قرارا، بشأن هذه المسألة، وأيدت كذلك الإعلانات التي أصدرتها سائر المحافل السياسية، رافضةً هذا النوع من الأعمال ذات الطابع العدائي التي تقوض التعايش السلمي بين الأمم وتنال من الشرعية الدولية.

وترحب فنزويلا باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين حكومتي كوبا والولايات المتحدة، وتقدر الإرادة التي أعرب عنها الرئيس باراك أوباما في العمل على إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، ولكنها تدعو مرة أخرى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الجائر المفروض على شعب كوبا الشقيق. ولئن كان الرئيس أوباما قد أعلن أن السلطة التنفيذية المخولة له تمكنه من تطبيق مجموعة من التدابير ذات الأثر المحدود، ترى فنزويلا أن بوسعه اتخاذ مزيد من التدابير لرفع الحصار القاسي المفروض على كوبا ومن ثم إدخال تغييرات جذرية وملحوظة على العواقب السلبية السافرة المترتبة على الحصار الذي يفرضه بلده دون رحمة على أجيال من المواطنين الكوبيين.

ولذا، فإن من شأن استجابة مناسبة لهذا النداء الدولي أن تشكل دليلا على التزام الولايات المتحدة بالقانون الدولي المتمثل في الاحترام المطلق لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

وأدت سياسة المواجهة التي دأبت الولايات المتحدة على الترويج لها وتطبيقها على مدى عقود من الزمن إلى الإضرار برفاه الشعب الكوبي، إذ أسفر تطبيق تلك التدابير غير القانونية عن النيل من حقوقه الإنسانية. وفي هذا السياق، تحث حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية الولايات المتحدة على الامتثال التام لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ و ٩/٤٩ و ١٠/٥٠ و ١٧/٥١ و ١٠/٥٢ و ٤/٥٣ و ٢١/٥٤ و ٢٠/٥٥ و ٩/٥٦ و ١١/٥٧ و ٧/٥٨ و ١١/٥٩ و ١٢/٦٠ و ١١/٦١ و ٣/٦٢ و ٧/٦٣ و ٦/٦٤ و ٦/٦٥ و ٦/٦٦ و ٤/٦٧ و ٨/٦٨ و ٥/٦٩ و ٥/٧٠.

A/71/91

وبالتالي، فإن جمهورية فنزويلا البوليفارية تعيد تأكيد إدانتها لاستمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وهو ما لا يساعد على الإطلاق في تهيئة المناخ المواتي للحوار والتعاون الذي يجب أن يسود العلاقات الدولية بين الدول المستقلة ذات السيادة، وذلك تمشياً مع روح ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، ومع قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥) بشأن إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، وهو الإعلان الذي أقرته الجمعية العامة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠.

ووفقا لتقارير الأمين العام عن تنفيذ القرارات المتعلقة بهذا الموضوع والتقارير التي تعدها منظمات متعددة الأطراف من قبيل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تصل قيمة الخسائر الاقتصادية والمالية الهائلة الناجمة عن الحصار إلى بلايين الدولارات، وقد تفاقمت بسبب فقدان الحق في حرية التجارة والملاحة، وهذا ما يعيق إمكانية شعب كوبا الشقيق من النهوض الشامل في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

وتشمل تلك التدابير العقابية أيضا منع سلطات الولايات المتحدة بيع التكنولوجيات المستخدمة في نظام الرعاية الصحية لكوبا. وهكذا، فإن حكومة الولايات المتحدة باستمرارها في انتهاج سياساتها العدائية، تنتهك انتهاكا صارخا حقوق الإنسان للشعب الكوبي، ولا سيما حقه في الصحة، عندما تعيق بيع المعدات والأدوية لهذا البلد الشقيق من بلدان أمريكا اللاتينية.

ولذا، تؤيد جمهورية فنزويلا البوليفارية البيانات المتكررة الصادرة عن محافل منها حركة بلدان عدم الانحياز، ومؤتمر القمة الأيبيري - الأمريكي الخامس والعشرين لرؤساء الدول والحكومات، ومؤتمر القمة الرابع لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومؤتمر القمة السادس لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء في رابطة الدول الكاريبية، وهي البيانات المندّدة بتطبيق التدابير الانفرادية التي تتجاوز آثارها حدود الولاية القضائية للدولة التي تصدرها، إذ تعتبرها تدابير منافية للحوار والتعاون اللذين يجسدان بحق تعددية الأطراف الشاملة والشفافة.

وفي هذا الصدد، تود جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تسترعي الانتباه إلى الإعلان الذي اعتمد في مؤتمر القمة الرابع لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في كيتو، في يومي ٢٦ و ٢٧ كانون الثاني/

يناير ٢٠١٦، والذي رحب فيه رؤساء الدول والحكومات باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية وبإعادة فتح السفارتين في كلا البلدين، وأعادوا تأكيد رفضهم الشديد لتطبيق التدابير القسرية الانفرادية، وأكدوا من جديد دعوتهم حكومة الولايات المتحدة إلى إنهاء، دون قيد أو شرط، الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على تلك الدولة الشقيقة لأكثر من خمسة عقود. وحثوا رئيس الولايات المتحدة على استخدام صلاحياته التنفيذية الواسعة لإدخال تغييرات جوهرية على تطبيق الحصار.

وعلاوة على ذلك، كرر وزراء خارجية التحالف البوليفاري لشعوب أمريكتنا – المعاهدة التجارية للشعوب، الذين اجتمعوا في كاراكاس في ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٥، خلال الاجتماع الاستثنائي الرابع للمجلس السياسي، تأكيد الدعوة إلى الرفع الفوري للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا وسلّموا بأنه على الرغم من أن التدابير التي نفذتها حكومة الولايات المتحدة في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ تشكل خطوة في الاتجاه الصحيح، فإن نطاقها محدود ولا يعدِّل إلا جوانب معينة من تطبيق الحصار. وفي هذا الصدد حثوا رئيس الولايات المتحدة على اتخاذ إجراءات في حدود صلاحياته التنفيذية الواسعة لإدخال تعديلات جوهرية على تطبيق تلك السياسة، ودعوا كونغرس الولايات المتحدة إلى الشروع في مناقشة ترمي إلى رفع الحصار.

وفنزويلا مقتنعة بضرورة أن يواصل المجتمع الدولي جهوده الرامية إلى المطالبة بالإنهاء الفوري لممارسة التدابير القسرية الانفرادية التي تهدف إلى الحيلولة دون ممارسة الدول حقها السيادي، وفقا للحق في تقرير المصير، في أن تختار نظامها السياسي والاجتماعي بما يتماشى مع ظروف وخصوصيات بلدانها وشعوبها. وترى فنزويلا أنه ليس ثمة ما يسوّغ، مهما كانت الظروف، حرمان الشعوب من سبل كسب رزقها وتحقيق تنميتها.

وبناء على ما تقدم، تجدد جمهورية فنزويلا البوليفارية التزامها الثابت بالاحترام المطلق لقواعد القانون الدولي ومبادئه، وتكرر دعوتها حكومة الولايات المتحدة إلى الامتثال لأحكام القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة والبالغ عددها ٢٤ قرارا، وإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الوحشي والإجرامي الذي تفرضه على كوبا بصورة غير قانونية منذ أكثر من خمسين عاما.

A/71/91

فييت نام

[الأصل: بالإنكليزية]
[١١ أيار/مايو ٢٠١٦]

تشكل سياسة الحصار والحصار التي تنتهجها الولايات المتحدة إزاء جمهورية كوبا طوال العقود العديدة الماضية انتهاكاً للقوانين الدولية بصفة عامة ولقانون حرية التجارة بصفة خاصة، وتعدياً على المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، كما أنها تتعارض مع التطلعات المشتركة للأمم في جميع أرجاء العالم إلى بناء علاقات دولية متينة قوامها المساواة، بغض النظر عن النظام السياسي لكل منها، وعلى أساس احترام حق كل دولة في اختيار المسار الإنمائي الخاص بها.

وقد دأبت الجمعية العامة على مدى سنوات متتالية عديدة على اتخاذ قرارات، بأغلبية ساحقة، تطالب فيها الولايات المتحدة بإنهاء العمل بسياساتها وقوانينها المتعلقة بالحصار والحظر الاقتصاديين والتجاريين والماليين المفروضين على كوبا، وآخر تلك القرارات هو القرار ٥/٧٠، الذي اتخذ بأغلبية ١٩١ صوتا.

وتؤكد فييت نام من جديد تأييدها القوي لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وتؤمن بأن الأمم المتحدة ستتخذ قريبا مبادرات وتدابير عملية للتعجيل بتنفيذ القرارات المتخذة بغية الإنهاء الفوري للحصار والحصار المفروضين على كوبا.

وترى فييت نام أن الخلافات بين الولايات المتحدة وجمهورية كوبا يجب أن تُحل من خلال الحوار والتفاوض، بروح من الاحترام المتبادل، واحترام كل منهما لاستقلال الأخرى وسيادتها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض.

وترحب فييت نام بإستئناف العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة بعد ٥٣ عاماً من القطيعة. وترى فييت نام أن هذه التطورات تشكل نقطة البداية على مسار التطبيع الكامل للعلاقات الثنائية، ما سيخدم المصالح المشروعة لشعبي كوبا والولايات المتحدة، ويسهم بشكل كبير في صون السلم والاستقرار، فضلا عن تعزيز التعاون في الأمريكتين والعالم.

ومرة أخرى، تؤكد فييت نام صداقتها للشعب الكوبي وتعاونها وتضامنها معه، وتعلن عن تصميمها على بذل قصارى جهدها مع شعوب العالم الأخرى المحبة للسلام

والحرية والعدالة لمساعدة الشعب الكوبي على تجاوز الآثار المترتبة على سياسة الحصار والحصار اللاأخلاقية وغير المشروعة المذكورة أعلاه.

اليمن

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٧ أيار/مايو ٢٠١٦]

تؤكد حكومة جمهورية اليمن مجددا إيمانها القوي بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي ذات الصلة بالسيادة الوطنية، وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والاحترام المتبادل، والتعايش السلمي، وتسوية النزاعات بين الدول بالوسائل السلمية.

وتؤيد حكومة اليمن الجهود التي يبذلها الأمين العام بغية إيجاد الوسائل الكفيلة بتنفيذ القرار ٧٠/٥ الذي يرمي إلى اعتماد المجتمع الدولي تدابير فعالة لوضع حد لاستخدام التدابير الاقتصادية الانفرادية كوسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية.

وجدير بالإشارة أن جمهورية اليمن تقيم منذ قرابة ٣٥ عاما علاقات دبلوماسية ممتازة مع جمهورية كوبا الشقيقة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد سعى اليمن دون توقف إلى تطوير تلك العلاقات وتعزيزها بما يخدم المصلحة المشتركة للبلدين والشعبين. وأبرم العديد من اتفاقيات التعاون الثنائي مع جمهورية كوبا الشقيقة على المستويات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية والطبية. وكان من نتائج تلك الاتفاقات إيفاد مواطنين كوبيين إلى اليمن، وكذلك إيفاد بعثات تعليمية إلى كوبا، إضافة إلى إقامة تعاون فعال في مجالات عدة.

زامبيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦]

لا تزال زامبيا تشعر بقلق بالغ إزاء استمرار سريان الكثير من الجزاءات، وذلك بعد مرور ٥٤ عاما على فرض الحصار ورغم صدور ٢٤ قرارا متتاليا عن الجمعية العامة تدعو إلى إنهاء التدابير القسرية الانفرادية المتخذة ضد كوبا.

A/71/91

وقد صوتت زامبيا لصالح القرار ٥/٧٠ وبذلك تعيد تأكيد التزامها بالامتناع عن إصدار وتطبيق قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور، وذلك عملا بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، التي تؤكد من جديد، في جملة أمور، حرية التجارة والملاحة.

وترحب زامبيا بالتدابير اللاحقة الأخرى التي اتخذتها الولايات المتحدة، بما في ذلك القرار الصادر في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ بتعديل لوائح مراقبة الأصول الكوبية ولوائح إدارة الصادرات الكوبية.

كما ترحب بالخطوة التي اتخذها الرئيس باراك أوباما للقيام بزيارة رسمية تاريخية إلى كوبا في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٦، والتي تُبيِّن أن الرئيس أوباما غيّر النهج الدبلوماسي للولايات المتحدة الذي يرتكز عليها الحصار. غير أن ذلك لم يؤد إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا، إذ إن العقوبات الاقتصادية لا تزال تنفذ بصرامة. والإجراءات التي اتخذها البيت الأبيض حتى الآن محدودة النطاق، وثمة الكثير مما لا يزال بإمكان الرئيس أن يفعله لإدخال تغييرات جوهرية على تطبيق الحصار مستخدما لذلك سلطاته التنفيذية. ونهيب بكونغرس الولايات المتحدة أن يجاري العصر وأن يؤدي دوره في رفع الجزاءات.

وتدعو زامبيا الولايات المتحدة إلى العمل مع كوبا، بدلا من العمل ضدها، على تحسين مستوى المعيشة في البلد من خلال إجراء المفاوضات وإقامة الروابط التجارية، بدلا من عزلها وممارسة الضغوط الاقتصادية عليها. ولذا تعرب زامبيا عن أسفها حيال المعاناة المفرطة التي سبّبها الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المستمر منذ عقود للشعب الكوبي. وتواصل بصفة خاصة الدعوة إلى كفالة استعادة الشعب الكوبي حقه في تقرير المسار الإنمائي الخاص به. ولذا فإنها تتطلع إلى استعادة كوبا لحقوقها الكاملة تمشيا مع جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

زمبابوي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٣ أيار/مايو ٢٠١٦]

لا يزال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يشكل مصدر قلق كبير في العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة. وقد ألحق الحصار أضرارا اقتصادية فادحة بالشعب الكوبي وسبّب له معاناة بالغة. ونتيجة لذلك، لا يزال استمرار الحصار يشكل

مسألة تثير قلقا بالغا للمجتمع الدولي. كما أنه لا يزال يشكل عقبة رئيسية تحول دون تمكن كوبا من تحقيق التنمية الاقتصادية وتفعيل إمكاناتها في مجالي النمو والتجارة. وترى زمبابوي أن استمرار الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا سياسة لا يمكن الدفاع عنها أو تبريرها.

وتشاطر زمبابوي الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على نحو ما يتضح من التأييد الكاسح للقرار ٥/٧٠، رأيها بأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يشكل انتهاكا صارخا للقواعد الأساسية للقانون الدولي. ويتعارض الحصار أيضا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، ولا سيما مبدأي المساواة في السيادة بين الدول وعدم تدخل الدول في الشؤون الداخلية لبعضها البعض. وعلاوة على ذلك، يتعارض الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا مع أنظمة التجارة الدولية وممارساتها المقبولة.

وتضم زمبابوي صوتها أيضا إلى الدول الأعضاء الأخرى في رفض إصدار وتطبيق قوانين وطنية تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية للدول التي تصدرها، وفي رفض جميع التدابير الاقتصادية القسرية الأخرى، بما في ذلك الجزاءات الانفرادية، التي تستهدف في المقام الأول البلدان النامية التي تسعى إلى إعادة تأكيد سيادتها. وزمبابوي، بوصفها ضحية من ضحايا هذه الجزاءات غير القانونية، تدرك إدراكا تاما مدى تأثيرها، ولذلك فهي تدعو الدول الأعضاء إلى الامتناع عن إصدار وتطبيق مثل هذه القوانين والتدابير.

ولئن كانت الخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة مؤخرا صوب استئناف العلاقات الدبلوماسية مع كوبا جديرة بالثناء، تعتقد زمبابوي تماماً أن أفضل السبل لتطبيع العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وكوبا هو إنهاء، دون قيد أو شرط، الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا. وبالتالي، تنضم زمبابوي إلى الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الدعوة إلى الوقف الفوري وغير المشروط للحصار الاقتصادي المفروض على كوبا.

الكرسي الرسولي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

لم يحدث قط أن وضع الكرسي الرسولي أو طبق قوانين أو تدابير اقتصادية أو تجارية أو مالية ضد كوبا.

A/71/91

وما فتئ الكرسي الرسولي يدعو ويواصل الدعوة إلى انفتاح العالم على كوبا وانفتاح كوبا على العالم، على نحو ما أكده قداسة البابا فرانسيس في خطابه أمام رئيس كوبا عند وصوله إلى كوبا في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بقوله:

”إن كوبا تُشكل، من الناحية الجغرافية، أرخبيلا يواجه جميع الاتجاهات، وتتمتع بقيمة استثنائية بوصفها ’مفتاحا‘ بين الشمال والجنوب والشرق والغرب. ومهمتها الطبيعية أن تكون نقطة لقاء لجميع الشعوب لكي تجتمع في إطار الصداقة، كما كان يحلم خوسيه مارتي، ’مهما كانت لغات المضايق وحواجز المحيطات‘. وكانت هذه أيضا هي رغبة القديس يوحنا بولس الثاني، في ندائه الحماسي: ’لتفتح كوبا، بكل ما لديها من إمكانات عظيمة، أبوابها للعالم، وليفتح العالم أبوابه لكوبا‘“ (حفل الوصول، ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨).

ونشهد منذ بضعة أشهر حدثا يملأ نفوسنا بالأمل: عملية تطبيع العلاقات بين الشعبين بعد سنوات من التباعد. وهي عملية، ودلالة على انتصار ثقافة اللقاء والحوار، ”نظام النمو العالمي“، على ”نظام المجموعات والسلالات البائد إلى غير رجعة“، كما قال خوسيه مارتي. وإنني أحث الزعماء السياسيين على المثابرة على هذا الدرب وتطوير جميع إمكاناته كدليل على الخدمة النبيلة التي يطالبون بالقيام بها باسم السلام والرفاهية لشعوبهم، لأمريكا كلها، كمثال للمصالحة أمام العالم بأسره.

دولة فلسطين

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٠ أيار/مايو ٢٠١٦]

إن دولة فلسطين التي ما فتئت تعاني من الآثار الإنسانية والاجتماعية – الاقتصادية والإنمائية والسياسية والأمنية المدمرة المترتبة عما يقرب من نصف قرن من الاحتلال العسكري الإسرائيلي، ومنه الحصار اللاإنساني المفروض على قطاع غزة منذ عقد من الزمن، في انتهاك خطير للقانون الدولي، تؤكد من جديد دعمها التام للنداءات التي وجهتها جمهورية كوبا والأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي من أجل إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وفي هذا الصدد، تعيد فلسطين تأكيد موقفها المبدئي الداعم لقرار الجمعية العامة ٥/٧٠ المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وسائر قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولمواقف عدة جهات منها حركة بلدان

عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين، التي تدعو إلى إنهاء الحصار التجاري المفروض على جمهورية كوبا منذ عقود.

وترحب دولة فلسطين بعملية تطبيع العلاقات الثنائية بين جمهورية كوبا والولايات المتحدة، لكن التطبيع الحقيقي القابل للاستمرار يقتضي إنهاء هذا الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الظالم، الذي طال أمده، إنهاءً فعلياً. ولذلك فإننا ننضم إلى المجتمع الدولي في الدعوة إلى الإسراع برفع هذا الحصار حتى تتمكن كوبا من ممارسة التجارة والنشاط الاقتصادي العادي دون عراقيل، وهما أمران لا غنى عنهما لتحقيق التنمية المستدامة.

وعلاوة على ذلك، فإن دولة فلسطين، إذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، تؤكد أنها لم تصدر ولم تطبق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المنصوص عليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٥/٧٠.

وتقيم دولة فلسطين علاقات دبلوماسية كاملة مع جمهورية كوبا، وستواصل التضامن مع كوبا حكومةً وشعباً والسعي إلى تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والتعاون مع جمهورية كوبا.

ثالثا- الردود الواردة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وكياناتها

منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣١ أيار/مايو ٢٠١٦]

لم توقع كوبا على معاهدة حظر التجارب النووية وبالتالي فهي ليست عضوا في اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبالإضافة إلى ذلك، لا تستضيف كوبا أي مرافق لنظام الرصد الدولي في إطار هذه المعاهدة. وفي ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥، منحت كوبا مركز المراقب من جانب اللجنة التحضيرية، مما مكنها من حضور اجتماعات اللجنة وهيئاتها الفرعية دون الحق في المشاركة في عمليات اتخاذ القرار. وبوصف كوبا دولة غير موقعة، فهي ليست حاليا من متلقي المعدات والدعم التقني في ما يتعلق بإنشاء مركز وطني للبيانات من شأنه أن يتيح لها سبل الوصول إلى البيانات التي يجمعها نظام الرصد الدولي، وهي لا تشارك في الوقت الحاضر في برامج بناء القدرات أو برامج التدريب ذات الصلة التي تنفذها المنظمة. وبالتالي، في سياق قرار الجمعية العامة ٥/٧٠، لم تنشأ حالة يمكن فيها أن يؤثر الحظر القائم على تنفيذ مشاريع المنظمة.

A/71/91

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

[الأصل: بالإسبانية]
[٧ تموز/يوليه ٢٠١٦]

أولا - أحدث التطورات في الاقتصاد الكوبي

نما الناتج المحلي الإجمالي في كوبا بنسبة ٤,٣ في المائة في عام ٢٠١٥ (حيث زاد بنسبة ١,٣ في المائة في عام ٢٠١٤). ويعزى هذا النمو، في جملة أمور، إلى (أ) سلفة من الأموال في الربع الأخير من عام ٢٠١٤ لتمويل الواردات، أدت إلى زيادة الإنتاج في بداية عام ٢٠١٥؛ و (ب) زيادة قدرها ٢٤,٩ في المائة في الاستثمار في عام ٢٠١٥، مقارنة بانخفاض نسبته ٨,٩ في المائة في العام الماضي؛ و (ج) زيادة حجم المدخلات المستوردة، بفضل انخفاض فاتورة استيراد السلع الأساسية نظرا لانخفاض الأسعار الدولية؛ و(د) اعتماد نظام للأجور يستند إلى الأداء في الشركات (لزيادة إنتاجية العمل في قطاع الأعمال التجارية)، مما ساعد على تحسين الصلة بين المنتجين وما يحققونه من نتائج. وفي عام ٢٠١٥، بلغ معدل التضخم ٢,٨ في المائة (٢,١ في المائة في ٢٠١٤).

وعلى الصعيد المالي، تتوقع الحكومة اختتام عام ٢٠١٥ بعجز نسبته ٥,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس زيادة قدرها ٢١,٧ في المائة في الإنفاق على الأنشطة غير المدرجة في الميزانية. وتجدر الإشارة إلى أن السياسة التي وضعت في عام ٢٠١١ لترشيد النفقات واستخدام الموارد العامة بفعالية، والالتزام الثابت من جانب حكومة كوبا بالوفاء بالتزاماتها الخارجية في الموعد المحدد، والذي من أجله تسعى إلى الاحتفاظ بحسابها الجاري في حالة فائض، قد أضفيا على كوبا مزيدا من الموثوقية المالية ويسرا إعادة التفاوض على ديونها الخارجية، مما أدى إلى تحسين مكانة البلد في أعين الجهات الدائنة الرئيسية. وكانت إعادة التفاوض على ديونها المستحقة لنادي باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ مهمة بشكل خاص.

وفي عام ٢٠١٦، وفقا للتوقعات، سينمو الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٢ في المائة. ويعزى أساسا هذا التباطؤ المتوقع، مقارنة بعام ٢٠١٥، إلى نقص في العملات الأجنبية وانخفاضات متوقعة في أسعار عدد من منتجات البلد القابلة للتصدير مثل النيكل. وقد أكدت حكومة كوبا أنها ستجعل من أولوياتها تحقيق توازن دقيق بين الحصول على قروض جديدة وهيكلة هذه القروض، وسداد ديونها التي أعيد التفاوض عليها وديونها الحالية، واتباع

خطة التسديد التي وضعتها. وبناء على ذلك، ستؤخذ قروض مع الدائنين الخارجيين وفقا لما للبلد من قدرة على السداد.

وفي هذا العام، يقدر أن العجز المالي سيبلغ ٧,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المقرر أن تموله الحكومة من خلال إصدار سندات سيادية تتراوح آجال استحقاقها بين ١ و ٢٠ سنة ويبلغ متوسط سعر فائدتها ٢,٥ في المائة سنويا. وهذه الزيادة مقارنة بالعجز المسجل في العام السابق تعكس ارتفاع مستويات تمويل الأنشطة التجارية التي تقوم بها الدولة لدعم الاستعاضة عن الواردات (زيادة قدرها ٣١,٤ في المائة مقارنة بالسنة الماضية)، وكذلك زيادة في الإعانة المقدمة لسلة الأغذية الأساسية (ارتفاع بنسبة ٥,٧ في المائة). ويتوقع أيضا أن يحقق رصيد الحساب الجاري فائضا بنسبة مماثلة للناتج المحلي الإجمالي كما في عام ٢٠١٥.

وفي عام ٢٠١٦، تعتزم الحكومة الكوبية القيام باستثمارات مقدارها ٧,٨٤١ بليون بيزو (معظمها من خلال التمويل الخارجي)، مما قد يعطي دفعة إضافية للنمو الاقتصادي في السنوات القادمة.

ثانيا - ما زال الحصار المفروض على كوبا ساريا رغم إعادة العلاقات الدبلوماسية في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

ما زال الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا ساريا. غير أنه بعد استعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ والزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس أوباما إلى كوبا في آذار/مارس ٢٠١٦، بذلت جهود تدريجية لرفع بعض القيود المفروضة على أمور منها السفر، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والخدمات المالية، والتحويلات المالية والرحلات (أو لتخفيف الشروط)[١٥].

غير أنه في الممارسة العملية، لم يتسن بعد تنفيذ بعض التدابير المعلنة. ومن الأمثلة على ذلك الإذن الممنوح لكوبا باستخدام الدولار في المعاملات في الخارج. وعلى الرغم من أن حكومة الولايات المتحدة أعلنت في آذار/مارس ٢٠١٦ عن إمكانية استخدام الدولار في بعض المعاملات، فإن كوبا لم تتمكن من إجراء أي معاملات مصرفية بالدولارات عن طريق

(١٥) يمكن الاطلاع على لمحة عامة مفصلة عن نوع القيود التي رفعتها الأمم المتحدة على الموقع الشبكي لمنظمة تحالف إشراك كوبا، ”US Regulatory Amendments to Cuba Sanctions since December 17, 2014“ (”تعديلات تنظيمية للولايات المتحدة على الجزاءات المفروضة على كوبا اعتبارا من ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤“)، آذار/مارس ٢٠١٦.

A/71/91

المصارف في بلدان ثالثة ما زالت متخوفة من التعرض لغرامات تقدر بملايين الدولارات من جراء تجهيز المعاملات الآتية من كوبا، ولا يسمح كذلك للمصارف الكوبية بإنشاء علاقات مراسلة مع المؤسسات المالية في الولايات المتحدة. أما الاستثمارات القليلة المتعلقة بالولايات المتحدة التي أعلن عنها فقد أذن بها مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية التابع للولايات المتحدة، بعد استعراض كل حالة على حدة.

وتجدر الإشارة إلى أن مواطني الولايات المتحدة ما زالوا خاضعين لحظر على السياحة في كوبا. وتأذن حكومة الولايات المتحدة بسفر مواطنيها إلى كوبا فقط للأغراض التي تتوافق مع ١٢ فئة، بعد الحصول على ترخيص عام (رغم تخفيف شروط الحصول على هذه التراخيص). وهذه الفئات هي: (أ) الزيارات الأسرية؛ و (ب) المهام الرسمية لحكومة الولايات المتحدة، والحكومات الأجنبية، ومنظمات حكومية دولية معينة؛ و (ج) الأنشطة الصحفية؛ و (د) البحوث والاجتماعات المهنية؛ و (هـ) الأنشطة الدينية؛ و (و) الأنشطة التعليمية؛ و (ز) الأنشطة المتعلقة بتنظيم العروض؛ و (ح) المسابقات والعروض الرياضية؛ و (ط) تقديم الدعم للشعب الكوبي؛ و (ي) المشاريع الإنسانية؛ و (ك) أنشطة المؤسسات الخاصة أو البحوث أو المؤسسات التعليمية؛ و (ل) التصدير أو الاستيراد أو نقل المعلومات أو المواد الإعلامية. وفي أوائل عام ٢٠١٦، وسع نطاق تلك الفئات لتشمل تنظيم الاجتماعات أو المؤتمرات المهنية في كوبا؛ ومشاريع التأهب للكوارث الطبيعية والاستجابة لها؛ والإنتاج الفني في كوبا (بما في ذلك الأفلام والتلفزيون والموسيقى)، والمنافسات الرياضية للهواة وشبه المحترفين، والعروض العامة، والعيادات، وحلقات العمل والمعارض.

ألف - ما زالت الجزاءات المفروضة على الشركات التي تتاجر مع كوبا: مزيد من الأمثلة الحديثة

ألف-١ الولايات المتحدة تفرض غرامة على شركة هاليبورتون

فرضت وزارة المالية في الولايات المتحدة غرامة على شركة هاليبورتون في الولايات المتحدة يبلغ مجموعها ٣٠٤ ٧٠٦ دولارات لانتهاكها أنظمة الحصار المفروض على كوبا. وحسب تقرير مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية، في الفترة من شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل ٢٠١١، صدرت الشركة وفروعها في جزر كايمان سلعا وخدمات قيمتها ١ ١٨٩ ٧٥٢ دولارا لدعم التنقيب عن الغاز والنفط وأنشطة الحفر، في شركة كابيندا أونشور ساوث بلوك (Cabinda Onshore South Block) في أنغولا. واستنادا إلى مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية، كان للشركة الكوبية المسماة Unión Cuba-Petróleo (CUPET) نصيب نسبته

٥ في المائة في اتحاد إنتاج النفط والغاز الذي كان يعمل في أنغولا. وشكل هذا التدبير مثبطا آخر لكيانات الولايات المتحدة والكيانات الأجنبية المهتمة بالتعامل التجاري مع كوبا.

ألف-٢ فرضت الولايات المتحدة غرامة على شركة **CGG Services S.A.**

وفقا لما ورد في أحد تقارير مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية، فرضت غرامة مقدراها ٢٥٠ ٦١٤ دولارا، لأنه خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، قدمت شركة CGG Services S.A. وعدد من فروعها خدمات، وقطع غيار ومعدات منشؤها الولايات المتحدة لأغراض التنقيب عن النفط والغاز إلى سفن تعمل في المياه الإقليمية الكوبية. وأفاد المكتب أيضا بأن الفرع الفنزويلي لشركة CGG Services S.A. في الولايات المتحدة قام بخمس معاملات متصلة بتجهيز معلومات بحوث زلزالية أجراها كيان كوبي في المنطقة الاقتصادية الخالصة الكوبية.

ألف -٣ فرضت الولايات المتحدة غرامة على شركة **WATG Holdings Inc.**

تفيد تقارير مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية بأن فرع شركة WATG Holdings Inc. في المملكة المتحدة، Wimberly Allison Tong & Goo Limited، عمل لصالح شركة قطرية في ما يتعلق بتصميم وهيكلة مشروع لإنشاء فندق في كوبا وتلقى ثلاثة دفعات. وغرمت الشركة ٤٠٠ ١٤٠ دولار لانتهاك نظام الجزاءات الانفرادية المفروضة على كوبا. وحسب تقرير مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية، جرت الدفعات المعنية بالأمر ما بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ وأيار/مايو ٢٠١٠ وبلغت ٥١٥ ٢٨٤ دولارا.

ومنذ الإعلانات الصادرة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، فرضت حكومة الولايات المتحدة غرامات على سبعة كيانات (أربعة أمريكية وثلاثة أجنبية) يبلغ مجموعها ٢٢٥ ٦٢٢ ٨٣٥ ٢ دولارا. وحتى الآن، فُرضت ٤٨ غرامة خلال فترة ولاية الرئيس أوباما (٢٠٠٩-٢٠١٦) بسبب انتهاك أنظمة الجزاءات المفروضة على كوبا وبلدان أخرى. ويصل مجموع قيمة مبالغ الغرامات إلى ١٢١ ١١٢ ٣٩٧ ١٤ دولارا[١٦].

باء - المعارضة المُبداة من المجتمع الدولي

في الدورة السبعين للجمعية العامة، المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، اتخذ للمرة الرابعة والعشرين قرار يدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي

(١٦) معلومات واردة من وزارة التجارة الخارجية والاستثمار الكوبية.

A/71/91

تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وصوتت في المجموع ١٩١ من الدول الأعضاء، وهي أغلبية ساحقة، لصالح إنهاء الحصار المفروض على كوبا. وصوتت الولايات المتحدة وإسرائيل ضد القرار ولم يسجل أي امتناع عن التصويت. ومنذ عام ١٩٩٢، يُصوت سنويا في الجمعية العامة على القرار الداعي إلى إنهاء الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة. ويحظى هذا القرار بتأييد متزايد: ففي عام ٢٠١٤، صوت ١٨٨ بلدا لصالح إنهاء الحظر ولم يصوت ضده سوى الولايات المتحدة وإسرائيل.

جيم - الأثر الاقتصادي الكلي للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي

وفقا لأحدث تقرير صادر عن الحكومة الكوبية، حتى حزيران/يونيه ٢٠١٥، بلغت الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الحصار، مع مراعاة انخفاض قيمة الدولار مقابل قيمة الذهب في السوق الدولية، ٧٥٥ ٨٣٣ بليون دولار. وفي حال إعادة حساب الأضرار الاقتصادية بالأسعار الحالية، فمجموع ذلك المبلغ يصل إلى أكثر من ١٩٢ ١٢١ بليون دولار، أي ما يعادل ١٣٩,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لكوبا في عام ٢٠١٥[١٧].

ثالثا - تحديث النموذج الاقتصادي الكوبي والمؤتمر السابع للحزب الشيوعي الكوبي

ألف - لمحة عامة موجزة عن تحديث النموذج الاقتصادي الكوبي

منذ شباط/فبراير ٢٠٠٨، عندما تولى راؤول كاسترو رسميا منصب رئيس كوبا، تسارعت وتيرة عملية الإصلاحات والتغييرات، وهذه متفاوتة في أهميتها، والعملية آخذة في إضفاء وجه جديد على الاقتصاد والمجتمع الكوبيين. ورغم الشروع منذ أوائل عام ٢٠٠٧ في تغييرات إدارية ومؤسسية، مثل إعادة تنظيم كيانات الدولة، وإدخال تحسينات على قطاع الأعمال التجارية وتدابير مكافحة الفساد، بالإضافة إلى بعض التغييرات الوليدة الرامية إلى تعزيز القطاع الزراعي، فإن الإصلاحات اكتسبت زخما جديدا انطلاقا من عام ٢٠٠٨ وأصبحت أكثر وضوحا بعد أن اعتمدت في نيسان/أبريل ٢٠١١ المبادئ التوجيهية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية للحزب والثورة، التي تشكل خريطة طريق تحديث النموذج الاقتصادي الكوبي.

واعتمدت إصلاحات أبعد مدى وأهم، مثل قانون النظام الضريبي الجديد، وبدأ نفاذها في عام ٢٠١٣. وفي نفس السنة، أقرت التعاونيات غير الزراعية واعتمدت سياسة

---

(١٧) الوثيقة الصادرة عن الحكومة الكوبية متاحة على الرابط التالي: http://www.cubavsbloqueo.cu/sites/default/files/INFORME%20BLOQUEO%202015%20Esp.pdf.

التسويق الجديدة الخاصة بالقطاع الزراعي. وتجدر الإشارة أيضا إلى إعلان الوحدة النقدية، الذي يمثل خطوة أولى نحو توحيد أسعار الصرف. وعلاوة على ذلك، في أواخر عام ٢٠١٣ أقرت الجمعية الوطنية قانون العمل الجديد، الذي يهدف، في جملة أمور، إلى منع استغلال القوة العاملة وانتهاك حقوق العمال. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أعلن مرسوم قانون مهم يضع قواعد وأنظمة لسير أعمال منطقة ماريل الإنمائية الخاصة، الواقعة حوالي ٥٠ كيلومترا إلى الغرب من هافانا، والتي يتوقع أن تجتذب تدفقات كبرى من الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، أقر قانون الاستثمار الأجنبي الجديد (الذي يحل محل قانون عام ١٩٩٥) وأعلن عن حافظة الاستثمار حسب القطاعات. وأعلن أيضا عن خطوات هامة لتعزيز استقلالية مؤسسات الدولة وقدرتها التنافسية. وفي الوقت نفسه، من أجل اجتذاب رأس المال الأجنبي، تعمل الحكومة منذ عام ٢٠١٠ على اتخاذ مجموعة من التدابير الرامية إلى تعزيز الموارد المالية الخارجية، ولا سيما عن طريق إعادة هيكلة ديونها الخارجية. ونتيجة لذلك، زاد الاستثمار في كوبا بصورة تدريجية. وفي ما يتعلق بالنصف الثاني من عام ٢٠١٦، قدمت تعهدات تتصل بـ ٤٧ مشروعا استثماريا، من المقرر أن تنفذ خارج منطقة ماريل الإنمائية وداخلها على حد سواء، باستثمارات من بلدان تشمل أستراليا، والبرازيل، والصين، وفييت نام، وكندا، والمكسيك، فضلا عن عدة بلدان أوروبية. وأنشأت شركة تابعة للولايات المتحدة، هي Starwood Hotels and Resorts Worldwide، شراكة مع شركتين كوبيتين هما Grupo Turismo Gaviota و Grupo Empresarial Hotelero Gran Caribe S.A. (الشراكة الأولى من نوعها منذ عام ١٩٥٩) من أجل إدارة وبناء الفنادق في كوبا. وفي عام ٢٠١٤ ، أعلنت كوبا عن حافظة استثمارات تضم مشاريع محددة في مختلف قطاعات الاقتصاد. ويجري تحديث هذه الحافظة سنويا، وهي تتضمن حاليا ٣٢٦ مشروعا (كانت تضم في البداية ٢٤٦ مشروعا)، وتتيح للمستثمرين الأجانب اختيار القطاعات التي سيستثمرون فيها، غير أن الاستثمار لا يقتصر على هذه الحافظة لوحدها. وتشمل الحافظة الاستثمارية الجديدة، مثلا، ثلاثة مشاريع أخرى في مجالات الصحة، والسياحة، والنقل (أحواض السفن)؛ والتشييد ومواد البناء؛ والصناعة الخفيفة وصناعة الصلب؛ وقطاع الأغذية والقطاع السمعي البصري.

والغرض الضمني من عملية التحول الاقتصادي في كوبا هو التخفيف من القيود الخارجية المفروضة على النمو الاقتصادي من جراء المشاكل الاقتصادية الهيكلية وبسبب أمور من جملتها الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على البلد لأكثر من خمسة عقود. وقد زادت سوءا هذه القيود بعد الأحداث الخارجية الضارة التي حدثت أساسا خلال عامي

A/71/91

٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. فعلى سبيل المثال، استجابة للزيادات السنوية في فاتورة الواردات الغذائية، اتخذت تدابير كبرى في مجال الزراعة منذ عام ٢٠٠٧. وتشمل هذه التدابير منح الأراضي على أساس الاستخدام المفيد، وتسهيلات لبناء المساكن على هذه الأراضي، ومنح مساحات أوسع من الأراضي وفترات زمنية أطول لاستغلالها؛ ومنح القروض، ووضع نظام ضريبي تفضيلي، وإنشاء سوق جملة لشراء المدخلات والآليات، وترشيد تسويق المنتجات الزراعية في ثلاث مقاطعات، وإدخال تغييرات أخرى ذات أهمية مماثلة لتحفيز الإنتاج الزراعي وتعزيز نموه، وذلك بهدف تقليل تكاليف فاتورة الغذاء.

واتخذت أيضا تدابير لرفع الإنتاجية الاقتصادية، لأن انخفاض الإنتاجية يمنع الزيادة الشاملة في الأجور التي ظلت الآن تنخفض من حيث القيمة الحقيقية منذ عدة سنوات. وخفْضُ عدد العاملين لدى الدولة والإذن، حتى الآن، بالانخراط في ٢٠١ نشاط في إطار عمل المرء لحسابه الخاص يهدفان في المقام الأول إلى زيادة تلك الإنتاجية. وعلى الرغم من أن انخفاض عدد الوظائف الحكومية تباطأ منذ آذار/مارس ٢٠١١، زادت بشكل كبير أنشطة العاملين لحسابهم الخاص. ووفقا لأحدث البيانات المتاحة، في نهاية آذار/مارس ٢٠١٦، بلغ عدد العاملين لحسابهم الخاص ٥٠٧ ٣٤٢ شخصا، وهو رقم أعلى بكثير من الـ ١٥٦ ٠٠٠ الذين انخرطوا في هذا العمل بعد أن أُذن بنظام العمل هذا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وهذا يعني أن ٢٨ في المائة من العمال في كوبا هم في القطاع غير الحكومي من الاقتصاد.

وفي نفس السياق، في عام ٢٠١٣، أجرت حكومة كوبا تجربة وسمحت بإنشاء تعاونيات غير زراعية تمنح تسهيلات ائتمانية، وإعفاءات ضريبية لمدة ثلاثة أشهر، وفرصة للاستفادة من سوق الجملة الناشئة (حتى الآن) لشراء المدخلات والمعدات.

واستجابت إصلاحات أخرى، مثل الإذن بشراء وبيع السيارات والمساكن وقانون الهجرة الجديد، لنداءات مشتركة قدمها السكان وجرى تجسيد تلك الإصلاحات في المبادئ التوجيهية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية لحزب الثورة، التي اعتمدت في نيسان/أبريل ٢٠١١ من جانب الجمعية الوطنية. وأتاح بيع وشراء المساكن فرصة سانحة لإصلاح المنازل (الذي تقدم لأغراضه قروض منخفضة الفائدة وإعانات).

وعلى الرغم من أن الإلغاء التدريجي لنظام العملة المزدوجة في كوبا يشكل موضوعا يناقش باستمرار، فإن الجدول الزمني لتنفيذه لم ينشر (كان إعلان الحكومة عن بدء عملية الوحدة النقدية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ يفتقر إلى التفاصيل). ومع مراعاة طول المدة التي مضت على وضع نظام النقد والصرف المزدوج الكوبي وحجم الفجوة، سيلزم اتباع

عملية متأنية للغاية لتوحيد النظام. وتوجد معلومات عن بعض المحاولات في مجموعة من الشركات التي تعمل بأسعار صرف مختلفة، ولكن ليس هناك أي تقرير رسمي عن عملياتهم وعن النتائج. وفي آذار/مارس ٢٠١٤، أعلن عن اتخاذ قرارات رسمية بشأن التسعير والمحاسبة ستنفذ بمجرد صدور مرسوم إلغاء نظام العملة المزدوجة. ووضعت أيضا المنهجيات التي ينبغي أن تتبعها الشركات عند تحديد أسعار الجملة وأسعار التجزئة. ورغم عدم الإعلان عن التواريخ المحددة التي تبين وتيرة التنفيذ، فقد جرى الإخطار بأن عملية الوحدة النقدية ستنجز في السنة المقبلة وأنها لن تضر باقتصاد الأسر المعيشية الكوبية.

وفي سياق تنفيذ مختلف التدابير في شتى مجالات الاقتصاد، الأسلوب المفضل هو البدء بإجراء تجارب صغيرة النطاق (أو مشاريع تجريبية) تستجيب بشكل واقعي لظروف معينة. وبالإضافة إلى ذلك، اتسم النهج الرئيسي المتبع في تحديث النموذج الاقتصادي بالتريث، ولكن دون تردد، على نحو ما ذكره مرارا وتكرارا الرئيس راؤول كاسترو. ففي الكلمة المؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣، قال: ''إلى أولئك الموجودين في البلد أو خارجه، الذين يحفزوننا، سواء بنوايا حسنة أو سيئة، على التحرك بخطى أسرع، نقول لهم إننا سنواصل السير – بتريث، ولكن دون تردد – بخطى ثابتة وعلى بينة بما يجري حولنا، دون إخضاع الناس لتدابير متشددة ودون ترك أي مواطن وراء الركب، وسنتغلب على العقبات التي تشلنا وعلى العقلية العتيقة وسنحل العقد التي تقف في طريق قوانا المنتجة، أي تقدمنا الاقتصادي، باعتباره العنصر الأساسي الذي من شأنه أن يحصِّن أمورا من بينها الإنجازات الاجتماعية التي حققتها الثورة في مجالات التعليم، والصحة العامة، والثقافة، والرياضة، والتي ينبغي أن تشكل حقوقا أساسية من حقوق الإنسان، لا أعمالا تجارية خاصة''.

وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، كرر الرئيس وجهة نظره القائلة: ''إننا ندرك أنه ما زالت تعرب آراء داخل البلد وخارجه، بنوايا حسنة وأخرى بنوايا سيئة، عن وتيرة عملية تحديث نموذجنا الاقتصادي. ولم نعْدَم حالات ترغيب مفتوحة آتية من الخارج تدعونا إلى الإسراع بعمليات الخصخصة [...]''. وفي نفس الكلمة، لاحظ الرئيس: ''إن النظام الاقتصادي التي سيسود في بلدنا سيظل قائما على الملكية الاشتراكية لوسائل الإنتاج الأساسية من جانب جميع السكان، على أساس المبدأ الاشتراكي القائل ''من كل حسب قدرته، وإلى كل حسب عمله''.

وتجدر الإشارة إلى أن أثر التقدم المحرز صوب تحديث النموذج الاقتصادي في كوبا تضاءل من جراء استمرار الحصار، مما يجعل من الصعب للغاية (ومن المستحيل في كثير من الأحيان) إجراء المعاملات المصرفية والمالية في الجزيرة، على نحو ما ذكر في الفرع السابق.

A/71/91

وعلاوة على ذلك، تشير هذه الأنواع من الإجراءات إلى طابع تجاوز الحدود الإقليمية الذي يتسم به الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

وقد أدخلت كوبا تغييرات مهمة منذ اعتماد المبادئ التوجيهية، ولكن ما زالت ثمة تحديات هائلة تلوح في الأفق القريب. وستتطلب عملية إلغاء نظام العملة المزدوجة إدخال تعديلات مُحكمة لتفادي التأثير على ميزانيات الشركات الكوبية والوفاء بما للمستثمرين المهتمين بالجزيرة من توقعات متصلة بالإيرادات. وفي الوقت نفسه، يشكل الحصار الذي ما زالت تفرضه الولايات المتحدة على كوبا مصدرا لعدم اليقين من الناحية القانونية بالنسبة لبعض المستثمرين الأجانب. وتبذل جهود جبارة في كوبا من أجل بناء القدرات المؤسسية بغرض تحسين إدارة الأعمال التجارية. غير أن الجزيرة ما زالت تحتاج إلى استراتيجية طويلة الأجل للتحول الإنتاجي بالنظر إلى أن إرث الحصار سيظل مستمرا لفترة مقبلة طويلة في الهيكل الإنتاجي للبلد. والتحديات الإحصائية التي تنطوي عليها عملية تحديث النموذج الاشتراكي الكوبي هائلة. غير أن كوبا بلد له رؤية واضحة عن المستقبل، وله خريطة طريق وضعت من خلال عمليات تشاور وطنية مكثفة، وكذلك بيئة مستقرة واحتياطيات كبيرة من المواهب البشرية لأغراض التنمية.

باء - موجز لنتائج المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الكوبي المعقود في نيسان/أبريل ٢٠١٦

عقد المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الكوبي في الفترة من ١٦ إلى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦ في هافانا. ووضع المبادئ التوجيهية للتغيير خلال السنوات القليلة القادمة، فضلا عن المعايير الإيديولوجية للإصلاحات. ونظمت الأنشطة حول أربع لجان ناقشت المواضيع التالية: (أ) وضع مفاهيم النموذج الاجتماعي والاقتصادي الذي تطمح إليه كوبا؛ و (ب) القطاعات والركائز الاستراتيجية للخطة الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية حتى عام ٢٠٣٠؛ و (ج) حالة خطة الإصلاح المتبعة في السنوات الأخيرة (المبادئ التوجيهية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية للحزب والثورة)؛ و (د) تحقيق أهداف الحزب الشيوعي المحددة في المؤتمر الوطني الأول المعقود عام ٢٠١٢.

وخلال هذا المؤتمر، أعلن عن أن ٢١ في المائة فقط من المبادئ التوجيهية للسياسة الاجتماعية والاقتصادية لحزب الثورة، التي اعتمدت في المؤتمر السادس (نيسان/أبريل٢٠١١)، قد نفذت بالكامل، وأن ٧٨ في المائة توجد في مراحل مختلفة من التنفيذ، مما أسفر عن اعتماد ١٣٠ سياسة وإصدار ٣٤٤ قاعدة قانونية جديدة على مختلف المستويات، وكذلك تعديل ٥٥ قاعدة وإلغاء ٦٨٤ قاعدة. ونتيجة لعملية تحديث المبادئ التوجيهية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١، يجري الاحتفاظ بما نسبته ٨٧,٥ في المائة من المبادئ

التوجيهية التي اعتمدها المؤتمر السادس أو تعديلها أو دمجها معا، وإدراج ٥٠ مبدأ توجيهيا جديدا ليصل المجموع إلى ٢٧٤ مبدأ توجيهيا ترد في ١٣ فصلا لأغراض الفترة ٢٠١٦-٢٠٢١.

وفي ما يتعلق بوتيرة التغيير، تشير ملاحظات الرئيس كاسترو إلى مواصلة إدخال إصلاحات تدريجية قائمة على توافق الآراء. فقد أوضح الرئيس أن ''[...] الوتيرة ستتوقف على توافق الآراء الذي سنتمكن من بناءه داخل مجتمعنا والقدرة التنظيمية التي نكتسبها لإدخال التغييرات اللازمة، بدون تسرع وبالتأكيد دون ارتجالية، فهذه لن تقودنا إلا إلى الفشل''(١٨). أما في ما يتعلق بمقاومة التغيير، فإن الرئيس كاسترو قال: ''إن العقبة الرئيسية التي تواجهنا، تماما كما كنا نتوقع، هو العبء الذي تشكله العقلية العتيقة، التي تقود إلى الجمود أو انعدام الثقة في المستقبل''(١٩).

والوثيقتان اللتان ستقدمان لأغراض التشاور الوطني واعتمادهما لاحقا (''وضع مفاهيم النموذج الاجتماعي والاقتصادي الذي تطمح إليه كوبا'' و ''القطاعات والركائز الاستراتيجية للخطة الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية حتى عام ٢٠٣٠'')(٢٠) توسعان نطاق عملية الإصلاح. ويمثل هذان المشروعان خطوة إلى الأمام من الإصلاح الاقتصادي العملي القائم على التجريب إلى الإصلاح المنفذ من خلال برنامج إنمائي ذي خطوط أنشطة استراتيجية، يحدد القطاعات والأهداف الرئيسية، ويضع في الوقت نفسه الأساس النظري والسمات الأساسية للنموذج الاجتماعي والاقتصادي الذي يطمح البلد إلى تحقيقه نتيجة تحديث النموذج نفسه.

وفيما يلي أهم الجوانب التي جرى تناولها خلال المؤتمر، والتي تعكس أيديولوجية التغيير التي يمكن توقعها في ما يتعلق بكوبا في السنوات القليلة المقبلة: (أ) ''بدأ العمل بقواعد العرض والطلب لا يتعارض مع مبدأ التخطيط. فالمفهومان معا يمكنهما التعايش وتكميل بعضهما بعضا لما فيه مصلحة البلد، على نحو ما أثبتته بنجاح عملية الإصلاح في الصين

(١٨) الكلمة التي ألقاها الفريق أول راؤول كاسترو روس، الأمين الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي الكوبي ورئيس مجلسي الدولة والوزراء في الجلسة الختامية للمؤتمر السابع للحزب، في قصر المؤتمرات في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦، السنة ٥٨ للثورة، صحيفة غرانما، ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

(١٩) التقرير المركزي للمؤتمر السابع للحزب الشيوعي الكوبي، الذي قدمه الأمين الأول للجنة المركزية، الفريق أول راؤول كاسترو روس، في هافانا، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦، السنة ٥٨ للثورة، صحيفة غرانما، ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

(٢٠) عممت هاتان الوثيقتان على الصعيد الوطني (في نسخ مطبوعة وإلكترونيا من خلال تطبيق خاص بالأجهزة المحمولة) بعد الجلسة الختامية للمؤتمر السابع للحزب الشيوعي الكوبي.

A/71/91

وعملية التجديد في فييت نام''؛ و (ب) ''نؤكد مجددا المبدأ الاشتراكي المتمثل في أولوية ملكية جميع السكان لوسائل الإنتاج الأساسية، وكذلك ضرورة عدم إثقال كاهل الدولة بأنشطة أخرى ليست حيوية لتنمية البلد''؛ و (ج) ''التعاونيات، والعاملون لحسابهم الخاص، والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم ليسوا، في جوهرهم، مناهضين للاشتراكية أو مُعادين للثورة، والغالبية العظمى من العاملين في هذه المؤسسات هم ثوار ووطنيون يدافعون عن مبادئ الثورة ويستفيدون من الإنجازات التي حققتها هذه الثورة''[٢١].

وفيما يتعلق بالتغييرات السياسية، اقترحت تعديلات من شأنها تخفيض الحد الفاصل بالنسبة لسن القبول في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الكوبي إلى ٦٠ سنة والحد الفاصل بالنسبة لسن تولي المناصب القيادية في الحزب إلى ٧٠ سنة. وينضاف هذان التعديلان إلى إعلان المؤتمر السادس للحزب عن تحديد مدة المناصب السياسية في ولايتين متتاليتين مدة كل منهما خمس سنوات.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦]

الحالة العامة: آثار الحظر على قطاعات الأمن الغذائي وعلى الزراعة ومصائد الأسماك والصناعة الغذائية

يمكن تلخيص التغييرات الرئيسية التي طرأت منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق على النحو التالي:

(أ) يُقدر أن إنتاج كوبا من الحبوب في عام ٢٠١٥ بلَغ ٠٠٠ ٧٤٨ طن (بما يعادله من الأرز المقشور)، أي أنه انخفض بنسبة تُقارب ٩ في المائة عن مستواه في عام ٢٠١٤ وعن متوسط البلد لفترة خمس سنوات، وذلك بسبب الجفاف الشديد الذي شهده الموسم والناجم عن ظاهرة النينيو؛

(ب) انخفض إنتاج الأرز غير المقشور في كوبا حسب التقديرات إلى ٠٠٠ ٤٦٠ طن (٠٠٠ ٣٠٧ طن، على أساس الأرز المقشور) في عام ٢٠١٥، وهو ما يشكل أدنى

(٢١) التقرير المركزي للمؤتمر السابع للحزب الشيوعي الكوبي، الذي قدمه الأمين الأول للجنة المركزية والفريق أول في القوات المسلحة راؤول كاسترو روس، في هافانا، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦، السنة ٥٨ للثورة، صحيفة غرانما، ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

مستوى منذ عام ٢٠١٠، وذلك لأن نقص مياه الريّ حدت من إمكانية الزرع لموسم ثان على التوالي. وتشير التوقعات الأولية لموسم عام ٢٠١٦ إلى أن الإنتاج لن ينتعش إلا جزئيا بالنظر إلى استمرار مشاكل في توفر إمدادات المياه. ويُقدر أن إنتاج الذرة بلغ في عام ٢٠١٥ ما مقداره ٠٠٠ ٤٤١ طن، أي بالكاد طرأ عليه تغيير مقارنة بالموسم السابق. إلا أن الكميات المستوردة من الحبوب ظلت مستقرة في السنوات الأخيرة، فقد ظلت في حدود مليوني طن، ويُتوقع أن تغطي في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ حوالي ثلثي الاستهلاك المحلي للبلد.

أما آثار الحظر الرئيسية على الزراعة ومصائد الأسماك والصناعات الغذائية، فينبغي مواصلة النظر إليها من منظورين مختلفين هما:

(أ) أن المشكل ناجم عن استحالة الاستفادة الكاملة من إمكانات التصدير (بالنسبة لصادرات البن والعسل والتبغ وجراد البحر الحي ومنتجات تربية الأحياء المائية) إلى أقرب سوق (الولايات المتحدة الأمريكية). وقد ترتبت عن ذلك خسائر كبيرة نظرا للاضطرار لبيع المنتجات إلى أسواق بعيدة، مع ما يترتب عن ذلك من زيادة في تكاليف التسويق والتوزيع، وهو ما يؤثر سلبا على عائدات البلد من العملات الأجنبية وقدرته على شراء المنتجات الأساسية، وخاصة الغذائية منها؛

(ب) أن التكلفة المرتفعة للمدخلات اللازمة للزراعة ومصائد الأسماك والإنتاج الحيواني (الوقود، وقطع غيار المعدات الزراعية، وعلف الحيوانات، ومنتجات الصحة النباتية والحيوانية والأسمدة، والمنتجات التكنولوجية المتقدمة مثل مبيدات الأعشاب، والمبيدات الحشرية القليلة السمية، وغيرها من مبيدات الآفات الشديدة الفعالية أو الأدوية البيطرية، وأطقم تشخيص الأمراض التي لا تنتجها في كثير من الحالات سوى شركات من الولايات المتحدة) تؤدي إلى انخفاض الربحية وتدنّي قدرة البلد على تلبية الطلب المحلي على الأغذية.

وعلى العموم، يترتب عن الحظر آثار سلبية للغاية على الميزان التجاري لكوبا وعلى إيراداتها من العملات الأجنبية، وكذلك على إمدادات البلد من المنتجات الغذائية والزراعية. ويؤثر الحظر على استيراد المنتجات الغذائية للاستهلاك البشري، ولا سيما المنتجات اللازمة لتلبية احتياجات البرامج الاجتماعية، بما أن القيود تقلل من كميتها ونوعيتها، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على الأمن الغذائي للفئات السكانية الضعيفة. ويقدر الضرر الاقتصادي الإجمالي الذي لحق بالقطاع الزراعي في الفترة من حزيران/يونيه ٢٠١٥ إلى أيار/مايو ٢٠١٦ بمبلغ ٤٢٩ ٥١٧ ١٨٣ دولارا.

وهناك مشكلة أخرى ناجمة عن الحظر تتصل بالصعوبة التي تواجهها كوبا في الحصول على تمويل خارجي متعدد الأطراف لفائدة البرامج الإنمائية في مجال التنمية الزراعية

A/71/91

والريفية بوجه عام، وما يرتبط بذلك من عدم توافر الموارد لإصلاح المعدات والهياكل الأساسية الزراعية وتحديثها.

وتتأثر بالحظر تأثرا مباشرا حتى عمليات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وإن كانت هذه المنظمة مستثناة منه رسميا. غير أن حالات تأخير أو وقف المدفوعات إلى موظفي منظمة الأغذية والزارعة (حتى وإن كانت باليورو) وإلى مقدمي الخدمات المتعلقة بمشتريات المشاريع، تقلل من رغبة الموردين في البيع إلى مكتب منظمة الأغذية والزراعة في كوبا وتزيد في تكاليف الشراء من الموردين القلائل المتبقين.

آثار الحظر على عينة من السلع الأساسية الزراعية

الحبوب

يقدر حجم الضرر الاقتصادي الذي يُلحقه الحظر بإنتاج الحبوب بمبلغ ٨٣٠ ٤٤٧ ٢ دولارا. ويعزى ٨٣٠ ٥٧١ دولارا من هذا المبلغ إلى الاختلاف في الأسعار بين شراء المدخلات من الولايات المتحدة وشرائها من أسواق أبعد وأغلى. ومن العوامل التي لها تأثير خاص صعوبةُ الحصول على بذور جيدة، وهي صعوبة تترتب أيضا عن سيطرة عدد قليل من الشركات المتعددة الجنسيات على سوق البذور الدولي. ويقدر الضرر الاقتصادي الناجم عن هذا العامل بمبلغ ١٢٥ ٠٥٧ ١ دولارا.

وتشير التقديرات الأولية لإنتاج الحبوب (ما يعادلها من الأرز المقشور) في كوبا في عام ٢٠١٦ إلى بلوغ الناتج ما مقداره ٠٠٠ ٧٥١ طن، أي أنه بالكاد سيتغير مقارنة بالعام الماضي. فبعد موسمين متتاليين شهدا نقصا في الأمطار، أُعيقت من جديد عمليات زرع محاصيل الموسم الجاف في عام ٢٠١٦ في كوبا بسبب عدم كفاية الإمدادات من مياه الريّ. وضاعفت القيود المفروضة منذ أمد طويل على توافر المدخلات والمعدات الأساسية التأثيرَ الناجم عن جفاف المناخ السائد بصورة غير موسمية الذي يعزى إلى ظاهرة النينيو الجوية. وإذا ما اجتمعت هذه النكسات، فمن المتوقع أن تُبقي إنتاج الأرز غير المقشور في عام ٢٠١٦ عند مستوى دون المتوسط يبلغ ٠٠٠ ٤٧٠ طن (٠٠٠ ٣١٤ طن، على أساس الأرز المقشور).

وعلى الرغم من استمرار الحكومة في بذل الجهود لتحرير الإنتاج المحلي وتعزيزه، لا تزال كوبا تعتمد اعتمادا كبيرا على استيراد الأرز لتغطية احتياجاتها الاستهلاكية. فقد زاد ضعف المحصول لمواسم متتالية منذ عام ٢٠١٤ اعتماد كوبا على الإمدادات من الخارج. وحسب التقديرات، وصلت الواردات من الأرز إلى أعلى حجم لها في فترة سبع سنوات

ببلوغها ٠٠٠ ٥٥٠ طن في عام ٢٠١٥، ويتوقع اقتناء حجم مماثل في عام ٢٠١٦. ولا تزال فييت نام مورد كوبا الرئيسي للأرز، بفضل ترتيب تفضيلي يجمع بين الحكومتين، يُتيح أيضا تأجيل الدفع عن الإمدادات المقتناة. وفي عام ٢٠٠٨، توقفت إمدادات الأرز القادمة من الولايات المتحدة التي كانت تزود الجزيرة في وقت ما بما يصل إلى ٠٠٠ ١٧٥ طن، وذلك بسبب ما يفرضه الحظر من قيود على الدفع وقيود مالية. ومع أن الخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة لتطبيع العلاقات مع كوبا منذ أواخر عام ٢٠١٤ خففت إلى حد ما من وطأة هذه القيود، فإن قطاع الأرز في الولايات المتحدة يؤكد أن قدرته على معاودة التجارة مع كوبا ستظل تواجه عراقيل إذا استمر فرض ما تبقى من قيود، أي القيود التي تحظر استخدام التسهيلات الائتمانية أو الأموال المتأتية من برامج تعزيز التصدير في تمويل المبيعات الموجّهة إلى كوبا. أما بالنسبة للحبوب الخشنة، فيتوقع أن تصل الواردات إلى حدود ٠٠٠ ٧٥٠ طن في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ (تموز/يوليه – حزيران/يونيه)؛ في حين يتوقع أن تصل الواردات من القمح إلى نحو ٠٠٠ ٧٦٠ طن. وعموما، تشكل واردات الحبوب ما يقرب من ثلثي الاستهلاك المحلي.

البذور الزيتية

لا تنتج كوبا كميات كبيرة من البذور الزيتية، ونتيجة لذلك، يكاد البلد يعتمد كليا على الواردات لتلبية احتياجاته من الزيوت النباتية والدقيق. والسلع الأساسية الغالبة على الواردات هي فول الصويا وزيت الصويا ودقيق الصويا. وعندما دخل الحظر الأمريكي حيز النفاذ، أصبحت البرازيل والأرجنتين الموردين الرئيسيين لفول الصويا ومشتقاته. وقامت كل من المكسيك وكندا في بعض المناسبات بشحن كميات صغيرة منه إلى كوبا. وتشمل البلدان والكيانات التي استوردت منها كوبا منتجات البذور الزيتية من غير فول الصويا الأرجنتينَ والصين وكندا والمكسيك والاتحاد الأوروبي. وفي عام ٢٠٠٢، استؤنف استيراد فول الصويا ومشتقاته من الولايات المتحدة. وفي ذلك العام، وعقب تنفيذ قانون تعديل العقوبات التجارية وتعزيز الصادرات الذي أصدرته الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٠، ونتيجة للقرب الجغرافي، أصبحت الولايات المتحدة مورد كوبا الرئيسي لفول الصويا وزيت الصويا ودقيق الصويا، فحلّت وارداتها إلى حد كبير محل الواردات من مناطق أخرى. ولا تزال الولايات المتحدة تحتفظ بهذه المنزلة حتى اليوم في ما يخص دقيق الصويا؛ غير أن عروضا أكثر تنافسية من الأرجنتين والبرازيل حلت بصورة تدريجية محل مبيعات الولايات المتحدة من فول وزيت الصويا. ونظرا إلى التطبيع الجاري للعلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا، فقد تزيد

A/71/91

الإصلاحات المحتملة من القدرة التنافسية لصادرات الولايات المتحدة من فول الصويا وزيت الصويا، مما سيزيد من خيارات الاستيراد المتاحة أمام كوبا.

السكر الخام

وفقا لأحدث تقديرات منظمة الأغذية والزراعة، زاد إنتاج كوبا من السكر بما مقداره ١٠٠ ٠٠٠ طن خلال السنة الزراعية ٢٠١٤/٢٠١٥، حيث بلغ ١,٩ مليون طن، أي زاد بنسبة ٥ في المائة عن الموسم الماضي. وتعزى الزيادة إلى تحسّن معدلات استخلاص السكر بالاقتران مع اتساع رقعة المساحات المحصودة، بفضل الاستثمارات الأخيرة في ميكنة هذا القطاع. ومع أنه لم يطرأ تغيير كبير على حجم الاستهلاك، حيث ظل مقداره ٥٩٥ ٠٠٠ طن، فإن الصادرات من السكر زادت بنسبة تقدر بحوالي ١٥ في المائة وكانت الصين وجهتها الرئيسية. وتشير التقديرات الأولية للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ركود الإنتاج، إذ تأخر جني آخر محصول بسبب سقوط أمطار غزيرة في بداية موسم الحصاد. وأفضى الحظر مع مر السنين إلى قلة توافر قطع الغيار والمدخلات الزراعية. ويحول الحظر أيضا، من خلال حصص التعريفات الجمركية المفروضة على السكر الخام، دون وصول كوبا إلى سوق الولايات المتحدة وإلى بورصة القهوة والسكر والكاكاو في نيويورك.

اللحوم

شهد الإنتاج الوطني من اللحوم نموا بطيئا، وبلغ ٣١٣ ٠٠٠ طن في عام ٢٠١٥. ويشكل لحم الخنزير أهم فئة من فئات اللحوم، يليه لحم البقر ثم لحم الدواجن. واستوردت كوبا ٢٦٣ ٠٠٠ طن من اللحوم في عام ٢٠١٥. ويشكل لحم الدواجن أهم فئة مستوردة من فئات اللحوم، يليها لحم البقر ثم لحم الخنزير. وفي عام ٢٠١٥، تم استيراد ٢٢٩ ٠٠٠ طن من الدواجن، وكانت الولايات المتحدة مصدر نسبة ٤٦ في المائة منها، في حين أمدّت البرازيل بنسبة أخرى منها تبلغ ٤٤ في المائة. وتشكل البرازيل المصدر الرئيسي لواردات لحوم البقر والخنزير، يليها الاتحاد الأوروبي. وتُقدر الخسائر التي لحقت بإنتاج الدواجن بنحو ٤١,٨ مليون دولار. ويقدر حجم الضرر الاقتصادي الذي لحق بإنتاج لحم الخنزير بنحو ٨,٢ ملايين دولار نتيجة لارتفاع تكاليف استيراد علف الحيوانات وصعوبة الوصول إلى تكنولوجيات الإنتاج الحديثة. ووحدها فروق الأسعار المترتبة عن استيراد ١٩٤ ٥٠٤ أطنان من علف الحيوانات من أسواق أبعد أدّت إلى تكبد تكاليف إضافية قدرها ٦ ٢٧٣ ٢٠٠ دولار، بسبب قلة العروض من أسواق الولايات المتحدة وصعوبات الوصول إلى تكنولوجيات الإنتاج الحديثة، ونظم الصناعات التحويلية والتوزيع، والمستحضرات

الصيدلانية البيطرية، وغيرها من المدخلات الخاصة بإنتاج لحم الخنزير. ورغم التغيرات الأخيرة التي طرأت على سياسات الحكومة لفائدة تعزيز الزراعة الوطنية، فإن القيود المتعلقة بسبل الوصول إلى الموارد المالية والتكنولوجيات ومحدوديةَ الهياكل الأساسية أمران يعوقان زيادة الإنتاجية. وتعني القيود المفروضة على استيراد التكنولوجيا وتقنيات علم الوراثة أنه يتعذر بالضرورة الوصول إلى أقل مصادر الإمدادات كلفة وأنسبها.

منتجات الألبان

لم يسجل إنتاج الحليب في كوبا زيادة كبيرة منذ عام ٢٠١٣، ويقدر أنه بلغ ٦١٥ ٠٠٠ طن في عام ٢٠١٥. وتشكل الواردات نحو ٨٠ في المائة من الاستهلاك المحلي. ويعدّ مسحوق الحليب أهم المنتجات المستوردة، وتأتي إمداداته أساسا من أوروبا وأمريكا اللاتينية وأوقيانوسيا (نيوزيلاندا). ويشكل قطاع الألبان الوطني أحد المجالات ذات الأولوية في سياسة الحكومة الكوبية الغذائية، التي تهدف إلى جعل كوبا أقل اعتمادا على الأغذية المستوردة. وتتمثل القيود التي تحول دون نمو هذا القطاع في ارتفاع تكلفة الأعلاف المستوردة ومحدودية توافر الوقود المستعمل في النقل والتوزيع.

المنتجات السمكية

تتكون جميع الصادرات السمكية لكوبا تقريبا من منتجات عالية القيمة، ومنها على الأخص المنتجات المجمدة من جراد البحر والقريدس، التي يشتد عليها الطلب في السوق الدولية. غير أن الحصار يحول دون إمكانية الوصول إلى سوق الولايات المتحدة التي تعد أحد أهم الأسواق وأكبر مستورد للأسماك والمنتجات السمكية في العالم. ونتيجة لذلك، تضطر كوبا للتصدير إلى وجهات أبعد، فتتكبد تكاليف أعلى عن التسويق والتوزيع. وبالإضافة إلى ذلك، نجم عن الأزمة الاقتصادية في بعض الأسواق تأثيرٌ سلبي على الطلب، مما أدى إلى انخفاض الصادرات. فقد بلغت الإيرادات المتأتية من الصادرات ما مقداره ٤٢ مليون دولار في عام ٢٠١٤ مقابل حجم صادرات إجمالي قدره ٤ ٠٠٠ طن (وزن المنتجات)؛ ويمثل هذا انخفاضا من حيث القيمة نسبته ٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٣ و ٥٣ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٤. وزادت الواردات من الأسماك، التي تتكون بصورة رئيسية من منتجات سمكية منخفضة القيمة، زيادة طفيفة في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣، حيث بلغت ٣٠ مليون دولار حسب التقديرات.

A/71/91

التبغ

يُقدر الأثر الناجم عن الحظر في قطاع التبغ بما قيمته ١٥٠,٣ مليون دولار، ويُعزى إلى الخسائر المفترضة عن إيرادات الصادرات، وارتفاع تكاليف النقل والمعاملات، واشتداد صعوبة المنافسة في جميع الأسواق. واستبعاد منتجات التبغ الكوبي الفاخر من التصدير إلى سوق الولايات المتحدة لوحده يكلف كوبا خسارة مقدارها ٨,٨ ملايين دولار.

الفواكه

يُقدر الأثر الاقتصادي الناجم عن الحظر بما قيمته ٢٧٠ ٥٠٠ ١ دولار، ويُعزى إلى فروق الأسعار الناجمة عن تغير سوق الاستيراد.

العسل

بلغ الضرر الاقتصادي الناجم عن الإيرادات الضائعة من المبيعات المفترضة إلى سوق الولايات المتحدة ما قيمته ١٢٩ ٤٨٧ ١٣ دولارا.

القهوة

يُقدر الأثر الناجم عن الحظر في قطاع القهوة بما قيمته ٢٠٠ ٤٨٢ دولار، ويُعزى إلى الافتقار إلى المدخلات اللازمة لإدارة المزارع وإلى فروق الأسعار الناجمة عن تغير سوق الاستيراد.

الحراجة

تُقدر الأضرار التي لحقت بقطاع الحراجة بمبلغ ٠٠٠ ٣٠٠ ١٣ دولار. ففي كوبا، تُستخدم آليات أمريكية عفا عليها الزمن في قلع الأخشاب وتجهيزها في منشآت نشر الأخشاب. ويتسبّب عدم توفر قطع الغيار اللازمة لتلك المعدات في حدوث انقطاعات واضطرابات في عملية الإنتاج.

المساعدة التقنية التي تقدِّمها منظمة الأغذية والزراعة إلى كوبا

تواصل منظمة الأغذية والزراعة تقديم الدعم إلى حكومة كوبا، ولا سيما في تعزيز التنمية الريفية ومصائد الأسماك، مع التركيز على الأمن الغذائي. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت المنظمة المؤسسات الكوبية في تنظيم مؤتمرات ومناسبات دولية في مجالات الزراعة المستدامة، والزراعة العضوية، والإنتاج الحيواني، والمراقبة الصحية، والتعاونيات والزراعة الأسَرية، ومصائد الأسماك وما يتصل بها من سياسات، والحراجة والتنوع البيولوجي، والبيئة

وتغير المناخ، وما إلى ذلك. وعلاوة على ذلك، تساعد المنظمة الخبراء الكوبيين في تقديم المساعدة في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب وفي حضور الاجتماعات المتعلقة بالاتفاقيات والاتفاقات الدولية؛ إذ أن الحظر يؤثر أيضا في لوجستيات السفر وحجوزات الطيران.

وفي سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، تدعم منظمة الأغذية والزراعة كوبا في المشاركة في نشاط مشترك مع المنظمة الإقليمية الدولية لصحة النبات والحيوان، هدفه القضاء على طاعون الخنازير العادي في الجمهورية الدومينيكية وكوبا وهايتي.

ويتواصل تقديم الدعم التقني إلى كوبا بخصوص إدارة دورة عمر مبيدات الآفات، وذلك في إطار المبادرات الإقليمية المنفذة ضمن المشروع الذي تموِّله المفوضية الأوروبية من أجل دعم بناء القدرات ذات الصلة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في بلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ المبرمة بغرض تنظيف المبيدات المتقادمة، وإدارة مبيدات الآفات، والإدارة المستدامة للآفات. ودعم المشروع وضع قائمة جرد بالمبيدات المتقادمة، مما يعزز عملية تسجيل مبيدات الآفات والتوعية بالمسائل المتعلقة بمبيدات الآفات. وتشارك كوبا في حلقات العمل المعقودة في إطار هذا المشروع.

وقدمت منظمة الأغذية والزراعة دعماً ومساعدة تقنيين لأجل استحداث أدوات تستعين بها كوبا في إنشاء آلية وطنية لنظام المعلومات من أجل تطبيق النهج الجديد لرصد خطة العمل العالمية لصيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام. ويشارك الوفد الكوبي بشكل منتظم، عن طريق لجنة منظمة الأغذية والزراعة المعنية بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وفريقها العامل الحكومي الدولي، في وضع إطار سياساتي لخطة العمل العالمية الثانية المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، ومؤشرات وأهداف الموارد الوراثية النباتية، وفي إعداد معايير مصرف الجينات للموارد الوراثية النباتية.

وتُسدى المشورة في ما يتعلق بسياسات القطاع الزراعي والسياسات الزراعية البيئية، وتشغيل الشباب في الأرياف، ووضع برامج التكثيف المستدام استنادا إلى ما تنفذه المنظمة من مشاريع تجريبية في مجال سلاسل القيمة الخاصة بالحبوب والحليب ولحم البقر. وبالإضافة إلى ذلك، تساعد منظمة الأغذية والزراعة كوبا في مشاريع تركز على تصحيح الأوضاع البيئية والمحافظة على البيئة، ولا سيما في ما يخص المناظر الطبيعية المنظَّمة، وبناء القدرة على مقاومة المخاطر المرتبطة بتغير المناخ.

A/71/91

آثار الحظر على المشاريع التي تنفذها منظمة الأغذية والزراعة في كوبا

نتيجة للحظر، تتأثر المشاريع التي تنفذها منظمة الأغذية والزراعة في كوبا من حيث إجراءات الشراء التي تكمل المساعدة التقنية التي تقدمها المنظمة، ذلك أن الموارد التي يمكن استيرادها من الولايات المتحدة يتعين استيرادها من أسواق أبعد وبأسعار أعلى بكثير وبتكاليف شحن إضافية. وسيكون شراء تلك السلع في الولايات المتحدة أرخص، وهذا بدوره سيتيح المزيد من الأموال للمشاريع.

ولا يزال الحظر يؤثر على عملية تسديد المدفوعات والمعاملات المصرفية مع الموردين الذين يقدمون خدمات إلى المشاريع التعاونية وإلى المكتب القطري لمنظمة الأغذية والزراعة. ويتضح ذلك من خلال حالات رفض التحويلات المصرفية الخاصة بالمبيعات إلى كوبا؛ وعدم قدرة الموردين على تسليم المنتجات المقتناة من شركات أخرى في الولايات المتحدة؛ وكذا عدم قدرة الموردين على تحويل الأموال إلى كوبا لتسديد المدفوعات عن الخدمات المشتراة محليا. ولا يزال إجراء العمليات المصرفية التي تمسّ موظفي المنظمة يواجه صعوبات كبيرة.

ويرد أدناه موجز للأضرار ذات الصلة بالحظر التي لحقت ببعض القطاعات التي تقدم لها المنظمة مساعدة تقنية، وقطاعات أخرى مدرجة في البرنامج القطري للمنظمة:

(أ) فروق الأسعار الناجمة عن تغير سوق الاستيراد؛

(ب) الرسوم الإضافية على تأمين الشحن؛

(ج) التكاليف الإضافية المترتبة عن تجميد الأصول؛

(د) الأضرار المالية النقدية؛

(هـ) الخسائر الاقتصادية الناجمة عن انعدام إمكانية الحصول على التكنولوجيا المتطورة التي تملكها أمريكا الشمالية؛

(و) تغير وجهة الصادرات.

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٦]

تخضع أنشطة المساعدة التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لجميع الدول الأعضاء فيها، بما فيها كوبا، لأحكام الفقرة جيم من المادة الثالثة من نظامها الأساسي، التي

تنص على ما يلي: ”تمتنع الوكالة، في اضطلاعها بوظائفها، عن إخضاع المساعدة التي تقدمها إلى أعضائها لأي شروط سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، أو أي شروط أخرى تتنافى مع أحكام هذا النظام الأساسي“.

بيد أن الحظر القائم يطرح صعوبات معينة في ما يتعلق بتنفيذ برنامج التعاون التقني للوكالة في كوبا. فكثيراً ما يخضع شراء المعدات والمواد الأساسية (مثل المستحضرات الصيدلانية الإشعاعية) لزيادات في التكاليف وتأخيرات في التسليم لأن عدد البائعين القادرين على توريدها و/أو شحنها إلى كوبا ضئيل جدا. وفي الوقت نفسه، تؤثر القيود المفروضة على مشاركة المواطنين الكوبيين في الأنشطة التدريبية أو الاجتماعات التي تنظمها الوكالة في الولايات المتحدة والعكس صحيح. وتحاول الوكالة، وفقاً للمادة المذكورة أعلاه من نظامها الأساسي، أن تتغلب قدر الإمكان على هذه الصعوبات، مثلاً من خلال إرسال المواطنين الكوبيين إلى بلدان أخرى لتلقّي التدريب بهدف استيفاء شروط البرنامج.

منظمة الطيران المدني الدولي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

خلال الدورة الثامنة والثلاثين لجمعية منظمة الطيران المدني الدولي التي عقدت في مونتريال بكندا في الفترة من ٢٤ أيلول/سبتمبر إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، نظرت اللجنة الاقتصادية في ورقة عمل مقدمة من كوبا أوردت معلومات عن الأثر الذي يلحقه الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة بتنمية قطاع الطيران المدني في كوبا. وأعربت كوبا في هذه الورقة عن اعتقادها أن الإجراءات الانفرادية تحول دون تطوير قطاع الطيران المدني الدولي على نحو آمن ومنظَّم ومستدام. ودعت منظمةَ الطيران المدني الدولي إلى النظر في الشواغل التي تعرب عنها الدول فيما يتعلق بالتدابير الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية المتخذة من جانب دول معينة، باعتبارها تؤثر في خدمات النقل الجوي، وحثّت كوبا الدول الأعضاء على الإحجام عن استخدام مثل تلك التدابير التي من المعروف أنها تعوق التطوير المستدام للطيران المدني الدولي. وأحاطت اللجنة علماً بالمعلومات الواردة في ورقة العمل وبالآراء التي أُعرب عنها خلال المناقشة. وأقرَّت بأن الأمر يتعلق بمسألة معقدة ودقيقة وحساسة أُثيرت في مناسبات سابقة دون أن تتمكن اللجنة الاقتصادية من إيجاد حلٍّ لها. ولذلك قرَّرت اللجنة أن تعرض هذه المسألة على رئيس المجلس، الذي سبق له أن بذل مساعيه الحميدة في هذه المسألة. وتلاحظ المنظمة باهتمام إعادة إقامة العلاقات

A/71/91

الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة في الآونة الأخيرة، والتقدم المحرز في إنشاء خدمات جوية تربط بين البلدين. وتواصل المنظمة رصد التطورات، وتعمل مع البلدين، حيثما كان ذلك ممكنا ومناسبا، لتحسين علاقاتهما في مجال الطيران المدني.

وقد أُوفدت بعثة إلى كوبا في آب/أغسطس ٢٠١٥ للترويج لخدمات المنظمة وعرض المساعدة على هيئة الطيران المدني وهيئتي المطارات والملاحة الجوية. والتقى ممثل كوبا لدى المنظمة مع وفد كوبي في العام الماضي لمتابعة ما استجد في العرض المقدم من المنظمة لتوفير الدعم، ولكن لم تطلب الحكومة الكوبية بعد القيام بأي أعمال محددة.

المنظمة الدولية للحماية المدنية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦]

المنظمة الدولية للحماية المدنية منظمة حكومية دولية هدفها ”مساعدة البلدان، بناء على طلبها، في إنشاء وتطوير منظمات لحماية وإنقاذ السكان والممتلكات“ (الفقرة أ من المادة ٢ من دستور المنظمة)، وكذلك ”تعزيز وضمان تبادل المعلومات والخبرات والموظفين والخبراء بين مختلف البلدان في مجال حماية وإنقاذ السكان والممتلكات“ (الفقرة د من المادة ٢ من دستور المنظمة).

وتؤكد المنظمة الدولية للحماية المدنية مجدداً رأيها الذي مفاده أن الأمم المتحدة محفل مناسب لمعالجة المسائل المتعلقة بالحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وبالتالي، نحن نرحب بالنظر الإيجابي في القرار ٥/٧٠ الذي اتخذته الجمعية العامة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وقد أصبحت كوبا عضوا كامل العضوية في المنظمة الدولية للحماية المدنية في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وتعد احتياجاتها كبيرة فيما يتعلق بكل الخطوات الأربع المرتبطة بإدارة الكوارث وهي: الوقاية، والتأهب، والاستجابة، والتعافي. وعليه، فبغية وفاء المنظمة الدولية للحماية المدنية بالتزاماتها تجاه الدول الأعضاء فيها، فإنها بصدد تقديم المساعدة التقنية في مختلف مجالات الحماية المدنية في كوبا، من خلال نقل المعدات والتكنولوجيا ودعم تقديم الدورات التدريبية في مجال الحماية المدنية.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

[الأصل: بالإنكليزية]
[١ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

يقيم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية حواراً مفتوحاً مع حكومة كوبا، عن طريق ممثليه في إيطاليا، بخصوص جميع المسائل المرتبطة بالتنمية الريفية والإنتاج الزراعي والأمن الغذائي في البلد. وتشارك كوبا أيضا في مجلس إدارة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية باعتبارها دولة عضوا، وقد أُعيد إدماج البلد في برنامج الإقراض العادي للصندوق وفي برنامج عمل الصندوق منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وبالإضافة إلى ذلك، يواظب الصندوق على التحاور والتعاون باستمرار مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى الموجودة في البلد.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وافق الصندوق على مشروع لفائدة كوبا من أجل تنمية التعاونيات الريفية في المنطقة الشرقية، بتمويل من الصندوق قدره ١٠,٧ ملايين دولار. ويتوقع أن يستفيد من هذا المشروع نحو ٠٠٠ ١٣ أسرة معيشية ريفية تقيم في ١٥٧ تعاونية خاصة موزّعة في أربع مقاطعات هي لاس توناس، وهولغوين، وغرانما، وسنتياغو دي كوبا. ووُقّع المشروع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ ودخل حيز النفاذ في تموز/يوليه ٢٠١٤.

ويعمل الصندوق في الوقت الراهن على تصميم مشروع جديد لتنمية التعاونيات في مجال تربية الماشية في المنطقة الشرقية الوسطى (”مشروع تنمية تعاونيات تربية الماشية في المنطقة الشرقية الوسطى“) يُحتمل أن يتلقى تمويلا من الصندوق قدره ١١,٩ مليون دولار). وسيركز المشروع على تعاونيات إنتاج الحليب واللحوم في مقاطعة كاماغويي.

منظمة العمل الدولية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦]

تقدر منظمة العمل الدولية مساعي رئيس الولايات المتحدة، باراك أوباما، الذي دعا كونغرس الولايات المتحدة إلى رفع الحصار. وتلاحظ منظمة العمل الدولية بارتياح أنه قد أحرز تقدم إلى حد ما بين كوبا والولايات المتحدة صوب التعاون في مجالي الطاقة والصحة، وفي مجالي السلامة والصحة في الزراعة، وأنه تم استعراض أنظمة محددة بهدف إلغائها؛ وكلها جوانب ترى المنظمة أنها هامة في الإسهام في توفير فرص العمل اللائق.

A/71/91

بيد أن المنظمة تلاحظ بقلق أن معظم عناصر الحصار لا تزال سارية. وهي لا تشجع المستثمرين المحتملين، وتؤثر بشكل غير مباشر، بل وحتى بشكل مباشر، في آفاق التنمية الاقتصادية، ومن ثم في إيجاد فرص العمل اللائق. ويرد فيما يلي عدد قليل من عناصر الحصار التي لا تزال سارية:

- التحويلات – لا يزال يترتب عن القيود غير الضرورية المفروضة على التحويلات المالية عبءٌ ضريبي كبير غير مباشر يُفرض على المرتبات المحصّل عليها خارج البلد بصورة مشروعة والمرسلة لتُنفق منها الأسر المعيشية في سدّ احتياجات إنسانية أساسية كالغذاء، والملبس، والتعليم، والسكن، والمياه والصرف الصحي.

المعاملات المالية الأخرى – لا تزال القيود المفروضة على المعاملات المالية الأخرى، مثل فتح المصارف الكوبية حسابات في الولايات المتحدة أو الحصول على الائتمانات من أجل العمليات التجارية، تشكل عقبة كبيرة ويترتب عنها تحمل عبء إضافي من التكاليف في ما يتعلق بتنمية الأعمال التجارية وإيجاد فرص العمل، وذلك لأن توفير فرص العمل اللائق يعتمد إلى حد كبير على الاستثمار المحزي والحصول على التمويل.

- الجزاءات المفروضة على الشركات – تحدّ القيود السارية على العملة والجزاءات المفروضة على الشركات من فرص الاستثمار والتجارة.

- نقل التكنولوجيا – يترتب عن محدودية فرص الاستفادة من نقل التكنولوجيا مواجهةُ مزيد من الصعوبات في تنمية المشاريع والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ولا يقتصر على الشركات فحسب ما ينجم عن الحصار من آثار مباشرة وغير مباشرة تلحق بالاقتصاد والشعب الكوبيّين، بل إنها تطال بدرجة أكبر العاملين في هذه الشركات والسكان بوجه عام. ويساور منظمة العمل الدولية القلق على وجه الخصوص من الآثار التي تطال الأطفال والعمال والمسنين. ومن شأن إنهاء الحصار أن يحوّل الخسارة الإجمالية لما لا يقل عن بليون دولار إلى فرصة للاستثمار المحزي وإيجاد فرص عمل جديدة.

وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، أوفدت منظمة العمل الدولية بعثة إلى كوبا من أجل تأكيد التزامها بتقديم المساعدة التقنية إلى وزارة العمل، واتحاد العمال الكوبيين، والمنظمة الوطنية لأرباب العمل، ومجموعة أزكوبا في المجالات المواضيعية التالية (وغيرها من المجالات التي قد يُتّفق عليها في المستقبل):

- العمالة الريفية/تحسين الإنتاجية في صناعة السكر

- السلامة والصحة في مكان العمل – استراتيجيات الوقاية
- تفتيش العمل
- النماذج المحاسبية للضمان الاجتماعي
- معايير العمل الدولية
- سياسات الأجور

وكوبا عضو نائب في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية، وشاركت بنشاط في مؤتمر العمل الدولي الخامس بعد المائة (المعقود من ٣٠ أيار/مايو إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦) ولجان أخرى تابعة للمنظمة. وترى منظمة العمل الدولية أن الجمعية العامة للأمم المتحدة هي المحفل المناسب لمعالجة المسائل المتعلقة بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

المنظمة البحرية الدولية

[الأصل: بالإنكليزية]
[١ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

تستفيد كوبا، بصفتها دولة عضواً في المنظمة البحرية الدولية، من المشاركة في اجتماعات هيئات المنظمة، وتتلقى أيضا المساعدة من برامج التعاون التقني المتاحة، ومنها البرامج الإقليمية للمنظمة لدعم التنمية البحرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إضافة إلى البرامج العالمية ذات الصلة.

وتحافظ المنظمة البحرية الدولية على علاقات تعاون مع جميع دول أمريكا اللاتينية الأعضاء، بما فيها كوبا. ومنذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي، تتعاون المنظمة تعاونا وثيقاً مع الشبكة التشغيلية للتعاون الإقليمي فيما بين السلطات البحرية في الأمريكتين، وهي شبكة بحرية لبلدان أمريكيا اللاتينية تضم أمريكا الجنوبية وبنما وكوبا والمكسيك.

وتسترشد المنظمة في تقديم المساعدة إلى أمريكا اللاتينية بالاستراتيجيات البحرية المتبعة في المنطقة، التي يجري تنقيحها كل خمسة أعوام، وستواصل المنظمة التركيز على دعم تنفيذها. وقد عالجت بلدان تنتمي إلى الشبكة مسائل من قبيل معايير السلامة والتدريب وحماية البيئة البحرية من خلال استراتيجيات إقليمية، مع تنظيم العديد من الأنشطة التدريبية بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية. وفي هذا السياق، وعملاً بالسياسات التي اعتمدتها

A/71/91

المنظمة والرامية إلى تحقيق اللامركزية، يوجَّه معظم الدعم المقدم من المنظمة عن طريق الشبكة بموجب مذكرة تفاهم موقَّعة مع أمانة الشبكة. وبموجب هذا الصك، تُناط بالشبكة مسؤولية إدارة وتنفيذ أنشطة التعاون التقني الإقليمية التي تحددها البلدان المعنية، بما في ذلك كوبا، بوصفها أنشطة ذات أولوية في مجال بناء القدرات من أجل تنفيذ المعايير البحرية العالمية للمنظمة وإنفاذها بشكل فعال.

وتتلقى كوبا أيضاً مساعدة تقنية من المركز الإقليمي للمعلومات والتدريب على حالات الطوارئ المتعلقة بالتلوث البحري في منطقة البحر الكاريبي الكبرى، وهو مركز أنشطة إقليمي مقرّه في كوراساو، ويهدف إلى مساعدة البلدان في منطقة البحر الكاريبي الكبرى في مجال منع حوادث التلوث الكبرى في البيئة البحرية والاستجابة لها.

ولم تواجه المنظمة البحرية الدولية صعوبات في تنفيذ أيٍّ من الأنشطة المندرجة في إطار المشاريع المذكورة أعلاه نتيجةً للحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

الاتحاد البرلماني الدولي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

يرحب الاتحاد البرلماني الدولي بالجهود التي بذلتها مؤخرا الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا في سبيل تطبيع علاقاتهما الدبلوماسية. وقد مثّلت زيارة رئيس الولايات المتحدة أوباما التاريخية إلى هافانا في آذار/مارس ٢٠١٦، برفقة أعضاء ديمقراطيين وجمهوريين في كونغرس الولايات المتحدة يؤيدون رفع الحظر، رسالة قوية جدا بالفعل. ويأمل الاتحاد البرلماني الدولي أن تؤدي هذه المبادرات قريبا إلى رفع الحظر المفروض على كوبا، وبالتالي التخفيف من معاناة الشعب الكوبي.

ويودّ الاتحاد البرلماني الدولي أن يشير إلى تأييده الراسخ لرفع الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا، وأن يعرب عن تضامنه مع الشعب الكوبي الذي ما زال يعاني من تبعات هذا الحصار.

الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٩ أيار/مايو ٢٠١٦]

لم تبلغ إدارة كوبا منذ أيار/مايو ٢٠١٣ مكتب الاتصالات اللاسلكية التابع للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية عن أي تشويش ضار بخدماتها الإذاعية.

وخلال الفترة المعنية، تلقى الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية فيما يتعلق بالقرار ٥/٧٠ الرسائل التالية من البعثة الدائمة لكوبا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف وغيرها من المنظمات الدولية في سويسرا: المذكرات ٤٧٤ المؤرخة ٣ تموز/يوليه ٢٠١٥؛ و ٤٩٣ المؤرخة ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٥؛ و ٥٨٣ المؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥؛ و ٦٦٨ المؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥؛ و ٦٨٣ المؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥؛ و ٦٩٣ المؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥؛ و ١٢٨ المؤرخة ١١ آذار/مارس ٢٠١٦؛ و ٢١٥ المؤرخة ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

مفوضية حقوق الإنسان

[الأصل: بالإنكليزية]
[١ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

عيّنت مفوضية حقوق الإنسان إدريس جزائري في أيار/مايو ٢٠١٥ بصفته المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان. وفي تلك السنة، قدم تقريرا إلى الجمعية العامة وإلى مجلس حقوق الإنسان.

وقدم المقرر الخاص، في تقريره الأول إلى مجلس حقوق الإنسان، المؤرخ ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٥ (A/HRC/30/45)، تعاريف متعلقة بالتدابير القسرية الانفرادية. واعتبرها على وجه الخصوص تدابير قسرية انفرادية تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، التدابير الاقتصادية والسياسية التي تفرضها دول أو مجموعات دول لإكراه دولة أخرى على التبعية لها في ممارسة حقوقها السيادية بهدف حملها على إجراء تغيير محدد في سياستها العامة (المرجع نفسه، الفقرة ١٣). وذكر أن أي تدابير قسرية انفرادية تفرض على بلد من البلدان تتعارض بالضرورة مع بعض أحكام الشرعة الدولية لحقوق الإنسان أو القواعد الآمرة وغيرها من أحكام القانون العرفي وذكر بعض الحقوق المتأثرة بهذه التدابير (المرجع نفسه، الفقرة ١٨). وشدد المقرر الخاص على الحاجة إلى وسائل للانتصاف والتعويض لضحايا التدابير القسرية

A/71/91

الانفرادية، مشيرا إلى أن الشكل الأكثر واقعية للتعويض هو الاعتذار للضحايا الأبرياء على ما لحق بحقوقهم الإنسانية من ''أضرار جانبية''، فضلاً عن الالتزام ببذل الجهد، إن لم يكن لوضع حد لهذه التدابير، فللتقليل من آثارها السلبية العارضة على حقوق الإنسان للسكان المدنيين على الأقل (المرجع نفسه، الفقرة ٤٣).

وفي وقت لاحق، في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، اتخذ مجلس حقوق الإنسان، بأغلبية ٣٣ صوتا مقابل ١٤صوتا، وعدم امتناع أي عضو عن التصويت، القرار ٢/٣٠ بشأن حقوق الإنسان والتدابير القسرية الانفرادية. وفي هذا القرار، يسلّم المجلس بأن التدابير القسرية الانفرادية المتخذة في شكل عقوبات اقتصادية تخلّف تبعات بعيدة المدى على حقوق الإنسان لعامة سكان الدول المستهدَفة، حيث إنها تؤثر تأثيراً بالغاً على الفقراء والطبقات الأكثر ضعفاً. وأعرب المجلس عن بالغ القلق إزاء التأثير السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على الحق في الحياة والحق في الصحة وفي الرعاية الطبية، والحق في التحرُّر من الجوع، والحق في التمتع بمستوىً معيشيٍّ لائق، والحقوق في الغذاء والتعليم والعمل والسكن، وأعرب عن جزعه من الآثار السلبية للجزاءات الانفرادية على السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، أكد المجلس من جديد أنه لا يجوز لأي دولة أن تستخدم أو أن تشجع على استخدام أي نوع آخر من التدابير لإكراه دولة أخرى على التبعية لها في ممارسة حقوقها السيادية.

وأكد المقرر الخاص مجددا، في تقريره السنوي الأول، المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٥ (A/70/345) المقدم إلى الجمعية العامة، الأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على حقوق الإنسان، وشدد على آثار التدابير القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية وتطال بلدانا ثالثة (المرجع نفسه، الفقرة ١٤). وفي ما يتعلق بهذه الأخيرة، اعترض بشدة مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٢/٣٠، على طابع تلك التدابير الذي يتجاوز الحدود الإقليمية والذي يهدِّد كذلك سيادة الدول. وحلل التقرير التأثير السلبي بوجه خاص على الحق في الحياة وفي تقرير المصير، وفي التنمية، وفي التمتع بمستوى معيشي لائق، بما في ذلك الحقوق في الغذاء والسكن والصحة والتعليم. ففي ما يتعلق بالحق في التنمية، أشار المقرر الخاص إلى أن التدابير القسرية الانفرادية ذات الطابع الاقتصادي يتم انتهاجها من أجل إحداث أكبر قدر ممكن من الضرر عبر التركيز على القطاعات الضعيفة التي يكون لها على الأرجح أكبر تأثير سلبي مضاعف على الاقتصاد الوطني. ولذلك، فإنّ اللجوء إلى هذه التدابير هو من الأمور التي تتنافى ومبدأ الحفاظ على الحق في التنمية (المرجع نفسه، الفقرة ٣٣).

وأعربت الجمعية العامة في قرارها ١٥١/٧٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ عن بالغ قلقها من أن التدابير القسرية الانفرادية تعوق تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية على نحو تام وتحول دون رفاه السكان في البلدان المتضررة وتترتب عليها عواقب خاصة بالنسبة إلى النساء والأطفال، بمن فيهم المراهقون، وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. وفي نفس القرار، طلبت الجمعية العامة من المقرر الخاص أن يقدم إليها في دورتها الحادية والسبعين تقريرا مؤقتا عن تنفيذ هذا القرار وعن الآثار السلبية للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، وكررت طلبها أن يركّز في هذا التقرير على الأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، وعلى تناول مسائل التعويض وكشف الظّلم بهدف تعزيز المساءلة والجبر.

وفيما يتعلق بكوبا، ذكر المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، بالإشارة إلى التقرير المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان من الممثلة الشخصية للمفوض السامي لحقوق الإنسان (A/HRC/4/12)، أنه بسبب القيود التي يفرضها الحظر، تُحرم كوبا من وسيلة حيوية للحصول على الأدوية، والتكنولوجيات الجديدة في المجالين الطبي والعلمي، وعلى الغذاء، ومعالجة المياه بالمواد الكيميائية، والكهرباء. وأقرّ المقرر الخاص بأن ما أبداه رئيس الولايات المتحدة من روح قيادية بوضعه التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على كوبا في موضع التساؤل النقدي يشكل خلفيةً جيدة للعمل المضطلع به في إطار هذه الولاية، وللسعي إلى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في القضاء على ممارسة اللجوء إلى التدابير القسرية الانفرادية كبديل سيّئ عن التفاوض في العلاقات الدولية (A/70/345، الفقرة ٨٢). وأكد المقرر الخاص أنه وحدها العقوبات المتعددة الأطراف التي يوافق عليها مجلس الأمن تنسجم مع نص وروح ميثاق الأمم المتحدة الذي يربط بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (A/HRC/30/45، الفقرة ٥٩). وفي ٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، رحب المقرر الخاص باستئناف العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين الولايات المتحدة وكوبا، ودعا إلى رفع الحظر المفروض من الولايات المتحدة.

وطلب المقرر الخاص إجراء زيارة رسمية إلى كوبا وإلى الولايات المتحدة الأمريكية. وحتى أيار/مايو ٢٠١٦، لم يتلق هذان الطلبان أي ردود.

وسيقدم المقرر الخاص تقريره المقبل إلى مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ وتقريره إلى الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وسيعالج مسائل الانتصاف والتعويض بغية تعزيز المساءلة وسبل الجبر.

A/71/91

مكتب المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، كوبا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

كوبا بلد ذو تنمية بشرية عالية المستوى. فخلال مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أفاد الرئيس راؤول كاسترو بأن كوبا حققت الأهداف الإنمائية للألفية. ويتمثل التحدي الرئيسي في الحفاظ على جودة الخدمات الاجتماعية والحفاظ على الأهداف التي سبق تحقيقها. وقد أعربت السلطات الوطنية أيضا عن التزامها بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتعمل حكومة كوبا على تنفيذ عملية تحوُّلية من أجل تحديث نموذجها الاقتصادي. وتركّز هذه العملية على الأولويات الوطنية، مثل الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية، واستراتيجية وطنية للأمن الغذائي، وسياسات للاستعاضة عن الواردات. وأعلنت السلطات الوطنية التزامها الراسخ بالحفاظ على معايير التنمية الاجتماعية. وتتناول المبادئ التوجيهية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية المبادئ الأساسية لعملية التحديث. ويدعو أحد المبادئ التوجيهية إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف، مع إشارة خاصة إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، تدعم منظومة الأمم المتحدة جهود السلطات الوطنية الرامية إلى معالجة القضايا الناشئة والتحديات الإنمائية.

وترحب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في كوبا باستعادة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة، والخطوات المتخذة في سبيل تطبيع العلاقات، والتدابير التي اتخذتها الولايات المتحدة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. وقد أعرب كلا البلدين عن رغبتهما في التعاون في مجالات مثل الصحة، وقضايا البيئة وتغير المناخ، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاستجابة لحالات الكوارث.

غير أنه لا يزال تأثير الحظر قائماً على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية البشرية في كوبا، مما ينعكس بشكل خاص على أكثر فئات السكان ضعفاً في كوبا من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. وعلاوة على ذلك، يعوق الحظر تحديث النموذج الاقتصادي والاجتماعي الكوبي.

ويضم فريق الأمم المتحدة القطري في كوبا منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق

الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية. وبالإضافة إلى ذلك، تضطلع وكالات غير مقيمة ببرامج ومبادرات في كوبا، تشمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة.

ويدعم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (٢٠١٤-٢٠١٨) أولويات التنمية المستدامة، مركزاً على أربعة مجالات للتعاون الاستراتيجي، هي: الديناميات السكانية والخدمات الاجتماعية/الثقافية؛ والتنمية الاقتصادية المستدامة، التي تشمل سلاسل القيمة، والتنمية المحلية، وتنمية الطاقة المستدامة؛ والأمن الغذائي؛ والاستدامة البيئية وإدارة مخاطر الكوارث.

وقد ساهمت كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بمدخلات محددة في هذا الرد، محددةً أهم المسائل الشاملة التي تؤثر سلبا على التعاون الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة في المجالين الإنساني والإنمائي في كوبا. غير أنه تعذرت البرهنة على حدوث أي تحسن جوهري في عام ٢٠١٥.

شراء عوامل الإنتاج بأسعار غير تنافسية والقيود المفروضة على استيراد السلع والخدمات والتكنولوجيات المسجلة في الولايات المتحدة

لا يُسمح للشركات الوطنية الكوبية ولا للشركات الأجنبية المنشأة في كوبا بشراء منتجات أو عناصر أو تكنولوجيات من أراضي الولايات المتحدة رغم أن الولايات المتحدة تمثل أقرب الأسواق إليها وأكثرها تنافسية وتنوعاً. أما الأسواق البديلة الملائمة فتقع على مسافة أبعد، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاستيراد وتأخير مواعيد التسليم. ولا تتوافر في كوبا السلع والخدمات والتكنولوجيات التي تنتجها الولايات المتحدة، أو التي تشملها براءات اختراع صادرة في الولايات المتحدة، أو التي تحتوي على أي عنصر أنتجته و/أو سجّلته الولايات المتحدة. وإضافة إلى ذلك، يفرض الحظر قيودا على شركات خطوط النقل البحري التي ترسو سفنها في الموانئ الكوبية. وهذه الحالة تقلّص إلى حد كبير عدد شركات النقل البحري التي تشمل كوبا في مساراتها، مما يحد من توافر وسائل النقل ويؤخر تحميل البضائع.

A/71/91

ونادراً ما تتمكن المكاتب القطرية لمنظومة الأمم المتحدة من الاستفادة من العقود العالمية المبرمة بين الأمم المتحدة وشركات من الولايات المتحدة لشراء معدات وخدمات كالحواسيب، وتراخيص البرامج الحاسوبية، وخدمات الإنترنت. لذا، لا بد من إيجاد مورّدين حصراً لهذه المكاتب، مما يتسبب في ارتفاع الأسعار والتكاليف الإدارية.

وتتأثر كذلك بتلك القيود الواردات من المنتجات الإنمائية والإنسانية، مثل الأدوية، والمعدات الطبية، والأسمدة، ومواد التغذية التكميلية، والمعدات المختبرية، والأدوات الزراعية، والأدوات التعليمية، والحواسيب، وبرامجيات المعلومات والاتصالات، ومواد البناء، حتى لو اشتُريت عن طريق التعاون المتعدد الأطراف.

وينتظر من الموارد المالية أن تغطي التكاليف الإضافية المتكبدة نتيجةً للظروف التي تسبب فيها الحظر، وقد كان من الممكن أن تستخدم لإنجاز البرامج وتحقيق النتائج الإنمائية المتوقعة بقدر أكبر من الفعالية.

الائتمانات الإنمائية المقدّمة من المؤسسات المالية الدولية والخدمات المالية المقدمة من مصارف الولايات المتحدة

لقد حدّ الحظر من إمكانية حصول كوبا على الائتمانات الإنمائية التي تمنحها المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، الأمر الذي أدى إلى تقليص احتمالات الحصول على الموارد اللازمة لتأمين دعم مالي لخطط التنمية الوطنية و/أو التنمية المحلية في كوبا.

ولا يمكن لمكاتب الأمم المتحدة في كوبا أن تستخدم الحسابات المؤسسية المفتوحة في مصارف الولايات المتحدة ولا أن تستخدم دولار الولايات المتحدة كعملة للدفع. وبالتالي يتعيّن على هذه المكاتب أن تتخذ تدابير إدارية إضافية لتنفيذ العمليات المالية المتصلة ببرامجها، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف واستخدام مصارف توجد في بلدان ثالثة وزيادة العبء الإداري. وتغطى التكاليف الزائدة المتصلة بذلك بأموال تقدمها الأمم المتحدة وأموال خاصة بالمشاريع تقدمها البلدان المانحة.

ويؤثر الحظر كذلك على المعاملات المالية والمرتبات والخدمات المصرفية وخدمات التأمين لموظفي الأمم المتحدة الدوليين والوطنيين.

البعثات الموفدة إلى مقر الأمم المتحدة وتبادل الخبرات

يمثل إيفاد بعثة لموظفي الأمم المتحدة من حاملي الجنسية الكوبية والخبراء الكوبيين أو السلطات الوطنية الكوبية إلى المقر في نيويورك أو إلى واشنطن العاصمة عملية معقدة ومكلفة. ونظراً لعدم توافر رحلات مباشرة منتظمة من كوبا إلى نيويورك أو إلى واشنطن العاصمة، يتعين الحجز على طرق بديلة أطول وبتكلفة أعلى تقتضي المرور عبر بلدان ثالثة ويتطلب التخطيط للرحلات التي تشمل رعايا كوبيين وقتاً إضافياً نظراً لعملية طلب تأشيرات الدخول.

وتؤثر هذه الأوضاع سلباً في عمليات التبادل المهني وإقامة الشراكات في المجالات الإنمائية الرئيسية.

مركز الجنوب

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢١ أيار/مايو ٢٠١٦]

في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، اتخذت الجمعية، بأغلبية ١٩١ صوتا مقابل صوتين، القرار ٥/٧٠ المتعلق بضرورة إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وقد كرر هذا القرار وعكس، للسنة الرابعة والعشرين على التوالي، القرارات والتقارير والإعلانات السابقة التي اعتمدتها الأمم المتحدة وغيرها من المنتديات الحكومية الدولية والهيئات التي ترفض استخدام التدابير القسرية الانفرادية من قبيل الجزاءات التجارية في شكل حظر، ووقف التدفقات المالية والاستثمارية بين البلدان المرسلة والمستهدفة[٢٢] مثل الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. فغالبا ما تنعكس هذه التدابير سلباً على التمتع بحقوق الإنسان لشعوب البلدان المعنية، ولا سيما لأكثر الفئات ضعفا، بما يشمل النساء والمسنين والأطفال.

وفي ضوء الشواغل المذكورة أعلاه، طلبت الجمعية العامة، في الفقرة ٤ من القرار ٥/٧٠، من الأمين العام أن يعد، بالتشاور مع الأجهزة والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، تقريرا بشأن تنفيذ القرار في ضوء مقاصد ومبادئ الميثاق والقانون الدولي، وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. وعلى مر السنين، أصبح تقرير الأمين

(٢٢) للاطلاع على شرح مفصل لحقوق الإنسان والتدابير القسرية الانفرادية، انظر الرابط: http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Seminars/Pages/WorkshopCoerciveMeasures.aspx.

A/71/91

العام وسيلة هامة لتسليط الضوء على الأثر السلبي للحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. ويقدّم التقرير السنوي صورة واضحة عن أثر التدابير القسرية الانفرادية على السكان في البلدان المستهدفة، لا سيما الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وما يترتب على ذلك من آثار على الشعب الكوبي.

وأعدّ مركز الجنوب هذه المساهمة استجابة لهذا الطلب كمساهمة في تقرير الأمين العام، فيما يتعلق بالتدابير الاقتصادية والمالية والتجارية التي تفرضها دولة ضد دولة أخرى من جانب واحد.

ومركز الجنوب هو المنظمة الحكومية الدولية للبلدان النامية التي أنشئت عام ١٩٩٥ عملا بالاتفاق الذي ينص على إنشاء مركز الجنوب[٢٣] وفقا لتوصيات التقرير المعنون التحدي الذي يواجهه الجنوب: تقرير لجنة الجنوب الذي نظرت الجمعية العامة في نتائجه في قرارها ١٥٥/٤٦ واعترفت بأهمية التقرير. ويدعم مركز الجنوب، الذي يضمّ حاليا ٥٣ دولة من الدول الأعضاء، من بينها كوبا، البلدان النامية في تعزيز مصالحها المشتركة والدفاع عنها على الساحة الدولية. ويجري مركز الجنوب بحوث في مجال السياسات بشأن مختلف المجالات السياساتية الدولية المرتبطة بتعزيز الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية.

وفي القرار ٥/٧٠، أعادت الجمعية العامة التأكيد على تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل بجميع أشكاله في شؤونها الداخلية وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، وكررت دعوتها جميع الدول إلى الامتناع عن إصدار وتطبيق قوانين وتدابير كالحظر المفروض على كوبا، عملا بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. واتخذت الجمعية العامة مرارا وتكرارا، منذ عشرين عاما إلى الآن، قرارات فيما يخص ”قانون هيلمز – بيرتون“[٢٤] الصادر عام ١٩٩٦ في الولايات المتحدة، الذي تترتب على تطبيقه آثار تتجاوز الحدود الإقليمية، فلا تنعكس سلبا على تجارة كوبا مع الولايات المتحدة فقط، بل أيضا مع بلدان ثالثة. ويمثل هذا القانون استمرارا للحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ أكثر من خمسة عقود، الأمر الذي أدى إلى نتائج عكسية وسبب خسائر اجتماعية واقتصادية وتجارية هائلة للشعب ذلك البلد.

---

(٢٣) انظر: United Nations, *Treaty Series*, vol. 1885.

(٢٤) للاطلاع على تحليل مفصل للقوانين ذات الصلة بالحظر، انظر: Dianne E. Rennack and Mark P. Sullivan, Congressional Research Service, “Cuba sanctions: legislative restrictions limiting the normalization of relations” (5 June 2015). متاح على الرابط: https://www.fas.org/sgp/crs/row/R43888.pdf.

وقد أدى التغير في سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا الذي أعلن عنه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ واستئناف العلاقات الدبلوماسية الذي دخل حيز النفاذ في تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى فتح حقبة جديدة في العلاقات بين البلدين. ولكن للأسف، لا يزال الحظر قائما، ولا يزال الحظر ساريا على معظم المعاملات بين الولايات المتحدة الأمريكية، أو الأشخاص الخاضعين للولاية القضائية للولايات المتحدة الأمريكية، وكوبا على نحو ما أكدته مؤخرا وزارة الخزانة التابعة للولايات المتحدة.

وعلى الرغم من الجهود الإيجابية التي اضطلعت بها الإدارة الأمريكية الحالية خلال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ من أجل إحداث تغييرات سياساتية بشأن العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا، لا يزال الحظر قائماً لأن رفعه سيتطلب أن يعمل الكونغرس على إلغاء التشريعات المتعلقة بالحظر التي لا تزال سارية منذ عام ١٩٦١.

وتبين القرارات الصادرة مؤخرا عن مكتب الولايات المتحدة لمراقبة الممتلكات الأجنبية مدى استمرار الحظر على كوبا، إذ تفرض على البلدان الثالثة وشركاتها ومصارفها غرامات هائلة لأنها تحافظ على علاقاتها التجارية والمالية مع كوبا. فقد فرض مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية في الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٦، ما مجموعه ٤٩ غرامة بسبب انتهاكات للحظر. ومن آخر الأمثلة على ذلك، وفقاً لما أبلغت عنه حكومة كوبا في نشرتها الصحفية الأخيرة الصادرة في ٩ أيار/مايو ٢٠١٦، ما يلي:

- فرض عقوبة على الشركة الفرنسية SA Services CGG في شباط/فبراير ٢٠١٦ لتوفيرها خدمات ومعدات أصلها من الولايات المتحدة للتنقيب عن النفط والغاز في المياه الإقليمية الكوبية ولإجراء بحوث زلزالية من جانب كيان كوبي في المنطقة الاقتصادية الخالصة لكوبا

- فرض عقوبات على مصرفين أوروبيين لإبقائهما على علاقات مصرفية مشروعة مع كوبا وبلدان أخرى: (أ) فرضت عقوبة قدرها ١,٧ بليون دولار على مصرف Commerzbank الألماني؛ (ب) فرضت غرامة قدرها ١,١ بليون دولار على مصرف Agricole Crédit الفرنسي. ونتيجة هذه العقوبة، أنهى المصرف الألماني معاملاته مع المصارف الكوبية وسفارة كوبا في برلين

- رفض المصرف السويسري Banque Cantonale de Geneve SA (BCGE) تحويلا من شركة تتعامل بالنيكل الكوبي

ولا يزال الشعب الكوبي يشعر بآثار الحظر. فعلى سبيل المثال، أبرزت ورقة صادرة عن منظمة العفو الدولية عام ٢٠٠٩[٢٥] الآثار السلبية للحصار المفروض على كوبا، لا سيما على الفئات الضعيفة، ودعت رئيس الولايات المتحدة إلى اتخاذ عدد من الإجراءات الرامية إلى اتباع نهج جديد تجاه كوبا.

ولا يؤثر الحظر أيضا على الشعب الكوبي والمعاملات التجارية والمالية الكوبية فحسب، بل أيضا على أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي تضطلع بها كوبا منذ عقود من الزمن. فعلى سبيل المثال، شكلت المساعدة الطبية الطارئة التي قدمتها كوبا استجابة للبلدان الأفريقية المتضررة من أزمات إيبولا في غرب أفريقيا، والتي اعتُرف بها على الصعيد العالمي، مثالاً عظيماً على التضامن مع المجتمع الدولي. وكان يمكن أن تكون المساعدة الكوبية الرامية إلى معالجة هذه الأزمة الصحية أكثر شمولاً لولا الحظر. وسيسمح رفع الحظر بشكل دائم لكوبا بزيادة التعاون مع البلدان النامية الأخرى في مجالات الصحة والبيئة والزراعة، من بين مسائل أخرى.

وطالما شددت البلدان النامية على أن مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالمساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، هي مبادئ أساسية تضمن وضع وصيانة نظام متعدد الأطراف يستند إلى قواعد يفضي إلى السلام والتنمية في البلدان النامية. وطالما أيضا اتحدت البلدان النامية في مطالبتها بإلغاء تطبيق التدابير القسرية الانفرادية، بما في ذلك تطبيق التدابير الاقتصادية والتجارية التي تتخذها دولة ضد دولة أخرى والتي تؤثر على قدرة الدولة الأخيرة على التمتع بفوائد التجارة والملاحة الدوليتين دون عوائق، وتتدخل أيضا في علاقاتها مع البلدان الثالثة، بما يؤثر سلبا على تجارتها واستثماراتها وأنشطتها التعاونية. فعلى سبيل المثال، قدّم وزير الخارجية الكوبي في عام ٢٠١٤ تقديرات بلده للأضرار الاقتصادية المتراكمة التي يخلفها الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا والتي بلغت ١,١ ترليون دولار.

وعبّر وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، وهي أكبر مجموعة للبلدان النامية، في اجتماعها الوزاري السنوي التاسع والثلاثين الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، عن اعتراضهم الشديد على هذه التدابير (انظر A/70/410، المرفق). وفي الفقرة ١٠٦ من الإعلان، أعاد الوزراء تأكيد رفضهم القاطع لفرض قوانين وقواعد يتجاوز أثرها الحدود الإقليمية، وكل الأشكال الأخرى من التدابير

(٢٥) انظر: Amnesty International, “The US embargo against Cuba – its impacts on economic and social rights” (London, 2009).

القسرية الاقتصادية، بما فيها الجزاءات الانفرادية، ضد البلدان النامية، وأعادوا تأكيدهم على الحاجة الملحة لإلغائها على الفور. وشددوا على أن هذه الإجراءات لا تقوض المبادئ المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فحسب، بل تهدد أيضاً على نحو خطير حرية التجارة والاستثمار. لذا دعا الوزراء المجتمع الدولي إلى اعتماد تدابير عاجلة وفعالة من أجل إنهاء استخدام التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية ضد البلدان النامية. وأدان الوزراء أيضاً استخدام التدابير الاقتصادية الأحادية ضد إيران (جمهورية – الإسلامية)، والجمهورية العربية السورية، والسودان، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، والحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة الذي يؤثر على حياة الملايين من الشعب الفلسطيني.

وفي الفقرة ١٠٧ من الإعلان، أعرب الوزراء عن ”رفضهم بأقوى شكل لتنفيذ التدابير القسرية الانفرادية، وأكدوا مرة أخرى تضامنهم مع كوبا. وبعد أن رحبوا بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، أكدوا من جديد دعوتهم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على هذه الدولة الشقيقة منذ أكثر من خمسة عقود. وشجع الوزراء رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على أن يتخذ كل ما يندرج ضمن سلطاته التنفيذية من إجراءات كفيلة بأن تُعَدِّل على نحو جوهري تطبيق الحصار المفروض على كوبا، وشجعوا كونغرس الولايات المتحدة على أن يشرع، في أقرب وقت ممكن، في إجراء مناقشات بشأن رفع هذا الحصار.

وفي الفترة من حزيران/يونيه ٢٠١٥ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٦، اعتمدت أيضاً عدة مؤتمرات ومنتديات أخرى تابعة للأمم المتحدة وثائق ختامية ترفض أيضا استخدام التدابير القسرية الانفرادية، بما في ذلك التدابير المتصلة بالحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. فعلى سبيل المثال، اعتمد قادة العالم بتوافق الآراء، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) المعنونة ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“ التي يرد في نص الفقرة ٣٠ منها ما يلي: ”نحث الدول بقوة على الامتناع عن سن وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية أحادية الجانب تتنافى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة، ولا سيما في البلدان النامية“.

وعلاوة على ذلك، سيكون من المبادرات المهمة إجراء تحليل أكثر شمولا لتأثير جميع التدابير القسرية الانفرادية المطبقة حاليا على التمتع بحقوق الإنسان وإعمالها. وسيكتسي تحليل من هذا القبيل أهمية خاصة فيما يتعلق بتقييم أثر هذه التدابير على حقوق الإنسان للأشخاص الذين يعيشون في البلدان المتضررة، ولا سيما على النساء والمسنين والأطفال،

A/71/91

الذين غالبا ما يشكلون الضحايا الرئيسيين لهذه التدابير كما في حالة منع إمكانية الحصول على الأدوية والتكنولوجيا لإنتاج الأدوية في كوبا وجمهورية إيران الإسلامية، وهما البلدان الأكثر تضررا من الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة. وستكون الأمم المتحدة الهيئة الأقدر على إجراء هذا التحليل والتقييم على أساس أكثر انتظاما ومتانة. وفي هذا الصدد، من الإنجازات الهامة تعيين مجلس حقوق الإنسان في الآونة الأخيرة مقررا خاصا معنيا بالآثار السلبية للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، عملا بقرار المجلس ٢١/٢٧ المؤرخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وفي نفس القرار، قرر المجلس تنظيم حلقة نقاش نصف سنوية بشأن مسألة التدابير القسرية الانفرادية وحقوق الإنسان[٢٦].

ومثل استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وكوبا بقيادة الرئيس باراك أوباما والرئيس راؤول كاسترو نقطة تحول تاريخية إيجابية. ويجب أن يتبع هذه الخطوة الإيجابية بنشاط رفع دائم للحظر.

لقد أثر الحظر المفروض على كوبا سلباً على النمو الاقتصادي لكوبا وعلى تنميتها وسكانها. وأثر أيضاً على الإمكانيات الكاملة لكوبا بصفتها طرفا فاعلا في التجارة الدولية والتنمية. وثمة إمكانيات إيجابية كبيرة نتيجة لتحسن علاقات كوبا مع الولايات المتحدة الأمريكية وبقية العالم، ويمكن تحقيق هذه الإمكانيات عن طريق رفع دائم للحظر المفروض على كوبا في أقرب وقت ممكن، بما يتفق مع النداءات الموجهة من الجمعية العامة وجميع البلدان النامية.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٩ أيار/مايو ٢٠١٦]

تعمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مع كوبا منذ عام ١٩٦٢. ويغطي البرنامج القطري الحالي الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ وهو متوائم تماما مع إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، ومع الخطة الاستراتيجية لليونيسيف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ومع الأولويات الوطنية لكوبا.

(٢٦) انظر قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/٢٧ و Corr. 1؛ و "Panel discussion on unilateral coercive measures and human rights (Geneva, 17 September 2015)". متاحة على الرابط: http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Seminars/Pages/WorkshopCoerciveMeasures.aspx.

وتدعم اليونيسيف الجهود التي تبذلها الحكومة للحفاظ على الإنجازات السابقة وتحسين جودة الخدمة في ثلاثة مجالات هي: (أ) الصحة والتغذية؛ و (ب) التعليم؛ و (ج) الحماية والمشاركة. وفي هذا السياق، ما زال الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا يؤثر في الأحوال المعيشية للأطفال والمراهقين وأسَرهم في كوبا وفي تعليمهم ونمائهم.

وعلى الرغم من تحسن العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا، ورفع عدد من القيود، ما زال العديد من هذه القيود موجودا. وستستغرق عمليات رفع القيود التي جرت مؤخرا وقتا كي يبدأ نفاذها. ومن الأمثلة على ذلك التدبير الأخير الذي يسمح باستخدام دولار الولايات المتحدة للمعاملات المالية المتصلة بكوبا. لكن في الممارسة العملية، ما زال استخدام دولار الولايات المتحدة غير ممكن، مما يزيد من تكاليف المعاملات.

وحتى تنفيذ أنظمة جديدة من أجل التخفيف من آثار الجزاءات، ستواصل القيود المفروضة في إطار الحصار زيادة تكلفة اللوازم والخدمات الاجتماعية الأساسية، من قبيل الرعاية الصحية والتعليم.

الأثر في الخدمات الصحية

في قطاع الصحة، يجري اقتناء الأدوية والكواشف وقطع غيار المعدات المستخدمة لأغراض التشخيص والعلاج والأدوات الطبية والجراحية من أسواق بعيدة، وفي كثير من الأحيان يكون ذلك من خلال وسطاء. وتتسبب هذه الممارسة في زيادة تكاليف قطاع الصحة، وتحول دون الحصول على أحدث المدخلات والتكنولوجيات وتؤدي إلى حدوث نقص في المخزونات.

فعلى سبيل المثال، لم يتمكن مركز أمراض القلب لدى الأطفال في مستشفى وليام سولير من الحصول من الولايات المتحدة على مواد بيولوجية جيدة لأغراض زرع القلب (مثل صمامات القلب البيولوجية). واضطر مركز أمراض القلب إلى استخدام الصمامات الميكانيكية التي تتطلب تناول عقاقير منع التجلط التي تنطوي على مخاطر أكبر وتُعرِّض المرضى إلى مضاعفات أخرى أخطر.

الأثر في الخدمات التعليمية

للحصار أيضا أثر سلبي على نوعية التعليم. فعلى سبيل المثال، يؤدي الحصار إلى زيادة تكاليف اللوازم التعليمية الضرورية من قبيل كتب اللغة الإنكليزية، والمؤلفات

A/71/91

المتخصصة، والمعدات والمواد اللازمة لمختبرات الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا، فضلا عن أجزاء الحواسيب والمعدات الرياضية. ويتعين شراء هذه الموارد من أسواق بعيدة[٢٧]، مما يزيد من تكاليف الشحن. ويتأثر الأطفال ذوو الإعاقة أكثر من غيرهم بسبب تكلفة احتياجاتهم/موادهم المتخصصة.

وفيما يتعلق بالتعليم المهني التقني، يعوق الحصار شراء المواد الخام، والمعدات والأدوات المستخدمة للتدريب العملي.

أثر الحصار على عمليات اليونيسيف في كوبا

تسري القيود التجارية المذكورة أعلاه أيضاً على اللوازم التي تحتاج اليونيسيف إلى استيرادها من أجل الأطفال والشركاء المنفذين، مما يؤدي إلى زيادة في الأسعار وإطالة المدة الزمنية التي تستغرقها عمليات الشراء (قد تصل إلى ١٢٠ يوماً). فعلى سبيل المثال، احتاجت اليونيسيف إلى استيراد شاشات مراقبة الأجنة من ألمانيا.

وعلاوة على ذلك، تشير التقديرات إلى أن الوصول إلى سوق الولايات المتحدة من شأنه أيضاً أن يخفض النفقات المتصلة بالشحن واللوجستيات.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٦]

تنص ولاية الدوحة (TD/500/Add.1) التي اعتُمدت في نيسان/أبريل ٢٠١٢ في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثالثة عشرة المعقودة على أنه:

تُحث الدول بشدة على الامتناع عن وضع وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية انفرادية غير مطابقة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة تعرقل التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما في البلدان النامية، وتضر بالمصالح التجارية. ذلك أن هذه الإجراءات تعرقل الوصول إلى الأسواق، والاستثمارات وحرية العبور، ورفاه السكان في البلدان المتأثرة. كما أن تحرير التجارة المجدي

(٢٧) الاستيراد من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المجاورة صعب أيضا لأن أي منتجات تحتوي على أكثر من ١٠ في المائة من مواد منشؤها الولايات المتحدة تخضع للجزاءات.

سيقتضي معالجة التدابير غير التعريفية التي تشمل، فيما تشمله، التدابير الانفرادية، حيثما يمكن أن تكون تلك التدابير بمثابة حواجز تجارية لا داعي لها.

واتسمت الأشهر الـ ١٨ التي سبقت إعداد هذا التقرير بأحداث تاريخية في العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا، بما في ذلك إعادة العلاقات الدبلوماسية، وقيام رئيس الولايات المتحدة بزيارة كوبا، وتخفيف تدابير الحصار بشكل كبير. ومن المتوقع أنه من الممكن أن يؤدي تحسن العلاقات الدبلوماسية والتجارية إلى تحقيق معدل نمو قدره ٤,٠ في المائة في عام ٢٠١٥[٢٨]، مقابل ١,٣ في المائة في عام ٢٠١٤[٢٩]. ولكن في الوقت الراهن، ما زالت العناصر الأساسية للحصار قائمة ريثما يبت فيها كونغرس الولايات المتحدة.

الاتجاهات الاقتصادية والتجارية في كوبا

تفيد الحكومة الكوبية بأن مجموع الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الحصار حتى منتصف حزيران/يونيه ٢٠١٥ قد بلغ أكثر من ١٢١ بليون دولار (انظر A/70/120). وقُدرت الأضرار الناجمة عن الحصار في ما يتعلق بالميزان التجاري الخارجي في الفترة من منتصف عام ٢٠١٤ إلى منتصف عام ٢٠١٥ بمبلغ ٣,٩ بلايين دولار. ويعزى ٧٠ في المائة من ذلك إلى الإيرادات الضائعة في ما يتعلق بتصدير السلع والخدمات في قطاعات السياحة والنقل والزراعة (المرجع نفسه). فالحصار يعوق نقل التكنولوجيا، وتعبئة رأس المال الأجنبي، والتطور الطبيعي لجميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكان قطاعا الصحة والتغذية من بين أكثر القطاعات تأثرا بالحصار بشكل مباشر، إذ جرى تكبد تكاليف أعلى من المعتاد من جراء الاعتماد على أسواق أخرى للواردات وبسبب الحظر المفروض على استخدام دولار الولايات المتحدة.

وفيما يتعلق بالتجارة الدولية، كوبا بلد مستورد للسلع ومصدر للخدمات. وعلى النحو المبين في البيانات التجارية للأعوام من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥ (انظر المرفق)، تشير تقديرات الأونكتاد إلى أن البلد كان لديه عجز قدره ١٠,٧ بلايين دولار في تجارة السلع وفائض قدره ٨,٤ بلايين دولار في مجال التجارة في الخدمات في عام ٢٠١٥. وكان لدى البلد فوائض في إجمالي الميزان التجاري في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤ تتراوح بين ٤١٨ مليون دولار و ٢,٥ بليون دولار، ولكنه سجل عجزا قدره ٢,٣ بليون دولار في

(٢٨) انظر: Economist Intelligence Unit (EIU), “Country report Cuba”, 6 April 2016.

(٢٩) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، UNCTAD STAT, “General profile: Cuba, 2014”، متاح على الرابط: http://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile/en-GB/192/index.html.

A/71/91

عام ٢٠١٥. وانخفض مجموع قيمة الصادرات من السلع باستمرار من ٥,٨ بلايين دولار إلى ٤,٢ بليون دولار خلال فترة السنوات الخمس. وكانت الصادرات الرئيسية هي الخامات والفلزات. وكان المقصد الرئيسي للسلع الكوبية هو الاتحاد الأوروبي. وتراوح مجموع قيم الواردات من السلع ما بين ١٣ بليون دولار و ١٤,٩ بليون دولار خلال الفترة. وكانت الواردات الرئيسية هي السلع المصنعة والوقود، وكان المصدر الرئيسي للواردات هو أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبالنسبة للتجارة في الخدمات، تشير تقديرات الأونكتاد إلى أن مجموع قيم الصادرات تراوح بين ١٠,٦ بلايين دولار و ١٣ بليون دولار، في حين ارتفعت قيم الواردات من ٢,١ بليون دولار إلى ٢,٥ بليون دولار خلال الفترة.

ومن منظور قطاعي، تشمل القطاعات الرئيسية المولدة للنقد الأجنبي الخدمات الطبية، والسياحة، وتعدين النيكل، والتكنولوجيا الأحيائية والمستحضرات الصيدلية. وكانت السياحة الدولية قوية بشكل خاص على مدى عدة سنوات، مما يعكس بشكل خاص التحسن التدريجي في العلاقات مع الولايات المتحدة. فقد ارتفعت بنسبة ٩,٣ في المائة في عام ٢٠١٤ و ١٥,٩ في المائة في عام ٢٠١٥، وذلك بقيام ما يزيد على ٣,٥ ملايين أجنبي بزيارة البلد[٣٠]. وظلت كندا المصدر الرئيسي للسياح، تليها ألمانيا والولايات المتحدة. بيد أن أن سوق الولايات المتحدة كانت هي الأسرع نموا: بعد التخفيف الأولي لقيود الحصار، وصل ١٦١ ٠٠٠ سائح في عام ٢٠١٥، أي ما يمثل زيادة قدرها ٧٦,٦ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٤[٣١]. وفيما يتعلق بالمصادر الأخرى للإيرادات الدولية، تشكل التحويلات الآتية من الأقارب الذين يعيشون في الخارج، ولا سيما في الولايات المتحدة، مصدرا هاما من مصادر العملة الصعبة وتبلغ ٢ بليون دولار سنويا[٣٢]. وتتلقى كوبا إعانات نفطية سخية من فنزويلا مقابل خدمات الأطباء الكوبيين. بيد أن هذا الدعم يتضاءل منذ عام ٢٠١٤، ولا تزال كوبا عرضة للتأثر بالأزمة الاقتصادية السائدة في ذلك البلد[٣٣].

ويمكن لكوبا استيراد المنتجات الزراعية من الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠١، وإن كانت القيود المفروضة على تمويل وائتمان صادرات الولايات المتحدة قد حدت من

---

(٣٠) انظر: Economist Intelligence Unit (EIU), "Country report Cuba", 6 April 2016.

(٣١) "Cuba tourism grows 17.3 per cent in 2015", *Caribbean News Now!* (Dallas, Texas), 15 January 2016. متاح على الرابط: http://www.caribbeannewsnow.com/headline-Cuba-tourism-grows-17.3-percent-in-2015-28962.html.

(٣٢) انظر: Mark P. Sullivan, Congressional Research Service, "Cuba: issues for the 114th Congress" (March 15, 2016).

(٣٣) انظر: Economist Intelligence Unit (EIU), "Country report Cuba", 6 April 2016.

مستويات صادرات الولايات المتحدة. ويتخوف بعض الخبراء الزراعيين من أن صادرات الولايات المتحدة الزراعية إلى كوبا ستتعرض لعراقيل خطيرة ما دامت هذه القيود قائمة[٣٤].

التطورات في الولايات المتحدة

خلال الأشهر الـ ١٨ التي سبقت إعداد هذا التقرير، اتخذت الولايات المتحدة خطوات هامة في الطريق نحو تطبيع العلاقات مع كوبا. وقام البلدان باستعادة العلاقات الدبلوماسية وبإعادة فتح السفارة في عاصمة كل منهما في تموز/يوليه ٢٠١٥. وقام رئيس الولايات المتحدة بزيارة رسمية إلى كوبا للمرة الأولى منذ ٨٨ عاما في آذار/مارس ٢٠١٦. واتُخذت تدابير هامة للتخفيف من تدابير الحظر المفروضة على السفر والتحويلات المالية والتجارة والشؤون المالية. ويرد عرض موجز لهذه التدابير أدناه[٣٥].

السفر والتحويلات المالية – لا يزال السفر إلى كوبا من جانب عامة الجمهور فقط لأغراض السياحة أمرا محظورا. غير أن مواطني الولايات المتحدة الذين يندرجون في ١٢ فئة من فئات ''الحالات الخاصة''[٣٦] مسموح لهم الآن بزيارة كوبا دون طلب إذن. ويمكنهم إنفاق الأموال في كوبا دون قيود، واستخدام بطاقات الائتمان وبطاقات الخصم الصادرة عن الولايات المتحدة، وفتح حسابات مصرفية في كوبا من أجل الحصول على أموال لإجراء معاملات معينة. ومن المسموح به الآن أيضا القيام بتحويلات غير محدودة إلى المواطنين الكوبيين من أجل التبرع، والمشاريع الإنسانية وتعزيز المجتمع المدني، فضلا عن بعض الأنشطة المتصلة بالأعمال التجارية الخاصة.

التجارة – جرى تخفيف القيود المفروضة على خدمات النقل بشكل متواز. وقامت الولايات المتحدة وكوبا بالتوقيع على ترتيب ثنائي لاستعادة الخدمات الجوية المنتظمة[٣٧]. وقد أذنت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أيضا بالدخول في المجال الجوي المغلق، وتقاسم رموز الرحلات الجوية وترتيبات الإيجار من أجل تيسير تقديم خدمات شركات النقل الجوي، وبمرور السفن التي تحمل شحنات مأذون بها وزوار مأذون بهم إلى كوبا.

(٣٤) المرجع نفسه.

(٣٥) للاطلاع على معلومات شاملة عن التدابير المتخذة انظر: Resource Center: Cuba Sanctions, United States Department of the Treasury, "Fact sheets" (January and September 2015 and January and March 2016). متاح على الرابط: https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/Programs/pages/cuba.aspx.

(٣٦) المرجع نفسه، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

(٣٧) من المتوقع أن تبدأ الخدمات المنتظمة في وقت لاحق من عام ٢٠١٦.

A/71/91

وعلاوة على ذلك، يمكن حاليا لوكلاء السفر وشركات النقل الجوي والبحري تقديم خدمات السفر إلى كوبا في إطار ترخيص عام[٣٨].ونتيجة لذلك، تم إنشاء أعمال تجارية جديدة للولايات المتحدة في مجالات السياحة والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل من أجل الربط بين البلدين[٣٩].

وبصفة أعم، جرى توسيع نطاق السلع والخدمات التي يمكن تصديرها من الولايات المتحدة إلى كوبا. وهي تشمل الآن بعض مواد البناء المستخدمة في تشييد المباني السكنية الخاصة؛ والسلع التي يستخدمها أصحاب المشاريع الكوبيين في القطاع الخاص؛ والمعدات الزراعية لصغار المزارعين؛ ومعدات وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية. ويسمح حاليا للأشخاص الخاضعين للولاية القضائية للولايات المتحدة الذين يزاولون أنشطة مأذونا بها في كوبا بإنشاء وجود مادي من قبيل مكتب أو منفذ للبيع بالتجزئة أو مخزن. ويأذن لهم أيضا بتوظيف المواطنين الكوبيين، وفتح الحسابات المصرفية في البلد والاحتفاظ بها. وتم توسيع نطاق نظام التراخيص العام القائم بالفعل من أجل السماح لدوائر الأعمال بإجراء بحوث السوق، والقيام بعمليات التسويق أو المبيعات أو التفاوض على العقود، ومزاولة أنشطة التنفيذ والتركيب والتأجير.

وبالمثل، استُثنيت من الحصار بعض الواردات من كوبا إلى الولايات المتحدة. فبعض السلع التي ينتجها أصحاب المشاريع الكوبيون المستقلون يمكن استيرادها الآن إلى الولايات المتحدة، وبعض الخدمات يمكن أن يقدمها أصحاب المشاريع الكوبيون المستقلون[٤٠]. ويجب إثبات وضع أصحاب المشاريع الكوبيين المستقلين من خلال أدلة مستندية. ومع ذلك، ما زال حظر الاستيراد ساريا على عدد كبير جدا من السلع. وعلاوة على ذلك، اشتراط أن تكون السلع والخدمات المأذون بها من إنتاج أصحاب مشاريع كوبيين مستقلين يشكل قيدا خطيرا مفروضا على الصادرات بسبب انتشار المؤسسات المملوكة للحكومة.

المجال المالي – على الرغم من أن تدابير الحصار المالية ما زالت على حالها في معظمها، فإن عدة تدابير هامة استُحدثت لتيسير المعاملات المالية بين البلدين. فقد أزيلت

(٣٨) رست أول باخرة سياحية تابعة الولايات المتحدة منذ ٥٠ عاما في ميناء هافانا في ٢ أيار/مايو ٢٠١٦.

(٣٩) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر *Caribbean News Now!*، ٢٠ و ٢٢ نيسان/أبريل ٧، و ٩ و ٢٥ أيار/مايو، و ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٥؛ و ٢١ و ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٦.

(٤٠) للاطلاع على قائمة البضائع المأذون باستيرادها ومعلومات بشأن استيراد الخدمات، انظر الموقع الشبكي لوزارة خارجية الولايات المتحدة على الرابط التالي: http://www.state.gov/e/eb/tfs/spi/cuba/515582/237471.htm.

القيود المتعلقة بالمدفوعات وشروط التمويل الخاصة بعمليات التصدير وإعادة التصدير المأذون بها، باستثناء ما يتعلق بالسلع الزراعية والمواد الزراعية، والمؤسسات الوديعة التابعة للولايات المتحدة قادرة الآن على توفير التمويل لعمليات التصدير وإعادة التصدير هذه. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، مُنحت المؤسسات المصرفية التابعة للولايات المتحدة الضوء الأخضر لفتح حسابات مصرفية في الولايات المتحدة للمواطنين الكوبيين في كوبا حتى يتمكنوا من تلقي المدفوعات عن المعاملات المأذون بها. ويمكن أيضا لمصارف الولايات المتحدة أن تتعامل بالصكوك النقدية المقومة بدولارات الولايات المتحدة المقدمة بصورة غير مباشرة من المؤسسات المالية الكوبية، وفي الوقت نفسه يجوز لحسابات المراسلة في المؤسسات المالية التابعة للبلدان الثالثة المستخدمة في تلك المعاملات أن تكون مقومة بدولارات الولايات المتحدة.

استنتاجات

تتسم التدابير التي اتخذتها الولايات المتحدة لتخفيف الحصار المفروض على كوبا بأهميتها وتأخرها. وتوحي الأرقام المتوقعة للنمو الاقتصادي لكوبا لعام ٢٠١٥ وعلاقاتها التجارية الوليدة بالمنافع المتبادلة المحتملة التي قد تنشأ عن الرفع الكامل للحصار. وقد أقر الرئيس أوباما علنا بأن سياسة عزل كوبا القائمة منذ زمن بعيد قد فشلت في تحقيق أهدافها ودعا كونغرس الولايات المتحدة إلى إنهاء الحصار بالكامل[٤١]. ورفع الحصار يتطلب تعديل أو إلغاء العديد من القوانين الأساسية للولايات المتحدة[٤٢]. ومن المؤمل أن يواصل كونغرس الولايات المتحدة السياسة التي استهلّتها إدارة أوباما، تمشيا مع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة خلال السنوات الأربع وعشرين المتتالية الماضية، وآخرها القرار ٥/٧٠ المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

(٤١) انظر: See https://www.whitehouse.gov/issues/foreign-policy/cuba.

(٤٢) تشمل هذه النظم الأساسية قانون الحرية والتضامن الديمقراطي مع كوبا لعام ١٩٩٦، وقانون المساعدة الخارجية لعام ١٩٦١، وقانون الديمقراطية الكوبية لعام ١٩٩٢، وقانون إصلاح الجزاءات التجارية وتعزيز الصادرات لعام ٢٠٠٠. ولمزيد من المعلومات، انظر: Mark P. Sullivan, Congressional Research Service, "Cuba: issues for the 114th Congress" (March 15, 2016).

A/71/91

المرفق

الجدول ١

كوبا: الميزان التجاري

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
السلع	٨ ٢٦٩-	٨ ٧٢٠-	٩ ٣٩٩-	٨ ١١٢-	١٠ ٧٢٤-
الخدمات	٨ ٦٨٧	١٠ ٣٥٤	١٠ ٧٢١	١٠ ٥٨٩	٨ ٤٢٦
الميزان	٤١٨	١ ٦٣٤	١ ٣٢٢	٢ ٤٧٧	٢ ٢٩٨-

المصدر: حسابات مستندة إلى الأرقام الواردة في الجداول ٢ و ٣ و ٤ في ما يتعلق بالتجارة في السلع والخدمات.

الجدول ٢

كوبا: صادرات السلع

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الشريك	فئة السلع	٢٠١١[أ]	٢٠١٢[أ]	٢٠١٣[أ]	٢٠١٤[أ]	٢٠١٥[أ]
الاتحاد الأوروبي (٢٧ دولة)	جميع الأصناف الغذائية	٤٢٥	٥٢٢	٥٦٦	٤٣٣	٣٩٩
	الخامات والفلزات	١ ٤١١	١ ٤٩١	١ ٥٢٨	١ ٤٩٤	١ ١٩٠
	الوقود	٩	١٠	٦	٣	٥
	السلع المصنعة	٥٥	٥٦	٧١	٦٤	٥١
	المجموع	١ ٨٩٩	٢ ٠٧٨	٢ ١٧٢	١ ٩٩٥	١ ٦٦٤
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	جميع الأصناف الغذائية	٢٦	٣٤	٣٠	٤٣	٢٨
	الخامات والفلزات	٢٥	٢٤	١٨	١٤	١٥
	الوقود	٥٢	٦٩	٩٥	٨٠	٦٥
	السلع المصنعة	٤٩٦	٥٨٥	٥٣١	٥٢٢	٤٣١
	المجموع	٥٩٩	٧١٢	٦٧٧	٦٥٩	٥٣٩
الولايات المتحدة الأمريكية	جميع الأصناف الغذائية	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
	الخامات والفلزات	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
	الوقود	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
	السلع المصنعة	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
	المجموع	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر

الشريك	فئة السلع	٢٠١١[أ]	٢٠١٢[أ]	٢٠١٣[أ]	٢٠١٤[أ]	٢٠١٥[أ]
بقية بلدان العالم	جميع الأصناف الغذائية	٨٠٤	٧٥٣	٥٦٦	٥٣٧	٤٨٥
	الخامات والفلزات	٢ ٤١١	٢ ٠٣٦	١ ٧٦٤	١ ٦١٢	١ ٤١٨
	الوقود	٣٧	٣٦	١٦	٢٩	٢١
	السلع المصنعة	٣٨	٤٦	٦٠	٦٣	٤٥
	المجموع	٣ ٢٩١	٢ ٨٧١	٢ ٤٠٦	٢ ٢٤١	١ ٩٧٠
العالم	جميع الأصناف الغذائية	١ ٢٥٦	١ ٣٠٩	١ ١٦٢	١ ٠١٣	٩١٣
	الخامات والفلزات	٣ ٨٤٦	٣ ٥٥٠	٣ ٣١٠	٣ ١٢٠	٢ ٦٢٣
	الوقود	٩٩	١١٥	١١٨	١١٢	٩١
	السلع المصنعة	٥٨٩	٦٨٧	٦٦٢	٦٤٩	٥٢٦
	المجموع	٥ ٧٨٩	٥ ٦٦١	٥ ٢٥٢	٤ ٨٩٤	٤ ١٥٢

المصدر: أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، استنادا إلى قاعدة الأمم المتحدة للبيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية وقواعد بيانات إدارة الإحصاءات التجارية في صندوق النقد الدولي.

ملاحظة: جميع المواد الغذائية (التصنيف الموحد للتجارة الدولية صفر + ١ + ٢٢ + ٤)؛ والخامات والمعادن (التصنيف الموحد للتجارة الدولية ٢٧ + ٢٨ + ٦٨)؛ والوقود (التصنيف الموحد للتجارة الدولية ٣)؛ والسلع المصنعة (التصنيف الموحد للتجارة الدولية من ٥ إلى ٨ ناقص ٦٦٧ و ٦٨).

(أ) تقديرات.

الجدول ٣

كوبا: الواردات من السلع

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الشريك	فئة السلع	٢٠١١[أ]	٢٠١٢[أ]	٢٠١٣[أ]	٢٠١٤[أ]	٢٠١٥[أ]
الاتحاد الأوروبي (٢٧ دولة)	جميع الأصناف الغذائية	٥٨٤	٥٦٤	٥٨٠	٥٨٨	٦١٥
	الخامات والفلزات	٤٨	٤٥	٣٦	٢٩	٣٩
	الوقود	٩٧	٨٠	٦٦	٤٩	٦٩
	السلع المصنعة	٢ ٤٠٨	٢ ٤٧١	٢ ٦٤٨	٢ ٢٢١	٢ ٥٩٥
	المجموع	٣ ١٣٨	٣ ١٦٠	٣ ٣٣٠	٢ ٨٨٨	٣ ٣١٨
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	جميع الأصناف الغذائية	٧٠١	٧٣٢	٧٧٥	٧٥٨	٨٠٤
	الخامات والفلزات	١٨	٤٠	٣٤	٢٣	٣٤
	الوقود	٥ ١٣٣	٥ ١٧٧	٥ ٢٠٢	٤ ٨٧٠	٥ ٤٠٣
	السلع المصنعة	١ ١١٥	١ ١٩٦	٩١٦	١ ٠٤٧	١ ١٢٢
	المجموع	٦ ٩٦٧	٧ ١٤٥	٦ ٩٢٧	٦ ٦٩٩	٧ ٣٦٢

A/71/91

الشريك	فئة السلع	٢٠١١[أ]	٢٠١٢[أ]	٢٠١٣[أ]	٢٠١٤[أ]	٢٠١٥[أ]
الولايات المتحدة الأمريكية	جميع الأصناف الغذائية	٤٤٢	٥٦٥	٢٩٦	٢٣٥	٣٨٥
	الخامات والفلزات	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
	الوقود	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
	السلع المصنعة	١٣	١٢	١٤	١٢	١٣
	المجموع	٤٥٥	٥٧٧	٣١٠	٢٤٨	٣٩٨
بقية بلدان العالم	جميع الأصناف الغذائية	٢٤٠	٢٢٦	٣٨٩	٣٥٨	٣٤٦
	الخامات والفلزات	٧٧	٧٧	٥٧	٤٦	٦٣
	الوقود	٥٥	٥٧	٥١	٤٦	٥٤
	السلع المصنعة	٣ ١٢٧	٣ ١٣٩	٣ ٥٨٧	٢ ٧٢٣	٣ ٣٣٥
	المجموع	٣ ٤٩٩	٣ ٤٩٨	٤ ٠٨٥	٣ ١٧٣	٣ ٧٩٩
العالم	جميع الأصناف الغذائية	١ ٩٦٧	٢ ٠٨٧	٢ ٠٤٠	١ ٩٤٠	٢ ١٥٠
	الخامات والفلزات	١٤٣	١٦٢	١٢٧	٩٨	١٣٦
	الوقود	٥ ٢٨٤	٥ ٣١٤	٥ ٣١٩	٤ ٩٦٥	٥ ٥٢٦
	السلع المصنعة	٦ ٦٦٤	٦ ٨١٨	٧ ١٦٥	٦ ٠٠٣	٧ ٠٦٥
	المجموع	١٤ ٠٥٨	١٤ ٣٨١	١٤ ٦٥١	١٣ ٠٠٦	١٤ ٨٧٦

المصدر: أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، استنادا إلى قاعدة الأمم المتحدة للبيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية وقواعد بيانات إدارة الإحصاءات التجارية في صندوق النقد الدولي.

ملاحظة: جميع المواد الغذائية (التصنيف الموحد للتجارة الدولية صفر + ١ + ٢٢ + ٤)؛ والخامات والمعادن (التصنيف الموحد للتجارة الدولية ٢٧ + ٢٨ + ٦٨)؛ والوقود (التصنيف الموحد للتجارة الدولية ٣)؛ والسلع المصنعة (التصنيف الموحد للتجارة الدولية من ٥ إلى ٨ ناقص ٦٦٧ و ٦٨).

(أ) تقديرات.

الجدول ٤

كوبا: الصادرات والواردات من الخدمات

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

		٢٠١١[أ]	٢٠١٢[أ]	٢٠١٣[أ]	٢٠١٤[أ]	٢٠١٥[أ]
الصادرات	مجموع الخدمات	١١ ١٤٩	١٢ ٧٦٠	١٣ ٠٢٧	١٢ ٦٦٣	١٠ ٥٥١
الواردات	مجموع الخدمات	٢ ٤٦٢	٢ ٤٠٦	٢ ٣٠٦	٢ ٠٧٤	٢ ١٢٥

المصدر: إحصاءات الأونكتاد

(أ) أرقام تقديرية لكل سنة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

حافظت كوبا على ترتيب متقدم في دليل التنمية البشرية. وخلال مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أفاد الرئيس راؤول كاسترو بأن كوبا حققت الأهداف الإنمائية للألفية. والتحدي الرئيسي هو الحفاظ على جودة الخدمات الاجتماعية والحفاظ على الأهداف التي تم تحقيقها. والبلد أيضا ملتزم بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

والنموذج الإنمائي الكوبي في تغير. فقد تم إقرار الوثيقة المعنونة ''المبادئ التوجيهية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية'' خلال المؤتمر السادس للحزب الشيوعي المعقود في نيسان/أبريل ٢٠١١. واتفق البرلمان الكوبي أيضا على دعم المبادئ التوجيهية ووافق على الوثيقة خلال دورته العادية في آب/أغسطس ٢٠١١. وتم تحديث المبادئ التوجيهية في المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الذي عقد في نيسان/أبريل ٢٠١٦، ولا تزال هذه الوثيقة توجه عملية الإصلاح الجارية. وأقر المؤتمر أيضا مشروع الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٣٠: الرؤية المقترحة للأمة، الركائز والقطاعات الاستراتيجية. وتحدد الخطة الأولويات الاستراتيجية الرئيسية التي تهدف إلى ما يلي: فعالية الحكم الاشتراكي والتكامل الاجتماعي؛ وإدخال تغيرات على القطاع الإنتاجي والمشاركة في التجارة الدولية؛ وتطوير البنية التحتية؛ وتطوير الإمكانات البشرية والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ والموارد الطبيعية والبيئة؛ والتنمية البشرية، والمساواة والعدالة.

وتتسم هذه المبادئ بطابعها الابتكاري في السياق الوطني وتطرح تحديا للبلد. والهدف الرئيسي للمبادئ التوجيهية هو تحفيز الاستثمارات الأجنبية، وتسريع النمو الاقتصادي والتنافسية، مع الاعتراف بأن المستوى المحلي – الحكومات المحلية أساسا – له دور هام في إطار اللامركزية المقبل. وبدأت كوبا في أواخر عام ٢٠١٣ عملية الوحدة النقدية التي تمثل أحد التحديات الرئيسية للبلد. وهذه العملية المعقدة متواصلة وتتطلب إعدادا دقيقا من أجل التصدي للآثار المحتملة على السكان. وفي هذا السياق، لا يزال هدف توفير الخدمات الاجتماعية للجميع وتحقيق التنمية الاجتماعية من أولويات الحكومة. وبالتالي، يجري تعديل شبكة الحماية الاجتماعية التقليدية لضمان الاستدامة والتركيز بصورة أكبر على الفئات الأكثر ضعفا، مثل كبار السن.

A/71/91

ويدعو المبدأ التوجيهي رقم ١١٢ إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف، مع إشارة مباشرة إلى منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تدعم منظومة الأمم المتحدة السلطات الوطنية في التصدي للقضايا والتحديات الناشئة.

وتقوم شراكة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع السلطات الكوبية على علاقة طويلة الأمد. فقد دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استراتيجيات وسياسات إنمائية محلية ووطنية رئيسية لأكثر من ٤٠ عاما. وفي الوقت الحاضر، يجري التعاون داخل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ ووثيقة البرنامج القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٤-٢٠١٨). وقد وافق المجلس التنفيذي على وثيقة البرنامج القطري وهي تتماشى تماما مع الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وما فتئ البرنامج الإنمائي يتعاون مع السلطات الوطنية في المجالات التالية: تعزيز الأمن الغذائي؛ واستخدام الطاقة المتجددة؛ ودعم السياسات الوطنية والقطاعات الإنتاجية من أجل خفض مستويات الواردات؛ ودعم الحكومات المحلية واستراتيجياتها الإنمائية، لا سيما تلك المتعلقة بسلاسل القيمة؛ واتخاذ وتطبيق تدابير للتكيف مع تغير المناخ، ولا سيما في مجال الإنتاج الغذائي؛ والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تعزيز (أ) الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية من خلال نقل المعرفة والتكنولوجيا إلى سياسات القطاعات الإنتاجية و (ب) زيادة فعالية استراتيجية الحد من مخاطر الكوارث؛ ودعم التصدي على الصعيد الوطني لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعدم التمييز على أساس التنوع الجنسي. ويشكل موضوعا الشؤون الجنسانية والشباب موضوعين شاملين لعدة قطاعات.

ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مجالات التعاون ذات الأولوية التي تسهم في تنفيذ المبادئ التوجيهية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، في مجالات تبدو، في بعض الأحيان، مبتكرة ضمن السياق الوطني وذات أهمية استراتيجية عالية نظرا للتغييرات المدخلة على النموذج الإنمائي الكوبي. وسيبقى تعزيز التنمية البشرية المستدامة في صميم برنامج التعاون الذي يعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والابتكار، ونقل التكنولوجيا والمعارف.

إعادة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أعلن رئيسا كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، راؤول كاسترو وباراك أوباما، قرار الشروع في محادثات تركز على الخطوات التي يتعين اتخاذها لإعادة العلاقات الدبلوماسية رسميا. وبعد بضع جولات من المفاوضات، افتتحت سفارتا كوبا والولايات المتحدة في واشنطن العاصمة وهافانا، على التوالي، في صيف عام ٢٠١٥. وأنشئت لجنة ثنائية للمساعدة في المضي نحو التطبيع الكامل للعلاقات

الدبلوماسية وبلغت الآن جولتها الثالثة. واللجنة مسؤولة عن تناول جميع المسائل المعلقة وتعقد مناقشات رسمية في المجالات ذات الاهتمام المشترك. وتؤكد كوبا أنه لن يكون من الممكن القيام بأي تطبيع كامل حتى رفع الحصار.

وقد وافقت سلطات الولايات المتحدة على بعض التدابير الجديدة في هذا السياق الجديد، فكوبا لم تعد ضمن قائمة البلدان التي تعتبرها الولايات المتحدة من الدول الراعية للإرهاب؛ وأُذن بإجراء رحلات جوية منتظمة من الولايات المتحدة إلى كوبا؛ واستُبعدت كوبا من قائمة البلدان التي ليست على درجة كافية من أمن الموانئ، مما أدى إلى تسهيل حركة المرور البحري بين الولايات المتحدة وكوبا؛ وستتمكن العبَّارات من القيام برحلات من فلوريدا إلى هافانا؛ وحصلت بعض خطوط السفن السياحية على تراخيص للسفر إلى كوبا؛ وتمت الموافقة على استعادة النظام البريدي المباشر بين البلدين. وجرى قصر السفر من الولايات المتحدة إلى كوبا على ١٢ فئة من المسافرين في إطار ترخيص عام ولم يعودوا بحاجة إلى موافقة حكومة الولايات المتحدة؛ ويجوز للمواطنين الكوبيين المقيمين في الولايات المتحدة على أساس مؤقت أن يحصلوا على مرتب دون الحاجة إلى المرور عبر عملية الهجرة؛ وليس هناك حد للتحويلات المالية التي يرسلها الأمريكيون الكوبيون إلى أسرهم في كوبا. وفُتح الباب أمام تصدير أصناف من قبيل مواد البناء والمعدات والأدوات الزراعية من الولايات المتحدة إلى القطاع الخاص الكوبي؛ وسيؤذن بتقديم ائتمانات لتصدير منتجات معتمدة أو إعادة تصديرها إلى كوبا (باستثناء المنتجات الزراعية التي لا تزال خاضعة بموجب القانون لنظام الدفع النقدي المسبق)؛ ويُسمح بإعادة التصدير من بلد ثالث لأصناف منشؤها الولايات المتحدة (وذلك فقط للأغراض العلمية والأثرية والثقافية والإيكولوجية والتعليمية والرياضية والبحثية وأغراض الحفاظ على الطابع التاريخي ولأغراض الاجتماعات المهنية). وبالإضافة إلى ذلك، أذنت الولايات المتحدة بتصدير معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى كوبا من أجل إنشاء الهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية التي تربط البلدين، فضلا عن الربط الداخلي في كوبا؛ ووقعت شركة الهاتف المملوكة للدولة في كوبا ETECSA اتفاقا مع شركة IDT Telecom التي مقرها في نيوجيرسي وشركة T-Mobile USA وشركة Verizon لاستعادة الاتصالات الهاتفية المباشرة بين الولايات المتحدة وكوبا؛ وستبدأ شركة ماستركارد الأمريكية لبطاقات الائتمان في تجهيز المعاملات في كوبا.

آثار محددة للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة

على الرغم من التدابير المشار إليها أعلاه، ما زال الحصار قائما ولا تزال آثاره السلبية في غاية التشابه مع آثاره في السنوات السابقة، ولا سيما في مجال التجارة والأنشطة

A/71/91

المالية. ويؤثر الحصار على العلاقات الاقتصادية الخارجية لكوبا، ويمكن ملاحظة أثره في جميع مجالات أنشطة البلد الاجتماعية والاقتصادية؛ ويُبقي الحصار القيود المفروضة على استخدام الدولار والقيود المتعلقة بالواردات من كوبا. ويؤثر الحصار على فرص التنمية الوطنية والمحلية ويتسبب في مشاق اقتصادية للسكان. ويؤثر الحصار على أضعف الفئات السكانية بوجه خاص وعلى التنمية البشرية بوجه عام.

وتفيد التقديرات الرسمية بأن الخسائر المتراكمة المباشرة وغير المباشرة التي تكبدها الاقتصاد الكوبي من جراء الحصار بلغت، منذ أوائل ستينيات القرن العشرين وحتى نيسان/أبريل ٢٠١٥، ما مقداره ١٢١,٢ بليون دولار.

وقد حد الحصار من إمكانية حصول كوبا على القروض الإنمائية التي تمنحها المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وهو ما قلص من إمكانية الحصول على الموارد اللازمة لتوفير الدعم المالي لخطط كوبا للتنمية الوطنية و/أو المحلية.

وفي سياق تحديث النموذج الاقتصادي الكوبي، يحد الحصار أيضا من مشاركة المستثمرين الأجانب – ولا سيما شركات الولايات المتحدة – في المشاريع الاقتصادية ذات الأولوية، بما في ذلك منطقة التنمية الخاصة في ماريل. وفي هذا الصدد، يؤثر الحصار سلبا على تدفق الاستثمارات، ويحد من إمكانية الوصول إلى سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

وينجم عن الإجراءات المتبعة للحصول على التأشيرات تقييد سفر الخبراء والباحثين الكوبيين إلى الولايات المتحدة في إطار اتفاقات التعاون.

وما فتئ الحصار يؤثر سلبا على الأعمال اليومية في مبادرات التعاون الخارجي، وهو ما يخلق الكثير من الصعوبات فيما يتعلق بتنفيذ البرامج والمشاريع بسبب القيود أو المحظورات التجارية الفعلية المفروضة على شراء المدخلات من شركات الولايات المتحدة والشركات الفرعية التابعة لها المنشأة في الولايات المتحدة أو في غيرها من البلدان. ويقلل أيضا من عدد من الموردين المحتملين ويحد من التنافسية. وحتى الآن، ما من دليل على أن التدابير المتخذة قد أفضت إلى تغيير السياق الدولي للعلاقات التجارية والمالية مع كوبا.

فعلى سبيل المثال، على الرغم من التدابير التي اتخذت مؤخرا بشأن أمن الموانئ، ما برح الحصار يفرض قيودا على شركات خطوط النقل البحري التي ترسو سفنها في المرافئ الكوبية. وهذا يقلل بشكل كبير من عدد شركات النقل البحري التي تُدرِج كوبا ضمن مساراتها، الأمر الذي يحد من توافر وسائل النقل ويؤخر تحميل البضائع. وما انفكت

التكاليف المرتبطة بالوسطاء والنقل لمسافات طويلة تؤثر سلبا على القدرة على الحصول على المدخلات الأساسية وعلى التكلفة النهائية للسلع والمعدات المستوردة للمشاريع. وبالمثل، يتعين شراء المنتجات المخصصة للمشاريع الإنمائية واستيرادها من أماكن بعيدة بتكلفة أعلى بكثير.

آثار الحصار على المشاريع

لهذا الوضع أثر مباشر على جميع المشاريع الإنمائية وأنشطة الطوارئ التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ذلك أنه يزيد من تكاليف المعاملات اللازمة للحصول على مدخلات المشاريع، ولأنه كذلك يزيد من تكاليف نقل السلع المستوردة على حد سواء. ويتطلب إيجاد شركات شحن بديلة مزيدا من الوقت والجهد. ونتيجةً لذلك، يؤدى حدوث تأخيرات كبيرة في شراء مدخلات المشاريع وتوزيعها إلى تأثر المشاريع، وهو ما له تبعات سلبية على تنفيذ أنشطتها ونتائجها في الوقت المحدد.

وهذا الوضع مثير للقلق على نحو خاص في حالة المشاريع ذات الصلة بالأمن الغذائي والتنمية المحلية، نظرا إلى طول مدة الإجراءات التي يتطلبها الوصول إلى المدخلات الزراعية واستيرادها، مثل نظم الري والآلات والأدوات الزراعية. وبشكل عام، تستغرق إجراءات الشراء مزيدا من الوقت، وهو ما يؤخر أنشطة المشاريع ونتائجها. ونتيجةً لذلك، يتعين أن تراعي العروض المالية والمشاريع الجديدة في تصميمها طول الوقت الذي تستغرقه عمليات الشراء، ويجب كذلك أن تُخصَّص موارد مالية إضافية لتغطية التكاليف المتزايدة التي كان من الممكن تخصيصها للأنشطة الإنمائية. وتُغطى تلك التكاليف من الأموال المقدمة من الشركاء الدوليين في التنمية والموجهة عن طريق البرنامج الإنمائي. ويؤثر هذا الوضع أيضا على المقتنيات من التكنولوجيا الحاسوبية؛ فعلى سبيل المثال، لم تحصل شركة بلانسون (Planson)، وهي إحدى شركات الولايات المتحدة، على ترخيص من مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية من أجل التصدير إلى كوبا.

وتوفر المشاريع التي يمولها الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، التي يشكل فيها البرنامج الإنمائي المستفيد الرئيسي، الأدوية والكواشف الكيميائية والمعدات المختبرية لفائدة ٢٠ ٠١٩ شخصا من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من جميع الأعمار. وتُشترى من بلدان ثالثة ومن موردين ثانويين بأسعار تتجاوز بكثير أسعار المنتجات المماثلة التي تُباع في السوق الدولية. وحتى عندما تنطبق اتفاقات البرنامج الإنمائي طويلة الأجل مع الموردين الدوليين على المشروع في كوبا، فإن الحصار يعوق شراء المنتجات التي تُصنّع أو تحتوي على عنصر يُصنّع في الولايات المتحدة. وفي هذه الحالات، يتعين على

A/71/91

الموردين الحصول على ترخيص من مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية قبل تقديم خدمات أو منتجات إلى المشاريع في كوبا، وهي عملية بيروقراطية تستغرق وقتا طويلا وجهدا كبيرا. وفي عام ٢٠١٥، أقر الصندوق العالمي شراء عقار رالتيغرافير ٤٠٠ ملغرام (Raltegravir) الذي تنتجه شركة ميرك في الولايات المتحدة. وقد نُفِّذت عملية طلب الحصول على الترخيص وفقا لذلك بغرض الحصول على إذن لشراء العقار من أحد منتجي العقاقير الجنيسة (هو مختبرات هيتيرو في الهند)؛ ومع ذلك، لم يُمنح الترخيص و لم يستطع البلد الحصول على هذا العقار المصنّف ضمن عقاقير الجيل الثالث نظرا إلى ارتفاع السعر المعروض من المنتِج المباشر (شركة ميرك).

وقد وافق الصندوق العالمي في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٣ على شراء جهاز جينإكسبيرت ٤ (GeneXpert IV) لأحد المشاريع الكوبية. وهو جهاز عالي التقنية تشجع منظمة الصحة العالمية على استخدامه من أجل تسريع تشخيص داء السل والسل المقاوم للأدوية المتعددة. وهو جهاز ضروري على نحو خاص للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو الأشخاص المعرضين لخطر الإصابة بداء السل. وشركة سيفايد (Cepheid) هي المورد الوحيد المعتمد من الصندوق العالمي. ومع ذلك، تعذر على المورد بيع الجهاز إلى حين الموافقة على الترخيص. واستُلم الإخطار بالترخيص في نيسان/أبريل ٢٠١٤، بعد عام تقريبا، وهو ما أدى إلى تأخير استفادة المرضى المحتاجين إلى هذا الجهاز المهم. وخلال عام ٢٠١٥، لزمت كواشف كيميائية من أجل مواصلة تشغيل الجهاز، و لم يكن من الممكن اقتناؤها إلا بعد الحصول على ترخيص.

آثار الحصار على العمليات القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يؤثر الحصار أيضا على الأعمال اليومية لمكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كوبا، واضعا إياه في وضع غير موات مقارنةً بالمكاتب القطرية الأخرى. وثمة عوامل تحد من الفوائد التي يمكن جنيها من الاتفاقات المؤسسية الطويلة الأجل التي ترمي إلى تنفيذ أنشطة التنمية والأنشطة المتصلة بالطوارئ ورصدها على نحو يتسم بالفاعلية. فعلى سبيل المثال، رغم توقيع اتفاق طويل الأجل مع تويوتا جبل طارق، فلا تستطيع هذه الشركة حتى الآن توريد قطع الغيار التي منشؤها الولايات المتحدة. وهذا الوضع يرفع تكاليف المعاملات بنسبة لا تقل عن ١٥ في المائة بسبب مشاركة جهات وسيطة، ويرفع كذلك تكاليف معدات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحصول على تراخيص برامجيات الحاسوب. وتتسم إمكانية الحصول على خدمات الإنترنت بالمحدودية بسبب الحصار، وهو ما يحد من

فاعلية استخدام المنابر المؤسسية، ويزيد من الوقت اللازم للقيام بالعمليات والأنشطة التي تنفذ عبر شبكة الإنترنت.

ويتأثر مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كوبا أيضا من جراء عدم قدرته على استخدام حسابات مؤسسية لدى مصارف الولايات المتحدة أو استخدام دولار الولايات المتحدة كعملة دفع. ويضطر المكتب إلى اتخاذ تدابير إدارية إضافية لتنفيذ العمليات المالية المتعلقة بالبرامج؛ فعلى سبيل المثال، عليه أن يستخدم مصارف في بلدان ثالثة، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف التي يتحملها المكتب ومشاريعه وإلى زيادة العبء الإداري. وتغطى الزيادة في التكاليف ذات الصلة من أموال البرنامج الإنمائي وأموال المشاريع المقدمة من الجهات المانحة، وبالتالي تستخدم موارد كان من الممكن، لولا الحصار، استخدامها في أنشطة إنمائية.

وثمة وجه آخر لتأثر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالحصار هو اضطرار الموظفين الوطنيين الذين عليهم السفر إلى مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيويورك إلى طلب تأشيراتهم قبل موعد سفرهم بفترة طويلة جدا، ولا يحصلون عليها أحيانا في حينها، وإن كان هذا الوضع قد تحسّن. وعلاوةً على ذلك، يتعين حجز مسارات جوية بديلة أطول وأكثر تكلفة تمر عبر بلدان ثالثة نظرا إلى عدم وجود رحلات جوية مباشرة منتظمة من هافانا إلى الولايات المتحدة. وتُعاني السلطات الكوبية والخبراء الكوبيون الذين عليهم السفر إلى مقر الأمم المتحدة وأماكن أخرى في الولايات المتحدة من أجل حضور الاجتماعات من الآثار السلبية المترتبة على ارتفاع التكاليف وصعوبات الحصول على التأشيرات في حينها.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

[الأصل: بالإنكليزية]
[٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

ردا على طلب الحصول على معلومات عن التطورات ذات الصلة منذ عام ٢٠١٥ وكيفية تأثير الحصار على قدرة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على العمل مع الشعب الكوبي ومن أجله، تشير اليونسكو إلى أنها ليست وكالة تمويل، بل وكالة تقنية متخصصة داخل منظومة الأمم المتحدة، وأنه يصعب، والحال كذلك، تحديد حجم الضرر الذي ألحقه الحصار بالبرامج التي تديرها المنظمة ضمن مجالات اختصاصها – ألا وهي التربية والعلم والثقافة والاتصال والمعلومات. ومع ذلك، من المؤكد أن الحصار لا يزال يؤثر، من الناحية النوعية، في مجالات اختصاص اليونسكو.

A/71/91

وكان لإعادة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا أثر على الطلب على أنشطة اليونسكو في شتى الميادين، ولا سيما تلك المتعلقة بالتراث الثقافي والسياحة والحوار بين الثقافات من أجل إرساء ثقافة للسلام؛ ومن شأن إعلان رئيس الولايات المتحدة عن إمكانية العمل مع كونغرس الولايات المتحدة من أجل رفع الحصار أن يحسّن الظروف الراهنة.

وفي مجال التعليم، يواصل الحصار التأثير على توافر الموارد التعليمية، المتصل بالقيود التجارية التي تقلص خيارات الشراء وتحول دون الشراء بأسعار أكثر تنافسية. أما في مجال العلوم، فلا يزال الحصار يحد من القدرة على شراء المواد العلمية الحديثة. وفي مجال الثقافة، لا يزال الحصار يؤثر على القدرة على الحصول على مواد حفظ الموارد التاريخية ولوازم الصناعات الثقافية، وعلى التعاون مع المؤسسات الأجنبية التي ربما كانت لتتعاون لولا الحصار. وفي مجال الاتصالات والمعلومات، على الرغم من التصريحات التي تفيد بالتعاون في هذا المجال، لا تزال كوبا غير قادرة على الحصول على كابلات الألياف الضوئية المغمورة من شركات الولايات المتحدة، وعلى تراخيص برامجيات الحاسوب، وبعض المعدات. ولا تزال تكاليف الاتصالات مرتفعة. وبصفة عامة، تتسم فرص تنفيذ الأنشطة الممولة من القطاع العام/الخاص مع الشركات الأجنبية بالمحدودية بسبب العقوبات المفروضة. وإضافةً إلى ذلك، لا يتوافر النقل البحري إلا في إطار ضيق، وكثيرا ما تحدث تأخيرات في تحميل البضائع. ويمكن ملاحظة وجود مزيد من فرص التبادل الأكاديمي والثقافي، لكنها لا تزال محدودة بسبب إجراءات الحصول على التأشيرات وسياسات المعاملات المصرفية التي تصعّب حركة السفر والدراسة.

ويؤثر الحصار أيضا على عمليات مكتب اليونسكو في هافانا، فضلا عن أنشطة برنامج المساهمة التي تنفذها اللجنة الوطنية الكوبية لليونسكو، بما في ذلك تلقي الأموال والتحويلات المصرفية إلى الجهات المقدمة للخدمات، مما يؤدي إلى تكبد المنظمة تكاليف إضافية في مسائل من قبيل تذاكر السفر الجوي والاتصالات. ويتأثر الموظفون وأسرهم تأثرا شخصيا في سياق أنشطة من قبيل استخدام بطاقات الائتمان والتحويلات المصرفية والاتصالات الدولية.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

من المنظور البيئي، لا يؤثر الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا فحسب، بل يؤثر أيضا على منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية والولايات المتحدة نفسها.

وتتسم بالتشتت والنقصان جهود الحفظ الجارية في المنطقة الساخنة لجزء البحر الكاريبي[٤٣]، وتفتقر إلى استراتيجية مشتركة من الضروري وجودها نظرا إلى أن كوبا مستبعدة من العديد من أهم المشاريع في المنطقة دون الإقليمية بسبب تنفيذها بأموال مصدرها الولايات المتحدة. وهذا الأمر لا يحول فقط دون استفادة كوبا من هذه المشاريع، وإنما يؤثر أيضا على منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية من منطلق أنه يتعذر التعامل مع المنطقة دون الإقليمية ككل.

ويؤثر الحصار أيضا تأثيرا كبيرا على حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية المشتركة بين كوبا والولايات المتحدة.

ويؤدي إلى استبعاد إمكانية تنفيذ استراتيجيات مشتركة للإدارة المتكاملة للبيئة والموارد الطبيعية التي تحيط بهذين البلدين، ولا يمكن إحراز التقدم المتكامل الضروري دون وجود اتفاقات وحوار بين الحكومتين بشأن بيئتيهما المشتركتين.

وينجز أيضا كثير من أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي ينطوي على أنشطة متبادلة بين كوبا وبلدان أخرى في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في مجالات نقل المعارف وبناء القدرات والدعم التقني، بما في ذلك الأنشطة التدريبية، وأنشطة بناء القدرات، وحلقات العمل. ومن ثم، يتجسد استمرار الحصار في صورة فرص ضائعة على التعاون البيئي في المنطقة.

وعند العمل في كوبا، كثيرا ما يحتاج الأمر إلى البحث عن بدائل في استخدام التكنولوجيا، مثل البرنامج الحاسوبي لنظام المعلومات الجغرافية المستخدم في جمع البيانات المكانية والمستشعرة عن بعد ومعالجتها مما تستلزمه بعض الأنشطة والمشاريع. ونظرا إلى

(٤٣) تتكون المنطقة الساخنة الكاريبية أساسا من ثلاث مجموعات كبرى، هي: جزر البهاما، وجزر الأنتيل الصغرى وجزر الأنتيل الكبرى (بورتوريكو، وجامايكا، وكوبا، وإسبانيولا، التي تضم الجمهورية الدومينيكية وهايتي)، وتشكل كوبا وجامايكا وإسبانيولا ٩٠ في المائة من المساحة البرية.

A/71/91

القيود التجارية القائمة، لا يستطيع الموردون المعتادون تزويد كوبا بالمنتجات والخدمات، وبالتالي فالبدائل محدودة في مجال البرمجيات المؤهلة الأخرى.

وكذلك، تحاول كوبا تقديم مساهمتها المالية إلى صناديق برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولكنها لا تستطيع ذلك بسبب القيود المفروضة على التعامل مع مصارف الولايات المتحدة. ويلزم البحث عن بدائل مختلفة تمكّن كوبا من تحويل الموارد إلى البرنامج.

وفيما يلي أمثلة أخرى من الآثار الناجمة عن الحصار:

(أ) بما أنه لا يُسمح لشركات الولايات المتحدة ببيع المعدات والتكنولوجيا وغيرها من المنتجات إلى الشركات الكوبية، يضطر الكوبيون إلى شرائها في أسواق أخرى، مما يزيد من وقت سفر الشحنات إلى كوبا، ويزيد بالتالي من مستوى انبعاثات الكربون المرتبطة بالنقل؛

(ب) تواصل كوبا زيادة كفاءة استخدام الطاقة في إطار برنامج ثورة الطاقة الذي تنفذه، ناهيك عن تعزيز إعادة التدوير والتكنولوجيات الخضراء الأخرى. والهدف من ذلك هو خفض استهلاك النفط وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتحقيق الكفاءة العامة في استخدام الموارد. ومع ذلك، لا يُسمح لشركات الولايات المتحدة أو شركاتها الفرعية في بلدان أخرى بأن تبيع التكنولوجيات إلى كوبا التي يمكن أن تستفيد من هذه المساعي. وينسحب الأمر نفسه على غيرها من المنتجات التي تنتجها شركات غير أمريكية وتحتوي على أجزاء أو مكونات توردها شركات في الولايات المتحدة أو شركات فرعية تابعة لها ويمكن أن تساعد في الدفع قُدما بهذه التطورات؛

(ج) ستواجه كوبا صعوبات في الوفاء بالالتزامات المترتبة على اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق نتيجة محدودية سبل الحصول على التكنولوجيات الخالية من الزئبق وصعوبة التخلص التدريجي من المنتجات المحتوية عليه، مثل مُلْغَمات الأسنان؛ وسيترتب على إطلاقه بصورة غير خاضعة للسيطرة آثار على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛

(د) كثيرا ما تعوق القيود المفروضة على السفر مشاركة الخبراء الكوبيين في المؤتمرات والأنشطة التدريبية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، وتُنفق آلاف الدولارات على مسارات سفر أغلى وكثيرا ما تكون أطول؛

(هـ) يحد الحصار أيضا من إمكانية حصول كوبا على المعلومات من المجلات والمنشورات العلمية والتقنية الرائدة، فضلا عن الوصول عبر الإنترنت إلى الشركات والمؤسسات المتخصصة في الولايات المتحدة. وهذا يحد من إمكانية استفادة الأكاديميين

والمهندسين والطلاب الكوبيين من أحدث التطورات في مجال علوم الطاقة والبيئة، الأمر الذي لولاه لتعززت قدرتهم على تنفيذ تكنولوجيات بيئية سليمة. وتحد القيود المفروضة على الاتصال الإلكتروني من قدرة كوبا على الامتثال لبعض المعاهدات البيئية التي تتطلب استعمال الإنترنت باستمرار؛

(و) تعاني كوبا أيضا من محدودية عرض النطاق الترددي بسبب الحصار. وهذا يؤثر على مشاركة الكوبيين في مواقع الإنترنت التي تُعقد عليها المؤتمرات والمنابر التي تُقَدّم من خلالها الحلقات الدراسية الشبكية، وفي الاجتماعات والدورات التدريبية الافتراضية التي يتزايد اللجوء إليها لخفض تكاليف السفر وغيرها من التكاليف؛

(ز) تقع الولايات المتحدة وكوبا في منطقة تؤثر فيها الكوارث، وبخاصة الأعاصير، تأثيرا خطيرا على النظم الإيكولوجية وعلى السكان. ويعمل كلا البلدين على رفع مستواهما في مجال منع الكوارث والتأهب لها. ومن هذا المنطلق، من شأن التعاون أن يفيد كلا البلدين وبلدانا أخرى في منطقة البحر الكاريبي عامة.

وفي الوقت الراهن تحديدا، وبعد أن اعتمدت الدول الأعضاء في جميع أنحاء العالم في الآونة الأخيرة اتفاقين مهمين على الصعيد العالمي، أي اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا بد من تيسير التعاون فيما بين البلدان وإزالة الحواجز القائمة بينهما. فمن شأن إزالة العقبات التي تحد من التبادل الطبيعي بين البلدين أن تسهم في تحقيق التقدم في الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية المشتركة، والتعاون بين الأوساط العلمية والأكاديمية، وزيادة مساهمة كلا البلدين في مكافحة تغير المناخ، وإدارة النظم الإيكولوجية، والوقاية من الكوارث الطبيعية ومنع الحوادث. ومن شأنها كذلك أن تفيد البلدان الأخرى التي لدى كوبا والولايات المتحدة برامج تعاونية فيها.

المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

[الأصل: بالإنكليزية]
[٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

كوبا ليست من الدول الموقعة على اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين أو بروتوكولها لعام ١٩٦٧. ومع ذلك، لطالما وجد آلاف اللاجئين الحماية في كوبا على مر السنين، وما انفكت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تدعم الحكومة في مجال مسائل الحماية على مدى أكثر من عقدين من الزمن.

A/71/91

وحتى الآن، ما فتئت كوبا تحافظ على سياستها الفعلية المتمثلة في عدم الإعادة القسرية لجميع اللاجئين المعترف بهم بموجب ولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد شهد عام ٢٠١٥ زيادة في عدد طالبي اللجوء في كوبا. وحتى ذلك الحين، طلب ما متوسطه ٢٥ شخصا في السنة الحصول على مركز اللاجئ بموجب ولاية المفوضية في كوبا. بيد أن هذا الرقم قد ارتفع إلى ١٢٩ شخصا في عام ٢٠١٥، وهو ما يمثل زيادة تتجاوز خمسة أضعاف الرقم الأول. وحتى الآن في عام ٢٠١٦، ما زلت الأعداد بوتيرة مماثلة للفترة نفسها من عام ٢٠١٥.

ويسمح لطالبي اللجوء الذين يصلون إلى كوبا بالبقاء مؤقتا في البلد بينما تبت المفوضية في أمر منحهم مركز اللاجئ من عدمه، وبعد منحهم ذلك المركز بموجب ولاية المفوضية، تحدد حلولا دائمة لهم، تكون غالبا من خلال إعادة التوطين.

ويمنح اللاجئون المعترف بهم في كوبا حق الاستفادة من النظم الحكومية المجانية في مجالي الرعاية الصحية والتعليم، ويُعاملون معاملة الرعايا. ويستفيد بعض اللاجئين أيضا من برنامج المنح الدراسية الجامعية في البلد.

وحتى الآن، ليس لدى كوبا سياسة لإدماج اللاجئين محليا. بيد أن عددا محدودا من اللاجئين منحوا، في السنوات الأخيرة، تصاريح إقامة دائمة عملا بالتشريع الوطني الراهن. وأعطي هؤلاء الأفراد وضعا قانونيا يمنحهم حقوقا وفرصا مماثلة لما يُمنح للرعايا.

وتعكس هذه الأعمال التزام كوبا بتعزيز معايير الحماية الدولية والإقليمية، تمشيا مع التزامها بإعلان البرازيل وخطة عملها العشرية اللذين وقعتهما في عام ٢٠١٤ إلى جانب ٢٧ بلدا آخر وثلاثة أقاليم في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وإذا رفع الحصار وتبعه تطبيع العلاقات الثنائية، فيُرجح أن تزيد الظروف المواتية للأشخاص موضع اهتمام المفوضية في كوبا. ويمكن استكشاف مزيد من فرص الإدماج المحلي للاجئين، ويمكن أن يُفضي تحسين التعاون الدولي إلى انضمام كوبا إلى الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين وانعدام الجنسية، وكذلك إلى اعتماد تدابير حماية أكثر ملاءمة للأشخاص الذين تهتم المفوضية بهم.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

يعمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) في كوبا منذ عام ٢٠٠١، وقد افتتح مكتبه فيها في عام ٢٠٠٥. والغرض الأساسي من حضور الموئل في كوبا هو مساعدة الحكومة الكوبية في تنفيذ خطتها الإنمائية، بما يتماشى مع أولويات موئل الأمم المتحدة وولاياته، في مجال الإسكان والمستوطنات البشرية.

وخلال الإحدى عشرة سنة الماضية، قدّم الموئل الدعم للبلد في تنفيذ عدة مشاريع من خلال إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويتصل بعض تلك المشاريع بالتخطيط والإدارة الحضَريَين على الصعيدين الوطني والبلدي، والإسكان وإنعاش المناطق الحضرية في أعقاب الأعاصير، ودعم إحداث تغيير في قطاع الإسكان والموئل.

وتنفيذ المشاريع موجّه نحو تحقيق التنمية. وعليه فإن تنفيذها محدود بشكل كبير بسبب الحصار السياسي والاقتصادي والتجاري المفروض على كوبا. فالحصار يقيّد القدرة على الوصول إلى الأسواق الدولية ذات الأهمية الحاسمة جداً للحصول على الإمدادات والمعدات والتكنولوجيات والهياكل الأساسية اللازمة لتنمية الإسكان في المناطق الحضرية، الذي من شأنه أن يحسّن نوعية حياة السكان.

واليوم، مع بدء مرحلة جديدة من العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة، وبفعل التدابير المختلفة التي جرى اتخاذها وتنفيذها في كلا البلدين، يشهد الموئل انفتاحاً في الميادين الاقتصادية والاستثمارية والتجارية والثقافية. ويسلط هذا الأمر الضوءَ على الحاجة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري الذي لا يزال يؤثر سلبا على التقدم المحرز.

ومن منظور موئل الأمم المتحدة، سيمكّن تنفيذ القرار ٥/٧٠ كوبا من المساهمة على نحو حاسم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ووضع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتنفيذ خطة حضرية وطنية جديدة تركز بوجه خاص على الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة، وهو ”جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة“.

A/71/91

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٤ أيار/مايو ٢٠١٦]

في الوقت الراهن، تقوم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بدعم الجهود التي تبذلها الحكومة الكوبية لتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي وإيجاد تحالفات استراتيجية تفضي إلى تعزيز القدرات الصناعية والقدرة التنافسية في القطاعات الصناعية ذات الأولوية، من خلال تنفيذ برنامج قُطري. وقد طلبت الحكومة الكوبية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ إعداد برنامج قطري. ووضع البرنامج في ما بعد بتعاون وثيق مع النظراء الوطنيين المعنيين، تماشياً مع سياسات التحوّل في المجالَين الاقتصادي والصناعي التي وضعتها الحكومة الكوبية، ومع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨.

ويركز البرنامج القُطري على ثلاثة أهداف رئيسية هي: (أ) تحسين بيئة قطاع الأعمال واستدامتها؛ و (ب) تحسين القدرة التنافسية الصناعية؛ و (ج) جذب الاستثمار الأجنبي. ولوضع برنامج شامل من شأنه تحقيق هذه الأهداف، نظمت اليونيدو بعثة تقنية إلى كوبا في تموز/يوليه ٢٠١٥ تولّت شعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تنسيقَها بالكامل. وضم الفريق المشارك في البعثة خبراء من مختلف الإدارات التقنية، فضلا عن موظفين من المكتب الميداني لليونيدو في المكسيك ومكتب اليونيدو لترويج الاستثمار والتكنولوجيا في كوريا.

وأُنجِزَت مرحلة إعداد البرنامج القطري بنجاح، وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وقع وزير الصناعة في كوبا، سلفادور باردو كروس، والمدير العام لليونيدو وثيقة البرنامج القطري خلال الدورة السادسة عشرة للمؤتمر العام. ويشمل البرنامج القطري مشاريع مختلفة في قطاعات ذات أهمية استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا، مثل وضع سياسة صناعية، واستخدام أنواع الطاقة المتجددة، وصناعة الأغذية الطازجة، والإدارة المتكاملة للموارد المائية.

وجرى مبدئيا اقتراح ميزانية إجمالية قدرها ٥٠ مليون يورو لتنفيذ البرنامج. وقد وصلت فعلاً إلى مرحلة متقدّمة مفاوضات بشأن ٢٤ مليون يورو تجريها جهات مانحة مؤيدة مثل الاتحاد الروسي وجمهورية كوريا والاتحاد الأوروبي ومرفق البيئة العالمي.

وعلى الرغم من بعض القيود التي ووجهت في حشد الأموال وإبرام الشراكات بسبب الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، نجحت اليونيدو في ضمان

بدء المشاريع الثلاثة الأكثر تقدماً ضمن البرنامج القُطري، بمناسبة انعقاد المعرض الدولي للصناعة الكوبية لعام ٢٠١٦ (CubaIndustria) في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦ في هافانا، وهذه المشاريع هي:

(أ) تعزيز الاستراتيجية الصناعية من خلال صياغة السياسات وتنفيذها؛

(ب) تركيز برنامج تحديث التكنولوجيا والمؤسسات على قطاعات إنتاج الآلات الكيميائية الزراعية والآلات الزراعية؛

(ج) تعزيز الصناعة الإبداعية باعتبارها آلية للتنويع الاقتصادي في كوبا.

مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦]

تشارك حكومة كوبا مشاركة نشطة في مجال الحد من مخاطر الكوارث، سواء على الصعيد الدولي، من خلال المساهمة البناءة في العملية الجارية التي تستهدف وضع المؤشرات والمصطلحات اللازمة لقياس الغايات العالمية السبع الواردة في إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وعلى الصعيد الوطني من خلال التطورات الشاملة والمميزة التي ترمي إلى حماية شعبها من الأخطار الطبيعية. وقد شاركت كوبا مشاركةً بناءةً في عمليات تبادل المعارف ذات الصلة، ولا سيما المنتدى الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث في الأمريكتين وفي المشاريع دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي التي تهدف إلى نشر الممارسات السليمة في مجال الحد من مخاطر الكوارث والتعافي منها.

والحد من مخاطر الكوارث أمرٌ جوهريٌ لتحقيق التنمية المستدامة. ورغم الإقرار بأن كوبا قد أحرزت تقدما كبيرا في مجال إدارة مخاطر الكوارث، فإن تنفيذ إطار سينداي، الذي يهدف إلى توجيه إدارة مخاطر الكوارث في مجال التنمية من منظور متعدد الأخطار على جميع المستويات، وكذلك داخل جميع القطاعات وفيما بينها، سيتطلب اتخاذ تدابير هيكلية وغير هيكلية لمنع التعرض للأخطار والقابلية للتضرر من الكوارث والحد منهما، وزيادة التأهب للاستجابة لها والتعافي منها، وتعزيز القدرة على المجابهة. وهذه التدابير ضرورية لتعزيز ما للأشخاص والمجتمعات والبلدان من قدرة اقتصادية واجتماعية وصحية وثقافية على المجابهة وحماية ممتلكاتهم وبيئتهم. إلا أن اعتماد تلك التدابير مرهون بقدرة كوبا على الحصول على المعلومات والمعارف والتكنولوجيا والأصول الأساسية، بما في ذلك الموارد المقدمة من الجهات

A/71/91

المانحة والمؤسسات المالية الدولية، والتطورات العلمية والتقنية الراهنة، ووضع نماذج لمخاطر الكوارث، وتكنولوجيا المعلومات، فهذه عناصر لها أهمية في مجال بناء القدرات.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

[الأصل: بالإنكليزية]
[٤ أيار/مايو ٢٠١٦]

يلاحظ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن منطقة البحر الكاريبي لا تزال تواجه، وبشكل متزايد، عدداً من التحديات الكبيرة المتصلة بالاتجار بالمخدرات غير المشروعة. وتتأثر كوبا ودول أخرى في منطقة الكاريبي من إنتاج الكوكايين في أمريكا اللاتينية. ويعكف المكتب على تعزيز حضوره في منطقة البحر الكاريبي لدعم الدول الأعضاء في جهودها للتصدي لهذه التحديات، وينوي تعزيز تعاونه مع كوبا في سياق مبادرات تصب في صالح المنطقة، منها مبادرات جديدة لتعزيز الرقابة على الحدود.

وفي هذا الصدد، من الجدير الإشارة إلى مشاركة كوبا، للمرة الأولى، في مؤتمر قمة الأمريكتين الذي انعقد في مدينة بنما في نيسان/أبريل ٢٠١٥. وقد ضم مؤتمر القمة جميع رؤساء الدول في الأمريكتين، الذين تناولوا مسائل مشتركة بين دولهم، مثل التكامل الإقليمي؛ والتنمية الاقتصادية؛ ومكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات. وعلاوة على ذلك، على هامش مؤتمر القمة، عقد راؤول كاسترو، رئيس كوبا، وباراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، اجتماعاً ثنائياً مهد الطريق للمناقشات اللاحقة حول إمكانية إنهاء الحصار المفروض على كوبا، وحول زيارة الرئيس أوباما إلى كوبا في أوائل عام ٢٠١٦.

ويغطّي كوبا المكتبُ الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، الموجود في بنما، والذي بدأ أنشطته في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، بدأ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة برنامجا إقليميا للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ دعماً للاستراتيجية المتصلة بالجريمة والأمن التي تعتمدها الجماعة الكاريبية، وبلغت ميزانيته الإجمالية ١١,٧ مليون دولار. وعلى الرغم من أن كوبا ليست عضوا في الجماعة الكاريبية، فإنها تستفيد من البرنامج الإقليمي، لا سيما من خلال أوجه التآزر مع محفل منطقة البحر الكاريبي لدول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، الذي كوبا عضو فيه. ويتألف البرنامج من خمسة برامج فرعية ترمي بصورة مباشرة إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية المحدّدة في استراتيجية الجماعة الكاريبية للجريمة

والأمن، وهي: (أ) مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع والإرهاب؛ و (ب) مكافحة الفساد وغسل الأموال؛ و (ج) منع الجريمة وإصلاح العدالة الجنائية؛ و (د) تعاطي المخدرات والوقاية منه وعلاجه، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ و (و) البحوث وتحليل الاتجاهات وعلم الأدلة الجنائية.

وفي سياق البرنامج الإقليمي، أرسى من جديد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وجوده في منطقة البحر الكاريبي، في بربادوس تحديدا، في آب/أغسطس ٢٠١٥. وسيفيد المكتب أيضا كوبا في سياق تجديد وجود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في المنطقة، بتنسيق وثيق مع نظرائه الإقليميين والوطنيين.

وتتعاون كوبا بفعالية مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في المجالات المشمولة بولاياته، وكانت هذه المساهمة ولا تزال تلقى على الدوام تقييماً إيجابياً من كلا الطرفين. وكوبا دولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتشارك بنشاط وفعالية في عملية استعراضها. وكوبا هي الدولة التي تقوم بالاستعراض بالنسبة لنيكاراغوا وغيانا وسانت لوسيا، وقد استخدمت حقها في طلب نشر تقريرها القطري النهائي على صفحة الاستقبال الخاصة بمكتب المخدرات والجريمة.

وعقب تعبير كوبا عن اهتمامها بالانضمام إلى البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية، تقرّر إجراء بعثة أولية خلال الأسبوع الأول من حزيران/يونيه ٢٠١٦ بهدف إجراء تقييم للموانئ الرئيسية في كوبا، وإنشاء قنوات للاتصال، ومناقشة التفاصيل المتصلة بإدماج كوبا في البرنامج.

ويعتبر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أنه من الضروري الاستمرار في دعم حشد الموارد بهدف تعزيز القدرة على تنفيذ أنشطة المكتب في كوبا. ومما لا شك فيه أن إنهاء الحصار من شأنه أن ييسّر الأعمال التنفيذية للمكتب في كوبا مستقبَلاً، وذلك بشراكة وثيقة مع السلطات الكوبية.

A/71/91

صندوق الأمم المتحدة للسكان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

بدأ الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا في عام ١٩٦٢. ومنذ عام ١٩٩١، اتخذت الجمعية العامة سنويا قرارات بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، مكررة دعوتها جميع الدول إلى الامتناع عن إصدار وتطبيق قوانين وتدابير من هذا القبيل.

وعلى الرغم من استعادة العلاقات الدبلوماسية في الآونة الأخيرة بين الولايات المتحدة وكوبا والزيارة التي قام بها رئيس الولايات المتحدة إلى كوبا مؤخراً، فضلا عن الخطوات الهامة الأخرى المتخذة باتجاه تطبيع العلاقات، مثل رفع القيود المفروضة على السفر إلى كوبا، وعلى الاتصالات السلكية واللاسلكية والتحويلات المالية، فالتدابير الرئيسية المتخذة في إطار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض من الولايات المتحدة على كوبا ما زالت على حالها.

ولا تزال القيود الاقتصادية والمالية الشديدة المفروضة على كوبا بفعل الحصار تؤدي إلى حالات نقص مستمر له آثاره على الشعب الكوبي، لا سيما على أضعف فئاته السكانية.

وصندوق الأمم المتحدة للسكان هو أحد الشركاء القليلين في مجال التعاون الذين يعملون على دعم قضايا الصحة الجنسية والإنجابية، والسكان، والتنمية، والمساواة بين الجنسين في كوبا. وبسبب الحصار، لا تزال برامج الصندوق تواجه تحديات كثيرة، لا سيما في اقتناء وشراء السلع الأساسية والمعدات والعقاقير والمواد المختبرية التي تنتج في الولايات المتحدة، أو التي تشملها براءات اختراع تملكها جهات في الولايات المتحدة. وشراء سلع الصحة الجنسية والإنجابية البديلة وغيرها من المنتجات من أسواق أبعد يعني على العموم زيادة رسوم الاقتناء والنقل والتأمين والمناولة. ورفع الحصار سيؤثر بشكل إيجابي على التعاون بين حكومة كوبا وصندوق الأمم المتحدة للسكان، لا سيما في ما يتعلق ببرامج الصحة الجنسية والإنجابية.

وسيستمر الصندوق في دعم جهود الحكومة الكوبية الرامية إلى المضي في تعزيز الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك صحة الأم والحصول على وسائل تنظيم الأسرة، والتثقيف الجنسي، والنهوض بالشباب، وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، وتحديد التدابير

السياساتية المؤاتية والقائمة على الحقوق لمعالجة الروابط المعقدة بين الديناميات السكانية والتنمية المستدامة في كوبا.

الاتحاد البريدي العالمي

[الأصل: بالإنكليزية]
[١١ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

باعتبار الاتحاد البريدي العالمي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، فهو لا يشارك بشكل مباشر في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥/٧٠ الذي يمس الدول الأعضاء فقط.

وقد اعتبر الاتحاد البريدي العالمي كوبا على الدوام عضواً كامل العضوية في المنظمة. وعليه، تتمتع كوبا بنفس الحقوق التي تتمتع بها الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد، وعليها ما على هذه الدول من التزامات. وما زالت كوبا تعمل بوصفها عضوا كامل العضوية في مجلس العمليات البريدية للاتحاد البريدي العالمي بعد إعادة انتخابها في آخر مؤتمر للاتحاد عقد في عام ٢٠١٢. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك كوبا في عدد من اللجان والأفرقة العاملة التابعة للمجلس.

برنامج الأغذية العالمي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

خلال السنوات الخمسين الماضية، تمكنت برامج الحماية الاجتماعية الشاملة في كوبا من القضاء على الجوع والفقر إلى حد بعيد. وأصبحت كوبا من أنجح البلدان في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهي تحل في المرتبة السابعة والستين حسب مؤشر التنمية البشرية الذي يعدّه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وفي تسعينات القرن الماضي، واجهت كوبا أزمة اقتصادية حادة كان لها أثر دائم على الأمن الغذائي والتغذية. وازداد تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي في البلد بسبب الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، والكوارث الطبيعية المتكررة، بما في ذلك موجات الجفاف التي يعاني منها البلد في الوقت الراهن، وارتفاع أسعار المواد الغذائية على الصعيد العالمي، ومحدودية سبل الحصول على الائتمانات، وانخفاض الإنتاجية، والحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة.

A/71/91

وفي عام ٢٠١١، شرعت حكومة كوبا في عملية تهدف إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية، وخفض التكاليف، وزيادة استدامة برامج الحماية الاجتماعية. وتسترشد هذه الجهود بالتزام الحكومة بكفالة ألا يُترك أي مواطن من كوبا دون حماية اجتماعية. وفي إطار هذه المبادرة، جرى تحديد الأمن الغذائي كأولوية وطنية، مع التركيز على نظم الحماية الاجتماعية المتصلة بالأغذية، وتحقيق اللامركزية في عملية صنع القرار بشأن الموارد الغذائية، واعتماد نموذج جديد لإدارة سلاسل القيمة المعزِّزة للزراعة، وتخفيض واردات الأغذية.

ويعمل برنامج الأغذية العالمي في كوبا منذ عام ١٩٦٣ بهدف دعم جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي والتغذية. وفي عام ٢٠١٥، استهلت الوكالة أول برنامج قُطري لها يمتد على أربع سنوات لصالح كوبا، في سبيل دعم تلك الجهود.

ويعمل برنامج الأغذية العالمي في المقاطعات الشرقية الخمس (سانتياغو دي كوبا، وغرانما، وغوانتانامو، ولاس توناس، وهولغين)، التي تسجّل أدنى معدلات التنمية وهي معرضة للجفاف والأمطار الغزيرة والزلازل العرضية. بالإضافة إلى ذلك، يعمل برنامج الأغذية العالمي في مقاطعتي بينار دل ريو وماتنساس في غربي كوبا، وهما معرضتان للأعاصير المدارية ولما يترتب على ذلك من آثار جسيمة على الأمن الغذائي والتغذية. وتتماشى أنشطة برنامج الأغذية العالمي مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لكوبا للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ الذي يعرّف الأمن الغذائي والتغذوي بأنه إحدى الركائز الأربع لتعاون هيئات الأمم المتحدة في كوبا. ويركز البرنامج القُطري على بناء القدرات وزيادتها، باستخدام تحويلات مركّزة لتلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية الملحة، ولتعزيز شبكات الأمان المتصلة بالأغذية في كوبا بشكل عام. ويدعم البرنامج السلطات الوطنية والمحلية في التحول إلى نظم حماية اجتماعية أكثر استدامة وتركيزا على أهداف محددة. ويتحقق ذلك عن طريق الأهداف الثلاثة المترابطة التالية:

(أ) دعم برامج الحماية الاجتماعية المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية؛

(ب) تعزيز الروابط بين نظم الحماية الاجتماعية وسلاسل القيم الزراعية؛

(ج) تعزيز قدرات المجتمعات المحلية على الصمود، والتأهب، وإدارة مخاطر الكوارث، والتكيف مع تغير المناخ على الصعيد المحلي.

الآثار الناتجة من الحصار المفروض من الولايات المتحدة

إنّ التحسن في العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا موضعُ ترحيب كبير، إلا أنّ التطبيع الكامل يتوقف على رفع الحصار. فطيلة عام ٢٠١٥، ظل الحظر الذي تفرضه

الولايات المتحدة يؤثر تأثيراً سلبياً على الاقتصاد الكوبي، فضلا عن تأثيره على الشروط التشغيلية التي يعمل فيها برنامج الأغذية العالمي. فالكلفة المرتفعة لاستيراد المعدات أو المدخلات الزراعية عاملٌ مقيد للإنتاجية الزراعية في كوبا، ويؤثر على قدرة البلد على إنتاج ما يلبي جميع احتياجاته الغذائية. ونتيجة لذلك، تضطر الحكومة إلى استيراد نسبة كبيرة من السلع الأساسية الغذائية لتلبية احتياجات البرامج الوطنية لشبكات الأمان الاجتماعي المرتكزة على توفير الأغذية. ويشكل هذا الأمر عبئا يثقل كاهل ميزانية البلد وتهديداً للفئات الأكثر اعتماداً على شبكات الأمان الاجتماعي، ويطرح تحديات كبيرة أمام تحقيق الأمن الغذائي في كوبا.

وقدرة برنامج الأغذية العالمي على شراء منتجات وخدمات من شركاتٍ تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها، أو شركاتٍ تقوم بتجهيز مدفوعاتها عن طريق فروع لها في الولايات المتحدة، تتأثر بالحظر هي أيضاً، وهو أمر ينعكس مباشرة على المشاريع وكذلك على مواصلة تشغيل مكتب برنامج الأغذية العالمي. ويتأخر كذلك شراء السلع الغذائية وغير الغذائية وشحنها بسبب التحديات اللوجستية المذكورة أعلاه. ونتيجة للحصار، تضطر السفن إلى التوقف أثناء السفر في بلد مجاور من أجل نقل الشحنات إلى سفن أخرى، مما يتسبب في حالات تأخير وتكاليف إضافية تؤثر أيضا على شحنات البرنامج.

وتتأثر أيضا قدرة البرنامج على مواصلة العمل الذي يضطلع به في كوبا بالصعوبات التي يواجهها في شراء المعدات بأسعار تنافسية. ويتصل هذا الأمر بشراء معدات تكنولوجيا المعلومات، نظراً إلى أن الشركات في المنطقة غير قادرة على إمداد كوبا بها، وأيضاً بشراء قطع غيار السيارات ولوازم القرطاسية، مما يزيد من التكاليف العادية للبرنامج. وفضلاً عن ذلك، تترتب على الاتصالات الصوتية والناقلة للبيانات تكاليف باهظة، نظراً إلى ضرورة تجاوز الهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية للولايات المتحدة.

وتطال القيود التي يفرضها الحظر على المؤسسات المالية التي تتعامل مع كوبا المعاملاتِ المصرفية أيضاً. ويمكن أن يؤثر هذا الأمر على دفع استحقاقات الموظفين، وعلى أنشطتهم المالية الشخصية. وبالرغم من أنّ مدفوعات المكتب القُطري تُجهز عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإنها تخضع أيضاً لهذه القيود.

A/71/91

منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

أعدت هذا التقرير منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في كوبا استجابة للقرار ٥/٧٠ المتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ويشير التقرير إلى بعض القضايا الأكثر إلحاحا فيما يتعلق بأثر الحصار على الصحة العامة وعلى برامج التعاون التقني التي تقوم بها منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية – وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في مجال الصحة – في البلد.

وفي أعقاب إعلان الرئيس راؤول كاسترو والرئيس باراك أوباما في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ عن بدء صفحة جديدة في سجل العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا، أقيمت علاقات دبلوماسية رسمية بافتتاح كلا البلدين رسميا سفارته في البلد الآخر. وزار جون كيري، وزير الخارجية، كوبا لحضور افتتاح سفارة الولايات المتحدة في هافانا، حيث أعلن عن أول زيارة رسمية سيقوم بها رئيس للولايات المتحدة إلى كوبا منذ عام ١٩٢٨. وقد جرى هذا الحدث في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٦، مما مهد الطريق لبدء حقبة جديدة من التعاون، بما في ذلك إتاحة فرص كبيرة للقطاع الصحي، ولا سيما فيما يتصل بالتطورات الابتكارية لصناعة التكنولوجيا الأحيائية الكوبية (على سبيل المثال، اللقاح ضد سرطان الرئة؛ وعلاج القدمين لدى مرضى السكري)؛ ومكافحة الأمراض المعدية وغير المعدية؛ وتبادل المعلومات العلمية الرفيعة المستوى بين المؤسسات الأكاديمية في كلا البلدين. وعقب زيارة الرئيس أوباما، نظمت أول بعثة رسمية للسلطات العليا من وزارة الصحة الكوبية وغيرها من المؤسسات الصحية الكوبية إلى الولايات المتحدة بغرض تبادل الخبرات والمتابعة بشأن مجالات التعاون مع وزارة الصحة الأمريكية والخدمات الإنسانية، والمعاهد الوطنية للصحة، ومراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها.

وعلى الرغم من هذه الآفاق الواعدة للبلد وللقطاع الصحي، لا يزال الحصار يتسبب في مشاق كبيرة للشعب الكوبي. وتشكل الصحة أحد القطاعات العديدة الواسعة النطاق التي أثر فيها الحصار سلبا، ويرد بيان آثارها بإيجاز في هذا التقرير.

أثر الحصار على السكان والقطاع الصحي وصحة الأفراد

أولت كوبا أولوية عالية جدا للقطاع الصحي منذ بدء العملية الثورية في عام ١٩٥٨. وعلى الرغم من الشدائد التي يفرضها الحصار، فالمؤشرات الصحية لكوبا تماثل مؤشرات البلدان الصناعية. وتتجاوز الموارد المخصصة للصحة نسبة ٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد: وهذا يكاد يكون إنفاقا عاما بأكمله، مما يؤكد التزام الدولة الكوبية بالصحة. وللأسف، يجب توجيه جزء من هذه الموارد للتخفيف من الصعوبات التي يفرضها الحصار، مثل ارتفاع تكاليف المشتريات والمعاملات.

وكوسيلة لتسجيل ورصد آثار الحصار على القطاع الصحي، تجتمع وزارة الصحة العامة مع كافة المؤسسات الوطنية التي توثق آثاره وتقدم تقارير بشأنها، عملا بأحكام المرسوم القانوني رقم ٢٩٠ الذي اتخذه مجلس الوزراء في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢ والقانون رقم ٨٠ المتعلق بتأكيد الكرامة والسيادة الكوبية المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

وامتثالا للنظامين المذكورين أعلاه، تعتبر الخسائر الناجمة عن الحصار كالخسائر الناجمة عن تطبيق التدابير المتجاوزة للحدود الإقليمية أو الضغط السياسي أو أي نوع آخر من الضغوط التي تمارسها حكومة الولايات المتحدة لإعاقة كوبا أو عرقلتها عن تسيير العمليات التجارية والمعاملات الاقتصادية المتعلقة بمشاريع التعاون والاستثمارات المالية، والتي تعرقل الوصول إلى التكنولوجيا أو المعارف، وتؤثر على الإنتاج والخدمات، فضلا عن آثار أخرى.

وفي ما يتعلق بالفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٥ إلى آذار/مارس ٢٠١٦، يقدر أن الأثر الاقتصادي على قطاع الصحة تجاوز مبلغ ٨٢ مليون دولار، مع أثر تراكمي يتجاوز ٢,٦ بليون دولار منذ بداية الحصار حتى الآن.

ومن أول الآثار القابلة للقياس كميا الأثر على مؤسسة الخدمات الطبية الكوبية (Comercializadora Servicios Médicos Cubanos S.A.) التي تملكها الدولة، وهي شركة تجارية كوبية للخدمات الطبية، وتقدر الخسائر التي تكبدتها بمبلغ ٣١ مليون دولار فيما يتعلق برعاية المرضى والخدمات الأكاديمية.

وتقدر الخسائر الناجمة عن التنقل الجغرافي التجاري بحوالي ١٤ مليون دولار وتشمل المنتجات التي يصنعها حصرا مصنعون من الولايات المتحدة، وتتطلب بالتالي وساطة طرف ثالث. وهذا يؤدي حتما إلى زيادة التكاليف بسبب النفقات التشغيلية الإضافية، والتأمين، ورسوم الشحن، والنقل، والمناولة، والتخزين، والوقت، واستخدام وسطاء إضافيين.

A/71/91

وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أيضا الأثر على إنتاج الخدمات، وهو يقدر بزهاء ٢٤ مليون دولار. وهذه الخسائر ناجمة عن عدم القدرة على شراء المواد الخام المصنوعة في الولايات المتحدة، مثل المواد اللازمة لإنتاج مواد تقويم العظام أو غيرها من المواد المتعلقة بالأطراف الصناعية. وبالإضافة إلى ذلك، يتبع بعض الموردين المعروفين سياسة استبدال يجب أن تعاد وفقها القطعة المعيبة قبل إرسال القطعة الجديدة. وهذا يعني أنه لا يمكن شراء وتخزين اللوازم الضرورية لصيانة المعدات وإصلاحها طيلة السنة، مما يزيد من رفع تكلفة العمليات التجارية. وفي الوقت نفسه، يمنع الحصار النظام الصحي الوطني من تحديث معداته على نحو سليم، وبالتالي فإن كمية كبيرة ومتنوعة من هذه المعدات تحتاج إلى الصيانة والتصليح. وإضافة إلى ذلك، من الناحية المالية، تزداد هذه التكاليف بسبب ارتفاع تكاليف الشحن وعدم الاستفادة من الخصم عند الشراء بالجملة.

ويتسبب الحصار أيضا في عسر الحصول على التكنولوجيات المتعلقة بمختلف التخصصات الطبية. وتقدر الخسائر في هذا المجال بما يزيد على ٥ ملايين دولار خلال الفترة قيد الاستعراض.

وبالإضافة إلى ذلك، برنامج الإذن بدخول المهنيين الطبيين الكوبيين إلى الولايات المتحدة الخاص بالأطباء وغيرهم من العاملين الصحيين الكوبيين العاملين في بعثات دولية خارج كوبا يحفز المهنيين على الهجرة، مما يؤدي إلى ترك ثغرات في مجال الرعاية المقدمة للسكان الكوبيين. وعلى الرغم من صعوبة قياس أثر هذا البرنامج من الناحية الاقتصادية، فله أثر واضح على تكاليف المعاملات المتصلة بإدارة توافر الموارد البشرية اللازمة لضمان تغطية الخدمات التي يحتاجها السكان.

ويفرض الحصار على كوبا أيضا صعوبات إضافية في مجال زيادة تطوير النظام الصحي. فهو يمنع الحكومة من الحصول على الأموال من المؤسسات المالية الدولية من قبيل البنك الدولي أو مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ويحد من فرص الحصول على التبرعات من المجتمع المدني والمؤسسات الخيرية في الولايات المتحدة.

ومن الأمثلة الملموسة على تأثير الحصار بشكل مباشر على الخدمات الصحية المتاحة للسكان صعوبة الحصول على بعض الكواشف المستخدمة في البيولوجيا الجزيئية واللازمة لتشخيص الأمراض الوراثية وضرورة إرسال العينات إلى الخارج لتعذر الحصول على المعدات البحثية المتخصصة للغاية.

أثر الحصار على التعاون التقني الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية

يتسم الأثر الذي يخلفه الحصار على التعاون التقني الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في كوبا بأوجه متعددة وهو واضح في مجالات متعددة، من بينها ارتفاع تكاليف المعاملات المالية؛ والمشتريات وعمليات الشراء؛ ومشاركة الكوبيين في المناسبات الدولية وتنظيم الاجتماعات الدولية في كوبا؛ ومشاركة كوبا في أنشطة التعلم عن بعد.

وعمليات منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في كوبا لا تستطيع الاستفادة من النظام المصرفي للولايات المتحدة الذي تتم من خلاله معظم معاملات منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في منطقة الأمريكتين. ففي كوبا، يجب على منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية أن تستخدم المصارف الكندية لنقل الأموال إلى كوبا أو منها مع ما يترتب على ذلك من زيادة في تكاليف المعاملات والتكاليف التشغيلية. فعلى سبيل المثال، في حزيران/يونيه ٢٠١٥، حاول مكتب منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في كوبا إعادة مبالغ مالية بدولارات الولايات المتحدة من كوبا إلى المقر في واشنطن العاصمة. بيد أن الجهود التي بذلها مقر منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية باءت بالفشل بسبب القيود التي يفرضها الحصار على المصارف المعنية. وتقدم مصرف سكوشا – وهو مصرف كندي – بطلب الحصول على ترخيص من مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية، ولكن هذا الترخيص لم يعد موجودا إذ استعيض عنه بترخيص عام تسلمه سلطات الولايات المتحدة ويجيز لجميع المنظمات الدولية أن تستخدمه لإجراء عملياتها مع كوبا. وعلى الرغم من محاولات متعددة لإيجاد حلول قانونية ومصرفية، أخفق مصرف سكوشا وسلطات الولايات المتحدة في التوصل إلى تفاهم حول كيفية العمل. ولم تنجح محاولة أخرى لإعادة هذه الأموال أيضا عن طريق مصارف وسيطة تتعامل مع مصرف سيتي بنك الأمريكي. ونتيجة لذلك، لدى منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية مبلغ مجمد يربو على مليون دولار في حسابها المصرفي. وفي الفترة من آب/أغسطس ٢٠١٥ إلى آذار/مارس ٢٠١٦، بلغ المتوسط الشهري التقريبي من الأموال المجمدة في كوبا أكثر من ١,٦ مليون دولار (انظر الجدول)، مما يؤدى إلى خسائر مالية للمنظمة بالنظر إلى عدم تراكم الفوائد المستحقة.

A/71/91

التاريخ	الفائض النقدي في الحساب (بدولارات الولايات المتحدة)
٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥	٢ ٢٣٧ ٦٧٠
٣١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥	٢ ١٩٦ ٢٢٠
٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥	١ ٩٦٣ ٤٦٢
٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥	١ ٦٢٨ ٦٤٨
٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	١ ٣٩٩ ١٧٤
٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦	١ ٣٧٧ ٧٥٩
٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٦	١ ٣٠٢ ٠٧٥
٢١ آذار/مارس ٢٠١٦	١ ١٦١ ٨٨٤
المتوسط	١ ٦٥٨ ٣٦٢

وإذا نظرنا في هذه الأرقام وقدرنا سعر فائدة منخفض لاستثمارات قصيرة الأجل بحوالي ١ في المائة منذ القيام بأول محاولة لإعادة الأموال الفائضة في كوبا، فإن الخسائر تصل إلى ٠٠٠ ١٥ دولار.

ومن العسير جدا أن يقاس اقتصاديا أثر الحصار على اللجنة التقنية لمنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في كوبا في مجال المشتريات والمقتنيات. بيد أن نسبة عالية من الأموال المخصصة للتعاون التقني تنفق في شراء اللوازم والمعدات في مجالات استراتيجية. ففي عام ٢٠١٥، قامت منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية بما مجموعه ٩٠ عملية شراء بقيمة تناهز مليون دولار. ويتأثر إيصال الأدوية والمعدات بحالات التأخير، مما يعرض صحة السكان الكوبيين للخطر. وعمليات الشراء الأشد تضررا هي العمليات التي يقوم بها مقر منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، إذ تكون عرضة للتأخير بشكل لا مفر منه بسبب وجوب تسليم مشترياتها عبر بلدان ثالثة في آسيا أو أوروبا أو أمريكا اللاتينية. وهذا هو الحال بصفة خاصة فيما يتعلق بمعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وليست تكاليف النقل فحسب تكاليف مرتفعة، وإنما ثمة أيضا مصروفات أخرى مرتبطة بعدم التمكن من التعامل مباشرة مع موردين من الولايات المتحدة.

وفيما يتعلق بشراء الأدوية والتكنولوجيات، يؤثر الحصار على جميع المعدات واللوازم التي قد تحتوي على أي مكون أو عنصر تكميلي مصنوع في الولايات المتحدة. فهذه الأصناف لا يمكن شراؤها أو في أفضل الأحوال، يمكن شراؤها ولكن مع تأخيرات كبيرة في انتظار الحصول على التراخيص الخاصة من وزارة التجارة في الولايات المتحدة، التي إن منحت تلك التراخيص، يمكن أن تستغرق في ذلك عدة شهور. ومن الأمثلة الحديثة شراء

مجموعات لتشخيص الأمراض من شركة مختبرات أبوت للكشف عن التشوهات التي تصيب الجنين بسبب فيروس زيكا، فقد ذكرت هذه الشركة أن الإمداد يخضع للموافقة على منح أحد التراخيص الخاصة، وأنه حتى ذلك الحين ليس بإمكانها الالتزام بتسليم المنتج. وثمة مثال آخر هو المركز الوطني لعلم الوراثة الذي لم يتمكن من الحصول على العديد من الكواشف والمعدات الأساسية اللازمة للقيام بأنشطته المتعلقة بالتشخيص والبحوث، حيث إن العديد من هذه المعدات مصنوعة في الولايات المتحدة. وعدم القدرة على الحصول على هذه الأصناف لا يزيد من التكاليف ويحد من قدرات المركز فحسب، بل يؤثر كذلك على برنامج علم الوراثة برمته في النظام الصحي بكوبا.

ولشراء الكواشف واللوازم الضرورية لجهاز إكسبرت الذي اقتنته في عام ٢٠١٥ وكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة لفائدة وزارة الصحة العامة، كان من اللازم الحصول على ترخيص من وزارة التجارة في الولايات المتحدة. ولكن عندما حاولت منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية شراء الكواشف اللازمة لتشغيل هذا الجهاز، تعذر القيام بذلك، فلم يبق خيار سوى اللجوء إلى إلغاء الطلب مع ما ترتب على ذلك من أثر سلبي على صحة السكان.

ويؤثر الحصار أيضا على العلماء والمهنيين الكوبيين العاملين في مجال الصحة العامة الراغبين في تبادل الخبرات والمشاركة في حلقات العمل والمؤتمرات والحلقات الدراسية التي تيسرها منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية على الصعيدين الإقليمي والدولي. فعلى سبيل المثال، مجرد طلب تأشيرة لدخول الولايات المتحدة يزيد بلا داع سعر تذكرة السفر جوا بما أنه يتعين اقتناء أكثر التذاكر مرونة بسبب الشك فيما إذا كانت التأشيرة ستمنح في الموعد. وعلاوة على ذلك، لا تستطيع منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية أن تشتري تذاكر السفر بالطائرة إلا من المقر الإقليمي في واشنطن العاصمة عن طريق خطوط كوبا الجوية بفضل ترخيص منحته وزارة التجارة كاستثناء من الحصار. وهذا يحد من أي إمكانية الحصول على أسعار أكثر تنافسية. وتشمل الآثار الأخرى على السفر والتدريب ما يلي:

- لا يمكن استخدام بطاقة الائتمان المؤسسية الخاصة بالمنظمة في كوبا، وهو استخدام من شأنه أن يحسن فعالية العمليات ويتيح أكثر الخيارات فعالية من حيث التكلفة.
- لا يمكن لوكالة السفر التابعة لمنظمة الصحة العالمية إصدار تذاكر للمشاركين الكوبيين أو الأجانب المغادرين للبلد أو القادمين إليه.

A/71/91

- لا يمكن تأكيد حجز غرف في الفنادق للمشاركين الكوبيين لأن بطاقات ائتمانهم غير صالحة في البلدان الأخرى.
- الحسابات المصرفية الأجنبية للموظفين الدوليين من ذوي الجنسية الكوبية العاملين في منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية مجمدة، بما في ذلك حسابات المنظمة في مصرف الاتحاد الائتماني.
- ليس بإمكان موظفي الخدمة المدنية الدولية استخدام بطاقات الائتمان الصادرة عن مصارف الولايات المتحدة لتسديد فواتير الفندق أو أي مدفوعات أخرى في كوبا.

وفيما يتعلق بالدورات والحلقات الدراسية التي تنظمها في كوبا منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، من الممكن معاينة أثر الحصار أساسا في نقص الإمدادات من جميع الأنواع. فعلى سبيل المثال، لا يوجد موردون على المستوى الوطني لديهم سلسلة إمداد يمكن الاعتماد عليها في ما يتعلق بالمواد المكتبية، ولذا يجب شراء تلك المواد من حين لآخر بكميات قليلة، وتسديد ثمنها نقدا وبأسعار أعلى. وفي عام ٢٠١٥، تم تجهيز ١٣٨ حلقة دراسية، بمبلغ مجموعه ٢١٥ ١١٧ دولارا. ويتسم النقل أثناء هذه الدورات والحلقات الدراسية بصعوبة بالغة لأن أسطول المركبات في البلد لا يكفي والوكالات لا تستطيع الحصول على قطع الغيار أو لا تستطيع القيام بذلك إلا عبر بلدان أخرى بتكلفة أعلى. ويواجه موردو الأغذية، سواء أكانوا من القطاع الخاص أم مملوكين للدولة، قيودا كبيرة على شراء المنتجات، مما يؤثر بدرجة كبيرة في تنوع الخدمات وجودتها وتكاليفها.

وفي سياق مماثل لما جرى بيانه بالنسبة لمشاركة العلماء والمهنيين الكوبيين العاملين في مجال الصحة العامة في المناسبات التي تنظم خارج كوبا (وبخاصة في المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في واشنطن العاصمة)، يفرض الحصار تكاليف إضافية في مجال التعاون التقني عند تنظيم المناسبات في كوبا، إذ تُتكبد تكاليف أعلى في ما يتعلق بالمشاركين القادمين من المكتب الإقليمي الذين يفرض عليهم أيضا السفر على طائرات شركة خطوط جوية دولية واحدة. هذا ناهيك عن زيادة تكاليف المنتجات اللازمة لتنظيم مثل هذه المناسبات، عندما تُشترى في السوق المحلية، إذ يلزم استيراد منتجات كثيرة من أمريكا اللاتينية أو أوروبا أو آسيا كان بالإمكان الحصول عليها بسهولة في الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، يضطر الموظفون إلى التنقل وهم يحملون دولارات الولايات المتحدة نقدا لأن بطاقات الائتمان الصادرة في الولايات المتحدة لا تقبل في كوبا، وعليهم أن

يتحملوا رسوما إضافية بنسبة ١٠ في المائة عند تحويل الدولار إلى العملة المحلية كتدبير من التدابير الكوبية الرامية إلى التعويض جزئيا عن الأنظمة التي يفرضها الحصار.

وتتأثر أيضا من جراء الحصار مشاركة كوبا في أنشطة التعلم عن بعد والتبادل. وهذا أمر يثير القلق بصفة خاصة بسبب العدد الكبير من المراكز المتعاونة مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية في البلد في مجالات من قبيل السكن الصحي؛ والصحة المهنية؛ ورعاية مرضى السكري (المعهد الوطني لعلم الغدد الصماء)؛ ومكافحة حمى الضنك؛ وإدارة المعارف؛ والمراكز الصحية للمسنين؛ ومعهد التغذية؛ وإدارة الرعاية في المستشفيات ونوعيتها (مستشفى غوستافو ألدرغيا ليما، سيينفويغوس)؛ وعلم الوراثة السريري (المركز الوطني لعلم الوراثة)؛ والرقابة الحكومية على الأدوية والمعدات والأجهزة الطبية التي تشكل أيضا سلطة مرجعية وطنية للمرجعية الإقليمية لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية. وقد خفض إدماج منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية لمنبر التداول الشبكي سيسكو ويبيكس على الصعيد الإقليمي من إمكانية مشاركة هذه المؤسسات الهامة وتفاعلها مع بلدان المنطقة في الأنشطة التي تيسرها منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية. وتبين من الاختبارات التي أجرتها في البلد المرافق الصحية مع مقدم محلي لخدمات الإنترنت أن شركة سيسكو لا يتيح خدمات ويبيكس في كوبا. وهذا يمنع المؤسسات الصحية في البلد، بما في ذلك وزارة الصحة العامة، من تنظيم المؤتمرات والدورات التدريبية الافتراضية، على سبيل المثال، من خلال الحرم الجامعي الافتراضي لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية المعني بالصحة العامة، الذي يتيحه مقر منظمة الصحة للبلدان الأمريكية أو منظمة الصحة العالمية. وهذا يعني أيضا أن تلك المؤسسات لا تستطيع تنظيم اجتماعات التعاون الافتراضية الخاصة بها.

وربط مكتب منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في كوبا وصلة ساتلية مع شركة EMC (وهي مزود غير محلي بخدمات الإنترنت)، وبذلك أصبح قادرا على المشاركة في المنبر الجديد. ومع ذلك، بالإضافة إلى التكاليف الإضافية الناتجة، هذا الأمر إنما يخفف من الأثر العام للحصار على البلد في هذا الميدان.

أما الآثار الأخرى للحصار المفروض على التعاون التقني لمنظمة الصحة العالمية/ منظمة الصحة للبلدان الأمريكية فتتمثل فيما يلي:

- إدارة المعارف، بسبب الصعوبات الكبيرة في الحصول على المعلومات العلمية المتاحة عن طريق أدوات مثل أدوبي (Adobe Digital Edition، و Adobe Shockwave Player، و Adobe Flash Player) وجافا (Java)، من بين أدوات أخرى.

A/71/91

- عدم القدرة على الوصول إلى مصادر المعلومات من دور النشر في الولايات المتحدة والبلدان الأخرى بسبب العقبات التي تعترض المعاملات المباشرة مع المصارف الدولية. ومن الأمثلة على ذلك أن مجموعة تايلور آند فرانسيس (Taylor and Francis Group)، وهي شركة مقرها بريطانيا، أوقفت معاملاتها التجارية مع كوبا بسبب الحصار. وحدثت حالة مماثلة مع الرابطة الأمريكية للطب النفسي، وهي مؤسسة أمريكية مقرها في فرجينيا، عندما رفضت مؤقتا إتاحة دورياتها وأشارت إلى أنها غير قادرة على إجراء معاملات مع كوبا بسبب الحصار.

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٤ أيار/مايو ٢٠١٦]

نتيجة للحصار، لوحظ في كوبا أن الأوضاع التالية تشكل عقبات تحول دون تقدم البلد في مجال الملكية الفكرية، وتؤثر تأثيرا مباشرا على تطوره التكنولوجي والاجتماعي والاقتصادي:

(أ) بتقييد دخول المواطنين الكوبيين إلى الولايات المتحدة الأمريكية، يحد الحصار من إمكانيات تنمية الموارد البشرية على أراضي الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، قد لا يستفيد المهنيون الكوبيون المتخصصون استفادة كاملة من فرص الارتقاء بالتخصص في مجال الملكية الفكرية، وخاصة من الفرص المتاحة في الولايات المتحدة. وتشمل هذه الفرص جوانب من مجال إدارة أصول الملكية الفكرية، والمسائل المتعلقة بإدارة مكتب الملكية الفكرية، وكذلك فرصة الاطلاع على التجارب الناجحة في إنشاء مكاتب نقل التكنولوجيا، وإدارة التكنولوجيا، وتقييم الملكية الفكرية وضمانها.

(ب) تعوق القيود المفروضة على التأشيرات أيضا مشاركة مهنيي الملكية الفكرية الكوبيين في برامج التدريب المنتظمة والاجتماعات والمناسبات الأخرى التي تعقدها المنظمة العالمية للملكية الفكرية في أراضي الولايات المتحدة الأمريكية.

(ج) تعوق الهياكل الأساسية المحدودة للاتصالات السلكية واللاسلكية أيضا التوسع في نشر الدورات الإلكترونية للتعلم عن بُعد التي توفرها المنظمة في كوبا، على الرغم من الجهود التي تبذلها السلطات المحلية ومن التزامها بتعزيز ثقافة احترام الملكية الفكرية على نطاق البلد بأكمله. ومرافق عقد الاجتماعات باستخدام الفيديو، التي تيسر استخدام وسيلة الاتصال الأكثر كفاءة والأكثر فعالية من حيث التكلفة، خاصة لأغراض التعليم والتدريب،

غير متاحة أيضا بسبب تعذّر شراء معظم المعدات التقنية وأدوات البرامجيات المصنوعة في الولايات المتحدة.

(د) يؤثر ضعف مرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية أيضا سلبا على إمكانية وصول المواطنين الكوبيين إلى قواعد البيانات الإلكترونية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية وغيرها من الخدمات الرقمية الأخرى في مجال الملكية الفكرية ويعرقل وصولهم إليها. وهذا الوضع، ولا سيما عدم التمكن من الاطلاع إلكترونيا على قواعد بيانات المعلومات المتعلقة بالبراءات، بما في ذلك قاعدة بيانات باتنتسكوب وغيرها، المتاحة فقط عبر الإنترنت، يؤثر سلبا على التقدم في إنجاز برامج البحوث التكنولوجية وغيرها من البرامج الابتكارية التي تقوم بها حكومة كوبا في مجال العلوم البيئية، والعلوم الطبية، وعلوم الحياة، والتكنولوجيات الأحيائية، والتكنولوجيات المتناهية الصغر.

(هـ) يؤثر الحصار أيضا على توافر معدات وبرامجيات تكنولوجيا المعلومات اللازمة لتنفيذ العمليات الإدارية المتعلقة بإجراءات تقديم الطلبات والموافقة عليها، وخاصة خدمات البحث في براءات الاختراع والعلامات التجارية وفحصها. وعلى الرغم من أن البلد مهيأ إداريا لأداء هذه المهام بفضل الوجود الكثيف لفروع المكتب الكوبي للملكية الفكرية في المقاطعات، فإن عدم توافر برامجيات متخصصة يعوق بصورة حرجة أداء هذه المهام. فالإجراءات المتعلقة بالمشتريات من الخارج للحصول على المعدات والبرامجيات المطلوبة مرهقة للغاية. ولا يزال هذا الوضع يتسبب في تراكم تأخير الخدمات التي يُطلب من هذه المكاتب تقديمها ويحول دون نمو هذه الخدمات بشكل طبيعي ودون توسعها. والأهم من ذلك أن هذا الوضع يعوق إمكانية الاستفادة الكاملة من الخصائص الوظيفية التي يتيحها النظام الآلي للملكية الفكرية الذي تستخدمه المنظمة العالمية للملكية الفكرية، نظرا إلى أن بعض أدوات تشغيل النظام ليست متاحة مجانا للمستخدمين في كوبا. وعليه، يحدّ هذا بشدة من إمكانية توسيع نطاق النظام الآلي للملكية الفكرية ومواءمته لاحتياجات المستخدمين الكوبيين (في كل من العاصمة والمقاطعات).

(و) تمتد آثار الحصار التي تتجاوز الحدود الإقليمية لتشمل المجال المالي أيضا. فلا يمكن دفع المبالغ المستحقة على كوبا للمنظمة العالمية للملكية الفكرية بموجب المعاهدات التي تديرها المنظمة (معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد) إلا باليورو أو الفرنك السويسري، وليس بدولارات الولايات المتحدة، من أجل تفادي القيود التي يفرضها مكتب الولايات المتحدة لمراقبة الممتلكات الأجنبية. ويجب سداد مدفوعات المنظمة إلى المكتب الكوبي للملكية الفكرية بنفس هاتين العُملتين. وتشكل التكلفة الناجمة عن هذه المعاملات

A/71/91

غير المباشرة بغرض تفادي مصارف الولايات المتحدة خسائر مالية هامة وتثني المواطنين الكوبيين عن استخدام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد.

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٤ أيار/مايو ٢٠١٦]

يوجد تعاون بين كوبا والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. وما لبثت المنظمة تقدم الدعم للمشاريع، وتوفر معدات وأدوات الرصد الجوي، فضلا عن المشاركة في رعاية مؤتمرات الأرصاد الجوية.

وربما أثر الحصار على سبل وصول دائرة الأرصاد الجوية لكوبا إلى المشاريع أو اقتنائها لبعض المعدات المنتجة في بلدان تتقيد بهذا الحصار أو حد من تلك السبل. بيد أن الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا لم يؤثر على الأداء العادي أو العلاقات العلمية – التقنية المتبادلة بين المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ودائرة الأرصاد الجوية لكوبا، و/أو بين دائرة الأرصاد الجوية الكوبية وسائر الدوائر الوطنية المعنية بالأرصاد الجوية والهيدرولوجيا في المنطقة أو العالم.

وخلال الحظر، أمكن لدائرة الأرصاد الجوية لكوبا أن تتبادل البيانات الجوية والهيدرولوجية والمناخية مع الدوائر الوطنية المعنية بالأرصاد الجوية والهيدرولوجيا أو المراكز الإقليمية الأخرى دون قيود. وإضافة إلى ذلك، تلقت دائرة الأرصاد الجوية الكوبية كل ما هو متاح من الوثائق التقنية التي تصدرها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في الأمانة العامة لتوزيعها على جميع البلدان الأعضاء.

وأهم نقطة هي أن دائرة الأرصاد الجوية الوطنية لكوبا يمكن أن تتلقى الوثائق التقنية المتاحة التي تسمح للدائرة بتقديم خدماتها لمستعمليها، وبتمكين موظفيها من حضور الاجتماعات التي تنظمها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وغيرها من مراكز الأرصاد الجوية في المنطقة أو العالم، بما في ذلك اللجان التقنية والأفرقة العاملة أو المحاضرات التي تنظم على المستويين العلمي والتقني.

وما زالت كوبا تشارك بنشاط في الأنشطة التي تضطلع بها الرابطة الإقليمية الرابعة للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

منظمة السياحة العالمية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٦ أيار/مايو ٢٠١٦]

لا تزال آثار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا بادية على الأنشطة العامة، بما في ذلك القيود المفروضة على سفر مواطني الولايات المتحدة إلى كوبا، مما يؤثر تأثيرا مباشرا على قطاع السياحة الكوبي.

وعلى الرغم من أن الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين حكومتي كوبا والولايات المتحدة الأمريكية تمثل خطوة صوب زيادة السفر من الولايات المتحدة إلى كوبا، فإنه من المهم التشديد على أن أنظمة الحصار المتعلقة بالسفر السياحي لا تزال قائمة وأن الأمر ليس سوى توسيع لنطاق السفر في إطار الترخيص العام ليشمل الفئات الاثنتي عشرة المأذون بها بموجب القانون.

وخلال عام ٢٠١٥، ارتفع عدد السياح الدوليين الوافدين على البلد بنسبة ٤,٤ في المائة وارتفع معدل السفر إلى منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية بنسبة ٧,٣ في المائة. وتساهم بصورة كبيرة في هذا النمو المتواصل الولايات المتحدة، بصفتها ثاني أكبر سوق للسياح الوافدين في العالم، حيث توافد أكثر من ثلث سياحها إلى منطقة البحر الكاريبي. وهذا يعني أن ٢٣,٩ مليون سائح زاروا منطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠١٥، وأن إنفاقهم سجل رقما قياسيا بلغ ٢٨,٤ بليون دولار. ونتيجة لذلك، سجلت منطقة البحر الكاريبي أداء أفضل من المتوسط العالمي.

وفيما يتعلق بالترويج للسياحة، لا تستطيع كوبا الوصول إلى شركات الإعلانات أو قنوات الإشهار الأخرى في الولايات المتحدة، مما يزيد من صعوبة الترويج لكوبا كوجهة سياحية، ولا يسمح للوكالة الوطنية للسياحة، المسؤولة عن الخدمات المقدمة إلى سوق الولايات المتحدة، بأن يكون لها فرع يمثلها تمثيلا مباشرا على أراضي الولايات المتحدة.

ولا تزال تدابير الحصار المتعلقة بالتجارة الإلكترونية واستخدام شبكة الإنترنت والمعاملات ببطاقات الائتمان الصادرة في الولايات المتحدة، باعتبارها وسائل لدفع ثمن تذاكر الطيران والخدمات السياحية، تؤثر على العمليات السياحية في كوبا، ولا سيما التغير الجغرافي للموردين، الأمر الذي يكلف أسعارا أعلى ورسوم نقل وتأمين أعلى، بسبب طول المسافة التي يجب على الأسواق المورّدة تغطية تكاليفها وبسبب تجميد الموارد لضرورة الاحتفاظ بمخزونات كبيرة من السلع. وهذا يعني أيضا ارتفاعا في التكاليف المالية لضرورة الحصول على الائتمانات التجارية الأغلى سعرا، مقارنة بالائتمانات المصرفية والحكومية الأيسر سعرا، التي يصعب الحصول عليها من جراء الضغط الذي تمارسه حكومة الولايات

A/71/91

المتحدة على البلدان الثالثة، ومن جراء تقلب أسعار صرف العملات لأنه لا يمكن استخدام الدولار كعملة للشراء.

وفي عام ٢٠١٥، دفعت الشركات السياحية الكوبية مبالغ زائدة تُقدر بنسبة ٣٠ في المائة في استيراد منتجات يشتد عليها طلب السياح ويتعين الحصول عليها عن طريق بلدان ثالثة. وتُنتج في الولايات المتحدة عدة مجموعات من المنتجات مثل الأغذية، والمعدات السياحية الخاصة، والتكنولوجيا، والأدوات الكهربائية، والمعدات العامة، والمعدات الحاسوبية ومواد البناء؛ غير أنه يتعين شراؤها من بلدان ثالثة بسبب الحصار.

وظلت السياحة الدولية والمحلية في كوبا، في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٥ إلى آذار/مارس ٢٠١٦، تعاني من أضرار شديدة بسبب الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا في مجالات هامة تتعلق بالعمليات والخدمات اللوجستية البالغة الأهمية لقطاع السياحة، ويمكن أن تصل تلك الأضرار إلى مبلغ ٢,١ بليون دولار.

منظمة التجارة العالمية

[الأصل: بالإنكليزية]
[١ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

يحدّد اتفاق مراكش لعام ١٩٩٤ المنشئ لمنظمة التجارة العالمية نطاق عمل منظمة التجارة العالمية ومهامها. وتسلّم ديباجة هذا الاتفاق بأن المساعي التجارية والاقتصادية ينبغي أن تجرى لأغراض منها تحقيق مستويات معيشة أعلى، وكفالة العمالة الكاملة بما يتوافق وهدف التنمية المستدامة، وعلى نحو يتسق مع احتياجات الأعضاء وشواغلهم، في مختلف مستويات التنمية. وتشدّد الديباجة أيضًا على استصواب القضاء على المعاملة التمييزية في العلاقات التجارية الدولية.

وقد علقت كوبا وغيرها من أعضاء منظمة التجارة العالمية مرارا وتكرارا على هذه المسألة في سياق القرار ٥/٧٠ في الاجتماعات التي عقدتها هيئة تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية في الفترة من حزيران/يونيه ٢٠١٥ إلى أيار/مايو ٢٠١٦[٤٤]. وأثارت

(٤٤) منذ حزيران/يونيه ٢٠١٥، أثيرت هذه المسألة في اجتماعات هيئة تسوية المنازعات التالية: ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (WT/DSB/M/364)؛ و ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٥ (WT/DSB/M/365)؛ و ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥ (WT/DSB/M/367) ؛ و ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ (WT/DSB/M/368)؛ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ (WT/DSB/M/369)؛ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ (WT/DSB/M/370)؛ و ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (WT/DSB/M/373)؛ و ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٦ (WT/DSB/M/375).

أيضا كوبا هذه المسألة في اجتماعات المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية[٤٥] وفي المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية المعقود في نيروبي، في الفترة من ١٥ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥[٤٦].

وقد قدمت التعليقات المتصلة بهذه المسألة في اجتماعات هيئة تسوية المنازعات في سياق مراقبة تنفيذ توصياتها بشأن شكوى عام ٢٠٠٢ التي قدّمها الاتحاد الأوروبي ضد الولايات المتحدة فيما يتعلق بالمادة ٢١١ من قانون المخصصات الشامل لعام ١٩٩٨ الذي أصدرته الولايات المتحدة. وفي أعقاب النتائج التي توصلت إليها هيئة الاستئناف التابعة لمنظمة التجارة العالمية، أوصت هيئة تسوية المنازعات بأن يمتثل التدبير موضوع النزاع لاتفاقات منظمة التجارة العالمية. وأبقيت التقارير المرحلية المتعلقة بتنفيذ توصيات هيئة تسوية المنازعات في جدول أعمال اجتماعاتها حتى وقت قريب جدا. وفي اجتماع هيئة تسوية المنازعات الذي عقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، ذكر صاحب الشكوى – أي الاتحاد الأوروبي – أنه لم يعد يعتبر من الضروري للولايات المتحدة تقديم تقارير مرحلية شهرية بشأن هذه المنازعة وقرر سحب البند من جدول أعمال اجتماعات هيئة تسوية المنازعات المقبلة، على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي ذكر أنه لا يعتبر أن المسألة سُوِّيت. وأوضحت كوبا، وهي ليست طرفا مباشرا في النزاع، أن التدبير موضوع القضية في هذا النزاع يؤثر على مصالحها التجارية، وأن المسألة لم تسوَّ بعد.

وأخيرا، استرعت كوبا انتباه الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى القيود المالية المفروضة على المؤسسات المصرفية الأجنبية في تعاملاتها مع كوبا، وذلك في تقريرها السنوي الرابع عن التجديد الممنوح في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٢ لتمديد الإعفاء المعتمد في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (WT/L/964). وقد منحت كوبا هذا الإعفاء بموجب القرار المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ فيما يتعلق بالفقرة ٦ من المادة الخامسة عشرة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة لعام ١٩٩٤ وجرى تمديده في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

---

(٤٥) ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ (WT/L/964)؛ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (WT/GC/M/160)؛ و ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٦ (WT/GC/M/161).

(٤٦) ١٥-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (WT/MIN(15)/ST/65).